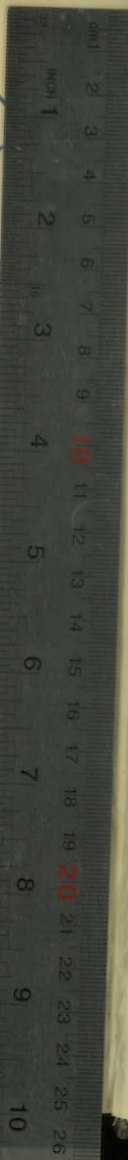




بازرسی شد
۳۹ - ۴۲



کتابخانه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۷۷۸
فرمانروای کاتبین ۱۳۰۲

۲۴۴

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	فقر عام
مؤلف	
موضوع	شماره ثبت کتاب
شماره قفسه	۴۴۴۳
۱۳۱۶۰ ۳۲۳۰	

بازدید شد
۱۳۸۲

نسخه فهرست شده
۴۴۴۳

بازرسی شد
۳۹ - ۴۲

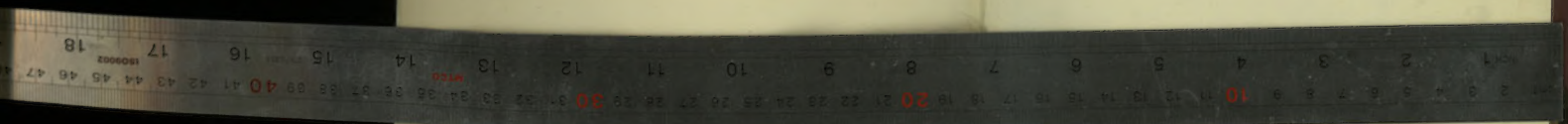
کتابخانه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۷۷۸
فرمانروای کاتبین ۱۳۰۲

۲۴۴

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	فقر عام
مؤلف	
موضوع	شماره ثبت کتاب
شماره قفسه	۴۴۴۳
۱۳۱۶۰ ۳۲۳۰	

بازدید شد
۱۳۸۲

نسخه فهرست شده
۴۴۴۳



بازرسی شد
۳۶ - ۳۲

کتابخانه و موزه اسناد مجلس شورای اسلامی
۷۷۸
فرمانروای کاتبی ۱۳۲

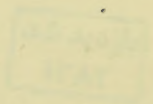
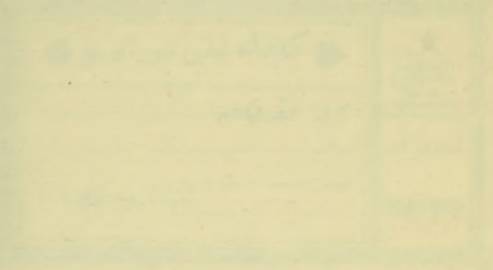
۴۴۳

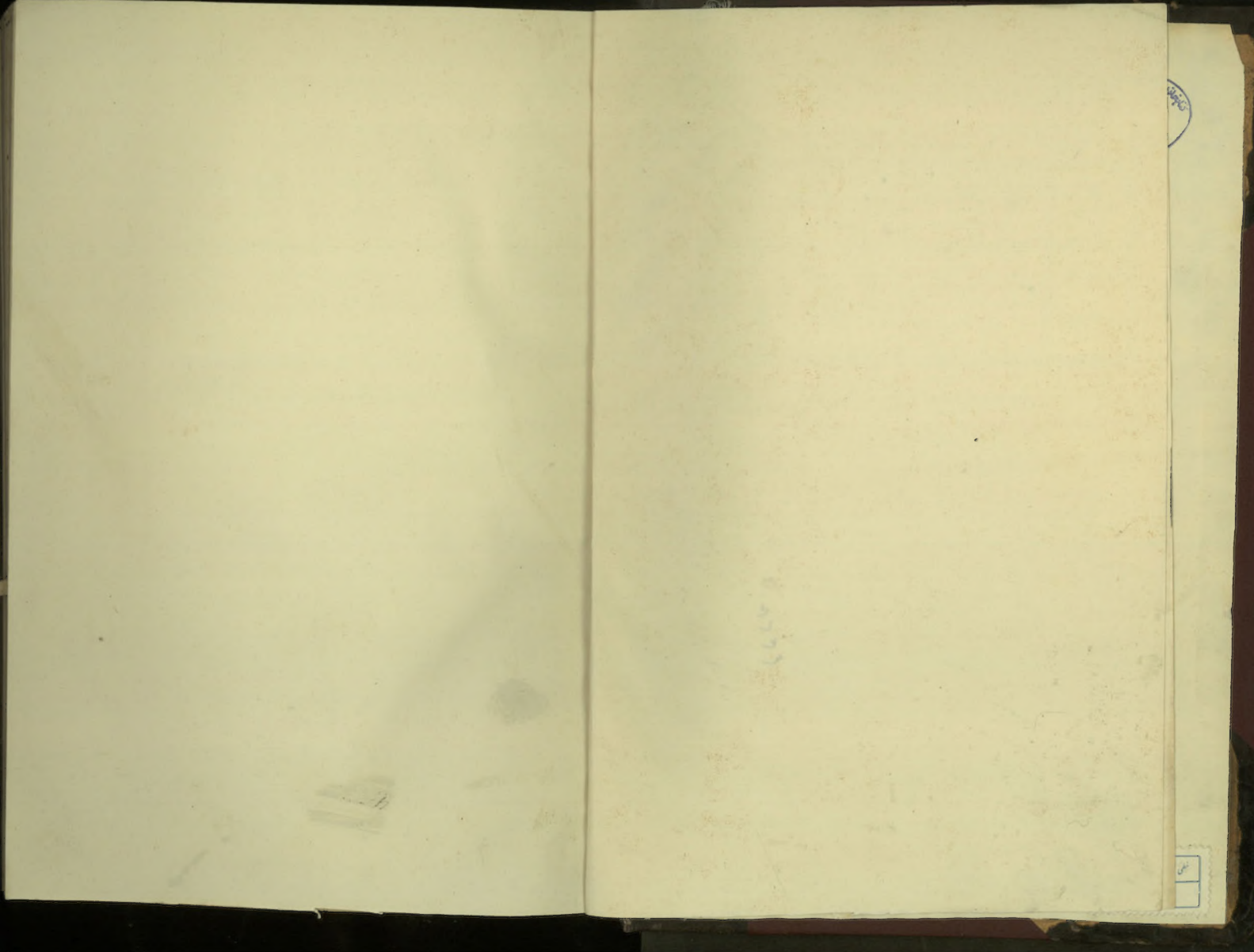
کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: فقه عام	شماره ثبت کتاب: ۱۱۶۱۰
مؤلف:	۳۲۳۰
موضوع:	
شماره قفسه: ۴۴۴۳	

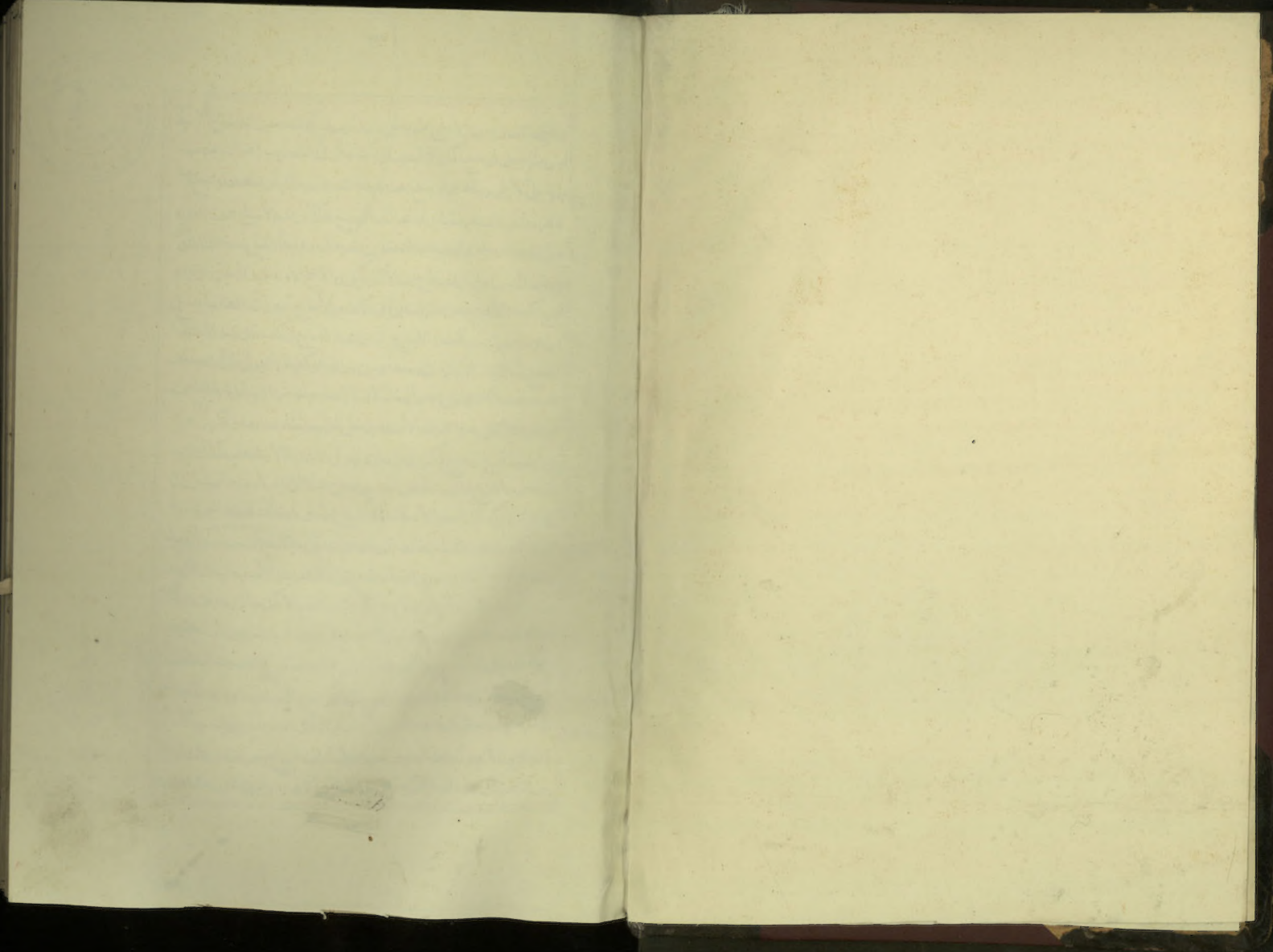
بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه و موزه اسناد مجلس شورای اسلامی
۴۴۲۳

۶۴۴









والمسحة في راس الاصابع ثم يغسل باليد اليسرى كذلك وعن ابي حنيفة عن ابي
 اليسى بن ابي رافع لو مسح اكثر من اربعين والفتاح في التهذيب فحوائض بضم
 ياء على الاو شي ويغضها ويحسب بها وجعة ثم يقرب ثانيا ويغضها ويحسب بها
 فانه ذراعية الى مرفقة وباطنها الى الكعب هكذا روى الاصابع عن النبي
 صلى الله عليه وسلم واستيعاب العضوين شرط في رواية الاصل استئصال الاوتار
 ومراعاة الحسن عن ابي حنيفة ان اكثر من اربعين والاصابع الاو كذا الذي ذكره ولو يرم
 بجميع الكف والاصابع من غير ان يراعى الكف والاصابع يجوز في العتابة وسيل
 ابراهيم عن يونس الكف والاصابع ولم يراعى الاصابع والكف قال يجوز في العتابة
 اذا مسح في التيمم اكثر من وجهه ومن ذراعية وكيفية لا يجوز قال يوصل
 الشبه بتمام الذي يتبع هو المختار لان الاستيعاب شرط فيكون له فيلحقه عن
 الموضوع الافضل هو الضرب لانه يذهب عن الشرب انما اصابعه وذكر في الخبر
 عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة اكثر من اربعين يجوز ولا يشترط الاستيعاب كما في الروايات
 والخلف واما الموضع والمحافظة على التيمم ففعل هذه الرواية لا يشترط التيمم في
 المختار ونحوه قال لا تشمل اربعة الخواص ع ينبغي ان تحفظ هذه الرواية
 لعمومها بلوى فيه والتيمم بخلاف الموضوع وان قام مقامه لان سباه على الخفيف
 ولهذا شرع في العضوين بخلاف الموضوع في الظهور به والاستيعاب في التيمم
 شرط وروى الحسن عن ابي حنيفة عن في الخبر وانه اذا تيمم اكثر من اربعين وجب في التيمم
 الاصابع واليد في جواهر الفتاوى يجعل ضرب اليد في كل اربع التيمم
 ورفعها قبل ان يحسب بها وجهه وذراعية احداهما يرمي او صوت اختار
 الشارع فيه قال بعضهم يجوز التيمم بهذه من سلا وكيفية ما لموضوع فاحللت
 هذا العمل في بعض الموضوع فانه يجوز ان يهين وقال بعضهم وهو السيد الامام
 ناصر الدين لا يجوز وهو اختيار السيد الامام ابي شيعة بمرقته في كل اربع
 من التيمم قال عليه السلام التيمم ضربا ضربا لا وجهه وضربا لا راعيت فعد

اعضائه

ان بعض التيمم قد احدث فيستغنى كما اذا حصل الكل فلهذا من له الوضوء
 او حصل في خلاه نطق ما وجد كما ينقص ويغنى عنه قال الامام طهيري الذي
 المرغيب ما احتجوا به السد الامام حسن وبه تأخذ في المداينة وينقص التيمم
 كل شيء ينقص الوضوء لا يضاف عنه فاخذ حكمه وينقصه اجزاء من الماء
 اذا قدر على استعماله **فصل في مسائل المشقة في السراجه** التيمم
 في الوقت جائز التيمم ان يقرأ القرات وان يصلي سائدا من قطع او في
 اوقضاء او اداء الوضوء به في التيمم التيمم وكذا في تركه او تركه وان لم يفعل
 اجزاء في الكائن احدث وينبغي ان يدله وماده يكتفي لاحدهما صفة الى
 الله ويتيمم الحدث ليحصل اداء الصلوة بالطهارة في سنة المصل وعنه
 ممن اذا اصابته المسافر نجاسة قال يمسحها بالشرب في التيمم في السفر
 اذا كانت معدة من الماء ما يكفي الوضوء وعلى ثوبه نجاسة يغسل ثوبه ويتيمم
 عندها بغيره وعند أبي يوسف انه يتوضأ ولا يمسح وهذا قول جما واستاد
 استاذنا بغيره وهذا قول مسلمة خالفه وفيه ايضا وجوه لغيره فان طهر
 جازية وان علمه لا يجد الماء لان الشرب قائم مقامه في الغتية ولو وجد
 في السفر ماء فاذ كان قليلا جعله اداة لغيره بغيره فان كان كثيرا
 يتوضأ به ولا يغترف للتوضؤ وكان يغترف للشرب في منية المصل تيمم
 لدخول مسجد عنده وجود الماء وكذا للتوضؤ في الغتية الجنب احق بالماء
 المسح من الحائض والمحدث بالاجماع **بالسبح على الحائض والحائض**
 وغيرهما في الشاهات وعن الحسن البصري او ركت سبعين نفرا فيجب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حدس من السبح على الحائض والكثرة الاحبا
 فيه قال ابو حنيفة ما قلت بالسبح على الحائض حتى جاز في فيه شرب
 النعاس وقال ابو يوسف ع خيل المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته في الغتية
 المسح على الحائض جائز بالاشنة وعن المشافع وانما قال جاز لان الغسل

لو اصابته النجاسة
 وان لم تكن
 وان لم تكن

لو اصابته النجاسة
 وان لم تكن
 وان لم تكن

الغسل

افضل كونه بعد من مئنة الخلاف وانما قال بالاشنة لان عند البعض ثبوت
 بالكتاب على قراءة الحنفى **فصل في المسح على اليد** وهو ما روي عن احمد بن حنبل
 بالاشنة والاشنة وروى قولنا ونعلا على سبيل الشهادة حتى قال ابو حنيفة ما قلت
 بالسبح حتى جاز في مثل ضوء الشمس وقال لكرخي اخشى الكفر على من لم يركب
 قوله وفرض ذلك اي ما يقوم مقامه فرض الغسل اذا مسح على الخف ليس يرضى
 لانه رخصة والرخصة ثابتة على بناء على اعدانها وحققنا لا عيب فلا يكون
 فرضا لان الفرض خالص من الله تعالى وانما اضاف الفرض لانه قام مقامه
 والاشنة سماه فرضا في الشاهات قوله جاز انما قال جاز في له يقبل واجيب
 لان العهد بغيره من المسح وبمن التيمم وغسل القدمين في الكثرة ولا يقتض
 الى لينة في مسح الخف والراس في الغتية وبشرطه النية كما في التيمم
 بخلاف المسح على الجبهة حتى يوشى في الماء واصاب ظاهر خفيه الماء انما يجوز
 عن المسح اذا نوى المسح في الكثرة مع ولو امره الاجتناب لبها على وضوء
 تام ووثحدث في الغتية اذا غسل رجله وليس الخفين ولم يحدث حتى
 غسل اليدين حدثت وتوضأ جاز المسح على الخف عند ما كان اليدين حصل
 بعد ذلك الوضوء ولو احدث قبل غسل اليدين لا يجوز المسح في الظهيرة
 رجل ابته البول فليس الخفين وهو يتوضأ ثم بال جاز له المسح على
 الخف ولما سئل عن ايجيفة عن هذا وقال لا يفعله الا فية استدلى بفعله على
 فقعه حيث نظر قال رخصة شرعية في السراجه المرفوعة في مسح الخف
 ثلث اصابع من اصابع اليد هو المختار او مسح خفيه ببل في يدها ظاهر
 الخطوط على الخف ليس بشرط منية المصل لو مسح بربول اصابع وبها
 اصول الاصابع لا يجوز لان يكون الماء متغلظا في شرح الوقاية من الذخيرة
 وان المسح بربول الاصابع يجوز ان كانت الماء متغلظا في السراجه خف لا
 له ولكنه يستلزم الغسل في اصبعين جاز المسح عليه ولو كانت مقدمة الخف

على الخف

والكف

محل الفضل وكما ما أبو عبد الله ابن الفضل قال بعضهم اسمعيل أبو سهل الكبير يجوز
 ذلك من السح وهو جاز على اختلافهم إن الفضل ماء مطهر رقيق أو ليس بماء قال الأما
 محمد بن الفضل إن الفضل ليس بماء بل هو نفس الماء يخرج فاحامه الجرمية الخفيفة
 والريح ويتبقى فصيل طلاء ما أخر الله تعالى بدليل أن الشمس برودة فلو جعلته
 في قارورة وشدت راسها حتى فعضا الشمس ان وضعت في الشمس ولو كانت
 راسها مفتوحة حارفت الفضل وحدها دون القارورة وبذلك لا يلو قوضا وله
 ماء لا يجوز ولا فائدة يقول ابن سهل في الظهيرة رجل ليس له إلا رجل واحد
 يجوز السح على نصف في العافية والخزف القليل لا يمنع وهو ما يمنع الشيء الكثير
 يمنع وهو مقدار ثلثة أصابع من أصغر أصابع الرجل في العافية ولا يعتبر الخزف في
 السح لأن عدم الماء لا يمنع السح فالخزف أول ما يفرغ من الماء فيسحق فاصحاب
 في السحجة المسافة إذا امتلأ سحبه وهو مخاف من شرع الخفان ذهاب رجله لا يرا
 جاز له السح ما دام الخوف باقيا في الخلاصة وإن طالت حاشية السحجة من
 جامع الفتاوى إذا استلكت عن عضو ولو سح لا يجوز ولو عمل لا يجوز ولو تجم
 لا يجوز تفسيره إذا نزع أحد خفيه **فصل في** سح الجبين وغيره من الشئ
 والسح على الجبين وخزفة القرحة ونحو ذلك كالفضل فلا يتوقت ويصح مع الفضل
 ويجوز وإن شدة هاللا وضوء ويسح على كل عصابة كانت تحتها جراحة أو لا
 في السحجة القرحة التي تبقى من اليد بين العقدان يكف به السح في العافية
 تحرك ذلك يتعدى الماء ويصل العصابة وتنفذ البلة إلى موضع القصص في سنية
 البصل من الذخيرة والسح على الجبان على وجهه فكذلك لا يفرغ من تحت يديه
 الفضل بالأجسام وأكاد يفرغ الفضل بالماء البارد ولا يفرغ الفضل بالماء الحار بل
 الفضل بالماء الحار وأكاد يفرغ الفضل ولا يفرغ السح ما تحت الجبين لا يسح
 فوق الجبهة هذه اللفظ فاضنحائ السح على كل لباس ما لا يجوز إذا لم يقدر
 على السح على القرحة بأكاد يفرغ الماء وإذا كاد بقدر على السح على القرحة

فصل في سح
 الجبين وغيره من الشئ

نفسه

لا يجوز سح
 الجبين وغيره من الشئ

على الجبين وغيره من الشئ

فصل في

مشقوقة لكعامة ودها في المبررات من الطحاوي إذا كانت خفيفة على الساق
 كاللعب ونحوه فإنه يجوز السح عليه إذا كانت بستر اللعب ولو كانت مشقوقة لا
 أنه مشدود ولا بأس بالسح عليه لأنه إذا كانت مشدودة وهو بمنزلة الخنز فان حله
 بعد ما أحسنه وتكشف من أسفل الكعبين قد نكث أصابع لا يجوز السح عليه
 ولو أنكشف قد راسع أو أصعبت جاز السح عليها في المنهجية من التخذة
 الخلف ما يستر الكعبين وكل ما يستر الكعبين سوى الخلف فهو في معناه في السحجة
 السح على الجوزين إذا كانت تحتين بحيث يمسك على الساق من غير أن يبط
 يضي جاز عندهما وعن إجماعه أنه رجوع إليه في آخر عمره وعليه الفتوى
 على الخلف التخذة من اللين جاز في الخلاصة ما السح على الخلف التخذة من
 البود والتركبة فالصحيح أنه يجوز السح عليه فان كانت الجوزين من غزل وهو
 سح لا يجوز السح عليه وان كانت تحتين استسكا ويستركب الكعبين ستر الأيدي
 والمناظر على هذه الخلاف ولو كانت من الكلب بأس لا يجوز عليه فان كانت من
 النمر فالصحيح أنه كان صلبا مستمسكا بشئ معه فربما سح أو فرس سح على هذا
 الخلاف في بعدت الكثرة وأمر مثل خوف انجوب يا شينه ساحتها سمع برور
 خلافا لآخر في المبررات من فتاوى الحجة وكوفي الفتاوى الحساسة لم يسح على شئ
 ولكن بشئ بعد الصبح على الأرض فاصاب الفضل خفيه يقال بالفارسية أب شك
 باختلاف الشايخ في جواز هذا السح والصحيح أنه مارد وفيها أيضا وأكاد بالفضل أو قال
 فوجان تكسوا فيه منهم من قال أنه دابة تنفس في البحر بالغداة فيعمل منه الأشياء
 فان كانت على هذا لا يجر به لأنه ليس بماء ومنهم من قال بل هو ماء فان كانت على هذا
 يجر به وهذا شئ لا يعرف بالفتنة والظاهر أنه ماء يجوز به السح وهو الصحيح في
 الغياشية من الفتاوى ولو شئ بالغداة في الخشب فاهاب خفة الفضل الصحيح
 أنه يجر به في عقد الملك إن نوتنا ونسح السح منه وجد طلاء السح على الخفان
 فاصاب ظهر خفة الفضل لم يجر عن السح لا يجوز في الوقوع على الخشب منهم الأما

رصدت الخرافة في رودة
 وسكتت راسه وهو في الخراف
 وسكتت راسه وهو في الخراف
 وسكتت راسه وهو في الخراف

فلا يجوز قال بن هات الدين بن مكي ان يحفظ هذا فان الناس عندهم يكون
 ولا يجوز حتى قالوا هذا اذا كانت النية في سبيل الله في موضع رجل او امرأة
 ان يشهد ما بينه وان كان لا يمكن جاز له المسح على الجبهة واليدين وان كان لا يفر المسح على
 الجبهة في السراجه لو ترك المسح على الجبهة لما ان المسح بغير جاز وان كان
 لا يفر المسح منه هو عندنا بمنزلة لا يحل المسح في منية المصل جاز
 ومسح على الجبهة وليس خفيه ثم احدث قبل ما يركعت فتوضا مسح على الجبهة
 والخفين وان كان احدث بعد ما يركعت لا مسح لانه ليس على طهارة فافصة
 في الغياض من التبريد المسح على الجبهة الصحيح انه ليس بغيره عندنا وان
 كان لا يفر واختار القاضي الامام ابو الحسن في ان كان لا يفر لا يجوز التبريد وكان
 يقول ينبغي ان يحفظ فان الناس قد غفلوا **كتاب الصلوة** وفيه ابواب
 وفصول فاما في غرضه الاطراف مناجاة موسى عليه السلام قال موسى
 اريد من اول مخلوق قال الله تعالى يا موسى روح محمد قال خلقت اولا
 روح محمد عليه السلام فقلت له اعبادك فقام يات يدي ثمانية عشر الف سنة
 فقلت له اعطيتك خلقة فوجد صلوة الفجر فتدق فامرت يدي بديعة الف سنة
 فوجد صلوة الظهر والعصر فتدق فامرت يدي بسبعة الف سنة وثلاثة
 مثل الفجر فميت يدي والذية تدق وهبت صلوة المغرب والعشاء قال موسى
 يا رب فابتدع روح محمد عليه السلام بعد الخلق قال يا موسى امرت بان
 يكون في قديم من خلقي روح الله في الدنيا الى اخره انما قال موسى
 يا رب انت ارحم شئ خلقت روح محمد عليه السلام قال يا موسى من نور
 قال موسى يا رب انت ارحم شئ خلقت روح محمد عليه السلام قال يا موسى من نور
 عز وجل يا موسى روحك خلقت وروح جميع الانبياء من روح محمد
 عليه السلام ثم قال يا موسى يا رب كم كانت روح محمد عليه السلام في
 القتل بل حتى بعث اليك الدنيا قال سالة الف سنة ثم قال موسى الى

عليه السلام
 صحيح

فدافع

فما مضى على روح محمد من مائة الف سنة ما وجد عن عطاءك قال الله تعالى
 الصلوة في كل سنة شهرا كمالا في الجهادية قال رسول الله صلى الله عليه
 مثل الصلوات الخمس كمثل نهار من نهار على نأب احدكم فيموت كل يوم خمس
 مرات على يمين من ورثة شئ قالوا يا رسول الله قال لك مثل صلوات
 الخمس في الدار كقوله تعالى ان الله يحب من اقام الصلوات واقام الصلوات
 الصلوة تنفي عن الفحشاء والمنكر قبل ان كان من ارباب الصلوة ثم قال ان الله
 عن الصلوات يوم القيامة فذكر ان الله قبل ان كان من ارباب الصلوة ثم قال ان الله
 بصل بالانهار وبسبب بالليل فقال ان صلوة تشرع وروى ان في من
 الا ان كان بصل معه الصلوات ولا يدع شئ من الفواحش الا كره فوصف
 له فقال ان صلوة تشرع فذكر ان الله قبل ان كان من ارباب الصلوة ثم قال ان الله
 عن الفحشاء والمنكر فقلت صلوة بصلوه هي وبال عليه وقوله تعالى وامرهم
 بالصلوة واصطبر عليها لان الناس ان تترك نفسك ولا اهلك نحن نترك
 واما هم فلا تهم الامر الذي وفرغ بالذي الامر الاخر لان من كان في عمل الله
 الله في عمله وكان ابو بكر بن عبد الله المشرك اذا اصاب اهله خصاصة قال
 فومر فصول هذا امر الله ورسوله وعن سالت بن وبنار مثل ولت بعض
 الاسانية الله عليه السلام كان اذا اصاب اهله ضررهم بالصلوة وتلا هذه
 الاية في كتابه الشجر من ترك صلوة واحدة فانه يهرق فاسقا لا يقبل شهادته
 ولا يصلح للقضاء ولا الوصاية وامامة المسلمين ويستحق التعزير ويكون صلب
 كمين كما لو كان في وسق وقتل مسلما بغير حق وعن ابن عباس ان من ترك
 الصلوة ثلثة ايام فقد استحق القتل وفي المنظومة في فتاوى ابي برك الصلوة
 عمدا يقتل في الكاف في باب قضاء الفتاوى من ترك الصلوة عمدا المرفق بخل
 للشافعي رح لا تترك من الامانة عندنا لانه الفاتر خائفة من التعزير
 رجل من الصلوة متعمدا ولم ينو القضاء ولم يترك عقاب الله يكفر في شئ

رواه في لاف الك
 وكان ابو بكر بن عبد الله المشرك
 المرفق في الفاتر خائفة من التعزير
 في فتاوى ابي برك الصلوة عمدا المرفق بخل
 للشافعي رح لا تترك من الامانة عندنا لانه الفاتر خائفة من التعزير

الشافعي

العقاب السبعة إذا كانت انكسار القلب بطريق الاستحلال والاستمجة
 كانت كافرا لكونه علامة التكبير في خلاصة الأحكام ههنا فما كان
 وبها كذا رجعت بوجه كذا وشي بان باماد رجوعه ورسيد حرام فاعلم
 بأشدة في أمنية المصل من الذنوب المخرج رأس ولدها وخاف فوت
 الوقت فوضعت راسه في ركبته وألصقت وجهه على راسه ولدها في قلب
 أو في حنجرته وصلت قاعدة بالركوع والسيود فأتى لوططها توى إيماءة
 وتامل في هذه المسألة هل تجد عذرا لتأخير الصلوة وأولاه فلو كان
 الكافي والصلوة فرضت عيت ثبت فرفقها بالكتاب وهو قوله تعافوا
 على الصلوات والصلوة الوسطى وما فاضتها أدامها أو فاضتها هذا
 بقض الضمنية لا امرض في خمس ألت النص ويقع عذره والله وسطي وواو
 الجمع لا عطف المقفى الخافق وأقله خمس ضرورية السنة وهي غير واحدة
 وإجماع الأمة في حاشية نية المصل قبل أن يركع عيسى رضي الله عنه صلوات
 الحسن في القراءات فقال نعم وثلا قوله تعالى فبهايات الله حين تسوت
 وحين تصبحون وله الحمد في السموات والأرض ^{عشرون} وحين تظهرون وهو
 نصب على اصاب والعتى من موصلا لا يلف باو صوال الله حين تسوت
 صلوة المغرب والضحى وحين تصبحون صلوة الفجر وله الحمد في السموات
 والأرض ^{عشرون} وعشيا صلوة العصر وحين تظهرون ^{عشرون} وأظهري وخلفه
 في وقت الظهر **باب المسجد** في السجدة لا بأس بتقضى السجدة بالجنس
 والسنج وماء الذهب إذا لم يكن من مال الوقت والصرف إلى الفقراء أفضل
 في الكافي إن عمارة بيت الله حسن لأن القصر إلى السجدة أولى قال عمر بن
 عبد العزيز في مال ربه يقول إلى المسجد الحرام المسكين أجمع من الأسالمين
 وقيل يكن في الشاهات لإسمها في المزارب لأن النظر أرفع عليه فيكون
 أفضل أكثر وكذا لك شخص أبو جعفر ربح المزارب وحاشية القبلة بكل هذه

الزينة

والمزارب واجاز ذلك في الشف وسخر المسجد لما ذكرنا وهذا إذا قدم المفاعل على
 ذلك من طيب ماله إذا انفق في ذلك ما لا يثبت أو يشتبه بالحبس والمطرب
 كبره إن الله تعالى لا يقبل إلا طيب فكم لا يثبت بيده بما لا يقبله في الهدية وقيل هو
 قرينة في المسجد لأن العباس رضي الله عنه في المسجد الحرام في الجاهلية والأسلمة وبين
 وأدع عليه السلام مسجد بيت المقدس من الخيام والممر ووضع على رأسه أنية
 الكعبين الأحمر وكانت ^{بمعنى} أشاعرا ميلا وفي رواية سبعة أسيال وكانت القراءات
 في بصرى بوضوء في الشاهات قال عليه السلام يثاب المؤمن على تقاطع ماله في
 كل شيء إلا في الثياب ما خلا المسجد في الحوائج وليس يستحسن كتابة القرآن
 على المزارب والمجد ران لما ينفذ من سقوط الكتابة وإن توطن في جوارها ففاد
 وأهل المزارب حكر المسجد في الغياثية يكن التحدث فيه يحد من الدين والورد
 المجرى والأول حديث في المسجد وكل الحسانت كما يكل النعم ^{بمعنى} في اللوات
 ومن الناس من يشترى الحواريات والمراويل حديث الحديث للنكاح كاجاد في
 الحديث في المسجد يكل الحسانت لما يكل البهيمة المحشيش في الشافعية
 من التهنين وكبر كلام الفضول في المسجد والشف والخسومة من الصفي ذكر
 في الجامع البرهان الجوس في المسجد الحديث ما دون شرع لأن أهل الفقه
 كانوا يلازمون المسجد وكانوا ينامون ويحدثون وهذا لا يجل لأحد منه في
 الفخرات في باب الاعتكاف لا يكله إلا ينجس في الزوايا لا يكله بما يكون
 فيه اشتقاقه النبي عليه السلام كان يتحدث مع الناس في خزانة الفقه في باب
 حقوق المسجد لا يكله فيه بكلام الدين المأوى عن النبي عليه السلام من
 تكلم بكلام الله تعالى في المسجد أحبط الله عمله أربعين سنة وروى عن النبي عليه
 السلام سبأ على أني زمان يكون أحاديثهم في المساجد لا مرويتهم
 لبس الله تعالى فيهم حاجة فلا تجالسوهم وروى عن خالد بن أيوب
 السهماني أنه كان في المسجد فدخل غلامه ليلته شافاه وخرج من المسجد

البصيرة
 الحديث

ملوى الناس بضيوف المكاتب فاجاز ذلك كله في المفارقات من البرى مسجد
اراد اهلها ان يجعلوا الرحبة مسجد والسيد رحبة او اراد ان يجعله في الباب
او اراد ان يجعله في الباب عن موضعه فلهم ذلك وان اختلفوا نظر انهم الكثر
وافضل فلهم ذلك لانه لا يعارض لا معن ان الشاوي في جواهر الفوائد مسجد
او غير ليس له من ذلك لا يجوز العامة التعرف فيها بدون امر القاضي في الجارية
من الشاوي رخصة سئل بوالقاسم عن اراد ان يجعل مسجد او يبيعه حكومت بيده
الاول قال ليس له ذلك في النوازل الا ان يتاخر في الهدم ان لم يهدم وتاويل
هذا المسئلة اذا لم يكن هذا الرجل من اهل هذه الحلة فقد ذكر في الوقفات عن
الجنينة لاهل المسجد ويحذر وانهاء في الكافة في باب ادراك الفريضة ترك
هدم المسجد واجب اذا لم يقصد ببناءه واما اذا قصد ببناءه فلا في الشاهات في
باب المدكور نقص العبادة مقصود لا يجوز ونقصها التاكيد من تكليفها واداء
ما هو في نفسها وصافها في لانه المكاتب نقصا صورة وهو كالكسح كهدم المسجد
على قصد اعادته ان يقع سكا او وسع ساحة وحكم ببناء ما هو عليه قبل الهدم
في السراجية استبدال الوقت بجان ماله يات مسجد في الظهيرة وعن محمد
في مسجد خرب فالذهب بناء الحق به اذا خرب ما هو له وان لم يعرف بانيه فاف
على مجة ليستعين بجمعة على مسجد اخر لا بأس به ولو لم يخرب فليس يلزم بقله
عن موضع في القنية طر مع حوض او مسجد خرب وتعرف الناس عنه فلقا
ان يعرف اذ فاقه المسجد اخر ان حوض اخر وفي شرح الزواي والمسجد
اذا استغنى عنه السموت ولا يصل فيه او خرب ما هو له وهو كالمصاحبة كما
كان انكاف حيا والى وانه انكاف ميتا وهذا قول الجنينة ومحمد وقال ابو حنيفة
سقى مسجد او دابة ولو خرب لم ينل لعامة فليس الناس وينوا عليه حوا
فالقاضي ان ياخذ جرم مثل الارض ويعرف ان حوض اخر من تلك القرية
من جامع الشروح والفتوح على قول اب يوسف رح انه لا يجوز ذلك

مسجد
اراد ان يجعله
في الباب
عن موضعه
فلهم ذلك

مسجد
اراد ان يجعله
في الباب
عن موضعه
فلهم ذلك

ماله

ماله ابله لان الوقت اعتاد وبيع العتوق لا يجوز في الجاهدين ملقى
الجار ونحن لا نأخذ يقول محمد رح ولا ينفق بجوز بيعة وان خرب ما هو له
تعلقها المسجد وخرب ما هو له في الجانية والفتوح على قول اب يوسف رح انه
لا يجوز ملكه ابله في القنية في كتاب الكراهة حكم اصابة الهرة والشرة يذبح
الطريق فادخل سجدا في غيب الغيرة وخشب المسجد ولو لم يعرفه من اهلها
خشب المسجد ولم ينفق في ذلك لان ذلك لا يجوز في مسجد اهلها
وكفر او تغير بغيره في كراهة قال عليه السلام لو خشي قاتل حرمه وعن
عدي وغيرهما المظن ان هذا المسجد الظالم لاهلها هو واهلها قوت ففعل
وامر ان يتخذ مكانا كناية في الجيف والقامة وقيل كل مسجد يزيل
او ياء او سمعة او لغيره سوى اتخا وجه الله تعالى ومن مال غير طيب
فهو كالحق مسجد الضراب **باب في اوقات الصلاة في السراجية** سبب وجوب
الصلاة الوقت لا الامر ولهذا ينكر ان الوجوب يتعارف باخر الوقت عنه تأخرا
الظهيرة وعنده فرج بيقول اداء الصلاة وقال ابن شجاع اول الوقت يتعلّق به
الوجوب وينصّ في اخره وفيه قال الشافعي رح ان الكافر اذا اسلم في الصلابة
اذا بلغ والميت اذا افاق والمجانف اذا اظهرت ان يحق من الوقت بمقدار التهمة
تجب عليه والا فلا وكذا الظاهر اذا اهاضت في هذا الوقت لم يجب عليها والمؤمرا اذا
وصل ركعتين والصلاة اقام ويصل او بعد اذ ادعى في اول الوقت قبل وقوع
فرسا وعتاك ذلك الوقت الوجوب فيه وقيل يقع فخلا رقبيل موقوفات
في اخر الوقت اعملا الوجوب فيه يقع فراضات لم يربى كان فلاق العانية
اول وقت الغيرة من حين يطعم المستطير الذي يتشتت افاق الساعات الاجابة وادراك
ذلك بالمشاهدة ميراث اوله الا ان يعلم من ان القهر ويعرف بالقرية بلدين من الشجر
فان القهر يطعم مع القهر الجاهلست وعشرين ويطعم اصبح مع غروب القهر ليلة انفا
عن من الشجر هذه هو الغالب وينظر في البتة في بعض البروج في جواهر

سئل الوقت في التبريد
ابو حنيفة

الفناء في وقت الصبح سبب الليل في الكافي وقت الظهر في وقت الليل
 الى بلوغ الظل مثله سوى الذي قالوه ورواية عن ابي جعفر في وقت الظهر
 ان اصاب الظل مثله في حاشية الظل في وقت الظهر في وقت الليل في وقت
 الاصره وفي رواية في حاشية الظل في وقت الظهر في وقت الليل في وقت
 قد اجمع في خروج وقت الظهر ودخل وقت العصر في وقت الظهر في وقت
 مثله في الغروب الى بلوغ الظل مثله في الغروب وقال الحسن بن زياد
 اخر وقت العصر حين تغرب الشمس لقوله عليه السلام وقت العصر ما لم تغرب الشمس
 ولما قوله عليه السلام ان اصاب الظل في وقت الظهر في وقت الليل في وقت
 اى ادرك الوقت في الموازي اى اصاب الظل في وقت الظهر في وقت الليل في وقت
 الظل قائم في وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يغير الظل قائم في وقت
 وكان بينهما وقت من عمل كافي في وقت الظهر في وقت الليل في وقت
 وقت العصر في وقت الظهر في وقت الليل في وقت الظهر في وقت الليل في وقت
 وقت العصر في وقت الظهر في وقت الليل في وقت الظهر في وقت الليل في وقت
 اذا ضربت الشمس واخر وقتها لم تغرب الشمس وقال الشافعي وقتها ما لم
 فيه تلك ركعات في الشاهات اى عدل ما يتوضا ويؤتي ويغير ويصل ثلاث
 ركعات وركعتين بعد جهر يخرج الوقت في الكافي والشفق البياض الذي بعد
 الجهر وقال وهو قول الشافعي ورواية عن ابي جعفر في وقت الظهر في وقت
 الجهر عند ما يذهب في مجموعة الروايات من جميع الخبرين وقال الجهر وهو رواية
 عن ابي جعفر في وقت الظهر في وقت الليل في وقت الظهر في وقت الليل في وقت
 جميع الخبرين في وقت الظهر في وقت الليل في وقت الظهر في وقت الليل في وقت
 انتم لم تجدوا رواية بان يطاع الجهر كما غربت الشمس بعد سبب الوجوب وهو
 وقت في الاوقات المستحبات في الغيبة الاسفار بالخبر افضل
 في الاوقات المستحبة في الغيبة الاسفار بالخبر افضل

ملحق

سابق بل في وقت زواة هاتين في الوقت ان قد سافر في وقت اختيار
 الجاهل في وقت الغيب والاسفار بيده بالغيب ويطلب الفداء في وقت الاسفار
 وهو حسن لا يجازي جماعة الا برار والصلوات في الظهيرة وسئل واحد من
 كبار الشافعية عن تأخير صلاة الجهر قال يخرج جاز قبل اواخر وقتها في وقتها
 يمكن البناء في الوقت قال لا ولكن يؤخر زيادة على ذلك لان اخر وقتها
 امر هو فلا يجوز ترك السجدة لاجل في الغيبة ويؤخر العصر في الاوقات
 كما هو في تأخير الشمس واختلاف فيه ولا يصح انه اذا كانت حال يمكن احاطة اليها
 بالفرص ولا تجوز لعين فيه فقد تغير وبه تأخذ وقال بعض من تأخر في وقت
 على الجواز وبه قال قوم من السلف والتأخير وبه تأخذ في الكافي لان
 فاحصل بعد الزوال والتأخير الى تغير الشمس يكون لما رواه ابن ابي عمير
 لا بأس به ولا يمان انبات الكراهة للشيء مع الامر به وقيل لا بأس به ايضا
 في كراهية الشيء الوقت المستحب هو من غيبوبة الشفق الى ثلث الليل
 في الهداية وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل لقوله عليه السلام لو كانت
 اشق على حتى لا ضربت العشاء الى ثلث الليل وكان فيه قطع العلم في وقت
 بعدة وقيل في الصبيح بجعل كليات قبل الجماعة وفي الثانية بين السافر فكانت
 عادة العرب ان يجتمعوا ويتحدوا في الليل لقرء بالاكاذيب والمال لايت كما
 هو في بعض بلاد الهند فلما جاء الاسلام نهوا عنه ومن الناس من يفتي فيه
 انه يكون التحريم للصبيحة بالعبادة كما ان افقت احكام العبادة ليكون ما جاز
 ينهل من الزلات فيما بين ذلك قال الله تعالى ان المسكن يذهب السيات
 في مفيد المستفيد من فائق السائل جاز في الخبر عن النبي عليه السلام انه
 نهى عن النوم قبل العشاء وعن المنكر بعد العشاء ومن حاشية الكراهية
 من البسوط الكلام في الجاهل لاجل بعد صلاة العشاء الاسافير في وقت الجهر
 وعمل عن غير عبد العزيز بن احمد عسة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

يتركب اليه وهو المكمل بعد العشاء والكائنات فتمت في نفسه في نفس الامر
سبح في الكائن وما فيها عين يوم تبين اي يستحب تحجيل كل صلوة فيها عين
كالعصر والعشاء في يوم غير فالفيت لغة الغيب ليل يقع العصر في حال الغيب
الشمس وليل لا يقبل الجماعة في العشاء باعتبار المظلال عند الغيب ينظر المظلال
فاعة ويؤخر غير فيها اي يستحب تأخير ما لا عين فيه كالغيب الظهور والغيب
في يوم الغيب لانه لو جعل في الغيب لادى الى تفكيك الجماعة بسبب الظلمة ولديون
ان يقع قبل الصبح ولذا يؤخر في الظهور والمغرب ليل يقع قبل الزوال والغيب
ووهي الحسن عن ان ينفذ في ان يؤخر يوم الغيب لجميع لانه اقرب الى احتياط
في الهداية لا يرفاهة يجوز لاداء بعد الوقت ولا يجوز قبله **فصل في الاوقات**
المكرهة في الهداية لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهور
ولا عند غروبها في العصر يومه في الشاهات فان العصر يجوز مع الكراهة في
كراهة العباد من الخطا ومن التطوع والغرض عند غروب الشمس لا عصر يومه فانه
لا يكون عند غروب الشمس في الحديث قوله لا يجوز اي سوى النوافل في صلاة
الغرائض والنوافل كالنوافل في النوافل من الكراهة في الكافي والظاهر لا يبي
ان يصل في هذه الاوقات لانت النبي عليه السلام في عن الصلوة عند طلوع
الشمس قال انما طلعت بين قرني الشيطان وان الشيطان ينهاني عن ان يصلي
حتى يسجد وانما اذا ارثعت فارها فاذا كانت عند قيام الظهيرة فارها فاذا زالت
فارها فاذا اوتت الغيب فارها فاذا غربت فارها فاذا اقبلت هذه الاوقات في
الظهيرة ولا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس حتى يرتفع الشمس في الزمان او يحجب في
ساعات الا كانت في وقت ان ينظر الى قرني الشمس في الطلوع وقبل ما دامت
الشمس تحجب او مصفرة على رؤس الجبال في في الطلوع وقبل موضع طلعت
في ارض مستوية فادام الشمس يقع في حيطانه في في الطلوع واذا وقعت في وسط
حات الصلوة في التوبة مع اختلاف في وقت الكراهة عند الزوال وقبل من نصف

الصلوة الزوال

الشاهات الى الزوال والرواية الي سعيد عن النبي عليه السلام انه نهى عن الصلوة
نصف النهار حتى تزل الشمس اتفق وما حسن هذا لانت النبي عليه السلام اتفق في الصلوة
فيه بعد ظهورها في في الصلوة واذا طلعت الشمس وعليه ركعتين في الظهر
صلوة وغيب الي يوسف راح الله بك حتى يرتفع الشمس في في الصلوة بذلك الترخيع
وعند الشافعي يضي عليه ولو غربت الشمس في العصر انما انفا في الغروب في التراب
والفرق بينهما وذلك لانت حال طلوع الشمس ليس بوقت لا فتتاح الصلوة
فلا يكون وقتا لاداءها بخلاف غروب الشمس وفي حال غروب الشمس وقت
لا فتتاح الصلوة فيكون وقتا لاداءها في العتامة سئل عن شئ من ائمة الملوك
عن سلافة مادهم الصلوة وقت طلوع الشمس ايمنعون عن ذلك قال لا انهم
لو منعوا لا يصلون بعد ذلك والصلوة في ذلك الوقت يجوز عند اصحابنا فيلزمها
والاداء في ذلك الوقت اول من الترت كلك في جواهر الفتاوى والحانية في الهداية
وكبره ان يقتل بعد طلوع الغيب باكثر من سبعة ركعتي الغيب لانه عليه السلام لم يزل عليها
مع حرمة على الصلوة في التوبة لا يجوز تحية المسجد بعد طلوع الغيب وفي سائر ايمنة
في كانت يصل ركعتين تحية المسجد بعد طلوع الغيب في الهداية ويكون ان يقتل بعد طلوع
الغيب حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس لما روى الله عليه السلام في
عن ذلك ولا بأس ان يصل في هذه الزوايا في الغوايب ويسجد للالتواء ويصل
في اوقات الكراهة كانت على الغرض لوعبر الوقت بعد المشغول لانه لا اله في اوقات
فلا يظهر في حق الغرائض وفيها يجب لعينه كسجدة التلاوة وفي المسافر في قوله الحق
اي الذي بعدك سبعون فافلا في الحديث واختر الغيب والعصر بعد الاختصاص
بزيادة الشرف قال الله تعالى ان قرأت الغيب كانت مشهودا والمرو صلو الغيب قال
الله تعالى حافظوا على الصلوة والصلوة الوسطى اي العصر او يكون الصلوة في ابتداء
النهار وانما مشغول بالافراض حكما واعتبارا في الهداية ولا يقتل بعد الغروب
قبل الفرض لما فيه من تأخير المغرب وتأخيرها مكره لما فيه من التوبة باليسود وقال

الغرض

عليه السلام لا يزال المنيح ما يحيا بالمغرب واخر العتاق السراجية زانجيا المغرب
مكره الا بعدد السمرقند كانت على المايات الكاف لقوله عم بادو ما بالمغرب قبل
اشتراك النجوم ولا تشجوا باليهود وانهم يصلون والنجوى ششيلة في الجيد
وقال صبي بن ابات الاول تجيب المغرب الا ان رولان لا يكون المتخير، فلما لا يرى
ان تباح تأخيرها بعد راد في العوض للجميع بينها وبين العشاء فعلا ولو كانت التاخير
مكره لما راج بعد السفر والمريض كما يباح تأخير العشر المتغير النفس في القضية مع
يكون تأخير المغرب عند محله في رولية عند انجسفة روح ولا يكون في رولية الحسن عند
ما لم يغب الشفق والافق ان يكون الا من عدل كالسفر ونحوه او يكون قليلا **باب**
الاذان في الصلاة الاذات سنة للصلوة الخمس والجمعة دون ما سواها من الصلوات
وصفة الاذات مبرورة وهو كما اذن الملك النازل من السماء في الكاف وكانت ابو
جعفر بن محمد بن علي بنك ويقول بعد دون الى ما هو من سعاد اللان فيقولون
ثبت بالرواية واثنان بجده جبرئيل عليه السلام ليلة المعراج حين صلى رسول الله
صل الله عليه وسلم بالملائكة وارواح الانبياء عند بيت المقدس ولا نفاذ فيهن وان يكون
احدهما سابقا لاخر في الهداية وينبغي ان اذن المغرب بعد الفلاح الصادق من النجوم
مرتبات لان بلا الا رغب الله عنه قال الصلوة خير من النوم مرتين حين وجد النبي عليه
السلام رقا فقال عليه السلام ما احسن هذا اجعل لي اذاتك ودخل فيجرب لانه
وقت نوم وغفلة في السراجية الصلوة خير من النوم في الاذات دون الاقامة في الصلاة
والرجال كان اذ الملكوت بات بالجماعة في السجدة بغير اذات واقامة ولا يكون في البيت
والكروم والضياع في السراجية اذ صلى في بيته وترت الاذات واقامة فان كانت
ليبت سجيده حتى لا يكون وان لم يكن بكونه بتك الاقامة في الروضة في كتاب
المجرب ولو كانت القوم يجتمعون في بيت او كوم او مغارة فارد واقامة الصلوة في
النفس الجماعة اذ اذنوا واقاموا فمن وان تركوا الاذات واقاموا جاز ان تركوا
جميعا جاز تأخير اذات اذات لاجتماع الناس وهذا لا يجمع الاخير

الاقامة

في الاقامة وقت عقد الجماعة ان هو يتكامل دخول السجدة وثيقة الاقامة وهذا
كلهم مجتمعون في عقد اللان رجل صلى في سفر او في بيته بغير اذات واقامة
يكون واجزا وان ترك الاذات وحده لا يكون وان ترك الاقامة وحده لا يكون لان
الاذات لا اعلام الغائبات فلا حاجة الى الجمع وهذا الاقامة لا اعلام الغائبات في
الصلوة وهم محتاجون اليه واراد بالصلوة الصلوة بالجماعة اما لو كانت منفرد فلا
كيف ساكنات في الكاف وان صلى في بيته في المغرب صلى باذات واقامة لان
المنفرد مندوب الى ان يودي الصلوة على هيئة الجماعة ولهذا كانت اذات
تجهر بالقرأة بالجمهورية وان شكاها جاز لان ابن سفيان رضي الله عنه
والاسود في بيته ففعل له الاثنيون وتقيم فقال اذات التي يكون في المسجد
عليه السلام من صلى باذات واقامة صلت معه كمال الجليل من الملائكة
ومن صلى بغير اذات واقامة صلت معه الاملاك في الهداية والمناجاة
يؤدون وفيه لقوله عليه السلام لا ينجى اليك من اذات من اذاتنا واما
في المنابر فكذلك في المصطفى قال عليه السلام من اذات في ارضي قفرا قام
صلى يصلون به ملين الخافقين من الملائكة ومن صلى بغير اذات واقامة لم يصل
معه الاملاك في السراجية اذ اذن رجل واقام احدهما من اذات لم ينجى في الاول
بذلك وحشة في الكاف ويجعل اصبعه في اذنيه عند اذانه لقوله عليه السلام
ليلال رضى الله عنه اذ اذنت فاجعل اصبعك في اذنيك فانه اذى لصوتك
في الصلاة ومن سمع الاذات فعليه ان يجيب وان كان جنب لا يجابه الا اذا
ليس باذات ولهذا لا ينبغي استقبال القبلة في المنهاجية من الذخيرة للفقو
يجيب بقلبه فاذا فرغ من التضرع يجيب بلسانه في الصلاة في مجموع الشوازل
قال شمس الأئمة الحلواني رح الاجابة بالقيام لا بالانكسار حتى لو اجاب
بالانكسار ولم يمشي اليه السجدة لا يكون مجيبا ولو كان في السجدة حين سمع
الاذات ليس عليه الاجابة حتى لو كان في قراءة القرآن في السجدة لا يترك

٩٩

الغرامات انما اجتمع الاذان وكذا ليس عليه جواب الاقامة ولا يباس بان يشغل
بالادعاء عند اداء رتبة في العباد من كثرة التبع في الاخبار ان من سمع الاذان
ولم يشغل مثل ما قال المودت فانه يشغل على لسانه كلمة الشهادة عند التزم ومن لم
يشغل مثل ما قال المودت في الاقامة فانه يتبع من السجود يوم القيمة اذا سجد
المؤمنون لله عز وجل في الخوارق والاجابة ان يقول مثل قال المودت
الا قوله حي على الصلوة حي على الصلوة فانه يقول سلام ذلك الاحول ولا يفرق
الا بالله العمل العظيم لان اعادة ذلك يشبه الاستعزاء وكذا اذا قال المودت اصله
خير من النعم يقول صدقت وبررت كذلك النخبة وفي التقاريف اذ كانت
في المسجد الشريف وقت اذان واحد فالجمعة الاولى وعلى غير الدين من سمع
الاذان في وقت واحد من الجهات ما يجب عليه قال اجابة اذان سجد
بالفعل وفي العيون فارق سمع النداء فالأفضل له ان يسجد ويسجد بدور
الا في وقت واحد لا يستغني عن توسيع الاذان وهو في المسجد يعف في قرآن
واذ كان في بيته فذلك ان اذان سجد في جوارق فتاوى وعلى حال العباد
بسم الله عن اذان المودت يوفت كل واحد بعد الاذان في موضع شغل يشغل
بجواب الكلام الواحد قال يشغل بجواب اذان المودت الذي هو مودت
سجد حية عند اذانه فيجب وفي غير ان يشغل بامر نفسه فلا اشد عليه اجابة
اذانهم في القيمة شغلهم في التقوى والاحول فسمع الاذان يجب الاجابة
مع سمع الاذان وهو يثنى فالاول ان يقف ساعة ويجب هم عن عايشة
اذ سمع الاذان فاعمل بعد فموجرهم وكانت نصنع معز لها وابرأهم ان يصانع
يلقى المرفة من رتبة ودخلت شاهد الاغتفاله بالنسج حالة الاذان
ومن السالك كان الامر يوقفون افرهم ويقولون كفوا في العرفة
وجعل يشغل بجل سمع الاذان ولا يترك ذلك الشغل يكون عايشات
حاشية السجدة من فتاوى الحجة بكه الكلام والذهب عند الاذان في لفتاوى

لغيره والاصح

لا لا يحجب

الصفحة

اصوبه واكره من وينادي باشد اجتمع سب كل قطع عند تادير ابن وعبد وتبيل
قال النبي صلى الله عليه وسلم من تكلم عند الاذان خيف عليه من ذل والالجابات
تجلا في ساد في التينين والمزيدة لا يكون الكلام من الاذان بالاجماع استدل لا
باختلاف اجابته من كى هبة الكلام في اذان الخطبة يوم الجمعة قال ابن خزيمة
قال بالآراء لان هذا الكلام صحيح بالخطبة فكان هذا انتفا على الله لا يكره في غير هذه
الحالة كذا ذكر الشرح لائمة الشرح في التلويم والكلام في اذان الخطبة لان
في الترمذ في اذان الخطبة لان التكملة عند الاذان في غير اذان الخطبة غير ممكن
انتفا في المتعاجلة وكذا العباد من صلوة التشنج في الحديث من سمع اسمي في اذان
وضع ابيه على عاتقه فان طالبه في صفوف القيمة وقابل الجنة في مقدمة
الصلوة جونا ناسي انما يوشقود وادعاهم بوسه وكويته فهدت في قصص الانبياء
وسوسن الاسرار ادم مع اشقات ال لقاء محمل عليه السلام حيث كانت في الجنة
فاوحى الله تعالى له يمين يمين فظهر في اخر من قال الله تعالى لقاء فظهر الله
وجده محمل عليه السلام في مقام طمزي ادم يوم شلى المراء فاذا اضاء فخرى ابيه عليه وراى
وجده يوم فغل طمزي يوم سمع على عاتقه فصار اصلا لا ريت فاذا غير جبر شل عليه
هنا القصص قال النبي صلى الله عليه وسلم من سمع اسمي في الاذان فقل لله اياه عليه
وسمع على عاتقه لم يغم ابد في الحادية من صلوة السعوى الكريك بانما كان في ذلك
املا بانما كان غازي وشفايد ويرامع كند وكو وبل اعلان كور فذلك بانما كان كفته انا
بذلك كخاشوش كند بانما كان رانما كند تكرار بانما كان مشروع بيت دليل بن سجدة
جامع في الحادية من شرح الجميع ويكن اذان الصبي ويجزى واذان الحب والمراة
وبعاد وانما خفى الاذان دون الاقامة لان تاكل الاذان مشروع ووقت الاقامة في حال
من تحفة الفقهاء ان اذان الصبي العاقل صحيح من غير كراهة في الكاف والاذان
قبل الوقت ويجاد فيه لان الاذان لا اعلان بدخول الوقت وقبل الوقت يكون الاذان
تخصيلا اعلانا وقال ابو يوسف والشافعي رحم يول للغير في النصف الاخير

انما ان الخطبة غير ممكنة

لفظ في

منه بانما كان مشروع

نحو امرت اهل مكة والمدينة لان بلال لا يرضى ان يكون في موضع
الله صلى الله عليه وسلم بالليل ولما قوله عليه السلام لا يؤمن من
هكذا وبما يعرفوا اذات بلال فكانت صلوة الفجر ايضا القاسم ويقوم الناس وقد
كانت الصلوة ضربا بغير تهيؤ وفي نصف الاول وضرب في النصف الآخر
وكانت الصلوة اذات بلال وانما كانت صاوة الفجر اذات ابن ام مكتوم وفيها من
المتن ان تأخير اذات وتطويل القراءة لا يركب بعض الناس حرام جدا ومعاذ اهل
الاهل الذين يطولون تأخيرها عن الناس لانه اهانة بالشرع في القضية
ولا ينظر للموت ولا لالها الواحد بحيث بعد اجتماع الحلة بالموت ينظر شرب
التقوى ساوية في الوقت سعة **باب شرح في الصلاة في الخلاصة** وجعل ان
بالشرائط وصلي يجوز صلوة والقبول لا يدرى ان كثير العباد من الذين رجحوا
وصلي نظمه جازت صلوة والقبول لا يدرى ما هو المختار ما يجوز فلا تلامه
وقضى الاجزاء وما القبول فلا والله تعالى قال انما يقبل الله من المتقين
وشرائطه تعالى في اكثر طهارة بدينه من حديث وغيب وقوبه مكانه
ويستعونه **باب في طهارة مكان الصلوة وقوبه وحكمه** حاشا في نجاسة
في الخلاصة لو افترق الصلوة على مكان نجس شدا شغل الى مكان طاهر لا يغير شأنا
في الصلوة في الذهب قد يعتب طهارة مكان الصلوة ولو كانت النجاسة تحت
قدسية اكثر من قدر الدرع لا يجوز صلوة ولو كانت في موضع سجود يجوز
ان يخفض وهو رواية عن ابى يوسف لان الفرض عند سجدة راس الانف
وذلك قليل وعدهما لا يجوز لان بعد في موضع طاهر وعند زفر لا يجوز
صلوة وان اعاد وقيل كان قول ان يخفضه مثل قولها حتى لا ينجس وكان
اعظم الانف متصلة بالجبهة فراجع ولو كانت في موضع اليدين والركبتين يكون
في الغاية ساذ على مكان طاهر وسجد عليه ان اذا سجد وقع ثيابه على
مكان نجس يابس او قوب نجس يابس جازت طهارة موضع الركبتين ليس

بشر لا يشترطهم جميعا هاهنا المختار اذا كانت موضع احد القدمين طاهر او موضع الاخرى
غير طاهر فوضع قدسية قال بعضهم يجوز ان يكون في موضع القدمين طاهر او موضع
وضع الاخرى على ما من الامام الزاهد الصغار ان لا يصح ان لا يجوز في القضية مع النجاسة
تحت القدمين جميعا كما ذكرت عن ابى يوسف لانه يقامة الفرض فان امكن باحد هما
جلا في النجاسة تحت اليدين فانه لا يجره لانه لا يقامة الفرض في الخلاصة ولكن
موضع ركبتيه او موضع يديه لا يمنع جواز الصلوة في النجاسة ولو سبقه على
النجاسة فيه اختلافا للشافعي قال صاحب جامع الفتاوى سمعت استاذي الشيخ
الاجور في تعقيب الصلوة في فضل فرائض الصلوة ان ركعتين او ركعتين
قد مرت وكذا ان ركعتين سجدة واحدة ودوريك ركعتين او ركعتين او ركعتين
بما قيل في ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين
في الغاية ويضم ما في البدن الى ما في النجاسة لان النجاسة على البدن
البدن ويجمع ما تحت القدمين وكذا يجمع نجاسة موضع السجود وموضع القدم اذا
كانت زوسا صاحب قدسية عند السجود على النجاسة وان لم يكن جازت صلوة في
القضية وقع على صلاحة نجاسة قدر الدرع وعلى بدنه مثله لا يجمع في الخلاصة في سائل
سمع الخلف ولو كانت في قوب اهل اقل من قدر الدرع وتحت قدسية على
الارض اقل من قدر الدرع وكانت لوجه يبلغ اكثر من قدر الدرع لا يجمع في
المحرمة من النجاسة الباردة اذا كانت في احد طرفيها نجاسة وصلي في طرف اخر
يجوز وان كانت يتحرك يتحرك عليه الصلوة كانت الارض في النجاسة لا
غير متعلق لها في النجاسة لان الباطن لانه الارض فيشترط طهارة مكان الصلوة
التي هي في فصل التينيس في الباطن اذا كانت على طرف سنة نجاسة الصحيح انه
يجوز الصلوة على الطرف الاخر وان تحرك يتحرك في طرف النجاسة وطرف النجاسة
الملقى على الارض ان كانت عليه نجاسة ويتحرك يتحرك لا يجوز في الغاية وانما
يعتبر الحركة يتحرك اذا كانت اربا النجاسة كالماء بل والملاذ اذا كانت في احد

في الجارية لو كانت الارض خسة فقل تعليه وقام على تعليه جان ما اذا كانت لعل
 ظاهره و باطنه ظاهره فظاهره ان كان مائل الارض منه فذلك وهو بمنزلة في
 وفي عاقلين اسفله جس واعلاه طاهر في العافية وعن سدا البول والبن النيس
 او السر في ان الاختلاط الطين وطين به سلع الجسد في لا بأس بالصلاة عليه
 له في البول والورث غالبه ويرى عن النجاسة والنتن ولو وضع عليه منديل
 يقول على ان يحقن في كبري رج انه لا يمس به هذه في النجاسة ايضا في الجارية
 من فتاوى الحجة الطين اذا اختلط به السرقون فحاش فيه ان تكون سنة
 خفة و لكانت نجاسة الصلاة معه وكان على ابن اب طالب وعبد الله بن الحقل بنوفان
 ماء الطر وطين الطر اطهارا منها جواز الصلاة معه وفيما خرج في الثانية اذا اراد ان
 يصل على ارض عليها نجاسة فلكلها الشرب ينظر ان كانت الشرب قليلا لم يصب ولو
 استغنى فيه راحة النجاسة لا يجوز وان كان كثيرا لا يجوز راحة النجاسة يجوز فيها
 ايضا اذا قام الصل على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان
 لم يكن على النجاسة مقدار ما يكتفه اداء اذ ركن جازت صلوة والا فلا وفيها
 ايضا الدهن النيس اذا اصاب ثوب انسان اقل من قدر الدارهم ثم انبطه فصار
 اكثر من قدر الدارهم بعضهم احتجوا فيه وقت الاصابة ولو لا يمنع جواز الصلاة
 في نية الصل وقال بعضهم منع وبه اخذ في القضية وفي فتاوى اب حنبل
 لا يمنع وبه يفتي لا في الزيادة ان لم يكن في الخلاصة وفي نظم الزيادة في رجل
 اصاب ثوبه ومن نجس اقل من قدر الدارهم فلما اشروع في الصلاة انبط الدهن
 فصار اكثر من قدر الدارهم ان كان قبيل ان يقعد قد انشده يستقبل الصلاة بالا
 بالاجماع وبعد انشده فيه خلاف كلف المسئلة لا انتاضرية وان لم يمس طح
 فرغ من الغيرة وصل بعدها صلوة اخرى ثم وجدها اكثر من قدر الدارهم فصلوة
 النجاسة جارية وان لم يجدها لا يجوز وبعضهم اعتبر الوقت الاصابة ولو لا يمنع
 جواز الصلاة في السرجية او اقل وصل ثوبه شي من السكبي والمصنف ما دون

ان كان السرجية
 واطرافه
 واما ما دونها
 من السرجية

في النجاسة
 في الصلاة

الكثير الفاضل الصحيح انه يجزى به عند السرا لمعاش الرمي في حالية الصلاة
 من التوارى والصاب لوصول في سكره بمقتضى حاله من جازت صلوة
 لان النجاسة في سكره لوصول في سكره فلو رآه لا يجوز صلوة لكانت
 النجاسة ليست في سكره تعالى القضية مع سكره اصابها بول نجس وصل به جازا
 من الارض في المهرات والذخيرة الدابة اذا خرجت من المقعد وغسل وصل معها
 جازت الصلاة في الكان في باب الياء اما سنة جازت صلوة وان لا وعلا قدر ان
 وقال محمد بن جازان لا يجوز ان يات من الحي شوت فكان هذا لم يرد وضع النجاسة وقال
 ابو يوسف راح يجوز انما اذا وضعه كانها كانت نزل فان قيل عظم الانسان
 طاهر من نأفان في صورته لا خلاف قلنا على ظاهر المذهب وهو الصحيح لا يتصور نجاسة
 وهذه الخلاف على رواية الف جازت ان عظم الانسان نجس في عقد اللوات
 الادنى اذا سقط نجسة لوصول معها لا يجوز صلوة في المفترق من الناس البهي
 لا بأس بالصلاة في انياب الذي لا لاس في القنطري الطهارة ويكون في سكره ويضع
 لانهم لا يحترقون في نجاسة المخرج بالاستنجاء وغيره في النجاسة في كتاب
 الصلوة قال الحسن في انياب البيه الجوس لم يزل به اساوصل على رضى
 في ثوب غير مظهر في القضية في رجل في الجملة راسه ينزل في سكره لا يجزى
 في نجاسة اذا كانت الى الصغار اقرب والا فلا وان رفع سفعها اتماما في سكره اذا
 كانت طاهرة والا فلا في الغرامة ولو كانت ثوبا معلقا فوق راسه وعليه نجاسة اكثر
 من قدر الدارهم اذا قام الصل يغير الثوب على كنفه فقل ركن معه نفسا صلوة
 في السرجية اذا وجد في سكره وبله انما احتلما وهو لا يشك في الاحتلما فانه بعيد الصلوة
 من اقرب النوى اليه لو رأى في ثوبه نجاسة وهو لا يدري متى اصابه لم يجد نجاسة
 في العافية ولو سدر فرأى نجاسة على ثوبه ان غلب على فله ان يصاب بها في الصلوة
 او قبلها بعيد هذه الصلوة ولا يبعد غيرها ما لم يقبح متى اصابته وعن ابن حنبل
 مع ان كانت باسبة بعيد صلوة ثلثة ايام ولو لم يهاو لكانت رطبة بعيد صلوة يوم

اعا وسنة
 صلوة وان تارة على
 قدر الدارهم

المقصود

وليلا وفي تخم الكافي لا يجد منه الكل وهو المختار في السداب في باب
تطهير النجاسة في فصل الجنين روى المجل عن أبي يوسف إذا وجد نجاسة
على ثوبه أكثر من قدر ذلك روى لا يزيده أعاد نسي ما لم يجد في أصابته في الكثرة
ولو وجد ثوبا ربعة طاهر وصل عرابا له نجس ونجس ثوبا من ربعة
في الهداية ولو لم يجد ما يزيل به النجاسة صل معها ولم يجد في مجموعة
الروايات من القتيبة طهر عرابان مع ثوب ويصحب وثوب كواشي فيه نجاسة
الكثير من قدر ربه يقرضه عليه الله فيصير في ثوب الدجاج في نصاب الأخت
الثوب إذا نجس نجاسة تمنع جواز الصلوة فيه لا يجوز له في غير الصلوة
الا إذا لم يجد غيره **ف** في ستر العورة في الهداية روى
عورته لقوله تعالى فدا من يتكبر عن كل سجدة أمسا بواشي عورتكم
عنه كل صلوة في الشاهان لا فضل لبي حسن الثياب عند الصلوة وعبادة لا فائدة في
الملاكمة في الآية في شرح الوفاة فيما يراه في الصلوة في ثياب البذلعة أي ما كان في
أنت يلبس في البيت ولا يذهب بها إلى الكبراء في الغفريات من المحيط بغير الصلوة
في ثياب البذلعة وروى عن عمر بن الخطاب أنه رأى رجلا فعل ذلك فقال أرايت لو كنت
أرسلت إلى بعض الناس ألت ثيابك في ثيابك هذه فقال لا تقل عمر بن الخطاب
أنت يا بن بنت لاني عقد الألب في كتاب الأربعة وروى أن رجلين من أهل اليمن
واحد واحد حصل ستر العورة ولكن لم يحصل الزينة أصلا والله تعالى قال خذوا زينكم
عند كل مسجد والملازمة والستب إن جعل في ثيابك ثيابا تجميها وازرعها
إلا وصل في ثوب واحد متوشها جميع بدنه كالألبيت يجوز صلوة من غير الكراهة
في الجنين الصلوة في ثوب واحد يستمر جائزا ولا يكره في جوارحه الفاضل الغري في
أوقات الجلوس في غير الصلوة يجوز ركن لا ستر العورة في الصلوة واجب فيكون
بالستر صلحا بالملازمة الذي لا عورة لهم كما أنه يلحق بهم في الوضوء بانه لا نجاسة
لهم فإذا غسل الأعضاء الظاهرة وستر عورته بالثياب صار كالملاكمة الذين لا عورة لهم

تتم

والجمل

ولا نجاسة معهم يبولون من أهل الحفرة والمناجاة يكون ستر لاه على والكبر لا
الملاكمة يظنهم الله تعالى أنه لا شيء لا شيء على وجه العورة وفيه النجاسة
وأنما يبولون نفسه بهم يكافئ وشقة ولهذا يستحقون الثواب على الأعمال البنية
لأنهم يبولون بشقة ومخالفة النفس والملاكمة جعلتهم على ذلك من غير شقة
ومخالفة النفس فلا يستحقون الثواب عليه وإذا كان ذلك وجب الستر في الصلوة
ليكون أهل الحفرة والمناجاة وفي غير الصلوة لا يجب إلا الله يكره فانه وإن لم يجد في
من معه من الحفظة والملاكمة فظهر عنه كشف العورة إلا أن قال قصة أبيب
محمد عليه السلام في ابتداء الوحي حين رأى جبرئيل ولم يفرغ منه فذكرت خبره
لورقة بن نوفل ذلك فقال لها إذا ظهر هذا الشئ فأكثري راسك فأت
هراب فهو مالك والاهوشيطات في مجموعة الروايات من المحيط عامة أصحابنا
جاءوا الشرا ستر العورة من غير إلا من نفسه الأثر في يجوز لأصحابها ستر
وأظن الجاهلي ستر الصل وروى ابن شجاع عن أبيه في حجة من إذا كان
محاوّل الجيب تنكّر لغيره لا تنشد صلوة وبعض المشايخ جعل ستر
العورة من نفسه ستر طاهر في قول النكات كيف الملبية جاز وإن كانت تخفيف
الملبية حتى لو نظر رأى عورته فصلوة فاستدبره وبقي المشايخ ولو صل
عرا باني بيت في ليلة عظيمة وله ثوب طاهر وهو قادر على اللبس لا يجوز صلته
بالإجماع في المفترقات من الكبر إذا صل بغير إزار وهو محمول الجيب جائزا
كانت عريضة الملبية أو لم يكن هو المختار لأن الساق إنما تصب عن الفخذ لا تنفذ العورة
إنما يظهر في الغيرة روى قتادة الصغرى عن أبيه في حجة يوسف روى في
هذه الصورة أنه لو نظر إلى عورته لم تنفذ صلوة هو الصحيح في الأخير وإذا
كانت في عريضة غير إزار أو أسجد لا يكره إذا عورة ولا تنظر إنسان من
تحته وإي عورته فهذا ليس بشيء في الثانية لا تنشد صلوة في الخلاصة
واسا عورة الرجل بها ما بين سترته إلى ركبتيه والستر ليست بعورة والركبة عورة

٩

وهذا عندنا والركبة لا يعتد بعضو على حد بل تبع للعضو حتى لو كانت
 ربع الركبة مكشوفة لمجوز صلواته هو المختار في حاشية الهداية من الباب
 وقال المصنف الجنيني لركبة اليد الخمد عضو واحد حتى لو وصل الى الركبة
 مكشوفتان والخذل مكشوفتا جازت الصلوة لان منى الركبة اقل من الربع وقد
 قيل انها لا تغرد ما عضو الاول اربع اوت الركبة ملتقى عظم الخدلة والساق
 وانما هم النظر اليها من الرجال لتعذر الغيب في الكثرة ويؤيد الخ عورة
 الا وجهها وكفها وقد سهاوا لامة كالرجل فظهرها ويظهر عورة في الكافي
 لان النظر اليها سبيل لفنته وما سوى ذلك ليس بجوز لانها كانت جوارى
 عمر وفي الله عنه منه من الضيقات كالغفلات التي في حشره في التذات في
 الحديث في القول عمر وفي الله عنه حيث رأى جارية تتغير التي لها داود فان
 انما يفتت بالحرمان في شدة النقومة في هذا صرح ابن حنبل وعورة الفتاة عورة
 الرجل يصفها قبل وورن ولم يجرى في هذه هبة الرجل ليرى من مكشوف
 معدن الكثرة وسرور مكشوف واجب في الركبة غار في منى من ذلك ابو
 وبالك وشافق خلا لا حيلة وتزويك امام احد عورة مر دو كثر في قبل
 ودياريت في الخلاصة ثم قليل الاكتشاف غير مانع والكثير مانع والكثير
 مقدري ربع العضو وهو قول ابو حنيفة ومحمد بن و قال ابو يوسف ان كان
 الاكثر من نصف العضو مكشوف لا يجوز صلواته وان كان اقل من النصف لا يجوز
 الجواز في النصف منه وابتات ثم العورة عورتان غليظة فحقيقة
 والظليظة كالدين والقبل والحقيقة سائر الاضداد والاعم ان التقدير فيها بالربع
 في الكافي وعن الكرخي انه يعتد في الصور من قدر الدرهم هذا ليس بجوز لانه
 وقصد به الغليظة وهو في الحقيقة تخفيف لانه لا يكون اكثر من قدر الدرهم وهذا
 يتفق جواز الصلوة وان كان كمال الدين مكشوف وهو شافق وقيل المختار بينهما
 الا ان في بعض الكل عضو واحد او الصحيح انه يعتد كواحد عضو واحد او الصحيح

عن
 ابن
 حنبل

عليه
 السلام

انه يعتد كواحد عضو على حد في الخلاصة من الفتاوى واما في المراءى ان كانت
 صغيرة تامة ففي ربع الصدر وان كانت كبيرة ففي عضو واحد في السراجية ذراع
 الخ عورة وقدم المراءى ليس بجوز في الظاهر والذراع في كافي فاعورة واذ بان
 والاعم انما عورة في الثانية قال ابو يوسف ربع ساقها ليس بجوز وهذا المعصا
 كبطعان ظاهر الرواية وعن اب يوسف ربع وهو رواية عن ابي حنيفة في عورة
 ليس بجوز حتى لو وصلت الى ذراعها مكشوفتان جازت صلواتها وقيل بها
 ابي حنبل في نصف ربع شعر المراءى وساقها في الصلوة فسدت صلواتها والعين في
 اصاد الصلوة ان كانت ما فوق الاذن لا ما تحتها وهو الصحيح ويستوى في هذه
 النظر في بعضها هو الصحيح في الهداية والمراءى في الثاني من الراي هو الصحيح في
 العناية لانه من تحت اصابه في عهد المراءى بالشرع على الراي فاما الساق
 هل هي عورة وفيه وابتات في الخلاصة وعن اب يوسف انما يباح النظر الى
 ذراعها وساقها سرية ومائة عضو على حد في الثانية اذا اكتشف ما بين السرة
 والعتاة فلا راي في جميع ازا الصلوة لانه اكتشاف ربع عضو كمال والمراءى حول جميع
 البدن من ذلك الوضع في الكافي ولو اكتشف عورة في الصلوة فسقها بالالف
 جازت صلواته اجماعا لان الاكتشاف الكثير في الزجاء اليسير كان اكتشاف اليسير
 في الزجاء الكثير وذا لا يمنع جواز الصلوة فهذا مثله فاذا ادى اكتشاف الاكتشاف
 او اكتشافا بقدر ما يتحقق فيه من اواك فسدت صلواته خلافا للمراءى في الجمان
 في الفتية ثم بان يمكن ستر العورة بالدخول في الماء بزيادة **ف**
 استقبال القبلة في الخلاصة في الكلام في القيلة المختار ان ينظر الى غير وجهه
 في اقصاء يوم في الشتاء والى الغرب في طول يوم في الصيف فيجعل ثلثي ذلك عن
 بينه والثلث الى يساره ويجعل بمثابة ذلك في العتابة ولو وصل الى الجهة غير
 ما بين المغربين لا يجوز والى المغربين يجوز في الروضة في باب ثم الشافق في المراءى
 وقد اضر في الفتية الشريف محمد بن الحسين الدار بك قال سمعت بكه ابا عبد الله

المتأخر عن التكبير في ظاهر الرواية وقال الكرخي رحمه الله تعالى في بعض ما إذا كان في سنة وفي غير سنة
 إذا تأخرت على الركوع في السجدة إذا مضى منه الصلوة ثم نوى الخروج حال
 إرادة التمسك ببعض الموضع في السجدة لو شك في خروج الوقت
 انتهى في ظاهر الرواية وكذا في كل وقت شك في خروجه في جواهر الفتاوى
 ولو تأخر عن الصلوة فخرج وقت الظهر أو الأضحية ظهر اليوم وتجهيزه فأنكأ
 الوقت بما يكمل أدائه أو لا يكون قضاء في الغاية إذا شك في خروج الوقت
 الظهر ويخوف فمما ظهر الوقت وقد خرج يجوز فيه على أن الغنم يجوز فيه
 الأداء وكذا على أن تقب هو المختار وعكس الأمر حكمه المنفرد

صفة الصلوة وأدائها وانتهاؤها والجملة وما تنبأ به الاقتراح في شرط
 منه وأول ما يجب أن يكون على الظاهر ما به ركعة يصح ولا يشترط لكل صلوة
 فليكن على هذه كالمسألة في الكافي فخرج في الغنم في قوله والصلوة
 الأخيرة ليست بفرض لأن الفرضية لا يثبت بخبر الواحد قلت لا يثبت الفرضية
 ابتداءً ما لم يثبت به في جميع ما ينافي في سماع الراي وفيه إيضاح ببيان الفرض لا جعل
 الفرضية ركناً فثبت أن ركناً ما به الركعة بل هي شرط لصحة الخروج حتى لو صلى
 ركعة ولم يقعد أصلاً جمع أدلة الأخيرة فالمراد بزيادة على أن كانت الصلوة
 التي لم يركب أنبأها القبول بل هي شرط لصحة التسليم التي هي تحليل والمناسبة
 بالكتاب الصلوة لا الخروج منها بل يخرج ثبت بالسنة فكذا شرط طهارة الأضحية إذا
 الأولى سنة وليست بفرض ولا واجبة حتى نوى لها ما عدا الأضحية صلوة والفتاوى
 الأخيرة فخرج في السجدة الفعلة الأولى واجبة والفعلة الثانية فرضية ولكن
 من أنكر فرضيتها كما يفرق في الفتاوى كالأمر عبد الله أو أحد الشهداء وحسب
 الكافي في فصل الفعلة ولا يفرض الفعلة في الرواية من الغل وعنده محمد بن يحيى
 لأن كل شئ من الغل صلوة على حاله حتى وجبت القراءة في الأربع لها أن التقيد
 فرضي لغيرها وهو الخروج ولما صار رجعاً لم يأت أوقافه فخرج في الفعلة إما الفعلة

قد روي في
 ما لا يفتقر

ما يميز

فيخرج

وهي ركعة فمما نرى كما مضى في السجدة فإذا تركت الفعلة وقام إلى
 الشفع الثاني السجدة أن يجعل الركعة صلوة واحدة صوتاً للعل عند البطالة انتهى
 ما فيه فاعلم أن الفرض نوعان فرض عملاً واعتقاداً كالصلوات الخمس وإن كانها
 وفرض عملاً واعتقاداً كالوش في رواية والفعلة الأخيرة والخروج من الصلوة بقعدة
 فإن قيل بالفرق بين الواجب والفرض العلي لا يثبتك بدليل فيه شبهة
 قلت الفرق بينهما من وجهين أحدهما أن دليل الوجوب يمارض الذي كما قال الله
 تعالى فأقموا الصلوة من الغرات فالأدلة يقتضي مطلق القراءة وحدها في الفعلة لا
 صلوة إلا بقعدة الكتاب يدل على تعيين فرضية الفعلة ويحارض الذي وأما فيما
 انتهى ترك الواجب يخرج الكتاب عن الفعلة وبقيت الفرضية العلي لا يخرج من
 الفعلة كالفعلة والفعلة الأخيرة فثبت الفرق في الكافي في باب المحدث في الصلوة
 إن الخروج من الصلوة بفعل المصل فرض عملاً وعندهما ليس بفرض لها فوله أنه
 السلام إذا ثبت هذا أو ثبت هذا فثبت صلواتك على العالمين الفعلة في شرط
 شيئاً آخر فقد راد على النص وهو نسخ ولم يخرج بالذي وله أنه لا يمكن أدائه فرض
 آخر إلا بالخروج من هذه الصلوة ولا يصل إلى الفرضية أي يكون فرضاً كما لا بأس
 بالتوضي يكون ما سواه لا يستغنى عن البعد في الكافي في باب صلاة الصلوة
 وواجبها فقرة القائل في قوله والشهادة في القعدة ثبت في الحديث في الجمل
 وذكر في الهداه وقراءة الشهادة في الفعلة الأخيرة وهذا التقيد يؤيد أن قرأته
 في الفعلة الأولى ليست بواجبة إذا التحق في الرواية يدل على ما في سابق ما عدا
 وفيه اختلاف فظاهر الرواية بأنه واجب والقباس أن يكون سنة وهو غير
 البعض لأن الفعلة الأخيرة لما كانت فرضاً كانت قراءة الشهادة فيها واجبة والفعلة
 الأولى لما كانت واجبة كانت قراءة الشهادة فيها سنة لأن الأقوال في الأفعال
 فكانت أحاطة بنية منها وفي حاشية الكافي في البواب باب السهو وان سمي
 من قراءة الشهادة في الفعلة الأولى أو تكبيرات العبد أو ثبوت الوثوق

في الكافي في باب الواجب
 والعرض العلي

في الكافي في باب الواجب
 والعرض العلي

الركوع والسجود وكذا في صلوة الجنائز وباب تكبیرات العبادات وفي حاله الغيوب في
 الخلاصة والأخذ أول من الوضع واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بين الأخذ والركعة
 والعزم أن يضع بالطن كفة اليمنى على ظاهر كفة اليسرى ويأخذ بالخنجر والأبهام
 ويحمل الباقي على الذراع في السجدة ولو افتتح الصلوة بقوله الله أو بقوله الرحمن
 صار شراعا وهذا أصل اسم من أسماء الله تعالى تسع وتسعين في الفينة من سجدة في الحجة
 وعن الحسن بن أحمد بن حنبل إذا قال الله ولدين عليه في الصلاة وبجوز النحر به جميع
 أسماء الله تعالى في قول أحمدة بن حنبل في الركعة فانه يصير شراعا فيكون له
 جسم الله مكان التكبير في جواهر الفنادي رجل أو ركن الإمام في الركوع وكثير
 مقتدا بالامام وسرع تلك الطريقة ولم يكبر الركوع فانه يصير شراعا في الصلوة كذا
 مدارك الركعة التي يكون بعد تكبيرة الافتتاح قيام لطيف قبل أن يركع ولو ركع
 مع تكبيرة الافتتاح فانه لا يكون مدارك الركعة في السجدة إذا كبر المأموم قبل الإمام
 الأصح لا يصير شراعا في صلاة نفسه أيضا في التواضع ولو كبر ركعة الخبز ولا بد أن
 يكبر قائما وسدا للقيام في ركعة وفرض القيام يتأدى بانه في طلاق
 عليه القيام كالركوع في الثانية ويتبين أن تكبيرة تكبيرة قائما وهو مستوي اليدين
 صمد في الضاد إذا انتهى إلى الإمام وهو يكبر فله ركعة وهو الركوع أقرب مقتديا
 به لا يخبر طائفا ولو كانت إلى القيام أقرب جاز لا يقطر اعتبار ذلك القدر من الأثناء
 وكذا كبر قائما مستويا وان كبر وهو ركع فله تكبيرة وصلوته لصوات التكبير قائما
 وأحرز فضيلة تكبيرة الافتتاح التي هي خير من الدنيا وما فيها بان يذكره طائفا الإمام
 عند أبي حنيفة روى عنه جماعة بان يكبر حاله أثناء في الخلاصة فلو أدرك الإمام في أثناء
 يقال ثواب تكبيرة الافتتاح والمترار أنه أدرك الإمام في أثناء ثواب تكبيرة
 الافتتاح في الأخيرة وقال بعضهم إذا أدرك الإمام في الركعة الأولى يصير مدارك
 فضيلة تكبيرة الافتتاح وهذا أوسع بالناس في كثير من العبادات من الجهر في باب أبي بن
 الصديق إن من أدرك الركعة الأولى بعد أدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح

على القدر

في الغيوب والغريب من النصاب والمؤذون بدرك فضيلة التكبيرة الأولى وإن لم
 يكن تكبيرة من قبل التكبير الإمام لأنه في تلك الصلوة في الصلاة وفيه أن يكون
 بين قدسية مقدار أربع أصابع وستة عشر موضع سجود وذكر التراويح فيجب
 التقديس بين الأبدان في تلك القيام بأحد التقديس في حواشي السجدة من تكبيرة إلى
 التراويح أفضل من نصب القدمين ونصب التراويح إن يعتقد على أحدهما وعلى
 الأخرى مرة لأن القيام بهذه الصفة أسرع وأمكن من طول القيام وأفضل العلو
 أطولها قياما في المفارقات طول القيام أفضل من كثرة السجود لأن طول القيام يكبر
 القراءة والسجدة التسليم والقراءة أفضل من التسليم في الركعة في أدب الصلوة
 والقيام مستويا على الرجلين ولا يميل على أحدهما في الكبد في الكرويات
 والأسترحة من رجل إلى رجل في كثير من العبادات من النصاب لو أدرك الإمام في أثناء
 في صلوة الجهر لا ينبغي أن الاستماع واجب وأن كان في صلوة الجهر ينبغي وعطية
 الفتوى ومن الثانية والخاصة المسبوت إذا أدرك الإمام في أثناء التي يجهر فيها
 لا يأت بالشاء فإذا قام إلى قضاء ما سبق يأت بالشاء من النصاب إذا أدرك الإمام
 في الركوع فأن كان حاله لو استغل بالشاء فيجوز الركوع يركع ولا يشغل أثناء
 وهو الصحيح لما ات الشاء سنة وما بعد الإمام واجبة في الكافي يسي سر ركب
 كل ركعة ثم عن أحمدة بن حنبل في أول صلوة فحسب وعنده أنه يأت بها
 في أول كل ركعة وهو قول أبي يوسف ومحمد روى وهو أقرب إلى الاحتياط
 ومن بعده إذا كانت يخفى بالقراءة يأت بها في الفاتحة والسورة لأنه أقرب إلى است
 المعصية وإذا كانت يجهر لا يأنه بها في السورة والفاتحة وهي الآية من القرآن أنزلت
 المنفصل بين السور ليت من الفاتحة ولا من ركن سورة وقال الشافعي روى
 هي الآية من الفاتحة ومن أول كل سورة في المفارقات من الفتوى الحجة والفتوى على
 قول أبي يوسف أنه يأت بالتكبير في أول كل ركعة ويخففها ويضع بالمد للرب لقائ
 وعند محمد بن يحيى في أول كل سورة أيضا في الشاء في الكبد في باب الكرويات

٢٩

ويكون فيه قبل كل سورة في كل ركعة وان كان سبب عند مجزوع في هذه الايات
 انما كانت من فاتحة الكتاب والسنة فيها الاختلاف وهو قول علي وابن مسعود
 وابن مغفل وقال ابن عجلون الجهم فيها قراءة الاعراب وقال ابن رستم
 كان عمر بن الخطاب يقرأ بجملة الرحمن الرحيم ثانيا بنفسه ويجهر بفاتحة الكتاب
 وقال الخنسي الجهم فيها بركة وقال الشافعي رح يجهر فيها في التارخانية
 فرض القراءة عند الجهمينة وفي ينادى بآية واحدة وانما كانت قصيرة من الحمد لله
 وهو الامع ومن الصبر في صلاة ولو قرأ في صلوة جسد الله الرحمن الرحيم لا يجزئ
 يجوز صلوة في الفاتحة الصافية من العهد بغيره فلا الواجب عند الجهمينة
 ما يقع عليه اسم القراءة وان في ورد في آية فاتحة الاول امع ومن
 شرح الطحاوي ان المقدار الذي يخرج عن حد الركعة ان يقرأ الفاتحة
 وسورة معها وقد رثت ايات فصلا من التقرير والسنة ان يقرأ بها فاتحة
 الكتاب مع شيء من سائر السورة في الجهمينة ولو قرأ في بطول في ركعتين
 فحاشيهم على الله يجوز وهو الامع فعل هذا قوله اي على حذف المضاف
 اي مقدار آية في العتابة ولو قرأ بعد الفاتحة آية قصيرة وركع ساهيا يجب السهو
 لان مقدار ثلث ايات فصلا وآية طويلة مثل الكون واجبة اجماعا وانما ما يتحاشى
 به الجواز كقوله تعالى له بذلك الغيانية في نواصر العلاء عن الجهمينة انه اذا لا يجزئ
 الا هذه الآية وهو الجهم للزيب العاليت فانه يقرأها في كل ركعة ولا يكون لها
 فيجوز صلوة في قوله في الخلاصة ولو قرأ في الركعة الاولى قرا ركع وقرا في
 الثانية اختص الشافعي فيه على قول الجهمينة ولو قرأ آية قصيرة ثلث مرات في
 جهر عند ما قيل لا يجزئ قال ومن سمعت من اثنان في اختص الشافعي في
 الغيانية في الفاتحة اذا قرأ آية قصيرة هي كملتها او كملتان والله يبي شئ عليه
 على كل شئ قد يرب انه قد قرأ في فضل كيف قد رثتم نظرهم في هذا بخلاف
 بين شافعي اجماعا اذا قرأ آية قصيرة هي كلمة واحدة نحو هذا ما سلكوا وجراف

واحد

واحد نحو ما صحت اختص الشافعي في الظهيرة ولو قرأ في اوت فأت
 هذه ايات عند بعض القراء هل يجوز اختص الشافعي والصحيح انه لا يجوز في
 القنينة شتم يخاف الصل فأت الوقت اذا قرأ الفاتحة والسورة يجزئ ان يقرأ
 في كل ركعة بآية في جميع الصلوات خاف فأت الوقت بالزاد في الخلاصة فان
 جميع بين السوريات في ركعة واحدة لا ينبغي ان يفعل وان فعل لا بأس به ولا
 والاختلاف بين آية من سورة الى آية اخرى من سورة اخرى او آية من هذه السورة
 بينها ايات سكره وكذا الجميع بين السوريات بينها سورة او سورة واحدة في
 ركعة واحدة مكره وفي الركعتين ان كانت بينهما سورة مكره وان كانت بينهما
 سورة واحدة قال بعضهم بانه وقال بعضهم يجوز ان كانت السورة طويلة لا يكون
 كما اذا كانت بينهما سورة فان قصيرة فان اتم فقرأ في ركعة سورة وفي ركعة
 اخرى سورة اخرى فأت تلك السورة او فعل ذلك في ركعة واحدة مكره وان
 وقع هذا من غير قصد بان قرأ في الركعة الاولى قبل عود برب الناس بقرآن
 في الركعة الثانية هذه السورة ايضا وهذا كل في الغرائض في النوافل فلا
 يكره في شرح الكليات وهذا اذا بعد ما يوسعي ذلك فلا يكون مكرها
 وفي العتابة اساء في العمدة في الاخير اذا قرأ في ركعة قبل عود برب الناس
 بنفي ان يقرأ في الركعة الثانية قبل عود برب الناس لان قراءة سورة واحدة
 في الركعتين غير مكره وفي القنينة ولو قرأ سورة في ركعة واحدة ثم كرها في ثانيا
 يكره الا في النفل في الجهمينة بكرة تكرر السورة في ركعة واحدة في الغرائض ولا
 بأس بذلك في الطلوع في صلاة الا ان لو قرأ في الركعة الاولى فاتحة الكتاب
 وسورة الاخلاص وقرأ في الثانية فاتحة الكتاب وسورة الاخلاص فطعية
 السهو قول اليه يوسف في القنينة في سجود السهو ومن الباب في
 رح اعدوا في اخرى ما قرأ في الاول بسجدة قال ست وهذا في عمل لا
 يجوز ان يقرأ في الثانية ما قرأ في الاول اقنع سورة وقصد سورة اخرى

في الغرض

مت ص

في الغرض

الصلوة ركوع واما العوام بنحو الى السجود متخذاً للركوع والركوع
 متخذاً للقبلة وقيل لا يفتل الا بغير ركوع لان قيل ان الركوع والركوع
 يقوم مقام الركوع كما ذكره ولم يثبت الركوع والسجود ههنا في العبادات
 مسائل اليهود في الخلاصة قوله ان ركعتيه سجدتين ان ذهب من الركعة
 الى السجدة بالسنة لا يجوز ان ذهب بغير السنة بان خسر كالجمل فذلك لا
 يحسب من الركوع الا بعد بان اذ بلغت حد ركعة الركوع بغير سنة في السجدة
 اذا طأ طأ راسه للركوع قليلاً فانكثرت الى الركوع اقرب جاز وانكثرت الى القيام
 اقرب لم يخرج من الركعة الثانية من الركعة اذا قال سمع الله لمن حمده وقول الحمد
 بالجزء ولا يثبت الحمد في الهاء ولا يقول هو في كثير العبادات من صلاة التيمم
 له وسمع الله لمن حمده ما ذكره في النكاح ما ذكره في النكاح ما ذكره في النكاح
 وفي حاشية السراجية من عمدة الاسلام والسمع الله لمن حمده ما ذكره في النكاح
 تبارك وتعالى في غير الصلوة وصلاة يسعد في استباحة من كان له ودين
 اخلافت استباح في كل يوم اكل هذا ما ذكره في النكاح ما ذكره في النكاح
 اصحابنا ان فرق السجود بين موضع السجدة وان لم يكن بالاعتقاد وهل
 يتألف موضع الاثنت قال ابو حنيفة رحمته الله ان لم يكن بجبهة عدل لا يحسب الله
 لا يتأدى الا اذا كان بجبهة عدل في الجبدي وهو المختار لم يفتوى وردى ان قوله
 كاف مثل قولها حتى ربي جميعه وكانت عظم انفسه متصلاً ببعض جبهة فزجج عن
 ذلك القول وهكذا في التهذيب ايضا في الله خير ومثل ابو نصر عن وضع جبهة
 على جبهة صغير قال اذا وضع اكثر الجبهة على الارض يجوز ولا فلا فيقول ان وقع
 مقدراً لافعال الارض لم لا يجوز عمل قول ابو حنيفة رحمته الله قال ان الاثنت عضو
 كامل وهذه القدر من الجبهة ليس بعضو كامل ولا باكثر فلا يجوز مثل التيمم
 بعد الركوع عن وضع جبهة على الكف قال لا يجوز وقال غيره من اصحابنا ان لا يجوز
 في الكف فلا يجوز سجداً واحداً او يكون عمداً او من فوقه جاز في التهذيب

في الصلاة
 في الركعة
 في السجدة
 في الركوع
 في القيام
 في النكاح
 في التيمم
 في التهذيب
 في الجبدي
 في المختار
 في التيمم
 في التهذيب
 في الجبدي
 في المختار

لا يجوز

لا يجوز السجود ما عدا الركعة وفاضل الشوب خلافاً للشافعي رحمته الله في سجدته
 من الذي خبر به انه يجزى على ركعتيه في الركعة من السجود اذا انقضى في السجدة
 حينئذ كثير فيجوز عليه ان يجزى سجوداً واحداً ولا فلا ولا اصل على التين او
 المجلوح وسجد عليه ان استقرت جبهة وانتهى على ذلك فوجد السجدة وانتهى
 لا يجوز لان الركعة الاولى هو من الارض وفي الوجه الثاني لا وفيها
 ايضا لا يجوز لان السجدة على الموضع في الركعة لا يجوز على الارض والجوارس
 والرس لا يجوز لان السجدة على الارض لا يجوز في الركعة الاولى من الظهر في وقت
 سجدة على الارض والجوارس والرس لا يجوز في الركعة الاولى من الظهر في وقت
 وسجدة على الارض لا يجوز في الركعة الاولى من الظهر في وقت سجدة على الارض
 راسه ابلغ من ذلك في التيمم في الركعة الاولى من الظهر في وقت سجدة على الارض
 وضعها بين يديه في الركعة الاولى من الظهر في وقت سجدة على الارض في وقت
 وقال يا شيخ لا تفعل بل هذا فانه ما ذكره في الركعة الاولى من الظهر في وقت
 خوارزمي فقال ابو حنيفة رحمته الله ان السجدة على الارض لا يجوز في الركعة الاولى من الظهر في وقت
 ومروان بن عبد الله بن ميمون في الركعة الاولى من الظهر في وقت سجدة على الارض في وقت
 قال ابو حنيفة رحمته الله ان السجدة على الارض لا يجوز في الركعة الاولى من الظهر في وقت
 الحنوش ولا يجوز على الركعة وفيها ايضا لا يجوز في الركعة الاولى من الظهر في وقت
 البصر والصلوة على الارض وعلى سائرها لا يجوز في الركعة الاولى من الظهر في وقت
 على سبب ذلك في الركعة الاولى من الظهر في وقت سجدة على الارض في وقت
 على الشرب وانكثرت يده على سائرهما لا يجوز في الركعة الاولى من الظهر في وقت
 على ظهر البقرة لا يجوز في الركعة الاولى من الظهر في وقت سجدة على الارض في وقت
 على السرير فيجوز في الكف ووضع اليد في الركعة الاولى من الظهر في وقت
 ان فرد الشافعي في تحقيق السجدة بدونها ووضع القدمين في الركعة الاولى من الظهر في وقت
 لا يثبت في الركعة الاولى من الظهر في وقت سجدة على الارض في وقت

في الصلاة
 في الركعة
 في السجدة
 في الركوع
 في القيام
 في النكاح
 في التيمم
 في التهذيب
 في الجبدي
 في المختار

عن الارض لا يجوز صوته كذا ذكره الكوفي فكذلك في المعاصي في مختلف هذا
اذ لا يقرب اصاحبه الارض عند وضع الياس واصلا وفي الخلاصة ولو وضع اصاحبه
ويكون الاخرى يجوز لما دللنا على قلة واحدة في الذخيرة وان كانت موضع السجود ان
من موضع الضميمة كذا من غير شيب بود قال شمس الامنة الحلواني رحمه الله
الشاووت بمقدار لينة او ليعين يجوز وان كانت اكثر من ذلك لا يجوز واراد بالينة
المنصوبة دون الموضوعة في بنية العمل اراد بالينة بخار وفي ربيع ذراع في
الحداية ويجوز بطنه عن فخذيه لانه عليه السلام كان اذا سجد جالس بطنه حتى
ان يهبط لواراد ما ترهت يديه لمات وقيل اذا كان في النصف ليجازي لولا
يؤذي جاز في الجدي هذا التعليل بشرط ان ابدان المسلم تحت زعمه وانما
فيه اقامة السنة في الحداية والمراة تنخفض وتبرز بطنه بغير هذا لان ذلك امر
في الجدي والاصل فيه عليه السلام صلوة المرات في حجره افضل من صلواته
بغيرها و صلواته افضل من صلواته في حصى وادها في الغرث من الخفة
شتم في راسه ويكره حتى يطين فاعدا في كبر ويخط السجدة الثانية لان السجدة
الثانية فرض فلا بد من رفع الرأس لتقل اليها في التعذيب شدي راية في
رأسه مقدار ما يمر الزرع بينه وبين الارض جاز في رواية اذا كان الم الم القعود
اقرب جاز في رواية ما يسمى رافعا هو الاخر في الكاف وتكون في تكرار
السجود وقيل انه بعد لا يطلب فيه العنى كما عدا او كعات وقيل ان الشيطان اترجحة
فلم يفعل فسجد مرتين ثم خبأ له وقيل السجدة الاولى اشارة الى انما يصفى من الارض
والثانية اليه انما قال بها قال الله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم وفيها
الحداية في الضميمة وانما فرض السجدة ذات في كل ركعة مع ان الامر لا يقتضي
التكرار في السجود كما عدا او الركعات مع ان الصلوة لا يشاء الركعة واحدة
ومن المافى وقيل قوله تعالى واسجد واسجد فابى بالسجدة الاخرى على الشفاء
تتبعيات الركوع والسجود سنة وعند ابى علي بن ابي حمزة في الخلاصة

اراد السنة
وهو من

هذا الحديث يدل على ان السجدة الاولى هي التي فيها خلقناكم وفيها نعيدكم وفيها نعتقكم من النار
والثانية هي التي فيها نعيدكم وفيها نعتقكم من النار
والثالثة هي التي فيها نعتقكم من النار
والرابعة هي التي فيها نعتقكم من النار
والخامسة هي التي فيها نعتقكم من النار
والسادسة هي التي فيها نعتقكم من النار
والسابعة هي التي فيها نعتقكم من النار
والثامنة هي التي فيها نعتقكم من النار
والتاسعة هي التي فيها نعتقكم من النار
والعاشرة هي التي فيها نعتقكم من النار

الورق

ولو رفع المشاي راسه من الركوع والسجود قبل الايام ينبغي ان يعود
ولا يصير ركوع في الغبائية يجب عليه ان يركع سجودا ويؤتي ذلك
واحد في الكاف لقوله عليه السلام لا يورون بالركوع والسجود وقوله عليه
السلام اما ينبغي الذي يركع قبل الايام ويضع ان يجوز راسه راسي حارب
معناه السجدة من سائر السبل ولو كانت سجودا وسجودا شئت كثيرا وقطعت
رجلها فرفع راسه من موضع السجود ووضع يديه في موضع اخر جاز ولا يكون ذلك
سجدة اخرى بل لكل سجدة واحدة في الكاف ويكره المنهون بالاعتقاد ويعود وقيل
الشافعي وجلس جلسة خفيفة ثم رفع راسه على الارض في الحمد
قال شمس الامنة الحلواني رحمه الله في الخلاف حتى لو فعل كما هو مذموم لا بأس
عند الشافعي ولو فعل ما هو مذموم لا بأس به عندنا في التعذيب ولا يحد يديه
على الارض في قيسه الا ان لا يستطيع في الغرث بين اليدين ويكون اول ما
يصيب الارض ركبته ثم يده ثم يده ثم يده وقال بعضهم انفه ثم يده
واذا اراد القيام من سجدة او لا شرب كتيبة واذا ارادت معرفة فقتل اذا ارادت
بسجدة يضع اول ساكنات اقرب الى الارض واذا ارادت القيام من سجدة اول ساكنات اقرب
الى السماء هذا اذا كانت حافيا يات ذلك ولو كانت في خف لا يركع وضع الركبتين
قبل اليدين فانه يضع يديه ولا يقدم اليمنى على اليسرى في الكاف وبقره السجدة بين
خ وعود يقول التحيات لله والصلوات والطيبات الى اخره في
المهرج قال الشافعي مع الشهادتين والصلوات والطيبات الى اخره في
التسابيح الى اخره وعندنا يقول والصلوات والطيبات بواين وحكاية سول
الاعراب عن ابى حنيفة في سجودا بواين جوابه مرت في فضل ما يقتضيه
من هذا الكتاب بما هات الجدي فاذا فرغ من قراءة الشهادتين ولا بأس بان
يعتد به على الارض هكذا في الظاهرية ايضا في التاخر خاتمة فان زاد على
الشهادتين القعدة الاولى وصل على النبي صلى الله عليه وسلم ووعا نفسه والها

٣٥

و ما ذكر في استار السيرة
على راحة شمس السنة
وما ذكر في اخفاها دليل على
الحوز

بصوت من لا اله الا الله محمد رسول الله وهو من الافكار من قبل الناس
 فليس بالادنى وهم يقولون فيهم الصوت في دستور القضاء من البتات التيسار
 في باب الامارات النبي عليه السلام كان جميع الصحابة بالادكار التيسار
 بعد الصلوة في الفاتحة والصفوة من نفسي النبي في قوله تعالى فاذا قضيت
 الصلوة فاذكروا لله قياما وقعودا وجنواكم الاية اي اذكروا الله بعد الصلوة من
 الصلوة بعد التعليل والتقدير في الاعلان والاسرار بالليل والنهار في الخلاصة
 فمادة الفاتحة بعد الفرائض لاجل المهادت بدعة في التاخرية واذا كبر واكبر الصلوة
 على ان الصلوة فانه يركع وانه بدعة في عقد اللالي قال عليه السلام ما من احد
 الفجر يكتب الله لهم بها عشر حسنات وقال عليه السلام ما من احد بعد الصلوة العصر
 توجر وبالجملة والفرائض في حاشية المذرك من الطيب قال فيفتح في الدين القوي
 في الادكار لمصاحفة مستحبة عند كل صلاة وامام اعاد الناس بعد صلوته السبع
 والعصر فلا اصل له وان لا باب با فان اصل المصاحفة سنة وكونهم حافظين
 عليها في بعض الاحوال ومن يثبت في بعض منها لا يخرج ذلك البعض عن كونها
 المصاحفة التي ورد الشرع بها ولا ذكر الشيخ الامام ابو محمد بن عبد السلام في كتابه
 الفوائد البديع على خمسة اقسام واجبة ومحرمه ومكروهه وبجاءت في
 البديع المصاحفة عقيب الفجر والعصر **باب المصاحفة** وفيه فصول
باب الامامة والافتاء في الكافي الجامعة سنة موكلة اي يشبه الامام
 في القول قال بعض الناس في بعض الرعية او في الملقطات الجامعة واجبه في
 الحميدى وقال بعض الناس انها فريضة على سبيل الكفاية وقال بعضهم انها
 من فروع الاعيان في الكافي صلوته الجامعة بفضل على صلوته سبع وعشرين
 درجة بالجملة في الحميدى روى عن النبي عليه السلام انه قال ان صلوته بالجملة
 بفضل على صلوته الفريضة عشرين درجة وروى بسبع وعشرين درجة وكل
 صلوات عشر صلوات فيكون صلوته الفريضة وعشر صلوات العصى بالجملة شائعت

فصل في بيان
 كيف ينبغي ان يكون
 في صلاة الفجر

في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر

في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر

وهم

وخبره صلوة على الرواية الاولى واكثر على الرواية الثانية في الفرائض من
 انشأوا الارشاد فيكون امام الفريضة في الصلوة افضلهم في العدد والورع
 والتقوى والقراءة والسجدة الجاهل على هذا اجماع الامامة في الصلاة فان تباينوا
 لقوله عليه السلام من صل خلف عارضا فكل ما صل خلفه في الصلاة
 فان كان اسوارا فاحسن وجها وروى في قوله احسن وجها اكثرهم صلوة بالليل
 في الجدة من كثر صلواته بالليل حتى يصعب بالنهار في السجدة روى رواية
 فان كان اسوارا فاحسن خلفا في السجدة فان تباينوا فان ضيقهم عند القوم
 اول في الفريضة دخل المسجد من هو اول بالامامة من امام الجماعة فاما الجماعة
 اول في السجدة فانه لا يفتي بالحق في جواز ذلك بل يفتي بمتعصبا ولا يفتي
 يعني لا يقول انما هو من انشاء الله تعالى ويحتل في موضع الخلاف يعني لا يفتي
 الوتر وكهة ولا يصل بعد الاقتصار ولا يتوضأ بالماء المستعمل ولا يقوم منه فسا
 عن العترة ونحو ذلك في الظاهر يفتي في اتمام في الوتر والامام يقول
 ابا يوسف ومحمد روى ان الوتر سنة والمفتدي يقول ابا حنيفة في ان الوتر
 واجب بصح الافتاء لان الصلوة واحدة في الخلاصة الافتاء باهل الجواز
 الا بالجملة والقدرية والرافعي الغالي ومن يقول بخلاف الافتاء في الصلاة
 والنبذة وجملة ان من كان من اهل قبلتنا ولا يدخل في اهل حق لم يجزوا
 اذ لم يجوز الصلوة خلفه ويكره ولا يجوز الصلوة خلفه من يتنزه فاعلم النبي عليه
 السلام ويكره كل ام الكتابين وعذاب القبر وكذا من ينكر الرواية لا يكره وفيها
 ايضا وفي الواقض ان من فضل عليها غير وهو مستدع ومن انكر خلافه
 الصديق فهو كافر قال روى ابي حنيفة في صلاة الفريضة في جماعة من عمن
 الصلوة خلف من يجوز في عدم الكمال ويظهر صاحب الجواز وروى الافتاء
 من كان معروفا بكل الرجولي الظاهر يفتي ان امامة الصديق روى فهو
 كافر من قول بعضهم وقال بعضهم هو مستدع وليس بكافر والصحيح انه

في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر

في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر

في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر
 في صلاة الفجر

بما سمع وقادير بعد واحد وبموم يتخذ ويستقل بفرض في الجهادي فان قلت في
اقتداء المتقل بالمفترض في اقتداء المفترض بالمتقل لان القارة فرض في الاخر باب في
المقتدى نقل الامار قلت صلوات المقتدى اخذت هذه الفرضي بسبب الاقتداء وانما
اخذت صلوات المقتدى سلك الفرضي كان القارة في الاخر بين والقعدة الاولى انظروا
في حقيقة فكان هذا اقتداء المتقل بالمتقل في حق القارة والقعدة في الكافي
لما اقتدى به لم يبق عليه فراه لا فرضا ولا نقلا وكذا اقتداء المتقل للشيخ الاول
بغير نقلا في الغائبية من الجهاد اذا امر فمواوهم له كان هو ان كانت ذلك
لضاد فيه الا انهم احق بالامانة منه يارو له ذلك لان ارضي الحسن عن اصحاب
رسول الله صلى عليه وسلم وان كان يصح احق بالامانة منه في الاضاد فيه لا يكون
له ذلك لان الجاهل والفاقد في العالم والصالح ابدوا في الغائبية هكذا في
المتعلق الفاسق اذا كان يوم ويوم القوم من منعة فكلوا فيه قال بعضهم
في الجمعة يقتدى به ولا يترك الجمعة باصا امتا في غير الجمعة من المكوي بامت
فلا يأس ان يتحول الى مسجد اخر ولا يصلي خلفه ولا يتركه
في المانع من الاقتداء في مجموعة الواديات من نعيم العبادات والمانع من
الاقتداء ثلثة طرق عام ونهار عظم لا يمان العيون عنه الا بعلام كالفطرة
وحيوه وصفتا من السوء وبعدا راد طريق العام قبل ما يجر فيه المجلة او يجر فيه
الاوقار وقيل ما يجر فيه الجمل وان كانت اقل من ذلك جاز في الخلاصة من اقتداء
انكاف بينه وبين الامار فلهذا كانت كبري تخرج في السنين والنو وارتفع الاقتداء
وانكاف صغير لا يجرى لا يمنع الاقتداء هو المختار في الغائبية وان اقتدى في الصحا
يرجع بينه وبين الامار مقدار ما لم يركب الاصطفا في حق الاقتداء وقال بعضهم
انكاف بينه وبين الامار اقل من ثلثة اذ مرع لا يمنع الاقتداء في الغائبية ولو كان
بين الطائفة وبين القوم فريضة فان كانت الطوائف متصلا بشك الطائفة جاز ان
ما يفت ذلك بغير بمنزلة وسط المسجد في الخلاصة فم يصلون في العجم

م

خارج المسجد وفي العجم وسط الصفوف فوجدتم لم يبق فيه احد مقدار فان قيل
او حوض انكاف الصفوف متصل هو الى ذلك الموضع يجوز صلوات من كان وراؤك
الموضع في الغائبية لان الصفوف اذا كانت متصلة وراؤك الموضع يكون الكل في
حكم مسجد واحد وانكاف الصفوف من القارة وانكاف بين الامار والقوم فريضة
وصم في الصلاة فانه ينظر انكاف الفريضة في الصفوف لا يجوز اقتداءه في الغائبية
ولا رجل من يقول في صلاة من الارض فيضاد ما ينبغي ان يكون بين الامار والقوم
حق لا يجوز صلواتهم فاقول ذلك يكمل في حق بعضهم مقدار ما يمكن ان يصح
فيه القوم وقال بعضهم مقدار ما يصح فيه الصفات وعليه الفتوى في الخلاصة
والمانع من الاقتداء في الصلوة قدر ما يصح فيه صفات او انكاف في السجدة في باب
الاقتداء على العيد بمنزلة المسجد حتى لا يفر انقطاع الصفوف الا انه لا يجب
لما يجب عليه جده هو الاصح في الغائبية ولو سلم بالناس في الجهاد صلوات العيد جاز
صلواتهم وانكاف بين الصفوف فضاء واسع لان الجهاد عند ادله الصلوات لها حكم
السجدة في الخارج من الفتوى المجبة من النوازيل من رجال بين مسجد الصلوة
الجهاد فلهذا حكم المسجد في جميع الامار وياتي تب عليه الاحكام العينية في الصلاة
واما على العباد فقه اختلف الشيخ فرح وهو الصحيح ان حكم المسجد في يوم
العيد الى ان يصل العيد حتى انه لو لم يكن الصفوف متصلة جازت صلواتهم
الى صل العيد خرج من حكم المسجد حتى لو دخل الناس في الجهاد والمرا والمرا
ما يجوز لا يأس والمرا والمرا على الجهاد داخل الجهاد راث البنية صلوات العيد
قاسا غير الجهاد فمادت الصفوف متصلة جازت صلواتهم وانكاف الى باب
الهدية كما عرف في الصفوف المتصلة خارج الجامع يوم الجمعة في السكك
والطريق يجوز انكاف الصفوف متفارقة متساوية خارج جدران العمل لا يجوز
صلواتهم وقد كانت الشيخ الامام ابو بكر الوافي يقول كيف صلوات الصفوف
جميع من العمل يجوز وقد غلط فيه غلط عظيم وانما هي لظاهر انكاف الكتاب

في معنى العباد انما هو المانع
الاقتداء وان كان ليس بمتصل
الجهاد
معيه

والجارية يوم العيد في حلة السجدة يجوز صلواتهم ولو كان الصفوف متصلة
 والمراد بالبيان والحوار المخرج الخارج المقصود قالوا رواية فيه فاما غير الجوز فليس
 لان الجارية اكثر من ان تقام في ذلك وبنيته ووافقي العلماء على ذلك
 فخرج عن ذلك قال رضي ورايت شيخ الاسلام يوسف ابن اسحاق الحنظلي
 يوم العيد يامر الناس الا ان يجلسوا بعد من العلى ان يقولوا ويا هيا الى
 الصل ويضرب ويقول لا يجوز لهم وانك لا تفعل ويدرك كثير من الناس يصلون
 في السجدة الصلوة خارج السجدة مقتدا بما في امام في السجدة يجوز بشرافه
 الصفوف في الخلاصة ولو لم يكن وكان خارج السجدة متصلة بالسجدة يجوز
 الاقتداء ان يشرافه الصفوف في السجدة لوافقه من اقصى السجدة
 بالامام وهو عند الحراب بجانب القبلة مع قبل المسافة التي تمنع الاقتداء في
 القصر انتم في البيت والامام يجوز في البيت كالمسجد من حرم ولو كان الامام
 في صفة واقتداء به انما في صفة اخر فالجواز هو اقتداء في الباب
 السادس من فائدتنا مع عن الدار ان لا يحل السجدة حلة للصلاة في حلة الجاه
 المكاتب واختلافه قال اختلافه فيه بعضهم قالوا ان كانت ستين ذراعا في ستين
 ذراعا وذراع الشاهين في كين والاصغر وبعضهم قالوا ان كانت اربعين
 ذراعا في اربعين ذراعا في كين والاصغر وهذا هو المختار لهذه الفتاوى
 وقد حكينا عن شيخنا جمال الدين البرزوي خلاف ذلك في كتاب الباب الثاني
 من كتاب الصلوة قال يصلون في الدار والذوارا كانت الامام في ناحية وقوة
 في ناحية فان كانت الموضع في مكان واحد نحو الكاكا اجمعوا في صفة وجميعا في
 الدار وسط جان اما اذا كانت بعضهم في الصفة وبعضهم في وسط الدار لا يجوز
 لان هناك يكون في حكم موضعين في الناحية وان كانت بينهما حاجزة وكذا في
 الاصل لا يمنع الاقتداء لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في
 حجة عابدة وفي الله عابدا والناس في السجدة يصلون يصلون في المنبر

منه

من نصيب الفقه والوافقه عابدا السجدة منزلة بما في السجدة بينهما حاجزة
 وهو يبيع كلام الامام جاز فتداه وقال دعوى العلماء ان كانت بينهما حاجزة
 وعلى الحلية نصب يسمع في ان كانت جاز وان لم يكن فلا وعن اليوسف راج
 اذا كانت على الحلية باب يجوز الاقتداء وان كانت مغلقة اذا لم يخف عليه احوال
 الامام جاز عنه وروى عنه ايضا اذا كانت الحلية مغلقة وقد وقع على فعال الامام
 لا يمنع الاقتداء هو الامام كما ذكره البقال في العتابة بسنن ابو بصير عن قوم قاموا
 خارج السجدة والصفوف متصلة قال ان كانت باب السجدة في ابي جانب كانت مفتوحة
 يجوز وعن اليوسف يجوز وان كانت جميع الابواب مغلقة اذا لم يخف عليهم
 حال الامام والمختار لا يجوز الا اذا كانت الباب مفتوحة في السجدة رجل يصل
 على سطح السجدة مقتدا بالامام في السجدة فان كانت خلفه جاز وان كانت بجانبه
 قال الشيخ الامام الملقب بالاجور وقال الامام السرخسي راجح يجوز في الملاصقة
 وان قاد على سطح داره ومنه صلة بالسجدة لا يمنع الاقتداء وان كانت لا تفتنه عليه
 على حال الامام في الكافي والواحد يقول عن بيته ولا يباخر عن الامام في ظاهر
 الرواية وعن محمد انه يسمع اصابعه عند عقب الامام وهو الذي وقع عند
 العوام وان كانت الفتاة في الطول فوق سجود امام الامام لم يضر لان العزم هو
 الوقوف لا المكاتب السجود وان سئل في يسار او خلفه جاز وهو سئل فيها في
 لا يمنع المتألفه السنة والفتاوى خلفه في الغاية والمأمور اذا كانت الطول من الامام
 في عقب هو محال لو سجد يقع راسه قبل راس الامام فصلوة جاز كما روي
 عن ابن مسعود رخصا ان يصل بعليقة واسود واقام احداهما عن بيته والاخر عن
 يساره وكان ابن مسعود من صغير الحقة لانه العبرة لا في الاخرة لا في الدنيا
 الملة اذ قد مات بن وجهه قامت خلفه ان راسه لم يرفع قبل الامام في السجود
 جاز والعبرة للمقاتلة في قوله والفتاوى الكرسى يستدعي بوقت سجدة باركوا بسنن
 اما من كان في جانب داره جود قد سئل ان قدام اماما يشرع في الجوارى

٩٩

والإمام أنه بالبرقة أكثر فلهذا لا تنفذ في القنية إلى جماعة ولم يجز في الصف
 فرجة يقوم وهذا لا يجذب أحد أجمع قيل يقوم وهذا بعيد وقيل يتأهب وهذا
 من الصف إلى نفسه بجنبه والإمام ما رواه عن جماعة أنه ينظر إلى الركوع فأن
 يجازي رجل ولا يذهب إليه رجل ودخل في الصف قال رضى والقيام وهذا أول
 في زمانه فليد الجمل على العوام فإذا جرت نفسه صلوة في الصف والصفوة
 من التأهب إلى الإمام في الصف الأول ما هو أقرب إلى الإمام خلفه ثم عينه
 ثم عن يمينه فأن لا يجزى في الصف الأول فرجة حقة في الثاني ومن كماله
 عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال من وقف بجدة الإمام في الصف الأول فأنه يكتب له
 ثواب مائة صلوة ومن وقف عن يمين الإمام في الصف الأول يكتب له ثواب خمس
 وسبعين صلوة ومن وقف عن يسار الإمام في الصف الأول يكتب له ثواب خمس
 وعشرين صلوة الأول يأخذ هذه المرتبة بمنزلة واحد وهو أن يكون طاعة ولما
 حللها فيها البقاء وكونه في الأول روى عن كعب رضى أن رجلا من
 هذه الجماعة سجد الفجر على خلفه وكان كعب رضى من صف الصف الآخر من
 السجدة لأجل ذلك قال من القوة قد كان جماعة العلماء والعلماء يصلون في الصف
 الصفوف إيمان السلامة وترتبط البصر **في الصف الأول** في السجدة يقوم
 خلفه الإمام والرجال ثم العبيان ثم النساء ثم الأتات ثم المرافقات وهذه في
 زمانهم إيمان زماننا لا يجرى إلا أنات الساجدة في الكافي والفتوى على الأمانة
 في كل الصلوة يظهر البصر والقيام روى أن حضور السجدة الصلوة لا يكون حضورها
 الوعة خصوصاً عند هؤلاء الرجال الذين يملأوا بحلية العباد وكن فيهم الإمام
 في السجدة يجازى الرجل الملقى في صلوة ذات ركوع وسجود في صلوة الرجل
 خلفه لا للشافعي مع في أكثر من صلوة إن نوى إمامته في عقد الأمانة
 الإمام الإمامة ليت بمنزلة الجماعة لا فتلاء عند عامة الشافعي وقال أبو جعفر
 الكبير والشافعي أنه لا يجرى خلف هذه الصفوف الرجال وإمام حق النساء

الصف الأول
 أو لا يفرق في
 ما هو في الصف

وشره

في الصف

في القنية في الجماعة كما لا يجزى في الجماعة في صف الجماعة لا يشر كما ثبت
 مسكوة في الصفات فأن وجدت الشركة من أول الصلوة فأنه ينظر أمكانت يجزى الإمام
 فسدت صلوة وفسدت صلوة للقوم أيضا فسدت الإمام صلوة ونحو ذلك خلف الإمام في
 الصف فأنه نفس صلوة نفسه نفس واحد من بينهما واحد من يسارها واحد من خلفها
 مكان في الظاهر أيضا في الجواز روى وكذا الإمام الجليل في الجماعة الإمام الإمامة
 صلوة الرجل عند الرجل وأطراف الجماعة ينظر إلى الأجنبية والمجيلة والصغيرة والشعاع والغير في
 ينظر منها الرجال لما أنها كانت مستغفرا فيها من يجرى في الصف في حاشية السجدة في الصف
 روى الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن يوسف المرغوشاني في نوادر الصلوة عن محمد بن إدريس
 الإمام روى أن رجلا من الصف الأول لا يخطئ بيده الشهوة بهذه الجماعة وكان الصبي في
 كالمرة واليد أشار رسول الله صلى الله عليه وآله لا يجلس البناء المذك فأن فرهم دعوة
 كشوة النساء وفي ظاهر الرواية لا تنفذ إلا اعتبار عدم الشهوة بل باعتبار إرادات
 الضاد بها إذا المرأة الرجل حكمه ثبت بخلاف القياس فلا يجرى إلى الجماعة غير الملة
 في الغيبة المعنى إذا لم يبلغ الرجال ولم يكن صحيحا لحكمه حكم الرجل فأمكان
 صحيحا فحق الجماعة النساء فحق عورة من قرعة إلى قدامه قال صاحب الملتك روى لأجل النظر
 إليه دعوة فأنه النظر لا عن دعوة فلا بأس به ولهذا لا يومر بالثياب وفي هذه الصلوة
 كالرجل فيها أيضا إذا غرت في الصلوة بعد ما شرع الإمام مع الرجل نأوى بإمامة النساء
 فحلت بجدة رجل فأنشأ الرجل إليها باليد بالآخر فلم يضر بقصد صلوة الصلوة
 لأنه حلت عن شافع العرف فالوالان المعنى في ضاد الصلوة بالجماعة أن ترات من الشافعي
 وهذه الفرضي وأن كان عليه لأعليها حديث كان في مثل هذه الصورة لا يمكنه إلى
 في إفتاء الإمامية من الأمانة والخطي خطوة أو خطو نيت ممنوع عنه لأنه مكره
 فإذا لم تنظر في ركعتي فرضا من فرض الصلوة فنفس صلوة الصلوة لا صلوة فجدت ما إذا جاز
 أن رجل بعد هذا وجاز أيضا هي مسألة عجيبه غير بعيدة **في سائر الصفوف**
 والمراية يد المصل في الجماعة وينبغي أن يصل في العظماء أن يجزى من صف الجماعة

٩٦

المجتمعة

لا يجوز للمرأة أن تكون في الصف الأول
 من الصف الأول

لا يجوز للمرأة أن تكون في الصف الأول
 من الصف الأول

مسألة عجيبه

او يصل احدكم في العمرة فيجعل امامه ستره وقفا رها وراها فصاعدا فتمت له عليه
 السلام لا يجزئ احدكم اذ وصل في العمرة ان يكون امامه ستره الرجل وقيل ينبغي
 ان يكون في غلظة الاصبع لا يمتد ما دونها لا بيد ولا ظفر من بعيد فلا يجعل المقصود
 ويقر به من السرة لقوله عليه السلام من صلى الى ستره فليدرك منه ويجعل السرة
 على حاجبه الا يمن واليمن واليسار والاشم ويقبض ستره الا ما ستره الغنى لا الله عليه السلام
 صلى به على حماره الى عترة ولم يكن الغنى ستره ويجزئ الضرع دون الاقدام والخط لا ين
 المقصود لا يحصل به في الغنائية هو الخمار وفي الجبدي وقال بعض المشايخ ع اذا قلنا
 لصلاته الارض او الحجر يضعها كات الشرح كما وسر للضرع وروى بالوضع بان يضعها
 طول الارض لا لا لا استنها الضرع عزها طول لا في الوضوء يكون كذا اذا اعتد رافع
 الضربان لا يكون معه خضبة تحفظ خطا عند بعض المشايخ وهو رواية عن محمد بن عثمان
 في كنيسته قال بعضهم خط طولاً وبهم من قال بخط شبه الخراب في العنابية ويكره
 ترك السرة الا اذا امن المروءة الى المسجد الجامع او الدريست باسطوا يده وبه المار
 اذ الركبت يديه او من يديه وبيت السرة لقوله عليه السلام اذ من والمار ما استطاعتم
 في الهداية ويدر به الاشارة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بولده اى ا سلة و
 في التمامات روى انه عليه السلام كان يصل في بيت اى بصلته رضى قالوا عمر بن ا سلة
 ان يهر بته يديه فاشارة له فوقف ثم ارادت وبيت بنت امر سلة ان تمر فلو تقف فلما فرغ
 فظن اليها فقال ما فعلت العقل والدين صلحيات يوسف صلحيات كرمه
 الا ان يهتبعوا اليهم وبن سفا سم ا هذه ا فقت بالتمام في الهداية وان مرت امرأة
 ببيت يدهى المصل لم يقطع الصلوة لقوله عليه السلام لا يقطع الصلوة مود رجا
 ان المار ان يقطع عليه السلام لو عاد المار ببيت يدهى المصل ماذا عليه من الوضوء
 ارجعته الكلف لم يقدر بيدا او غير ا سلة وفي رواية اية اية هرة بيت في الجبدي
 عن اية هرة عن النبي عليه السلام انه قال لو بعدنا الذي يهر يدهى اية هرة مقررنا هو
 يهر يدهى ربه عز وجل كانت اى يقف مكانه ما دام يهر يدهى من المخطوطة التي جعلها

عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الله تعالى
 ان الله تعالى

فاعلموا انكم
 تفهمون الامر

في الهداية

في الهداية وانما ياخذ امره في موضع سجوده على ما قيل ولا يكون في سجدها قبل ويجزئ
 اعضاء المار اعضاءه لو كانت يصل على الكافات في الجبدي اى يقف اعضاءه وان
 الكافات قد رقاها الرجل لا بأس به لانه لا يجزئ اعضاءه فاليكون مردا ببيت يدهى
 الهداية لقوله موضع سجوده قيل موضع يقف به على وجهه لا يجزئ موضع وقيل قد ر
 صلته وهو من قد رقاها الى موضع سجوده وقيل خمسون ذراعا وقيل قد رصعته وقال
 ابو بصير قد رما ببيت الصف الاول وبيت الاما هذا في العمرة وفي المسجد الجامع الذي
 له حله العمرة اى ان سجدة اخر فالهداية حاطة القينة وقيل ثلثة ذراع وقيل قد رصعته
 او ثلثة اذرع في الملاحة ولو كانت في المسجد لا ينبغي احد ان يمر بينه وبيت حاطة
 اية هرة قال بعضهم يمر ما وراء حصى ذراعا وقال بعضهم قد رما ببيت الصف
 الاول وحاطة القينة في الذخيرة والظهير ومن المشايخ من قال الهداية في السجدة قد ر
 ثلثة اذرع يات كذبت القناد وها ورا ذلثة الامر او يسع في الكافات وان لم يات
 بينهما جابل والسجدة صغير كى في اى مكان كان والسجدة الكبرى كالعمرة وقيل
 كالسجدة الصغيرة في الوقاية وانما بالمروءة اى المصل في مسجد صغير اى ان يهر
 فقيها السجدة بصره فليل في سجدة في الفتاوى الغريب من التصاب ولو وصل وبيت
 له حاجز في العمرة فالعصيف اى المار ما يكون في موضع يقف به من عليه عند القفا
 اذ يصل صوة الخاشعات في السراجية قد رما ببيت المروءة ببيت يدهى المصل ان يمر
 ما دون موضع سجده وهو موضع ركب البصر عند القيامة في القنية ع اذا اراد المروءة
 ببيت يدهى المصل فلكان معه شئ يضعه ببيت يدهى بغيره وبأخذ في اخر الصف من
 المسجد ببيت يدهى الصفوف مواضع خالية فلا يدخل ان يمر ببيت يدهى المصل الصفوف
 لانه اسفل حرمه نقض فلا يمر المار ببيت يدهى بغير وجهه في الصف فرجة ووقا
 اللواتي يهر في الصف الثاني لانه لا حرمية بهم لتقصيرهم حيث لم يرد والصف
 الاول في التخييس كى لا يجزئ ان يصل في حصى المسجد ولا يقرب الى السرة
 في قوافل الاما في الثانية والمضرب وبين ان يترفع القراءة

٩٣

صفين

من راد من صفين
 المسجد والفتوة الى السرة

قد استحي في القراءة

الكافرون والاضلال وفي صلوة هذا تعاليم من المرتقيل وهل الى بل عشاء
 الجبهة سورة الجمعة والمناقضات في الاخير في فصل في الفاروق والامان بالقرات
 ان كان الامان لا يغير الكعبة من وضعها ولا يودي الى تطويل الجوف التي حصل
 التغير بها حتى لا يبين الحرف حرفا بل تحت تحسين الصوت وتبين القراء
 لا يوجب فساد الصلوة وذلك مستحب عندنا في الصلوة وخارج الصلوة وان كان
 يغير الكعبة عن وضعها يوجب فساد الصلوة في الملتقط التام في جوار القوة
 بالامان اذ لا يغير معنى ويندب اليه قال عليه السلام من جاوز المقام بصلوة
 في الجوار في كونه الجرد قد رآه القراء المبررة والسنن قال ابو حنيفة
 والذي يضي هذا من الامام فيها وصفت من القراء الا انه ليس عليه جهر
 كما يلبس في القبة وهذه هي على ان القراءه المسننه يستوي فيها الامام
 والغير والناس عنهما فانك وفيها ايضا يصلي العشاء وحده في صلاة الجماعة
 او بعضها فجاء رجل واقتدى به يجهل فيما بيني وبين الجماعة فيقرأ الفاتحة ثانيا
 ويجهل في الهداية ولا يطول الامام بصر الصلوة لقوله عليه السلام من ام
 قوما فليصل صلاتهم اضعفهم فان فيهم لم يرض والكبير في الحاجة في الشاهدان
 وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما ريت صلاة اتم واخف من صلاة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في الحيدري فيستحب له التخييف لان بعد تمام الاركان ومراجعة
 في سنية المنفعة من نفاخ المسائل والمفتحة بان تطويل القراءة في التمام
 لا ذلك رجل بعينه كما في الركوع في الخلاصة الامام ان اسمع حسن الحسين
 فاراد ان يطول القراءة او الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة قال ابو يوسف
 سالت عن التخييف عن هذا قال الركعة وحشي عليه امر عليها قال
 عليه السلام لا بأس بان يتطهر في الركوع ليدرك هذه الركعة وهو ما جرد قبل
 هذا اذ لم يعرف الجاهل قال الفرجي ينظر هذه الركعة وتبنيها فافعل
 بعمره بان وهو تال حجاب اليه حنيفة يحث على اعادة هوى الله

صلى الله عليه وسلم
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة

الصلوة

الى الله تعالى حتى لو اراد التقرب الى الله لا يكون في سنية التخييف من المنفعة
 قال ابو حنيفة في اخشى عليه ما علقه بعن الشراك وقال ابو حنيفة
 ان كان الجاهل غنيا لا يجوز له الانتظار وان كان فقيرا جاز له الانتظار
 في ادراك الفريضة في التهذيب باب الجماعة وباب الموت بالوقار والسياسة
 وان خاف الموت في الكا قال عليه السلام اذا اتيت الصلاة فاقفها واسم
 تمسوت ولا تأقها وانت مسجود ما اوركتم فصولها فاقفها فاقفها
 في الهداية فان من سن الفجر ركعة ثم اقيمت يقطع ويدخل معهم لانه لو
 اضاف اليها اخرى فتوته الجماعة وكذا اذا قام الى الثانية قبل ان يفتد بها بالجماعة
 وبعد التمام لا يضر في صلوة الامام الركعة النفل ولا بعد العصر لما قلنا
 فلهذا اجمع المغرب في ظاهر الرواية لان النفل بالثلاث سكن وفي جعلها اربع
 من لفظة ما يندب في الحديث عن النبي يوسف الاحسن ان يدخل مع الامام
 ويجعل رابعة بعد فراغ الامام لان هذه الجماعة وقعت بسبب الافتداء فلا بأس
 به كافي المسبوق في الهداية ومن صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت يصلي اخرى
 صيانة لليودي عن البطالات ثم يدخل مع القوم احراز الفضيلة الجماعة فان لا يفيده
 الاول بالسياسة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح لانه يجعل الوقوف والقطع
 لا كمال ولو كانت في السنة قبل الظهر او الجمعة فاقفها وخطب يقطع على راس
 الامر كعتب بومي ذلك عن النبي يوسف وقيل بتمها وان كان قد صلى ثلثا من
 الظهر بتمها لان الاكثر حكم الكل اذا اتى بها يدخل مع القوم والذي يصل معهم
 في صلاة لان الفرض لا يتكرر في وقت واحد في السراجية في كتاب الجملة او اصل
 الظهر اربعاً فاقفتم في المسجد في الجملة ان لا يجلس على رسا لربعة حتى يقرب
 هذه الصلوة فقال صلى مع الامام في الغياضه من ثلثا من الفريضة ثم اقام المودون
 لا يباله ليدركها في الجماعة ان يصلي الرابعة فاعاد حتى يقرب هذا فعاد
 خلا ارجح في سنية المسبوق في الغياضه رجل ادرك الامام

قال ابو حنيفة في اخشى عليه ما علقه بعن الشراك وقال ابو حنيفة
 ان كان الجاهل غنيا لا يجوز له الانتظار وان كان فقيرا جاز له الانتظار
 في ادراك الفريضة في التهذيب باب الجماعة وباب الموت بالوقار والسياسة

في القيام وهو يجهر بالقراءة ويقرأ بالبناء وكانت القراءة في الصلاة
 الامامة في كل صلاة او كانت صلوته تجاز في صلاة فيكون الركوع وان ادركه
 في السجود يستغفر من سجدة ولا يصح له ان يسجد من سجدة ويصلي لا تسب
 الشاة عند اقامته الى قضاء ما سبق قبل على قول الجمهور ولا يجوز استغفر
 لانه يقضي اول صلوته والتمت ان لا يستغفر لانه ما يقضي اول صلوته في حق الفرض لا
 لاخير في الخلاصة المسبوق اذا ادرك الامامة في القراءة في الركعة التي يجهر فيها
 لا يات بالتدوير اذا اقام الى قضاء ما سبق يات بالتدوير في الثانية واذا ادركه في القعود
 يقعد ويصلي معه ويسكت الى ان يسلم الامامة عن محمد بن سنان انه يكره الصلاة
 والمناجاة هو السجود في الخلاصة المسبوق اذا قعد مع الامامة يصح ان يتوسل
 في التشهد حتى يفرغ من التشهد عند سلام الامامة في الغيبة في اداء السجود
 قضاء ما فات من شرايع امامه فيما ادركه فقد خالف السنة وصلواته جازين عند بعض
 المتأخرين وعليه الفتوى وفي الظاهر به قالوا بانه لا يخالف السنة ولا يفسد
 صلوته وقيل نفس صلوته لانه عمل بالنسوخ في السراجية المسبوق لو بدله لقضاء ما
 ساقا في كل مخالفة السنة وانفسا صلوته اذا كان مادون ركعة في وسنوا القراءة
 من اللقطة واذا سلم المسبوق ساهيا مع الامامة لافسده صلوته في الثانية المسبوق
 اذا سلم مع الامامة على ان يات عليه ان يسلم مع الامامة فهو سلاما ويصح البناء في
 السراجية المسبوق بركعتين في ذات الاربع بغيره اذا اقام للقضاء وان كان قد اقام
 الامامة في الاخرين وهو خلفه في الصلاة في باب السافر لانه ادركت قرة فاهله
 فلهذا دعا الغرض في الكافي فكانت قرة له فيما يقضي في شرايع الاتان في صلاة
 الخلاصة فان كانت سبوقا بركعتين او ركعتين فالقراءة فيما يقضي عليه حتى لو تركت
 القراءة في ركعة ففسد صلوته ولو كان سبوقا بركعتين ركعات او اربع ركعات
 فالقراءة في ركعتين والمسبوق فيما يقضي عليه في اول صلوته في جهة
 القراءة واخر صلوته في حق التشهد حتى لو ادرك الامامة مع ركعة في الغيب

في الركعة
 في الركعة

في الركعة
 في الركعة

في الركعة

ثم قام الى قضاؤه بعد تسليم الامامة فانه يصلي ركعتين ويقرب كل ركعة
 بالاضافة والسرور ولو تركت القراءة في احداهما ففسد صلوته وعليه ان يقضي ركعة
 ويشهد ثم اخرى ويشهد ويسلم لانه يقضي اخرى صلوته في حق التشهد
 في الظاهر به المسبوق بركعتين اذا تركت القراءة في احداهما ففسد صلوته وان كان
 سبوقا بركعتين ركعات بخير في القراءة في الركعة الثالثة في الخلاصة وفي الثالثة
 بالخيار والقراءة افضل في الغيبة من الفتوى المسبوق بركعتين ركعات لا يقضي
 في الثالثة لانه من حيث انه سجد في الركعة كانت قرة له بدعة ومن حيث انه
 سجد في الاعمال كانت نكالا والدار بين النفل والبدعة يات في الخلاصة المسبوق
 انما يقضي الى قضاء ما سبق به اذا عاد بغير الامامة ولا يقضي بعد سلام الامامة
 تسليمة او كمالا ينظر في غرض الامامة ثم يقضي وانما يقضي قبل غرض الامامة اذا قعد قدر
 التشهد في موضع منها المصحح عن الخفيف اذا خاف خروج وقت السجود والسنن في
 وصاحب الجرح السائل اذا خاف خروج وقت الصلوة والمسبوق في الجمعة او الخاف
 خروج وقتها والمسبوق في العيدين وصل النجوى اذا خاف طلوع الشمس وبشرها
 اذا خاف ان يتبدل بالحدوث فلا يتابع الامامة في السهو ومنها لو خاف المسبوق لو ا
 سلام الامامة بغير الناس بين يديه له ان يقضي الى قضاء ما سبق به ولا ينظر سلام
 الامامة اذا قعد قدر التشهد الكلي في نسخة الامامة القاضية في الركعة في الاصل فلو قام
 للمسبوق الى قضاء ما سبق به بعد غرض التشهد في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 التي بقعة قدر التشهد له بخير وفي النوادر انما قبل غرضه من التشهد كسفره بعد
 غرضه من التشهد قدر ما يجوز به صلوته جاز ولا فلا وهذا اذا كان سبوقا بركعة
 او ركعتين فان كانت سبوقا بركعتين ركعات فان لم يكن حتى غرض الامامة من التشهد
 او ركعة الغيبة بعد تشهد الامامة وان قل وان لم يوجد القراءة ثم ترك جاز
 له بعد بقيامه قبل غرضه من التشهد فلو المسبوق قبل سلام الامامة وانما الامامة
 لا تقل عن الشيخ الامام الاجل هـ وانما فسد صلوته وقيل لا يفسد ويذهب

في الركعة
 في الركعة

لا بد وان كانت هذه المسئلة ان المفسد بعد ما فرغ من الصلوة لا يضر كماله بل العبد قد
والضعفة في هذه المسئلة لا يبنى السبوت ان يقول ان قضاء ما سبق قبل
سلا الاما فان قال قبل ان يفرغ الاما من التشهد فالحال على وجوه اما ان يكون
سبوقا في ركعة او ركعتين او ثلاثا فان كانت سبوقا في ركعة ان وقع من قرأته بعد
فرغ الاما من التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة جازت صلوة ويصح على ذلك وان
ليصح من قرأته بعد ذلك بعد فرغ الاما من التشهد لم يعتب به فاذا مضى على ذلك
فكانت صلوة ان قياه وقرأها قبل فرغ الاما من التشهد لم يعتب به فاذا مضى على ذلك
فقد ترك من صلوة ركعة فلا يجوز ذلك لو كان سبوقا في ركعتين لانه ترك القراءة في
احدهما ولو كانت سبوقا في ركعة كان عليه فرض القراءة في ركعتين وفرض القيام
في ركعة فينظر ان كان قال بعد فرغ الاما من التشهد ان قوسه وقرأ في الاخرة
ما يجوز به الصلوة جازت صلوة وان كان في الاول قبل فرغ الاما من التشهد ويصح
على ذلك فقد تمت صلوة في الخلاصة احد السبوت اذا افتدى بالآخر لا يجمع بينهما
صلوة المقتدى ووقال الاما سواء قرأ او لم يقرأ اما لو نسي احداهما لم يمسح فتنظر
الى صاحبه وفي مقدار ما مضى صاحبه ولم يفتد به يجوز صلوة وفيها ايضا سجد السبوت
مع الاما سجود السبوت ان يقول ان قضاء ما سبق به وان لم يقعد مع الاما حتى
قال ان قضاء ما سبق به ولم يشهده بما يفتي بسجد السبوت الاما لما اضر صلوة استسالا
وان سجد فيما يفتي كراهة سجدة ان لم يسهو ولم عليه من قبل الاما او ان كان سجدا
مع الاما فترسح في قضاء ما سبق به فانه بسجد السبوت في اخر صلوة في السجدة
السبوت اذا قام ان قضاء ما سبق به ثم ذكر الاما ان عليه سهوا فان لم يقعد به
ركعة بسجدة تابع اياه ولو لم يتابعه لم تقصد صلوة ولو قيد ركعة بالسجدة ثم تابعه
تقصدا في الظهيرة لانه اقتدار بعد ما استحكم انقضى ولو لم يقصد الركعة بالسجدة
ولو لم يتابعه لا تقصد صلوة لانه ترك التتابع في الصلاة **فصل في الامامة**
وفيها مسائل متبعة الاما ورسالة قبل سلا الاما او تار الجماعة وعذر ترك الجماعة

والمفسر

وجامعة الناس وغيره فان العاصية الاما اذا فرغ من الركوع قبل ان يقول الله
فان تسجعات يتابع الاما هو الصحيح لان التسجعات سنة وتتبع الاما في ركعة
والاشتغال بالقرينة اوله اذا اوردت الاما من التشهد وقال الاما قبل ان يسجد
المقتدى او سجد الاما قبل ان يسجد للمقتدى التشهد والمقتدى ان يسجد للمقتدى
من الكبرى الاما اذا قام الى الثالثة والمقتدى لم يفرغ من التشهد بعد قال ثم يركع
ولا يتابع الاما وان فانه الركوع لان الركوع لا يفتوته على الحقيقة لانه مذكور
وكانه خلف الاما في الخلاصة في الفصل الخامس عشر الاما ولا اقتدار اذا قام
الاما الى الثالث ولم يركع للمقتدى التشهد بعد يتم فان لم يتم وقام جاز وفيها
ايضاحات وكما بعد الاما وسجد بعد جازت صلوة في السجدة اذا اشرف المقتدى
في قراءة التشهد وفرغ قبل فرغ الاما ثم مضى اذهب جازت صلوة في الثانية
هكذا في الاخرة اذا اشرف المقتدى في قراءة التشهد وفرغ قبل فرغ الاما ثم تكلم
او ذهب فصلوة تامة لان العبد هو العبد ووفى القارة وقد تم فعلة الاما
في حق المقتدى وفي الثانية لان تمام الصلوة متعلق بالضعفة وقد تمت فعلة الاما
في حق المقتدى في الثانية وخاتمة من فتاوى اللجنة وان سجد المقتدى قبل
الاما ان كانت بعد ركعتين وان لم يكن بعد ركعتين وان لم يكن بعد ركعتين فالحال
الاما ومن الجاهل سئل عن احد حدث بسجد قبل الفرغ من التشهد قال ان
قعد بعد ان جاز وان كان في قراءة بعد في الاخرة ويؤى عن محمد بن ابي بصير
بأنه لم يركع الا اذا صلا في ركعة من المسجد على سبيل الحقيقة وتأيا كان اذا صلا في ركعة
تداعي والجماع وان كان المسجد على قاعة الطريق وليس له قوم يجمعون فلا يركع
بكل الجماعة لان تارك الجماعة في هذا الفصل لا يؤى الى تقبل الجماعة في
المضرت ولو سلم بعض اهل المسجد باقامة الجماعة ثم دخل المزدن والامامة
في الركعة السابعة لم يركع اهلا لا لان الخلاصة في سبيل المسجد
لان قوم في المسجد الخارج واهل البيت فقام امام من اهل الخارج فقام

استنبه
انما شرع القصد في قراءة
وقد قيل فرغ الاما من
تدبر وركعتين في ركعة

وقام امام من اصل الارض فاسم قال من سبق بالشرع فهو المفضل ومن سبه
 لا كراهة في حقهم هكذا في جوابه لقوا في انفسهم ان اذ كانت مطروحة
 شدة بل او ظنة شدة بل او خوف او حبس فذات كراهة يمنع الجماعة من العمل عند
 تخلفه بل انما لا يشترط ليلاد ليلاد ولا يخفى الجماعة لا تقبل شهادة ولا بعد الامام
 والمؤثر والمجرب بالكون في شغل بذكر اللغة فيقولون الجماعة لا بعد خلاف
 فلما رافقه وطالعه كسبه فانه بعد في ترك الجماعة قال رحمه الله عنه جوابه الاول
 فيمن وطلب على ترك الجماعة فمسا ولا يصح جوابه الثاني فيمن لا يوجب
 على ترك الجماعة لا اشتغال بالفتنة لتفقد السليمة لئلا الجواب على هذا التفصيل
 حتى في تعيب الصلوة من صلوة السعوى او منى وعارضة استكروا ووعده
 بما لا يدرى بايقار طهارت والى بيانه ما لا يدرى طهارت في سانه ولو كانت
 ميلا في طهارت ميانا باليد كنهه بركوع وسجودين رد بايقار طهارت في السجود
 بركوع التطوع بالجماعة ما خلا الشرايع واصل السكوت في حاشية من فتاوى
 المطلوب ان يكون التطوع بالجماعة اذا صلوا على وجه استدعاء الناس اليها كما
 يستدعي الى المكتوبة لا لئلا تنسى والتمس اقتداء بالى عليه السلام في التطوع ولو سئل
 على جوار من عمدة الفقهاء وخطة الفقهاء في اعلانات التطوع بالجماعة اذا لم يكن
 على وجه التناهي وهو بالاذان والائمة على سبيل الجهر كما هو المعتاد في السجود لا يرون
 فالتطوع بالجماعة ليس بركوع في تعيب الصلوة من المبسوط قطع بالجماعة لا يرون
 مكروهت جوف بيسبيل تدعى باشد الرقوى بغير تداعي بغير اذان واقامة
 جماعة قطع كشد در ناحية مسجد سكر وفيلاد واللغة اعد بالصواب
 ما يفسد الصلوة وفيه فصول **فصل** في الاقوال في الحائض او الكافر
 في صلوة عمادة او فاسيا او فاسيا او كثر في ان يقع قد رافقه قد
 صلوة في الخلاصة ولو وقع الشراب من موضع سجود ان كان غير سمع لا يفسد
 صلوة كالتنفس لان التعمد في ان كان سموعا ونعيم ان يكون الله

والله اعلم

مستكره وروى في
 وقوعه في كل وقت
 طهرت

مجد

حجاء بمنزلة الكلام يقطع الصلوة في التعذيب السموع كالكلاب يقطع
 الصلوة بخلاف كلاب يوسف رح اسفير السموع لا يقطع الصلوة في الهداية وان
 تمنع بغير عمد بان لم يكن مد فوعا اليه وحصل به الحروف ينبغي ان يفسد
 عند ما وان كان بعد دفعه عن كالعطاس والجشاة اذا حصلت به جرد في
 في الجوز ان كان يسوق واشيخ الاسلام وان كان التمنع تحصيل الصوت بل
 ايضا في لا يفسد لانه لا صلاح في قراءة فيصاح من القراءة معنى في التقنية ولا صلاح
 التمنع لتزيت القراءة لا يفسد صلوة في الضاوى الغريب من الغائب اذا تمنع
 ليعمل القانع في الصلوة ان تعدد وسع مع وفه فسدت ولذا لو فعل تحصيل
 صوته وحصل به الحروف عند اليه حنيفة ومجرى رح ورايت لجواب الفتوى من
 محمود بن عبد العزيز انه لا يفسد صلوة وان تمنع بغير حاجة بخلاف الامام
 الى الحائض فمنع من التمنع في غير هذا لا يفسد طم بغير الامام فمنع من التمنع في
 ليصدى الى الصواب لا يفسد مع التمنع بغير سبب وبه وان كان بسبب كنفونة
 في حلقه او اعلام بغير اذ في الصلوة لا يفسد ولديف في الكاف ولو قال لعاطس
 او السامع الحمد لله لا يفسد لانه ليس جوابا عرفا وفي الجوز منى والفتنة وعند
 الي حنيفة رح انه تفسد في الحائض ولو عطس المصل ينبغي ان يمسك فان قال
 الحمد لله لا يفسد صلوة لان هذا ليس بخطاب من لعاطس غير ولو قال رحك
 الله فسدت في الخلاصة ولو قال الحمد لله لا يفسد صلوة وينبغي ان يقول في
 نفسه والحق هو السكوت وفيها المصل اذا وقع على من ليس في الصلوة ان
 اراد قراءة العوات لا يفسد صلوة عند الكمال وان اراد به فعله فلو لم يفسد
 صلوة وهل يشترط ان يكون القم لفساد صلوة الامم انه ليس بشر ولو وقع على المصل
 رجل ليس في الصلوة فاحد المصل بفتنة تفسد صلوة ولو وقع على امرأة ان كان
 في ان وقع في راسه زبد الصلوة اراد منقل الى اية اخرى لا يفسد
 ان اخذ الامام بفتنة او لم يخذل فكان بعد ما قرأ قد ساجد بصلوة

في قوله من الله
 في قوله من الله
 في قوله من الله

ان استعمل الامام الى آية اخرى لا ينبغي له ان يفتح فات فتح واراد به الاعمال
 صلوة وان اخذ الامام بفتح تصد صلوة الكل وان قرأ الامام قدر الجوز
 به الصلوة الا انه فوقه ولم ينقل الى آية اخرى حتى فتح المقتدى باختلاف ايد
 الجمع ان تصد صلوة المقتدى فان اخذ الامام بفتح تصد لا تصد صلواتهم
 هكذا في الحاشية ايضا في الكافي وان فتح على امامية لا تصد لقوله عليه السلام
 اذا استطعت الامام فاطمعه انما اذا تفتحت الامام فافتح عليه فالواحد اذا اراد
 عليه قبل ان يقرأ مرة وبالجوز به الصلوة او بعد ما قرأه او لم يتحول الى آية
 اخرى اما اذا قرأ او تحول ففتح عليه تصد صلوة الفاتح لا تصد بغيره بلا حاجة
 والصحيح انه لا تصد بكل حال ولو اخذ الامام سنة قبل تصد صلواته والصحيح
 ان لا تصد في الخلاصة لو قال ليحل اسمع موسى وبيد عصا فقال وما
 تطلبه بينك يا موسى واراد به خطابه تصد صلواته وكذا لو قال ليحل يا
 موضع فقال ياك معطلة وقصر شديد واراد به جوابه تصد صلواته ثم هذه
 المواضع ان لم يرد به جوابه كان جهرا يرد به علامة انه في الصلوة لا تصد
 بلا خلاف في جهرا القاري والمصل لوجهه بالقرارة ليعلم القاري انه في
 الصلوة لا تصد صلواته لما ذكرنا من علقية انه كان يفتح باب ابن سعو
 وهو يهل فرفع صوته بقوله او خذوا من فناء الله امنين فعلم به ذلك علقية
 ودخل ثم قال الشيخ اليس ان المالكين من رفعوا اصواتهم بالتكبير ونحو
 ذلك في صلوة الجماعات والاعباد يقصدون بذلك اعلام القوم ولا يجهلون
 ذلك خطأ بالكم كانه في الغيبة استعطفهم او كلبا واساق حمارا لو دفعه
 بلقة اصل المصنف لم تصد صلواته لانه صوت اجهاله في الخلاصة في القاري
 اذا قرأ في صلواته فذكر في شعر او خطبة فراهب عليه لم يكلمه بلسانه لا تصد
 صلواته في الغيبة لو نظر الى شيء مكتوب غيب منهم كانه فهم لا تصد
 صلواته بالاجماع فان استغفها وهم فعل فباس قول محمد بن تصد به اخذ

الغيبه

الغيبه ١٠٢
 وعلى قول ابى يوسف لا تصد ولا تقرأ فيه قول ابى يوسف يرح
 عليه في المرجحة وبه اخذت الخلاصة لو لم يكن في المكتوبات على الحرب او على شيء اخر من
 كتب الغيبة حتى فهم من غير ان يقرأ بلسانه الصحيح انما يجوز
 في الافعال وفيه مسائل الباريت يدي المصلي في التصد بها الكلام والعمل القليل المدة
 ليس من جنس الصلوة والحدث العمد والقعدة وكشف العورة بفساد الصلوة في
 الكافي واذا ركت او مكات مع كشف عورة او تجاسة او تشفت مودة في صلوة فيها
 بلا لبث جازت صلواته اجماعا في الغيبة والمختار في هذا الكتاب ما يحبه الناس
 باعتبار ان يخرج الصلوة في هذا التصعيد كما في النجاشي كذا في الباقين
 من اعتبار ما هو اختيار الامام من الفضل في الغيبة وهذا الصحيح انما لو نظر
 الناظر بظنة خارج الصلوة وقيل هو ان يهل بيده وفيها ايضا من ابو باري
 شد الزم بيده قال لا يهرع اليدين وبالمعبر كثر العمل وقيل اعتبار اليدين
 قول ابى يوسف في الغيبة ولا يعتبر في هذا الصلوة على اليدين ولكن يعتبر
 الكثرة في الخلاصة والاصل في هذا ان ما يحصل بيده واحد فهو قليل وما يحصل
 بيدين فهو كثير هذا اختيار الامام ابى باري محمد بن الفضل في الكافي وكذا في
 لانه عمل كثير وحالة الصلوة مد كونه فلا يعني وان كانت في سائر الغيبة والظهير
 ولو كانت في نفسا وفائدة وبوب ويدخل ماله في حاشية فصدت صلواته هو المختار
 لان اكل السكر هكذا يكون ولو اكل قبل الشروع السكر ثم شرع في الخلافة فيه
 فدخل حلقه مع البراء لا تصد في الخلاصة وان كانت في سائر شيء فابتدأ لا يقر
 لو كانت قد اتممت تصد صلواته وصورة في الغيبة ولو ابتدأ شيئا من اسان
 يرد ولا تصد صلواته وان كانت قد اتممت هذه الغيبة هذا التصعيد كما في النجاشي
 البعد وجود العمل كقرب العمل المبرور هذا العمل الكثير بخلاف الصوم لان الفطر بما فيه
 وقدره في الغيبة ولو اتممت ما خرج من حذره اسان لم تصد صلواته اذا لم يكن
 صلاة الغيم وكذا في القاء اقل من صلاة الغيم بعد اقل جوفه وهو لا يملك اسكالا لا تصد

قوله في هذا الكتاب كذا
 الجواز في الغيبة
 الغيبة في الغيبة
 قوله في هذا الكتاب كذا

قوله في هذا الكتاب كذا
 الجواز في الغيبة
 الغيبة في الغيبة
 قوله في هذا الكتاب كذا

الكثير

انما هو الخراج ولا ينفق الا على ما يملكه من اموال الخوات بالمال من الضاد
 وان كان بالمال من بعض مكات الدال والظاء مكات الضاد لا تنفس عند بعض الشايعين
 نحو قولهم الخراج بالظاء لا تنفس صلوة عند بعض المشايخ لان بيت الظاء والظاء
 رب الخرج وفي الباب الاول من صلوة الوقفات ان قال المحدث تنفسه على
 ان كان لا ينفك عن بعضه ويحيى ان لا تنفس لان الظاهر بدل من الخاء لانه يقال
 صلوة واحدة في التنبيه يقول قال السرا مكات الظاء لا تنفس والاعادة اول
 ولو قرأ الضاد ميتا في كل الوقفات فلهذا لم يوجب في الشارة رخصة على صاومهم كـ
 او قرأت بالبيت تنفس صلوة في السراحية ولو قرأ هذه الصلوة بالبيت لا تنفس
 ولو قرأ صلوة الظاء انما قيل لا تنفس ولو قرأ الصلوات بالذال والظاء عند
 عامة المشايخ تنفس وقال محمد بن سلمة رح لا يصوم البلوي ولا في الاذنين
 الذل والظاليت من كل بطل الا ان يقرأ رب بالا لا قبل لا تنفس صلوة ولا يقتل
 غير ذلك الخاتمة ولو قرأ غير المصنوب بالظاء او بالذال تنفس صلوة ولو قرأ ولا انما
 بالظاء او بالذال لا تنفس ولو قرأ الشيات بالباء لا تنفس صلوة ولو قرأ ولم يكن
 يكمل بالا لا تنفس صلوة في جواهر لقوا في قرأ واحد بها في صلوة او انما
 في يوم ذي سبعة بها مكات اطعم اربعة عيال عن جوابه فاما بالادب
 الشبلي وقال لا تنفس والاعمار والاطعام اعطاء القوت والرزق وذكره الفريرين
 اذا احسن القيا حليف التذليل ولو قرأ الضاد مكات الظاء او على العكس تنفس
 عند الب حفيظة ومحمد وعنه عامة المشايخ كانه طبع ومحمد بن مسلمة لا ان العجم
 بلوى عام على الصلوات قرأ الله الحمد مكات الحمد او قرأ السيف مكات
 الصيف او الساجيات مكات الصالحات او قرأ المصنوب بالظاء والظالين بالظاء
 او بالذال قال بعضهم لا تنفس لانه يوكى عا فان العدا لا يميزون ولا يفرقون
 بين الخاء والهمزة في بعض احوالهم فمحمد بن سلمة يميز بين المشايخ فيقول
 قالوا انما تنفس المعنى تنفس صلوة منهم بطبع وعبد الله الجرجاني قال لا تنفس

الحار

الامام ابو حنيفة

الامام ابو الحسن والفاضل الامام ابو عاصم ان محمد في ذلك تنفس وان جرى على
 لسانه او لا يعرف التنفس لا تنفس وهذا اعدل الا في اول هو الجواز في سبب الفصل
 ولو قرأ الله الحمد بالبيت لا تنفس ولو قرأ بين ع اليهم ينسبون الدال وبعضهم
 وترك التنفس بالضاد ليعوم البلوي ذكروا في فتاوى فانيضا مع ولو قرأ
 بين ع اليهم ينسبون الدال او قرأ به صلوة بالباء يتخلون تنفس ولو قرأ من الجنة
 والناس يجمع الجنة لا تنفس في الخاتمة صاومهم يكسب ربه صاومهم ولو قرأ صاومهم
 بغير تنفس يدترك التنفس يد في الرب ايضا قال ترك التنفس يد في قوله ووعك
 لا ينفك الصلوة في الرب تنفس ولو قرأ يعطيك ربي في قرأ في ربي
 بالظاء تنفس صلوة وتواصوا بالجمع وتواصوا بالانصاف في جميعا بالبيت تنفس
 صلوة الم يجعل كيدهم في تضليل قرأ بالذال تدليل لا تنفس صلوة ولو قرأ
 بالظاء تنفس حمالة الخطب قوله بالشاء حمالة الخطب تنفس رخصة الشاء والسيف
 قرأ والسيف تنفس صلوة وكذا لو قرأ الشاء بالهاء كعصف قرأ كعصف تنفس
 صلوة بين ع اليهم غاي شدد لا تنفس ولو قرأ بين ع ينسبون الدال تنفس من
 الجنة والناس قرأ بالنسب من الجنة تنفس صلوة في المعية في سبب القاضي
 الامام يدع الدالين من قرأ من الجنة بالنسب مكات من الجنة والمتاخرين
 لا تنفس هو الصحيح لانها جمع واحد في الخلاصة ولا يصل في هذا ان يمكن
 الفصل بانها المرفوعة من غير شقة كالظاء مع الضاد بان قرأ الظالمات
 مكات الصالحات تنفس صلوة وان كان لا يمكن الفصل بين المرفوعة لا ينفك
 الضاد مع الضاد مع السين والشاء مع الظاء اختص المشايخ قال المرحوم
 لا تنفس وقال بعضهم تنفس ولو قرأ صراطا بالباء من طاعة بالباء فقطرة
 الله الف فطر للناس بالترفيف الحار السموات بالباء وكانت من القانتين
 بالظاء ذكروا هم ينفقون بالباء من يقرأ من حذر به بالباء ويحيى
 بالهاء حمالة الخطب بالشاء ورسالة الشاء بالظاء والظاليت غطاف على حاطا

وان كان من بعض
 اوله يعرف التنفس لا ينفك
 وفي العمل القليل

في حقه لا يدرج في المشايخ
 لا يدرج في المشايخ
 تنفس في المشايخ لا ينفك

بالثناء فيهما وتبسط بالثناء فتصد صلوة في هذه المواضع ولو قرأ
 وحسب يوحى انتهى وكل في كل مذكر في انشاء وعلى القلب كوكب الخطاب بطريق
 الخاتبة أو الخاتبة بطريق الخطاب كما في قوله تعالى فقال لما بين يدينا لا
 توتد في البرجبة ولو قرأ أو جاء نصر الله بالعين قال حسا الذين تصد ولو قرأ
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين بالعين قبل تصد وقبل لا تصد لا ت
 تصد بالعين بعد جميعا السبع بمعنى حامل السلاح أو قرأ على الله اجد له دين
 بلسان عن تصد ولو قال الحمد لله بالهاء او الجاء والرحمن الرحيم بالهاء او الجاء
 فان كان يصعد صلاته ولا يطوع لسانه غير هذه لك جاز وان قرأت بجهته في زمان
 ووقت من ان لم يقرأ او ابرأ على لسانه حرف مكاف حرف يوحى مثل في القرآن
 لكنه تعالى في المعنى تصد خلا لا لا ب يوسف لانها بغير ان المعنى واليوسف
 يعتبر النظم والتخريف بعضهم افنو يفسرهم ويقول ابو يوسف
 في التهذيب ولو قرأ مكاف الصالحات الطاهرات او فراء مكفص مكان كعصف
 او قوسه مكاف قوسه او انشعب مكان السحاب ويدع مكان يدع فتصد انشا
 في الذخيرة لان هذه الانشاء ليست بمنقولة في القرآن متعارفة من حيث المعنى
 فلهذا تصد عند الكل في التنوين بالهاء المعاني بالعين ولا يوحى في القرآن
 كالعصف والعافص والنعيم والعصف والعافص والسعي في الخلاصة ولو قرأت
 الشهداء في ايات تصد و ايات تستعمل او قراء الحمد لله رب العالمين واستعمل
 الشهداء في ايات تصد لانه لا تصد صلوة وكل في جميع المواضع وانك تقول المانع
 انه تصد في المنطق الناصري ولو قرأ بزيادة حرف كالحق ب بين والقرآن المستعمل
 وانك لمن المرء بين والوا تصد ويحيى ان لا تصد وكل انقصت حرف ان يغيث
 المعنى وكل انك نقصت كلمة او زادة كلمة ان لا يغير المعنى وان غير المعنى في
 القرآن تصد اذا بعدد في التسمية بين فتاى قاضى فخر الدين فراء في التلويذ
 بتخفيف الياء تصد عند بعضهم لان اياها بالتخفيف ضوء الشمس في حيا كانه

قاله

في تصد

في صوته تك تعبد ولو اعتقد في قلبه بغير وفي السهو فتصد وقبل والتعجب
 لا تصد لان هذا قراءة غير رضى وكل مجاهد والاصح ان ساقروا وانكوت شارة الاعتد
 في الفتوى الغيبانية من انصاب لوزن الشهداء والحمد لله بغير المعنى وغير الاعتد
 صلوة وعليه الفتوى هكذا في لسانى الخمينى ايضا الغيبانية لان في قراءة
 الحمد الشهداء بغير ما وهو المختار في عقده الا ان كل ما جاء في القرآن بالواو
 والفاء او الفاء بغير ما لا تصد صلوة في جميع العلوم فمؤدله يوم الجمعة
 انكس يكون من خواصه نماز فاسد شوده ركنات لو قرأ يوم الجمعة
 يكون اليوم فدت صلوة لتغير المعنى من الفاعل في المفعول وهذا
 فاعل لا مفعول لانه جامع لا مجموع وما جاء بكون الميم قراءة شاذة بعد
 انات فمؤدله المفعول بكون العين مفعول وبضم العين فاعل وبفتح الفاء
 وسكون العين للميم وكسر الفاء وسكون العين الفاعل واين بيت فمؤدله
 المفعول المفعول والمفعول للفاعل والمفعول للميم والمفعول للميم في الخلاصة اذا
 لم يفت في الاخر ان كان لا يغيث المعنى لا تصد صلوة كقول لا ترفعوا اصواتكم
 بكسر التاء والرحمن على العرش ينصب النون وانكاف بغير المعنى عند
 عامة مشايخنا تصد نحو ان قرأ وعصى ادم ربه ونفث ادم ورفع الوب
 ان قرأ فاء من المشرى بكسر الدال وان الله بيم من المشرى بيم ورو
 بكسر الاو او اياك تصد بكسر الكاف او قتل او وحوالوت ونصب او وروى رفع
 جالوت او قرأ المصور نصب الواو ولو نصب الواو مع الواو لا تصد وكل الواو
 نصب الواو وكفت على الواو ولو رفع الواو ونصب الواو تصد صلوة وقال
 بعضهم تصد في نصب الواو والوقوف ابصار في الخواص لا تصد في الكل
 وبه يفتى في الغيبانية ايضا في الاخر انكاف لا يغيث المعنى لا تصد لصيق
 بالافهم وان غير المعنى دعوت الله تعالى بغير ما يقرأه خاتمة الشاهد فيه قال
 بعضهم وتصد صلوة وبه يفتى لان في اعتبار المصواب في الاخر انكاف ايضا

كل ما جاء في القرآن بالواو
 والفاء او الفاء بغير ما لا تصد

في الحرم وهو مذكور في غير موضع الصلاة لو قرأ الله تعالى في الحرم
 ورسمه له بكسر الهمزة لا لا تقصد في الغيبة ولو قرأ بكسر الهمزة في قوله ان الله تعالى
 المشركين ورسوله العاصم منه تقصد في المراجعة لو قرأ في البيت ابي هاشم ورسوله
 في الحرم ونصب الجاهل قال هذا الذي مع الاشارة ان لا يقصد في البيت لو واصل الصلاة
 في الحرم وقع الناس في الحرم في جملة الروايات من الظاهرية والشافعية
 في اصحابنا يقولون انما في الحرم لا تقصد صلوة وعليه الضوق في التهذيب
 ولو ارادوا قولنا انما في الحرم فانقطع نفسه ثم قال حماد الله لا تقصد صلوة عند
 عامة اصحابنا ولا ان استبدل الحرم بغيره وعليه الضوق وفيه المقات
 من الملقط ان الصلاة في الحرم في الفاتحة بابك تعبد وياك تستعين لا ينبغي ان
 يتف عند قوله اياك وسكت ثم قال تعبد وياك وسكت ثم قل تستعين
 هذا لا يان به وانما الاول والاخر ان يصل اياك تعبد وياك تستعين في
 الغيبة ولو قرأ اياك تعبد وصل كما قال ابن تيمية في موضعين او قرأ انا اعطيت
 الكون وصل كما قال انا اعطيت الكون بلا الكون وقرأ غير المعصوب عليه
 وصل اياه بالعبادة وانما في ذلك فعل قول بعض العلماء تقصد صلوة على
 قول عامة العلماء لا يقصد الا على ان لا يمكن التكليف هذه المواضع لا يقام
 الفصل ثلثا عينا ذلك يقع الناس في الحرم في الخلاصة والصحيح انه لا يقصد
 وكذا الوعيد ذلك وفي المقات من النصاب وان وقف على بعض الكلمة ثم استأنف
 لا تقصد صلوة وان سجد في الحرم ثم قال ان يقول الله فانقطع نفسه فقال
 حماد الله او قال حماد الله والاصح ان يصل اياه بالثالث لا تقصد وان عاد الكعبة فقص
 عند البعض ولا اعتبار بالوقوف في جوار الصلاة حتى لو قال لا اله الا الله بالجار
 انه لو قرأ الله لا وقف ثم ابتدأ بقرائه الاصل في الضيق او قرأ تشهد الله
 ان لا اله الا الله ووقف ثم ابتدأ بقرائه الاصل في الضيق او قرأ تشهد الله
 به وعليه الضوق في ذلك لو كانت جميع الوقوف في المقات لا تقصد صلوة

والله اعلم
 بقولنا انما في الحرم
 لا تقصد صلوة

عن

عندنا في الغيبة اذ اوقف في غير موضع الوقوف او ابتدأ من غير موضع الابتداء
 وانما كان لا يقصد به المعنى فغيرها لا يقصد صلوة بالاجماع بين علماء الحرم
 وانما يقصد المعنى لا يقصد صلوة عامة علماء الحرم وبعض العلماء تقصد صلوة
 والضوق على عدم الفساد بغير حال لما في مراجعة الوصل والوقوف ايقاع المقات
 في الحرم وفي الذخيرة والضوق على عدم الفساد بغير حال لان مراجعة الوقوف
 والوصل والابتداء ايقاع الناس في الحرم خصوصاً في حق العموم والحرم مذكور
 شرعاً في المقات من تناو في الجهة الاصل ان حفظ الوقوف ومعرفة ذلك
 من باب التفصيل ولا يخفى به قطع الصلاة ايها وقف لا تقصد صلوة لا يدرى بها
 كانت الوقوف الاشارة والفروقة وذلك التذمير والتأخير في جميع المقات
 انه لو قرأ يخرج جوارح الرسول وياكم ووقف ثم قال ان فوضوا بالله
 هذه الوقوف غير مستحسن وكان لا يقصد الصلاة على مذهبه الفقه في الصلاة
 مذهبه القراء فانهم من جوارح ان هذه من الوقوف في المقات بمواضع
 معينة ولو وقف عند هذا يقصد الصلاة وسكت انهم يذكرون به صاحبها كان
 الكفر انما يكون بالمقصد والاعتقاد الذي يقف النفس والمروءة لا يكون
 الكفر به مداخل ولا يقصد الصلاة في الظاهر به عن ابي القاسم الصغار البخاري
 ان الصلاة اذا اجازت من وجه وفدت من وجه يجاز بالانصاف
باب باب القراءة لان الناس عموماً يهلون فيه **باب**
 ما كان في الصلاة في المقات في باب الاوقات التي يكون فيها الصلاة من
 الاوقات المأذون من المأذون ما في ذلك من الكراهة من جهة الوضوء ووجه
 ما يكون تركه اول من تحب له وقيل ما يكون اول ان لا يفعل في صلاة
 الهداية من البداية المذكورة لغيره من الكراهة وهي الشدة في الحرب وفي الشدة
 يذهب على الحرم وهو قول من في هذا الموضع من ان يتركه واليه يوسف وهو
 ان الحرم اقرب ويطلق على ما من حيث صلوة كثرات المأذون وان لم يكن

والله اعلم
 بقولنا انما في الحرم
 لا تقصد صلوة

مسألة محكية في الصلاة

مصحف فجدد بتلك الأول وعلى ما نفي عنه فإنها كالصلوة في الوقت
المكروه فيجد بالنهي الذي لازم على فعله في عاتية المظومة في فتاوى المحققين
وأما الجدل في ذلك بين الجماعة المروية عن النبي صلى الله عليه وآله في هذه المسألة عند
هذه الجماعة لا يثبت حرمة دليل فيه شبهة وعند المجتهدين والجمهور
فريق من الجماعة في هذه المسألة هو ما يستحق المصنوع في التاركة لغير الواجب
من الجماعة ما يتعارف به في هذه المسألة ويستحق العقوبة بالشاركة السنة للولادة
وكان يتعارف به الجماعة عن شناعة النبي عليه السلام في الهداية والكاف
بعد ذلك من الجماعة الصلوة جازية في جميع ذلك لا يستحق شراؤها أو كلفها
وتعاد على وجه غير مكروه وهو الجدل في ذلك أدب مع الجماعة في الوقت بعد
الأركان في الهداية من فوائدها المصنوع ولكن يجب إعادة على غير وجه
الجماعة في فوائدها في الهداية هو ما في ذلك لاهية كذا في شوق أولي التاركة
له إعادة كند في شرح الهداية لمؤلفها المصنف الذي علمت الماركة
أنواع بعضها كالهة تارة وبعضها كالهة تارة فالكثرة التي تحصل في الصلوة
ينبغي العمل ان بعد الصلوة على وجه الاستحباب لا على وجه الوجوب وإذا
ان شرب لمصل كل هذه التارة فلا يستحب له إعادة الصلوة بأجماع الأمة وقوله
على وجه غير مكروه هذا الجدل في الجماعة التاركة لاهية مثل فعله بل
الأركان والقومة بعد الركوع والجلوس بين السجدة تارة في كل الماركة كانت
في عمدة الحكم من المسامى وشركة السعي بالتحقيق والسنة نوعان سنة في
الهداية بمعنى الهداية من تكليات الدين وتأخرها يستحب إعادة وكل الهداية لا
وذلك كالهية مثل الأذان والأقامة والجماعة وصلوة العبد والسنة والذان
والنوع الثاني السنة الزمانية وهي التي ألف الله بها حسن ولا يتعارف بها
كالهية وأسادة نحو طوطم الجفارة في الصلوة وتطويل الركوع والسجدة وسنة
أفعاله التي كانت ياد بها في الصلوة وكبر النبي عليه السلام في قيامه وقعوده

بالب

وليس في الفتاوى الصوفية من الظهور في قول القاضي إمام صدر الإسلام أبو
اليسر ابن تيمية في الاعتدال في الركوع لا يثبت له إعادة أو إعادة ركعتين
الثانية دون الأولى في شرح الزهري الذي بالمصنف في بحث الأوامر التي في ذلك
قلت ان إعادة يقع الثانية عن الفرض وفيه إبطال الأصل للأجل لتبعه في ذلك
على هو إبطال الأصل ما هو أقوى منه أو يقول انه يجوز إبطال الفرض لأقامة
الفرض على الأصل فوجوبه كما إذا كان في الركوع انه لم يقض السجدة فانه ينفذ الركوع
لغيره السجدة ولا يجوز إبطال سعة الفرض لأقامة الفرض على الأصل فوجوبه
هذا الجواب من فوائدها المصنوع والأول من الركوع في الهداية ولا يثبت
لعله عليه السلام لو علم الأصل من بنيان ما التفت في الكاف والاعتدال المكروه
ان يولى غناحق فيخرج وجهه من ان يكون الى جهة القبلة فالسنة في ركوع
عينة سنة أو من غير ان يكون عينة فلا يثبت له عليه السلام كان بلا خطأ فيها
في صلاة يجوز عينة في الخلاصة ولا يثبت من غير عدد وهذا يكون مضار
الصلوة في الكاف والشرع بلا عدد لا في خلاف سنة الفقهاء وما قيل من ركوع
البيان في هذا كره ضعيف لأنه عم كان يتبع في جلوسه في بعض الأحوال وعادة
جلوس عمر بن الخطاب في سجدة رسول الله صلى الله عليه وآله ولم تكن ركوعا وعقبا شوق
لأنه نهي عليه السلام ان يصل الرجل ورأسه معقوس والعقوس ان يرفع شعره
على هامته ويضع يده في رقبته أو يرفع يده في رقبته أو يرفع يده في رقبته
كما يفعل النساء في بعض الأوقات في سعة الصلوة التي في ركوعه من قبل الفناء
ويحسب بخطأ ويخافه كي لا يصيب الأرض إذا سجد في الجوارى قال عليه السلام
إذا طول أحدكم شعره فليس له بسجدة سكت في فتاوى المجتهدين في أن عمر بن
رأى رجلا يصل فإذا سجد أخذ شعره ووضعته على كتفه فقال دعها بسجدة
سكت في رواية أخرى أخذ شعره وضعته في الثياب في الهداية ولا يثبت
توابعه في ركوعه ولا يثبت له عليه السلام نهي عن السفل وهو ان يجعل

أي يجوز اسدوم

ثوبه على راسه وكيفية تزيين راسه من جانبيه في الخلاصة وعن مجمع سواع
 كانت تحت ثوبه اذ لا في الحيد سواع كان عليه ثوب اخر اوله كان وقال بعض
 العلماء انما كان السدل اذ لم يكن عليه الا ثوب واحد واما اذ سدل على القبرين الا
 به فشرح القوقاية وكذا سدل الثوب في المغرب يموت من ان غيرهم ثوب
 وقيل ان ثوبه على راسه ثوب خفيف على منكبيه اذ في هذا في الطبقات اما في القبا
 ويحوي فهو ثوب باقية على كتفه من غير ان يدخل يده في كفيه ويضم طرفيه في القبة
 مع السدل ان يجعل ثوبه على راسه وكيفية تزيين راسه من جانبيه فاذا اقم
 طرفيه اسما على سدل وكذا في هذه السدل خارج الصلوة اختار الشيخ في
 الخلاصة الصلوة اذ كانا طين شقة او فريجا ولما يدخل يده في كفيه يختار المتأخرين
 في الكفاية والفتاوى لا يكون في سفيد المستفيدة من الاخير من صلواته او طرف
 اذ البار في يده في اذ يدخل يده في كفيه ويشد القبا بالملقطة اهنر في السدل
 ومن القبة الماحية فخرج انه كان يقول اذا صل مع القبا وهو يمشي وهو في الوسط
 وهو من وكان يقول تقيها تحاف ان تدخل في الكفاية في الماحية في مارتها
 الصلوة من العتابة كان في وسطه لا يفتح اصل الكتاب هكذا في مجموعة اذ ايات وسف
 المستفيدة من العتابة في الخلاصة والقبة ولو صل هو مشدود الوصلة لا يكون في
 الخلاصة ولو صل رافعا اليه الى المرفقين يان في القوقاية شرح وفي ثياب البه لا
 وهي ان يلبس في البيت ولا يذهب بها الى الكبار في الغمرات من الجملان الصلوة
 في ثياب البذل والوردى من عمره في راي رجلا فعله لك فقال ارايت لو كنت ارسلك
 الى بعض الناس كنت قد في ثيابك هذا فقال لا فقال عمره في الحق ان ياتي ثوب
 له وقد مر في الشراب في الخلاصة والسحب ان جعل في ثلثة ثوب في راسه وازار
 وعامة اذ لو صل في ثوب واحد مشدود جميع يده كان في البيت يجوز صلوة من غير
 كل هذه في التجهيز الصلوة في ثوب واحد مشدود لا يكون في سفيد المستفيدة من
 ترغيب الصلوة كذا في السراجين وجها في ثياب من مراد ابو شيعة في هذا مستويان

اذا صلح الصلوة
 في ثوب واحد
 وهو من

ومعه

على الارض

ثوبه على راسه وكيفية تزيين راسه من جانبيه في الخلاصة وعن مجمع سواع
 كانت تحت ثوبه اذ لا في الحيد سواع كان عليه ثوب اخر اوله كان وقال بعض
 العلماء انما كان السدل اذ لم يكن عليه الا ثوب واحد واما اذ سدل على القبرين الا
 به فشرح القوقاية وكذا سدل الثوب في المغرب يموت من ان غيرهم ثوب
 وقيل ان ثوبه على راسه ثوب خفيف على منكبيه اذ في هذا في الطبقات اما في القبا
 ويحوي فهو ثوب باقية على كتفه من غير ان يدخل يده في كفيه ويضم طرفيه في القبة
 مع السدل ان يجعل ثوبه على راسه وكيفية تزيين راسه من جانبيه فاذا اقم
 طرفيه اسما على سدل وكذا في هذه السدل خارج الصلوة اختار الشيخ في
 الخلاصة الصلوة اذ كانا طين شقة او فريجا ولما يدخل يده في كفيه يختار المتأخرين
 في الكفاية والفتاوى لا يكون في سفيد المستفيدة من الاخير من صلواته او طرف
 اذ البار في يده في اذ يدخل يده في كفيه ويشد القبا بالملقطة اهنر في السدل
 ومن القبة الماحية فخرج انه كان يقول اذا صل مع القبا وهو يمشي وهو في الوسط
 وهو من وكان يقول تقيها تحاف ان تدخل في الكفاية في الماحية في مارتها
 الصلوة من العتابة كان في وسطه لا يفتح اصل الكتاب هكذا في مجموعة اذ ايات وسف
 المستفيدة من العتابة في الخلاصة والقبة ولو صل هو مشدود الوصلة لا يكون في
 الخلاصة ولو صل رافعا اليه الى المرفقين يان في القوقاية شرح وفي ثياب البه لا
 وهي ان يلبس في البيت ولا يذهب بها الى الكبار في الغمرات من الجملان الصلوة
 في ثياب البذل والوردى من عمره في راي رجلا فعله لك فقال ارايت لو كنت ارسلك
 الى بعض الناس كنت قد في ثيابك هذا فقال لا فقال عمره في الحق ان ياتي ثوب
 له وقد مر في الشراب في الخلاصة والسحب ان جعل في ثلثة ثوب في راسه وازار
 وعامة اذ لو صل في ثوب واحد مشدود جميع يده كان في البيت يجوز صلوة من غير
 كل هذه في التجهيز الصلوة في ثوب واحد مشدود لا يكون في سفيد المستفيدة من
 ترغيب الصلوة كذا في السراجين وجها في ثياب من مراد ابو شيعة في هذا مستويان

ويركع
 لا يركع
 لا يركع
 لا يركع

ابن الشحات لما اخرج من الجنة اختتم فذلك ما كان في الجدي وما معنى التي فيه
 انما اشارة اهل النار في الجوارح وهو فعل المصائب في الحق شرح المتن
 وفي الصلوة يكون الشك والظن هكذا يجب ان لا يتصور في الصلاة كذا وكذا والظن
 من ريت الصلوة من الظن وهو التردد في الصلوة والمطهر بالمعاريض في كل
 اذ كان في سبيل التقيد من الجنة يكون ان يتطوع بصلوات من غير عذر وقت
 بعد كل خطوة وان كان بعد ذلك يكون في جوارحه الفتاوى العمل اذا تحولت
 الشك في الظن ومن خطوه او خطوتها كانت في زمان الصلوة لا يكون
 والحكم في زمان الشك فيقول من اقل الى النسي بكونه في الاول دفع
 الاذي وفي الثاني جلب الراحة قال فليعلم الذين المرحلين بان في الوجوه
 لا تلبس من اعمال الصلوة في مجموعة الروايات من المرحلين ان يستمر في
 للصلوة في الخلاصة ولا يجب بشئ من جسده وفيه والحاصل ان كل عمل مفيد
 لا بأس بالصلوة وقد خرج من النبي عليه الصلوة والسلام انه سلب العرف من
 جيبه وكان اذا قام من سجوده نفخ بمنته وبسرة وبالسبح بغيره للعب
 ونحوه ولا بأس بان يمسح جيبه من الزاب قبل ان يفرغ من صلوة او بعد ما فرغ
 قبل السلام وبعد عن الي يوسف احب الي ان يدهمه والحاصل ان كان يؤديه
 الزاب لم يكن وان كان لا يؤديه فله خيره له ولهم بكنه العمارة ان يسجد فيهما
 بيدها هذه او سوى العمارة بيد واحدة لا يكون في شرح الوقاية وسبح جبهته من
 الشراب والنظر الى السماء والسجود على كور عمارة في الهداية ولا يقع ولا يفتش
 ذراعه فيقول اي ذرته في خلي عن تلك انظر بقدر الله لك وان افق افعاء
 الكلب وان افترش افترش الثعلب والافعاء ان يضع اليه على الارض وتب
 ركبته انصاهو الصبح في الشاهات اغا قال الافعاء عنه بعضهم ان ينصب
 قدسية كافي السجود ويضع اليه على عقبيه والمذكور في الكتاب انما كان
 اصح ان افعاء الكلب يتقوت بهذه الصفة الا ان افعاء الكلب ينصب اليه

منها

ادخل

وافعاء الاذي ينصب الى كسبت الى صدره في النار خافية من الجنة والافعاء ان
 يقعد على عقبيه بين السجدين ويداه على الارض وهو افعاء الكلب وان لم يضع يده
 على الارض عند الرجوع الى العتق ولكن يقعد بين السجدين تقودا والافعاء
 على عقبيه فصول ايضا افعاء في الفتاوى الصوفية من الحسية الله يلمز المتبرون
 بشو به او بمرحلة في الصلوة مرة او مرات ولا تقصد صلوة من الفتاوى الحجة روي
 عن ابي بكر الاسكاف انه كان يروح بالمروحة يحتمل انه يفعل ذلك في الظن والفرق
 قال الجامع وقد كانت بعض الناس يروحون بالمروحة الشفيع في الجامع اذا كان
 في الظن والشفيع في ايام الضيق وشدة الحر يرفع العمارة وضع على الحبر ويصل
 الشافط فاما واقفا كذلك مع الطائفة وفيها ايضا من الفتاوى الحجة ويكره ان يدب
 بيديه كمال الذباب الا عند الحاجة تجعل قبل وحكي عن خلف بن ابوسب الكاكا
 لا يذرب الذباب عن وجهه فقال لا اذ ب خارج الصلوة لكيلا يفسد به ذلك الصلوة في
 الحانية ويكره ان يمسح طبا او تحتها وان يروح بشو به او بمرحلة في الصلوة مرة
 او مرتين ولا تقصد صلوة ويكره الدخول في الصلوة وهو يطلب ببول او غائط فان
 اشتها ذلك يشغله عن الصلوة فطعها وان مضى عليها اجزاء وقد اساءه والافعاء
 بعد الانتعاش ويكره ان يخرف اصابع يديه او رجليه عن القبلة في السجود وغيره
 الظهيرة ولا يقض عيبه في الصلوة لانه تشبهه باليهود في سبيل السجود
 ثبات الاصابع يحتمل نبوخذ ورمز مسكره مشغول بازاده انكاهه شاذ لا يجوز
 تعاضد باشد السرجية بكم ان يصل ويبت يديه في الموقدة في سبيل السجود
 الجامع الصغير الخاف والاباس بان يصل ويبت يديه في الموقدة في سبيل عباد
 النار فان عباد النار يعبدون النار الموقدة ومن مضى الماسك لان الجوس لا
 يعبدون النار بهذا المعنى والاول ان لا يوجه في الغيبة في كتاب الكراهة
 في العضم ان لا يكره النار الموقدة وان يصل ويبت يديه في الموقدة في سبيل عباد
 احمد جوس يعبدون الجمر النار الموقدة حق فيس و يتم الى النار الموقدة

الجمعة في سنة
آخره

في الهداية ولا يباس ان يصل الى ظهر رجل فاعدا يتخذ ذلك ان عمر بن عبد
 بن شراحيل في بعض اسفار في الجدي واول ما روي عن النبي عليه السلام انه
 نهي ان يصل الى رجل بين يدي قوم فميت او يتخذ ثيابا عليه السلام انما قال
 ان يات بعض المعاصرين لا انصب الحكم كمالا ينوش على وريثهم وكذا لا يوسن
 ان يخلت منه شيء ويسمع الصل فيفعل ففقد صلواته ان يتبعه الناس ففعل
 بالانقلاب فيجعل في الصلوة الطاهرة في الصلوة الى الله والى وجهه قاعدا الى
 ظهر متخذت جهرا في الملتقط الناصري اذ كانت يديه الصلوة اما القبلة يكره
 ولا يكره عن رب رهاوي عن يمينها في الصلاة يكره ان يصل وقوف واسد في التفت
 او يتخذ اية تصادير وابت يديه معلقة اذ البت ولا تفقد الصلوة كمن اذا كانت
 في صلاة القبلة فأكلمه انشد وانك انت عن يمينه او يسار يوف ذلك في القف
 وفي صورة القبلة ابصر من الكذب لكنه مكره في الهداية يتخذ جهرا بل عليه السلام
 انما قال هل يتأني كلب وصورة في الجدي انما معاشر للملازمة لا تدخل بيتا فيه
 كلب او صورة والمراد منه ملازمة تفتل من العجا لا ملازمة تكون مع بل اذ لا العمل
 في البيت تقضي ان لا يكون مؤنة فلا يتناول هذا الحديث الكذب حتى يكون
 من انما قال وقوله انما معاشر للملازمة كناية عن ملازمة الرحمة والبركة يستلوت
 بها لا يجمع للملازمة في الهداية فلو كانت الصلوة على وسادة ملقاة او على ساط
 مخروش لا يكره لانها قد ادى ونوطه ولو ليس مؤنفة فيصليون بين يديه بشبهة
 حاصل الصلوة في الجدي وحمل القطن حرام فما يشبهه يكون مكره وما في الملازمة في
 التثقال اذا كانت على وسادة او بسا لا يباس باستعمالها وانك يكره انما اذها
 وكان لا يسجد على الصلوة ويكره التماسا وين على الثوب صل عليه او لا يصلح
 اذا كانت في يده وهو يصل لا يكره لانه مستور شيئا به والذالك كانت على وجه
 خاتم ولو راي صورة في بيت غير يجوز له مجوها وتغير هاتى الشاهد
 لما يكره انما الصور في البيت يكره الدخول في البيت المصور والوزير فيها

و لو راي صورة في بيت
 غير مستورها وبغير

الملازمة

والجائز في الهداية واذا كانت الثياب مقطوع الرأس او نحو الرأس فليس
 لانه لا يبعد ذلك في الرأس في الثياب الخفيفة وانما الشاغ في رأس الصلوة بلا
 جنة انما هل يكره انما الصلوة والصلوة عند في القنية في كتاب الكراهة يكره
 الصلوة الى علم راسه صوة في الحانية اما الصلوة في ارض القنية فكنت انما
 يكره لانه يابذ للكره ويكره وان كانت لسد فالتفات من ردة ولا يكون في فلا
 يباس به لان صاحبها لا يتضرر به وان كانت من ردة او مكره في فلكنت
 يتضرر صاحبها في وسادة او كانت صاحبها من الحيات يكره بذلك لا يباس به
 في عقد اللات من الذخيرة وكره الصلوة بارض مغشوة وفي الذخيرة هذا جواب
 اليه القام الصغار وذكر في الوقعات الناطق في قال ابو يوسف اذا بقي
 في ارض الغضب سجد او حاما او حادونا فلا يباس بالصلوة في المسجد ولا
 يستاجر الحانوت والها في الشرايع في جواهر الفتوى رجل سكن دار
 الغني يغيب اذنه ويصلي ويصلي فانه يكره المقام بغير ان مال الدار ولا كراهة
 للصوم والصلوة فيها في سفيد المستفيد من زبارة القبور والصلوة عند
 القبر مكره ومن الجاهل سئل ابو نصر عن ذلك فقال انك انت القبور وما وكر
 العمل لا يكره وانك انت بينة بين القبور مقدس ما لو رافسان بين يديه لا يكون
 فصلا لا يكره ايضا والمدا فاصل موضع سجود يكره في قال احمد بن محمد وقال محمد بن
 شعبة ما وكر موضع سجود الا ما انك انت له امام ومن الجدي يكره ان يصل
 وقد اشد من اوجول ومن التجنب لعدو اذا كانت امامه مواز بالكلية يكره
 صلواته وانك انت عن يمينه او يساره لا يكره في سفيد المستفيد في مسرورات
 المسجد من التهمة واذا خلعت ثيابك فضعها بين رجلين او بين يديك
 ولا تضع قدما وجهك فانه يكره في الصلوة في القبلة تحت حفي الصلوة في
 الهداية ويكره عدل الأعم والتبجعات في الصلوة باليد في المافري قوله في الصلوة
 انك انت الى عدل الكراهة في غير الصلوة لانه انما انما يكره انما كان يهد

و من ثياب المأثورة

التسليم خارج الصلوة ومنهم من يكره لما روى الله عن راي رجلا يسجد فقال
نسخ تحمي وتذنب ولا يخص **الحديث في الصلوة** والصلوة
بغير طهارة في السجدة اذ اسبقه الحدث في صلوة جازلة ان يبي والاستقبال
ان ينزل المنه اذ اسبقه الحدث فذهب وقضاء ان شاء الله صلوة ثمه وان شاع
عاد الى مكانة الاول والمقصد في بعد في غير الاماكن كذا اما ما سافر سبعة المدة
وان استخلف مقبلا فانه يتم صلوة الاماكن ثم يقدر ما في السجدة بهم ثم يقوم من
كان مقبلا من غير ان يلبس ويصلي ركعتين بغير اداء الحمد والاولى الاماكن
ان يقدر ما كان لا اقل من صلوة اما في الشاهدين لانه يقدر على السلام
في وقت السجود عاجلا عنه فيخشى على الاماكن الموقوفة من قوله عليه
السلام من قلها ناسا عملا في رعيته من هو اول منه فقد ضاعت الله ورسوله
وبهامة السجدة في الصلاة اذ قد يابسا ثم صلات اما به صلات اعدا واللتفت
الشاهدين ولو عد الاماكن بفساد صلوة اعدا المقتدين بكتاب او رسول الله
الغنية مع ثبت ان لا يصلي بغير وضوء يجب عليه الاضطرار ان لم يكن له طهارة
الاضطرار به لانه ما سكت عن عصبية بل عن خطاء معفو عنه في الغفرت
من الذخيرة اذ اصل بغير طهارة عمدا يكفر وقبل انما يكفر في فعل ذلك استغفارا
او على اعتقاد الخفية في عفة الاول لكتاب ولو على احد بغير طهارة لا
يكفي كذا في الجامع والذخيرة ايضا ولو ابتلى انسان تلك الضرورة بانكسرت
ويصل مع قديم واحد واستحيى ان يظهرهم ذلك وصل هكذا قال بعض
المشايخ لا يصح كافر لانه غير مستهزى ولو ابتلى تلك الضرورة ينبغي ان
لا يقصد بالقيام في الصلاة ولا يقبل شيئا ولو حلف طهر لا يصح كافر
بالاجماع كذا في الذخيرة في الفصول الجهادي في فصل كلمات اللغو واما ان اصل
بغير طهارة ذكر في التواذ لانه لا يصح كافر وفكر في المبسوطة حكم صلوة بغير
طهارة من حيث ان يوازي الضاد ولديهم في اللغو وبعض سائجة اخذ

قوله

انما يريد

من رواية التناووس وبعضهم من رواية البسوة ولو ابتلى انسان به تلك الضرورة
بانكسرت يصل مع قوم فاحداث ويصل غير طاهر قال بعض المشايخ كافر
لانه غير مستهزى وينبغي ان يضطر الى ذلك ان لا يقصد بالقيام في الصلاة
لا يركع ولا يصح كافر لا يصح كافر في الثاني خاتمة من الحلف ولو ابتلى ان
انسان بضرورة بانكسرت يصل مع قوم فاحداث واستحيى ان يظهرهم ذلك
وصل هكذا قال بعض المشايخ لا يصح كافر لانه غير مستهزى ومن ابتلى ذلك
بضرورة الغياب ينبغي ان لا يقصد بالقيام في الصلاة ولا يقبل شيئا اذ احلف
طهر لا يقصد الركوع ولا يصح كافر لا يصح كافر **قضاء**
الصوات في الجهادية ان الترتيب باب الصوات وفرض الوقت عند تحقق
وعند الشافعي سبب ان كل فرض اصل بنفسه فلا يكون شرط الفرض ولما
قوله عليه السلام من ناس من صلوة او نسيها فليصلها اذ ذكرها قوله عليه
الصلوة في السلام من ناس من صلوة او نسيها فليذكرها الا وهو مع الاماكن
فليصل القها هو فيها ثم يصل التي ذكرها ثم يجده التي صل مع الاماكن
اسا في امر بالاعادة وهذا دليل على ان قيل مع الاماكن الرجوع فرضا بل
تملا وذلك الايجوب الترتيب بين الثانية والوقتية في الكافي ولا يمكن
حمل على استحباب الاعادة وهذا لانه في الوقتية قبل الوقت فيجب اعادتها
فان قيل لا ثم انه اذا ما قبل وقتها قلنا قوله عليه السلام من ناس من صلوة
او نسيها فليصلها اذ ذكرها فان ذلك وقتها جعل وقت التذكير وقت الثانية فلا يرجع
وقال الوقتية اذ الوقت الواحد لا يصح لفرضين في الخلاصة لانه لو صلوة فليصلها
بعد ادى الوقتية جازت الوقتية ولو تذكر في الصلوة فسدت صلوة في الثانية
ان من تذكر صلوة عليه وهو في الصلوة فليجوز ان لا يقصد صلوة حين
تذكرها ويحيى اصل الصلوة حتى يتم ركعتين فلو عافى مفيد المستفاد
الجميع ولذا اخبر الصلوة الثانية عن وقت التذكير وان لم يحو وقت الثانية

فليصلها اذ ذكرها فان ذلك

عن نقصان فقبل السلام أو كانت عن زيادة فبعد الصلاة بالأيدي سبوح وقال أريت
 لو أني كنت من جنس من جنس أو من جنس من جنس أو من جنس من جنس أو من جنس من جنس
 النقصان في العبادة فكان واجباً كما جاء في الخبر في الحج وقيل سنة وإذا كانت واجبة
 لا يجزئ الإتيان بها واجب كثر القصة الأولى بأن تأم إلى الثالثة ثم بعد ذلك إلى
 أو تأخير ركعتين بركت السجدة ثم تأخر ركعتين إلى الركعة الثانية فبعد ما أوضح
 انقباضاً بالزيادة على قدر الشبهة أو تأخر ركعتين بركت ركعتين أو سجدة ثلث سجدة
 أو تأخر واجباً بركت بركت بركت بركت بركت بركت بركت بركت بركت بركت بركت
 قبل أن يقرأ أو سجدة قبل أن يركع وفي الحقيقة وجوبه بشئ واحد وهو ترك
 الواجب فإن الوجوه الستة يخرج على هذا المقادير والتأخير فلا تأخر
 الترتيب واجبة عند التأخير فإن في ترك الترتيب فقد ترك الواجب وإذا
 ترك ركعتين فقد ترك الواجب الذي يليه وأما تأخير واجب واجب وعلى هذا فاعتبر
 في المداينة من سبوح من القصة الأولى ثم ذكر وجوب الوقوف في الركعة الأولى
 وقد تضمنه ذلك ما يقرب إلى الشئ أخذ حكمه ثم قبل سجدة السهو والأصح
 أنه لا يسجد كما إذا لم يقم ولو كانت إلى القيام الأقرب له لأنه لا يقام به
 ويسجد السهو لأنه ترك الواجب في الجنب ولو قام لم يجد إلى الوقوف لأن
 القيام مشروع عليه فإذا وجد أول ما ينطلق عليها القيام ترك الركعتين فلا يعود
 إلى الوقوف لأنه لو عاد إليه بعد ترك الركعتين بعد تمامه لمكان الواجب وهذا
 لا يجوز وفيه الذخيرة هكذا في التهذيب ولو قام إلى الثالثة أتت إلى الوقوف
 أقرب عاد وانكأ إلى القيام الأقرب له بعد وسجد السهو في الجنب وإن عاد
 لم يجز ما ذكر في التأخر من خلاصة وانكأ إلى القيام الأقرب له بعد ذلك
 عاد لم يثقل صلواته في الكمال ما ترك ومن نصاب الأربع ولو عاد وقعد
 يكون شيئاً بالعود فإذا استوى في تأخير عدا أنه لم يقعد فعاد فسادت صلواته
 لتكامل الجنبية بغيره في الغرض لأجل ما ليس بغيره في الثانية ثم ترك بالتحقق

المعلومة

لو قام إلى الركعة الأولى
 والركعة الثانية إلى الركعة
 الثالثة إلى الركعة الرابعة

الأول

الأول في الغرض فلما قام عاد بالهدوء كما أنه لم يكن له العود ويقوم في الحال
 ولو عاد إلى الركعة الأولى مع القوم تحققت الخلقة في الخلاصة ليجزئ في التأخر
 وهو ما عليه السهو في ذلك وكذا إذا أضفت فيما يخص فيه في ذلك
 أو أكثر عليه السهو في فعل ساهياً ولا سهو على التأخر في شئ من ذلك
 في المداينة واختلاف الروايات في القدر والاحتمال قد لا يجوز به الصلوة في التأخر
 وعن أبي يوسف إذا جهر فيما تأخرت في سجدة وانكأ حر فأتى الخلقة
 ولو جهر في الأخيرة من ركعة السهو إذا الوقوف السورة جهر في السجدة
 كما إذا جهر فيما تأخرت في سجدة وانكأ حر فأتى الخلقة
 بسهو بعد السلام ولو سجد قبل جاز التأخر ولو جهر فيما تأخرت لسهو عليه
 في الغيبة لأن قوله بقصوة عليه في جهر ونجاسة سوره في السجدة أو جهر
 بالثناء أو الشهاد ساهياً لا شيء عليه من سبوح في الركعة سجدة أو سبوح
 من وسجد ثم سبوح ثانياً لسهو عليه إذا قرأ القرآن في ركعة أو سجدة
 أو في تشهد أو سبوح السهو ولو تشهد حال قباية أو ركعة أو سجدة
 لسهو عليه إذا قرأ في الأخيرة من السورة لسهو عليه في الغفلة من
 النصاب ولو قرأ في الظهر من الأخيرة مع السورة ساهياً لا يجب
 السهو هو المنتار وعليه الفتوى في الذخيرة فان محمد بن يعقوب في الكتاب
 أن شاء قرأ في الأخيرة وان شاء سكت ذكر الوقوف مطلقاً في الثانية ومن
 أبيه في من قرأ السورة في الأخيرة بسجد السهو في المغرب وفي صلوة
 الأثر لو قرأ في الركعة الأولى فاتحة الكتاب وسورة الأعراس وقرأ في الثانية
 فاتحة الكتاب وسورة الأعراس فعليه السهو في قول أبي يوسف في الثانية
 حث عن أبي يوسف عاد في الأخرى ساقط في الأولى بسجد وهذا نفس على أنه
 لا يجوز أن يقرأ في الثانية ما قرأ في الأولى في الغيبة ومن أبي يوسف مع
 من يعيد في الأخرى ساقط في الأولى بسجد لسهو في جواهر الفتاوى

إذا جهر فيما تأخرت في سجدة
 وانكأ حر فأتى الخلقة

فلو فرض ان الضلوع في الركعة الاولى سورة وقيل في الثانية سورة فيها
 سابعة لا يجب سجدة السهو لان سببها من وجبات
 نظم الركعات لا من وجبات الصلوة في الثانية من صل العصر خمس وتسجد
 في الركعة واحدة كذا في الحاشية لا يضييق اليها السورة وعن بعض ائمة عن محمد بن
 انه يفتي بها لانه وقع في النفل كما من قصد وعليه الفتوى في الثانية رخصانية
 فثبت له على التسجد في الركعة الاولى وصل على النبي صلى الله عليه وسلم وروا
 لنفسه ولو لا ذلك لما كان عاملا في ذلك ما رواه ائمة ائمة ساجد روى عن
 ابي حنيفة في انه يأنه سجدة السهو وعند أبي يوسف ومحمد انه لا يأنه سجدة
 السهو ومن فقهه في ذلك يفتي لو زاد على قدر ما يمكنه ان يركع في ركعة وقال
 في موضع اخر اذا قال اللهم صل على محمد ثم تذكر فقام سجدة السهو في ركعة
 ان على قوله ما لا يبلغ اليه قوله حميد حميد لا يجب السهو في الخلاصة
 قال بعضهم انما يأنه اذا قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد والجنات انه يأنه
 السهو ان قال اللهم صل على محمد في الثانية لان به يتم الصلوة على النبي عليه
 السلام في الخلاصة والركعة بعد سجود السهو ليست بركعة في حق من سجدة
 السهو فقام او ذهب ولم يقعد لم يفسد صلواته في التهذيب السهو في سجود
 السهو لا يوجب السهو لانه لا ينهاه في الغمرات عن الميعة وحكم السهو
 في صلوة الغرض والنفل سواء لم يدب في بان رضى كل سجدة تأن بعد
 السلام من غير فصل ولا في الغرض والنفل انما يفتي في ذلك وصف الغرضية
 والظنية دون الاركان والشروط في الثانية من الفتاوى اقرسى الاما في العبد
 انما يأنه لا يجب وكذا في الركعة وان قال محمد في الاصل السهو في اربع ركعات والركعة
 والركعة والركعة سواء وانما اختاروا هذا التلاقي في الثانية وفي الثانية
 كذا في الهداية ومن صل ركعتين تطوعا لم يأنه فيهما سجدة السهو ثم اراد ان
 يجعل ركعتين ولا يجب ان كانت السجود تطوعا في وسط الصلوة

الحاوي

ان سجد السهو بعد
 ركعة ركعة واحدة
 في سجدة واحدة

فصل في

فلو فرض ان الضلوع في الركعة الاولى سورة وقيل في الثانية سورة فيها
 سابعة لا يجب سجدة السهو لان سببها من وجبات
 نظم الركعات لا من وجبات الصلوة في الثانية من صل العصر خمس وتسجد
 في الركعة واحدة كذا في الحاشية لا يضييق اليها السورة وعن بعض ائمة عن محمد بن
 انه يفتي بها لانه وقع في النفل كما من قصد وعليه الفتوى في الثانية رخصانية
 فثبت له على التسجد في الركعة الاولى وصل على النبي صلى الله عليه وسلم وروا
 لنفسه ولو لا ذلك لما كان عاملا في ذلك ما رواه ائمة ائمة ساجد روى عن
 ابي حنيفة في انه يأنه سجدة السهو وعند أبي يوسف ومحمد انه لا يأنه سجدة
 السهو ومن فقهه في ذلك يفتي لو زاد على قدر ما يمكنه ان يركع في ركعة وقال
 في موضع اخر اذا قال اللهم صل على محمد ثم تذكر فقام سجدة السهو في ركعة
 ان على قوله ما لا يبلغ اليه قوله حميد حميد لا يجب السهو في الخلاصة
 قال بعضهم انما يأنه اذا قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد والجنات انه يأنه
 السهو ان قال اللهم صل على محمد في الثانية لان به يتم الصلوة على النبي عليه
 السلام في الخلاصة والركعة بعد سجود السهو ليست بركعة في حق من سجدة
 السهو فقام او ذهب ولم يقعد لم يفسد صلواته في التهذيب السهو في سجود
 السهو لا يوجب السهو لانه لا ينهاه في الغمرات عن الميعة وحكم السهو
 في صلوة الغرض والنفل سواء لم يدب في بان رضى كل سجدة تأن بعد
 السلام من غير فصل ولا في الغرض والنفل انما يفتي في ذلك وصف الغرضية
 والظنية دون الاركان والشروط في الثانية من الفتاوى اقرسى الاما في العبد
 انما يأنه لا يجب وكذا في الركعة وان قال محمد في الاصل السهو في اربع ركعات والركعة
 والركعة والركعة سواء وانما اختاروا هذا التلاقي في الثانية وفي الثانية
 كذا في الهداية ومن صل ركعتين تطوعا لم يأنه فيهما سجدة السهو ثم اراد ان
 يجعل ركعتين ولا يجب ان كانت السجود تطوعا في وسط الصلوة

فصل في

والقوم فقال القوم صليت ثلثا وقال الامام صليت اربعاً كانت الامام صليت
 لا بعد الصلوة فهو لهم وان لم يكن على ثبوت بعد الصلوة فهو لهم ولو اختلف
 القوم قال بعضهم من ثلث وقال بعضهم من اربع والامام مع احد الفريقين
 يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد ولو استيقن واحد من القوم انه على
 ثلثا واستيقن واحد انه على اربع والامام والقوم على الثلث ليس على الامام
 والقوم على ثلثا وعلى السيقن بالانقصان الامامة ولو كانت الامام استيقن انه
 على ثلثا كانت عليه ان يعيد بالقوم ولا اعادة على الاذا يتيقن بالتمام للقطر
 التام في سائر اهل البصرة تجمع في امارته في صلوته فاضل الامام والقوم
 قال يؤخذ بقول الامام ومن صدقوا في قولهم وعنده ايضا ان القوم كلهم اذا
 خلفوا ان الامام اخذ يقول لهم الا اذا كانت الامام على بيقينه **باب**
 سجود التلاوة وسنة سجدة الشكر في الكافي سجدة التلاوة واجبة وقال الشافعي
 سنة مؤكدة في الخلاصة فاذا قرأ القرآن يركع ان يركع آية السجدة ولو قرأ آية
 السجدة كلها الا حرف الذي هو ثوب آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي فيه
 السجدة وحدها لا يسجد بالذي يقرأ الا في الغياث فيجوز المعنى تلاوة اكثر
 من نصف الآية مع حرف السجدة سواء كانت اكثر من حرف السجدة او بعد ها
 وادارها ليس على القول في ان وقت سجدة يكون موداً لا فاضلاً في الخلاصة لو
 قول المحدث والجنب او سجد عليها ولا يجب اذا سجد من ظهر هو المستند
 في السجدة لو سجد آية السجدة من الطولي الا مع انه لا يجب في مجموعة الروايات
 من المحيط وقيل يسجد ومن خرافة الفقه ويقول في سجده من اثم لا رخصه
 فأغفل يارحم في الغياثية والامام ان يقول من التسليم يقول في
 سجدة الصلوة هو المختار في الخلاصة لو لم يذكر فيها شيئاً أصلاً فخر به كالكتابة
 فان قرأها في غير الصلوة فاحسب اليك ان يقول ثم يسجد في الشاهان استحق
 ان يقول التالي ثم يسجد لانه لم يزل قد ورد بالحدود وهو يتحقق بذلك

حتى لو اورد هاهنا

سجدة السجدة

في الغياثية في الجدة اذا كانت بقرآن القرأت في سجدة او بيت فقرأ آية السجدة مرة
 ثم قرأها ثانية في مكانة ذلك بكيفية سجدة واحدة وكذلك لو كان في ركعة من ركعة
 الحز او في ركعة من ركعة لا يسجد الجلس به الا ان يكون السجدة للماء فيسجد
 بان يسجد ثمانين مرة في الخلاصة لو انشغل من ركعة السجدة بالبيت
 الى ركعة اخرى لا يسجد للثلاث الا اذا كانت الدار كبيراً الى ان السطوات ولو
 انشغل من دار الى دار ففي كل موضع يصير الاقتداء بعمل مكان واحد ولا يتأثر
 الوجوب في الشاهات انما في البيت والركعة في البيت كالجوامع وغيره
 مكان واحد لا في سجدة الاقتداء في العاصية قبل ان تكون البيت كبيراً والسجدة
 عليها كسجدة جامع تختل الجلس في الصلاة اذا قرأ في الصلوة ولم يسجد حتى
 في غنطة واذا سمع الصلوة من اجنبي يسجد بعد الفراغ ولو سجد في الصلوة
 لا تجزئه ولا تفسد صلواته وفي رواية تفسد في الصلاة فان قرأها الامام معها
 رجع ليس بعد في الصلوة فدخل سجدة ما يسجد الامام لم يكن عليه ان يسجد
 لانه صار مدركاً لها بدارك تلك الركعة في المأخوذ لا في ما سجدت الامام
 في اخر تلك الركعة يصيب مدركاً لان ركعة من اولها فيصير مدركاً لا قارئاً وما
 يتعارف بها من السجدة في الخلاصة اذا قرأ الامام آية السجدة في صلوة الجمعة
 فعليه ان يسجد صامح اصحابه قال شافعي السبيل في زمانة لا يسجد وكذلك في
 صلوة العيد ويكره ان يقرأ سورة فيها سجدة في صلوة الجمعة وكذلك في صلوة
 يخاف فيها بالقرآن في الغياثية قال شافعي انما الخلو في ينبغي ان لا يسجد
 للتلاوة اذا تلاها في الجمعة لاستداد الصفوف وكثرة القوم والمكبر في مجموعة
 الروايات من السجدة لانه اذا خسر السجدة وكبر المكبر وتخلت انكسر والركعة
 فيستوفى في ذلك اول في الغياثية الامام في صلوة يخاف او في صلوة الجمعة
 او صلوة العيد لا يقرأ سورة في وسطها سجدة كجلا ينشوش على القوم في
 الخلاصة من اجل قراءة السجدة في الصلاة ان كانت السجدة في آخر السورة او قبلها

المسجد
منه من ذراعا

وفي آخرها جدها آية أو آيات إلى آخر الدعوة فهو بالخيار سنة ركع جميعا
 يتولى الصلاة وإن شاء سجد ثم يعوده إلى القيام فيختم السورة وإن وصل بها
 سورة أخرى كان أفضل وإن لم يسجد الصلاة على الفور حتى يختم السورة ثم
 ركع وسجد لصلاة يسقط عنه سجدة الصلاة فيؤتي في سجدة الصلاة أو لا
 يسجد وكذا إذا قرأ بعد ما أتت بجميع أوات سجدة الصلاة يتبادى بسجدة الصلاة وإن
 لم يسجد الصلاة واختلوا في الركوع قال الشيخ الإمام المعروف بخواجه زاده
 لا بد لهم ركوع من السجدة حتى يسجد عن سجدة الصلاة نفس عليه ثم ركع ولو قراء
 بعد السجدة ثلث آيات وركع سجدة الصلاة عن السجدة وقال شمس الأئمة الحلواني
 لا ينقطع العود بثلاث آيات ويوجب فات قرأ أكثر من ثلث آيات لا يوجب هكذا
 في الثانية والأخيرة أيضا في الخلاصة ولو قراء أية السجدة في غير الصلاة وإذا
 ركع السجدة روى أنه يجوز في الثانية روى في الركوع في غير الصلاة يتوجب
 عن السجدة في الخلاصة ولو قراء على الدابة وهي تشير أركان في الصلاة فعليه
 سجدة واحدة وأركان في غير الصلاة فعليه سجدة ثلاث في الشاهات إذا ذكرها
 وسجد على دابة فان كانت خارج الصلاة سجدة لكل مرة سجدة في الخلاصة ولو قراءها
 وهو ماشي بشرطه الكلي قراءة سجدة ولو قراء أية السجدة ركعا أو معهما ركعا
 اجزا أو ركعتين في ذلك العتائبة ويجوز لا يباه بهان قراءة ركبا وقراءها أيضا
 ولو قراء سورا في ركعتين واحدة ويجوز واحدة سجدة واحدة سجدة في الأولى أو لا
 يسجد لأن الثانية أصل في السبب في المخرج في الكتاب لو زل بعد ثم زل بسجدة
 ولو تلاو سجدة ثم تلا لا يجب تأنيذ فيه أيضا وفي تصديقه الشرب والاشتغال من
 غرض إلى غرض وبالله يسهل وركاب الأختين لا يكره لأختان المجلس خفيفة أو ر
 راكبتيه وإن لم يكن في الصلاة قبل من قرأ أي السجدة كلها في المجلس وسجد
 لكل منهما كعاد الله تعالى ما أحبه في الهداية واستحسنوا اختصارها شفقة على
 الساجدين في الجوارض أي إذا كانوا جليلين وإن أنهم بمقعود ولا يسجدوا

قال الشيخ الإمام
 زاده لا يتوجب ركوع

يجب
 ركعتين

من قرأ أي السجدة ركعتين
 وسجد لكل منهما كعاد الله تعالى

وفي

وفيه أنه يشق عليهم السجدة في السافر أي تحررا عن تأخير السجدة
 وأنه مندوب في الخلاصة أركان الحدوث أو بطن أنهم بمقعود ولا
 يسجدون أو يشق عليهم أداء السجدة ينبغي أن يقرأ أي نفسه سواء كانت
 في الصلاة أو خارج الصلاة في الشاهات عند مجمل السجدة الواحدة عبادة
 مقصودة ولهذا أحكم سجدة الشكر بكونها سنة وعند أبي حنيفة وهو
 أحدهما وليتبع عن أبي يوسف وسفر سجدة الشكر غير مستوفية في المقرات
 وقال أبو حنيفة رح لا يجب سجدة الشكر لأن النعم كثيرة لا يمكن أن يسجد لكل
 نعمة لأن العبد بجزء ولا يطيق لأن كل نفس نعمة يهدي إلى تكليفها لا
 يطاق ومحمد بن يونس سجدة الشكر جائزة قال الحجة رح عندي أن قول أبي حنيفة
 محمول على الإيجاب وقول محمد بن محمول على الجواز والاستحباب وقد وردت
 فيه روايات كثيرة عن النبي عليه السلام لما أرف برأس أبي جهل عليه لعنة
 يوم بدر والفقير يذبحه سيد الله تعالى خمس سجديات شكرا وقراءة أية السجدة
 في سورة انفعت فسيجد لله عز وجل عشر سجديات فالأولى الصلاة والباقيات
 شكرا لله مات فلا يمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من المنفعة والتعبد
 وعليه الفتوى في الفتاوى الصوفية أما سجدة الشكر والمناجات بعد
 العصر هل يركع ذلك في المباح الفتاوى أن سجدة الشكر بعد العصر لا يكون
 لأنه ليس بصلاة **الوقت في الهداية الوقت واجب**
 عند أبي حنيفة رح وقال سنة قال الوقت ثلث ركعات لا يفصل بينهن سجد
 في الكافي قال الشافعي يركع ركعة لوقوله عليه الصلاة والسلام أن الله
 يحب المؤمن أن يشركه السلام كان يركع ثلث لا يسجد إلا في آخرهن
 رواه جماعة من الصحابة قال الحسن البصري أجمع السجود أن الوقت ثلث لا يسجد
 إلا في آخرهن وهو أحد أقوال الشافعي في قول الوقت يسجد بهايت وما ذكره
 بشرط المترك بالسنة والإجماع سواء ثلث أو فصل أو فرق في الشاهات

ولما أحكم سجدة بكونها
 سنة

الإسلام

سكره

في باب السهو في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التراء
 بالركعة الواحدة كما روى عن عمر بن الخطاب وسعد بن ابى وقاص يوم
 قال ما هذا يا ليتنا لا نشغل هذا الوتر والسنن لا تصح لغيره فانها لا
 وهي المتقدمة التي ثبتت من النافق في الغيابة والقراءة في كل
 ركعة منها في الغيبة بالاجماع لان الوتر في حق اشتراطها ليس حكمه حكم
 الغيبة فكانت نفلان في حق القراءة في السجدة لوترك القعدة الاولى فيها
 لا تنقض الجواز لا يجوز صلاة الوتر فاعاد مع القعدة على الغياب كما لا يجوز زاده
 الغرض لان الوتر فرض على الغيابة من الفداوى من الجهن القنوت
 يقول الله تعالى هو اختيار الفقهاء الى الله او يقول ربي انما في الدنيا عيشة
 وفي الوانعات الصغائر يارب تلك السموات واسنة الى فداوى اهل جنته وفي
 عهد الاول قوله ان عذابك بالفسار ملحون يروى ذلك بن واثبت بالكر والضب
 والكرام مع ذلك فداوى الضرب من الضارب هكذا في الغيابة لو شئت في الوتر
 في الغياب انه الثانية او الثالثة تلك الركعة بقيت فيها الجواز انها الثالثة ثم بقيت
 بعد القعدة وبقيت بها اخرى وبقيت فيها هو المختار بخلاف السجود بركعتين
 في الوتر اذا قمت مع الامام في الاخرة من صلاة الامام حيث لا يثبت في الاخبار
 اذا قام الى فضله في قولهم جميعا والعرف ان تاكل القنوت في موضعه ليس
 بمشروع وفي سلة الشك احدهما في موضعه والاخر لا ولا يمتنع التاكيد في
 موضعه في المكاني لا في المسوق ما يورث بقاء بقيت مع الامام فصار ذلك موضعاً له
 فلا يثبت من اخرى لان تاكل القنوت غير مشروع في موضعه الشك لا يثبت
 بوقوع الاول في موضعه فيقتض من اخرى في عقد الثاني الافتداء في الوتر
 خارج ومضات يجوز وهو في النوازل وفي الوقعات للصحة الشديدة في الايمان
 وذكرنا من غير القدور في الجواز والعنف من عدم الجواز للركعة لعدم اصل
 الجواز في المصلحة من التيممة عن علي بن ابي حمزة عن صل الغيبة

في ركعة الغيبة الاولى
 في ركعة الغيبة الثانية

بشر

امسوق ما يورث بان
 يقتضيه مع الامام
 فصار ذلك موضعاً له
 فلا يثبت من اخرى

الركعة

والتر اربع وحدهم انتهى الى الامام وهو في الوتر هل يدخل في صلاة الامام
 يوتر وحده قال لا يصلي الوتر مع الامام قيل له لو كانت في الغيبة مع الامام دون
 التراء فيقال لا يصلي الوتر مع الامام وحده ثم انتهى الى الامام في الوتر هل يدخل
 في الوتر قال لا يصلي الوتر مع الامام في الغيبة او لا في الامام في الثالثة في الركوع حيث
 لا يثبت في فقهنا سابق لانه لما اوردت الثانية مع الامام ما كان مقتضى مع
 الامام في الاخرة اذا نسي القنوت وذكر في الركوع فغن اصحابنا في فيه رواية
 في رواية يعود الى الغيبة او يثبت لان الركوع له حكم الغيبة الامام في الغيبة لو اوردت
 الامام في الركوع كانت مدر كركعة في رواية اخرى بقيت على ركوعه
 فلا يرفع راسه للقنوت لانه سنة قامت عن وقتها فقط في الغيبة من
 فتأكد الحجة في كون الفداوى ان قراءة الفاتحة ونسي السورة فتذكر في الركوع
 يعود بالانقضاء لان قراءة السورة اصل في باب القراءة وقراءة السورة ويعيد
 القنوت لان القنوت المحسوب بعد السورة فان قراءة السورة ونسي الفاتحة
 لا يعود بالانقضاء لان الاصل القراءة فذكرها حصل اذا قرأ الفاتحة والسورة ونسي
 القنوت فيه رواية في رواية يعود لانه واجب وفي رواية لا يعود هو
 الصحيح لان دفع الغرض لاجل القنوت غير مندوب في الخلاصة ولو تذكر
 بعد ما رفع راسه من الركوع الله لم يثبت لا يثبت اصلا في كسر العباد من الخط
 ولو اوتر وقراء في الثالثة القنوت ولم يقرأ الفاتحة ولا السورة او قرأ الفاتحة
 ومن السورة ثم ذكر ذلك في الركوع فانه يعود الى الغيبة اما الذي يقرأ
 اصلا فان القراءة فرض وعان نقص الغرض في الغرض وماذا اقر الفاتحة
 ومن السورة فالتزم السورة الى الفاتحة وانما كان من الوجبات وانما اذا ضم
 السورة الى الفاتحة بغير الكل فربما يكون هذا نقص الغرض لاجل الغرض في
 الكافي في باب اوردت الغيبة من ذكر في الركوع في السورة فانه يرفع
 ركوعه لقراءة السورة مع انها واجبة والركوع فرض في انما كانت رفع الغرض

في ركعة الغيبة الاولى
 في ركعة الغيبة الثانية

في ركعة الغيبة الاولى
 في ركعة الغيبة الثانية

الركعة

والفريق قال الكلي يا رسول الله اني بالكتاب والسنة يا ابي لا يكفر في امور
 الدين الا بالوحي في المفردات من الجامع الصغير فاعرف ان السنة بعد المكتوبة
 شرعت لجبر القضاة تمان في المكتوبة وقيلها لقطع طبع الشيطان عن الصلوات
 فيقول لا يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه في
 العوارض قال الموصي بن يفي لا رجل ان ينوي ثوابه لغيره فانه لا يرضى له
 ثواب له شاعني بلقنا ان الله تعالى لا يقبل ثوابه حتى يودي بغيره يقول
 الله شلتك كل عبد السوء يبدأ بالحد بل قبل قضاء الدين في المفردات من
 الشري رجل ترك سنة الصلوات الخمس ان لم يكن له ثوابها من المفردات من
 كتابه ترك استغفار فان رأت السنة حقانهم من قال لا تأمر بالصالح ولا
 يا تأمر بغيره لا يجوز بالترك رجل ترك السنة ان تركها بعد ان اذنت بها
 بغيره عذرهما وانما فلا يباله الله تعالى عن تركها فله من عذرهما
 بالادب حرم السنة ومن عذرهما بالسنة حرم الفريضة حرم الاخر في
 الخلاصة من ترك السنة ان تركها بعد دفنوه عذر وان تركها بغير
 عذرهما ولا يقبل فريضة وبال عن تركها في الكافي في باب ادراك الفريضة
 لو كان العالم مرجعا لاقتوى له ترك سائر السنة لما حجة الناس السنة الفريضة
 في الخلاصة من ترك السنة ان تركها في الفريضة ركعات وقيل الظهر اربع
 ركعات بسلامة واحدة وبعد ركعات تطوع اربع ركعات فحين وبعد
 المغرب ركعات وان تطوع بعد المغرب ست ركعات فهو افضل في ثواب
 القضاة من ترك تطوع قبل العصر اربع ركعات بعد المغرب ست وقيل العشاء
 اربع ركعات ان يعاف في كثير العباد من قوت القلوب بصل العبد بعد
 المغرب ست ركعات ويستحب ذلك قبل ان يكلمه ومن البرهانية المنهج
 بعد المغرب ان بصل ست ركعات بثلاث تسليمات لما روي عن ابي
 عبيد بن جراح انه قال من صلى ركعات بعد المغرب كتب الله له من الاوابات

مكرر

والتين الروايات

والفريق

والفريق على الكل الوجوه فصار حسنا في المفردات من المكتوبة الوحي من
 الوحي فبعد سجدة دلالة لا يكون على قول محمد لا يجازى المرواية عن النبي
 عليه الصلوة والسلام انه قال لعلنا نرى ما من سون ولا مونية سجد بعد
 الوحي سجدة يقول على سجدة خمس مرات سبح قدوس رب العالمين والروح
 ثم يرفع رأسه ويقول آية الكرسي ثم يسجد ويقول خمس مرات سبح قدوس
 رب العالمين والروح والذين نفسي محمد بيده انه لا يقوى من مقامه حتى يقض الله
 له واعطاء الله ثواب ما به محبة وما به عزم واعطاء الله ثواب الشهادة او بعث
 الله اليه الصديقين من الله الحسان وكانما اعتق مائة رقية واستجاب الله دعاءه
 ويضع يوم القيمة في ستات من اهل النار واذا مات مات شهيدا في كل من
 العباد من العوارض بصل بعد الوحي ركعات جالس فيهما اذ انزلت
 الاذن والحكمة فكانت من قوت القلوب كانت النبي عليه السلام
 بصل ركعات جالس بعد وتره **السنة في الشاهات**
 السنة في الطريقة التي سلكها النبي عليه السلام او كوشع الاسلام المعروف بصل
 في هذه السنة ما فعله رسول الله عليه السلام على سبيل المواقفة وبوجوبها
 وبلا على تركها وهي يتناول القول والفعلي في عمدة الحكم من الحاشي وشهد
 المحي بالتحقيق والسنة نوعان سنة الهدى يعني اخذها من قديمات النبي
 واما ركعاتها فتوجب اعادة وكيفية والاساءة دون الكراهة مثل الاذان والاقامة
 وبالمائة وصلوة العبد من النوع الثاني السنة التي ابدى في الف اخذها
 حسن ولا يتعلق بتركها كالحية والاساءة والعبد لا يطالب بانما عذر ولا يامر
 بانما عذر لا افضل ان يترك بها نحو تطويل القراءة في الصلوة وتطويل الركوع في
 والسيود وسائر افعاله التي كانت يات بها في الصلوة في حالة القيام والركوع
 والسيود وافعاله خارج الصلوة كسائر انبي عليه الصلوة والسلام في قباله
 وقعوده وبما سدت حاشية السراجية من التصاب سئل عن السنة

بكتوبة وعرض
 ان السنة من المكتوبة
 قطع على السنة من المكتوبة

فصوم عذوره

ومن حرم الفريضة

وبل العذران

الصلوات بعد الصلاة
 ركعات تحت في الصلاة



وتبين قوله تعالى انه كان من الاولين غفورا رافضا صاحب قوت التوب
وهو ابو طالب الكل رتب ثلث تليها في القصة سنة الصلوات على سائر
فلما صار ركعتي الفجر ثم سنة المغرب ثم الطلوع بعد الظهر لا تفتق وتقبلت
ثم الطلوع بعد العشاء ثم الطلوع قبل العشاء في العباد والاربع قبل الظهر ثمانية
واحدة عند نكاحه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خالف الشافعي
في الشاهات ولو اتممت ركعتي لا يمتد بها عندنا قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اربع قبل الظهر اربع فيمن نسي ركعتي من ابواب السموات في
المغرب من القبلات وان قطع سنة الظهر على رأس الركعتين او الثالثة
وعشر في الفريضة قال ابن ماجة فضاء الاربع هو الاصح لا انه بالشرع صار ركعتي
الفجر في الشاهات او اشد قبل الشروع في الثالثة لا يجب الشفع الثاني كما
في الغل في الجدة في انما قال في الحقيقة وان سنت بالمواظبة في الكافي
وقيل يقضى اربع ركعات في كل صلاة واحدة في القصة في شرع في سنة من السن
او التراويح لا ياتى به المصنف ولا فضاء ما اذا افسد في الصلاة في باب اولي
الفريضة ومن اشبه الى الاما في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر
ان خشي ان يغتفر ركعة ويدرك الاخرى يصل ركعتي عنه باب السجدة
ثم يدخل مع الاما لا تملكه الجمع بين الفضل بين وان خشي فوتهما دخل مع
الاما لان ثوب الجماعة اعظم والوعيد بالشرع الذي في جواهر الفتاوى وحسن
او ركعتي صلاة الفجر ولا يركع في الثانية اربع الاولى فانه لا يركع
الاما لو لم يصل ركعتي الفجر في الكافي وان كان رجلا وركعتي السجدة يجب
بركعتي الفجر عند جماعة من المحدثين وفي الظهيرية هكذا في الهداية بخلاف سنة
الظهر حيث بان كمال اليقين لا يمان اواحدة الفرض هو الصحيح وانما
الاختلاف بين اب يوسف ومحمد في نكاحهما في الركعتين وتأخيرهما
ولا ذلك سنة الفجر في حاشية المراجعة من الفتاوى الكامل واختلفوا في حاشية

الطريق

الكتاب في بيان ما ورد في
سنة الفجر من ركعتي
ملا في الفجر

الفتاوى

والاصح ان شرع في السنة
وتكره الفريضة فلا بد
منها

من ركعتي الفجر في سنة
وقال المصنف في بيان ما ورد في
سنة الفجر

بالجم أو الشرا أو الأكل فإنه يجب السنة أما بالكل فيجوز أو شربة ماء لا يجزئ السنة
 في الغنبة عند الكلاء بعد السنة أما بالكل لا يصح السنة لأن يتحقق فيها دفع وكل
 عمل في التحريم أيضا قال رضي الله عنه ولا يصح صلى للغير بضة وجاءه الطعام
 فأتى ذهب حلاله الطعام وبعضها يتناول ثم يأتى بالسنة فأتى بخاف فوت الوقت
 يأتى بالسنة ثم يتناول الطعام في السابعة سنة التحريم يجوز فاعاد في جوارحه
 ابتداء في ولو شربة الطعام في السابعة ثم يخرج قبل أداء الفريضة ثم عاد إلى السجدة
 فإنه بعد السنة لأن السنة ما تنبها للغير بضة على ما ذكرنا وأما بعد السجدة
 السجدة وصل الفريضة في موضع آخر فعليه ابتداء السنة في ذلك الموضع
 النوافل في الشاهان القيل عبارة عن الزيادة في سنة
 النفل الغنبة لأنه زيادة على ما شرع الجهاد له وسنة النافلة لولد الولد لا سنة
 زيادة على أولادهم حيث الزيادة على الفرض والواجب نفلا لهذا في الصلاة
 والفريضة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر ما دخل خلاف كل شفع
 سنة صلاة على صلاة والقبول إلى الثالثة للتحريم سنة واحدة لا يجب بالتحريم
 الأول أربع ركعات في المشهور عن إمامنا ولهذا قالوا يستغن في الثالثة واليا
 الوتر فلا احتياط في سنة الصل إذا كانت الصلاة نفلا وبنيته في الثالثة كما يشهد
 الركعة الأولى بعض يأتى بالثناء والتعريف في الغنبة ثم يصل ويستغفر في وقت
 الأربع من النوافل ووث الساتع مع الأربع يأتى بها لأنها صلاة واحدة في
 يجوز عدة الروايات من التحريم ما كان سنوفاً الفرض وهو سنوفاً في
 الطلوع في الكافي فصل الصلاة لأن فرض الجمعة الأول في الرواية مخالفة
 محمد بن نضر في كل شفع من النفل صلاة على حدة حتى وجبت القراءة في
 الأربع ثم أتت الجمعة فرض غير ما هو الخروج والمصارف وجال بات أداته
 فلو فرضت الجمعة الصلاة في ركعتين بمصود وصار تركها يشهد في السابعة
 فإذا تركت الجمعة وقام إلى الشفع الثاني المكن أن يجعل لكل صلاة واحدة

والفريضة فصل في جميع
 النفل والوتر

صوت

صوت النفل من البطالات في الكافي في باب صلاة الصلوة لا يجعل الفعل ركناً
 فأتى أن كان صلاة ركعة الركعة بل هي شربة الصلاة لمخرج حتى يوصل النفل في ركعة
 ولا يقصد الصلاة إذا تعدل الأخيرة في التضييق في غريب الرواية قال في النفل
 إلى الثالثة تسامياً بعض فيهما عند الإجابة في وقت ركعة ركعتين ويجزئ
 ولو تركت الجمعة نفلاً لا استحبنا في السابعة لو تركت الجمعة الأولى
 في السات والنوافل لا تعدل استحبنا في الغنم وقت وصل في صلاة الفرض
 ثم أخذ ما فيها من الركعتين لا غير نوى بالتحريم ركعتين ركعتين والركعتين
 هذا في ظاهر الرواية وتروى عن أبي يوسف ثلث ركعات في رواية يترجم
 جميع ما نوى عند التحريم وكانت مائة ركعة وفي رواية يترجم ثمان ركعات
 وفي رواية أربع ركعات في عقد الرب قال الحسن صلاة النفل ركعتين لا يترجم
 بالافتتاح الكثير من الركعتين وأما نوى الكثير من ذلك هذا أصول المشهور عنهم
 وقال بشر بن الوليد كان يقول أبو يوسف إذا افتتح الصلاة بنوى أربع
 ركعات ثم أقصد ما يقضى أربع ركعات ثم قال يقضى ركعتين وعند الشافعي
 الشروع في الطلوع لا يجب القضاء أصلاً وهو رواية عن أبي حنيفة في الكافي
 وأما النفل بالشروع ولو عند الغروب والطلوع حتى لو أقصد ما يقضاه وقال
 الشافعي لا قضاء عليه في الترمذي شرح المنظومة في باب زهرج وسنة
 الشروع وقت النفل على ثلاثة أوجه وبأنه كان الوقت الكامل وفي وجه غير
 منزوعاً كالشروع مع ثوب نجس أو غيرهما من النفل خلاف في الترمذي
 ولو لم ينو أقل من ثلث ركعات بقصد أتى بجزء منه بنية وأبي يوسف
 اعتباراً بالفرض من صلاة الغروب والوتر والنوافل أشد للفرضين فإذا جاز
 في الفرض جاز في النوافل وعنه كما يجوز وهو القياس في المقررات
 في باب التراويح من الخطبة إذا نفل ثلث ركعات لم يقعد على راسل الثانية بل على
 عدة الصلاة الأولى قال بعضهم يجوز ثلاث الفرض يجوز بهذه الصفة وهو

مسألة في زهرج النفل
 على غير الوجه

المغرب فيجوز التفل فيا وقال بعضهم لا يجوز في الخلاصة في التفل الثالث عشر
 فيما يشهد الصلوة ولو صل التفل في ركعات ولم يقعد على راس الركعتين
 الاصح انه لا تصح صلوة واداء الم يقعد وقام اليه التفل في قياس قولهم
 يعود ويقعد وعندها لا يعود وبارك في سجود السهو والارجح قبل ان يقعد عليه
 حكم التفل والوتر حكمه حكم التفل عند سجدة او اما عند التفل في الركعة
 لا تصح وفي القياس تصح سجدة وهو المأخوذ في الخلاصة في التفل لما سبق
 وفي المغرب ان صلى ركعة قطعها فأتى الثانية بالجملة انما لا يدخل في
 صلوة الا ان كان في موضع يدخل ويضع بالركعة في الكافي في باب اورك
 الفريضة فلو تمها لا يشرع مع الا ان كان في هذه التفل بعد الفجر وكذا بعد المغرب
 لا اذن واقف امامه خلف السنة بالتفل بالثنت وان وقع السنة جعلها
 ان يعطى امامه وكل ذلك بعد فات شرع انما انما لا يعود وفيه زيادة
 الركعة وسواففة السنة (حق) لان مخالفة الامام شرع في الجملة كالسبوق فيها
 يتحقق والفتوة اذا اقتضى بالماز ومخالفة السنة لم يشرع اصلاحا ولهذا قال يورث
 وفي رواية الا حقت ان يدخل مع الامام ويتم ارجاع الخلاصة فلو اقتضى هذا
 في التفل في المغرب ولم يقرأ الامام في الثالثة ان قرأ الفاتحة فيجوز صلوة
 وان لم يقرأ الثالثة بتبعية الامام وفيها ايضا جيل نزل به ضيف وله وروى
 صلوة التفل ان كان الرجل يقرأ الضيافة لا يترك وروى ان كان في الاحياء
 من يترك في الصلاة ويصل الثالثة فاعدا مع القادر على الضيافة لم يقرأ
 انما على نصف من صلوة القادر واختاروا في كيفية الفعود والتمت اليه
 لما يقعد في الصلاة الشدة لا بعد مشروعا في الصلاة في الشاهان وذكر في
 الاصل انه يقعد كيف شاء سواء نزع او احتجب لا انه لما كان نزل اصل القيام
 فترك صلاة الفعود اول في الصلاة وان اتمتها فاما ثم فقد بغاين عدل
 جاز عند الاحتجب وهذا استمسك وعندها لا يجزى وهو قياس في

هل يعود الامام
 ان لم يقعد في الصلاة

والتي هي
 في صلاة

الكل

الكافي في فضل الركاب خارج المصومين الى اي جهة توجهت وابته ولبو
 على سرجه فذكر في اشترط اقبله ابتداء لا بعد على حمار وهو متوجه الى
 خبير يومئذ في الشاهان روى جابر بن ريث قال ريت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في غزوة فمات بطوع على وابته وجهه الى المشرق في الكافي والبخاري
 في المصنف في حديثه في ان الشاهان في ركعتين وعندها في جواز ركعتين وعندها في
 يوسف في كافي **في التفل** التفل في الصلاة يستحب ان يجتمع الناس
 في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم امامهم خمس ركعات وتحت ذكر لفظ
 الاستحباب في الامم انما سنة في الحديث في كافي الاستحباب هنا في ذلك
 يدل على ان اجتماع الناس في شهر رمضان بعد العشاء وان يصلي بهم
 امامهم خمس ركعات يستحب والاهم في ذلك فقد ذكر في الطهارة وغيرها
 من الكتب ان اداءها بالجماعة مستحب في الكافي وهو من ذلك العموم من الذي
 لا يردى عن احتجاجة في ايضا لقوله ان الله فرض عليكم صلاته ومن
 لكم فيها وقد علم انه عام اقامها في بعض الليالي وابتدأ العذر في ترك التفل
 وهو خفية ان يكتب عليها ثم يطلب عليها الفاتحة الى سنة ومن بعد ذلك
 في الامم تركها بعد ذلك فيكون في كونها سنة في النهاية الضارح سنة
 موكلة بالرجال والنساء في جوامع الفاضل سئل عن ترك التفل هل يلحقه
 البعد قال اي وعيد اعظم من حرمان فضيلة التفل في الكافي وفيها
 في الجماعة من شايخ بلح البعل كل وقت لمقابل العشاء وبعد قبل الوتر وبعد
 وفي صلاة العشاء والوتر حتى لو صل قبل العشاء او بعد الوتر لم يوجها
 في وقته والجمهور على ان وقتها ما بين العشاء الى الفجر حتى لو صلها
 قبل العشاء لم يجز ولو صلها بعد الوتر يجوز لانها ما قبل سنة بعد العشاء
 فاشبهت التفل بالسنة بعد العشاء في الشاهان وفي سنة في بعض
 ركعتين بعد ما كان في الشافعي حبيت وثلاثين في الكافي السنة فيها الجماعة

وقد اوردنا في المصنف في كافي
 وسنة الحنفية في سنة

عند الجمهور على سبيل الكفاية حتى تركت اصل مسجد اساف اولها بعض
 فالتجارت عن الجماعة على المنزلة ولو لم يكن سياتي قد خلف بعض العمارة
 وفيها المانية وبسببها اوصاف الجماعة في الكاف وقد اقر فيهما قيل
 في المعرب كانت الشرايع اخف من لغير المنزلات وقيل كذا في العشاء
 والجمهور على ان السنة فيها المنزلة فلا يترك كل اعم وتغير في الليلة السابع
 والعشرين كذا في الاخبار على انها ليلة القدر ومما ثبت في فضلها وثلاث مرات في كل
 عشرة من افضل في الدنيا خاتمة من الجنة يقع بقدر عشرة ايات في كل ركعة
 وثلاث ايات في كل ركعة من الشرايع في جميع الشرايع وعادوا في القران ستة الاف
 وثلاث ايات في كل ركعة عشر ايات يحصل الحمد فيها وسبب في كل ركعة والقران
 خمسة ايات واربعون ركعة واعلموا ان المصاحف والحمد في الليلة السابع والعشرين
 وسبب في ليلة القدر في حاشية الشرايع في الجواز اذا غفر في الشرايع
 ولم يصل في يوم بقية الشهر يجوز من غير كراهة لانت الشرايع ما شئت لمكون
 نفسا في الحمد فيها وقد حصل في الحاشية ومن ايجبة في ذلك كانت في
 شهر رمضان احدى وستين في كل اياما وتكون في الليل واحد
 في الشرايع في العتابة فان كانت في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 ثلث ايات سوى الفاتحة ويسوي في كل ركعة في كل ركعة وان كانت لا تصل
 وقدر عشرة ايات في كل ركعة هذا اولى الفضل وكما في الحمد في كل ركعة
 الشرايع الا اذا لم يكن حافظا للقران اختار بعضهم ان يقرأ وسورة الاضاح
 في كل ركعة وقيل الا اولها ان يقرأ في كل ركعة سورة ما تعلق تلك الشرايع
 من النصارى في القران من العاد والجمالية السنة هو الحمد في الشرايع
 عند الاكثر وهو المروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الاية والناس في بعض
 البلاد تركوا الحمد لتواضعهم في سور لا يذنبهم بعضهم عفاوا في هو الله
 احد في كل ركعة وبعضهم اختار اسورة الفيل الي اخر القران من ان هذا

واراد في الشرايع
 تراويح في الشرايع
 سجد في الشرايع

اصح

احسن الشرايع لانه لا يشبه عليه اعداد الركعات في نوافل الصلوات في
 نوافل الصلاة في كل ركعة من ركعاتها في كل ركعة في كل ركعة
 حاشية الصلاة من الموهوم في كل ركعة الفاتحة وعلى هؤلاء احد في كل ركعة
 لا يكون ولا يكون في نوافل الصلوات في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 اذن لا يكون في نوافل الصلوات في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الشرايع قال ان يتقل على القوم لا يذنب في المختار انه لا يترك الصلوة على النبي
 ولا يترك شدا الا في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الشرايع في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 وفرغ من العود في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 البقرة المقتدى في الشرايع في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 وسارعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الشرايع في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 وقد مر الشرايع في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 عن شفع في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 بنية القل في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 ثلث ركعات وقال بعضهم صل ركعتين اخذ الا في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 في قول الباقين في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 اخذ يقول من يكون صادقا في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 قد مر الشرايع في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 المشايخ في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 وقال بعضهم بعد ذلك في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 الشرايع في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة

التميز في كل ركعة
 في كل ركعة في كل ركعة
 في كل ركعة في كل ركعة

في كل ركعة في كل ركعة
 في كل ركعة في كل ركعة
 في كل ركعة في كل ركعة

في التراويح ولم يقعد على راس الثانية قال انه اذا كان في القيا يبنى ان يصعد
 الى الفقرة فيقعد ويصلواته تكون بعد ما يكمل الثالثة وسجد فانه اذا كانت اليها ركعة
 اخرى وكانت هذه الركعة عن تركه وفيها ايضا ذلك الاختلاف في غير التراويح
 او انقل ثلث ولم يقعد على راس الثانية هل يجوز هذه الثلاثة لا فقال بعضهم
 يجوز ان الضيق يجوز هذه الصفة وهو الغريب فيقولون فيقولون ايضا اذا جاز انقل
 جان التراويح لانها نافلة وقال بعضهم لا يجوز في البراجية الترتيب قاعدة بغير
 هذا جازين لو صلى الامام قاعدة والقوى قيا جازين في تركه تسليمة وقد
 قعد في الثانية قد والشهادة بخبره عن تسليمات ولولم يقعد على راس الثانية
 لا يجزئه الا عن تسليمة ولو صلى التراويح كلها تسليمة واحدة وقد قعد في موضع
 القعود اجزأه في تسليمة المصل ولا يكون في الثانية ولو صلى اربع تسليمة واحدة
 وقعد على الثانية يبنى عن تسليمات عند عامة الشايع وهو المختار ولو صلى
 عشرين ركعة تسليمة واحدة وقعد على راس كل ركعتين يتم الكل من
 التراويح على القول المختار في الثانية لانه قد اكمل كل شفع بالقعود وسائر
 الافعال والتسليم قطع وخروج وليس بمقصود وان لم يقعد على راس كل
 ركعتين جاز عن تسليمة واحدة وهو الصحيح في الثانية المختار بخبره
 عن تسليمة واحدة في الثانية ولو اتم التراويح وضاعت ساهيا فعليه السهو
 في البراجية التراويح اذا كانت التراويح من وقتها لا يقضى ولو قضاها فتروا
 كانت فعلا مستحبات الملائكة اذا كانت التراويح لا تقضى بجماعة وهل يقضى
 بغير جماعة قال بعضهم يقضى في الغد ما لم يدخل وقت تراويح اخرى قال
 بعضهم يقضى ما لم يقضى شهر وضلت وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح
 لانه دون سنة الغريب والعشاء وذلك لا يقضى اذا كانت في العشاء اما
 ختم في التراويح مرة وختم ثانيا في هذه القوم الذين لا يجتمعون لا يخرج
 هذه القوم الثالث من السنة لان الامام يخرج من السنة وصار له تقليد ويكون

التراويح فلهذا
 عند طبر

خبر

ثواب صلاة التفل ولا يدرى كوف ثواب صلاة التراويح في صلاة ركعة واحدة
 صدر الدين السليمي الباقي في مسائل التراويح فان قلت ما تقول في
 اما ختم التراويح مرة فتم شفع في الختم ثانيا هل يجوز لا فتدبره بل من يسمع
 الختم ولو اتمه في كل يكون هذا الختم مرة محسوبا من السنة فاشك في ان هذا
 المسئلة واثرة في مجالس اسانيد الاله هل قدس ارواحهم من ان يطولوا في افعال
 بعض الحاضرين لا يجوز لان بناء القوى على الضعيف اذ هذه التراويح المستند
 سنة مؤكدة ولم يجرى الا سنة مؤكدة بل صار في حقه تطوعا والسنة اقوى
 حال ان التطوع وقاسوه على اقتداء الفرض بالمستعمل بوجوب زيادة الغمرات
 قوم صلوا التراويح ثم اذوا ان يقولوا بعد ذلك يصلونها فاذى لا مند
 فطوع وصلاة التطوع بجماعة ليست بمسبوبة ورواية غاب عنه ولو صلى الامام
 التراويح في السجدين على الكمال لا يجوز له ان يفعل لان التراويح سنة وسائر
 السكت لا يترك في الوقت الواحد فاذا فعل ذلك لا يكون سنة والقوى على
 ذلك القول هذا التعليق يدل على عدم جواز الاتيان في العمرة المذكورة التي نحن
 بصددوها والرواية في سنة الحق دعى على عدم الجواز وقال بعضهم لا تقتاد
 المستعمل بالمستعمل وكل سنة في قبل بالحقيقة وقد روي عن اهل العلم من
 كثر لا يتركى رجل ام قوما في التراويح وختم فيها ثم ام قوما اخرين له ثواب الفضيلة
 ولهم ثواب الختم وهذا الكتاب غير مشهور فيما بين العلماء فلا وثوق
 به مع انهم لا ينهم سنة سموا سنة الختم عنهم وقال بعض العلماء الجيلة فيه
 انه لا الذي ختم مرة اذا اراد ان ختم ثانيا يبنى ان يسن عليه الختم ليجزبه
 اقتداء قوم الذين لم يجمعوا الختم ولا يانم بناء القوى على الضعيف اقول والله
 التوفيق فيه اشكال فان الختم لا يجب بالندرج من ندرة في الثانية الشعي
 واساذا تكرر قراءة الصلوات فانه لا يان من شئ وان كانت القراءة في الجملة طاعة واذا
 اوجس على نفسه قراءة الفاتحة وقل هو الله احد وقراءة شئ من القرأت لا يان

ختم التراويح

كثير

عن لآل الله تعالى انما انزل القرأت ليعلل به فأنشد الناس تلاوة على ووالله
بأن الحرف بالذال لم يندفع شكال بناء أقوى على الضعف اللهم ألا أن يندفع
الحرف في ضمن النذر بالترادف بأن يقول الله على أصل الترادف مع الحرف
والله اعلم بالصواب **باب** المسافر في حاشية الهدى في مقبل
المسافر لانه في الغالب يخرج مع الرفيق فإنه قيل الطلب الرفيق ثم اسألنا طريق
في غيب العدم ولا يفعله احدا مقدار ماله والعدم بالعدم لا يوجب الاكلان ولا القسمة
عدم الزيادة وروا سنن ذهبك وذهابك وهذا هبت الغضرات من فتاوى
الحنفى روى ابن النجاشي عم اذا سافر فخرج يوم الخميس وكانت تحب السفر يوم
الخميس وقت الحيات النبي عم قال باهي من سافر فخر ارفق هو الله احذر
من صرف الله عنده شر ذلك السفر واعطاه حق ذلك السفر الحريق اذا خرج
السفر فصاح العصف فرجع من سفر فقد خسر عند بعض المشايخ في المأبضية
اذا جاوز الحدود عرات بها فاصلا سبقت ثلثة ايام او لياليها سبقت ايام او ليالي
الافان ايام مدهم المدة ويترفع له نكاح الصبا وانما ذكر ايام او الليالي لا
المسافر لا يسهل كل يوم وليلة الامرة بسبب اياما ويسفر بالليل كس
المجدهى وسره السور اياما لا نكاح العزم بل في بعض تلك السور
في بعضه لا يخفى اياما سارحة في الليل فذكر ايام او الليالي التعريف مدة
السفر في السراجية المسافر اذا خرج من السفر ويقرب السفر فذكر ان كانت مدة
لا تقصر ما لم يجاوز عنان مكانت فمصلحة تقصر بعد ايام او ليالي فويل
الكل فذكر ان وقصه فمصلحة في الكافي جاوز بيوت مدهم سبب اسما
ثلثة ايام في نيل وجعل قصر اياما في سفر ثلثة ايام او لياليها
وعند الفافهم مقدار بيومين وخمسة عشر فيحتاج قول بيوم وليلة
وعند السالك اربعة نكاح في كل يوم اربعة عشر سبب ولا وعند الباقين يومين
والكثر اليوم الثالث والليل لو سبقت اياما او لياليها اذا جعل السبب

منه يخرج ان يقصد
الزوال من

ثم يكره في اليوم الثالث ومضى الى وقت الزوال هل يصير مسافرا بهذا وهل يباح
لله السفر قال بعضهم لا لانه لم يحن بقية اليوم وهذا اقل من ثلثة ايام وليا لها
وقال الشيخ الامام نعم انما لا يباح له السفر الى العجوة انه يصير مسافرا بهذه المنية
وانما لا يقصد به هلاك الجسد قال الشيخ الامام الاجل نعم انما لا يباح له السفر الى العجوة
مسافرا يقصد هذه القلعة من السير وبشرط عليه ان يقصد العجوة في العجوة لا في السفر
لا بد له من السير ولا يستريح في القلعة ولا يقصد به هلاك الجسد ولا يقصد به هلاك
الاشياء لا بد له من السير ولا يقصد به هلاك الجسد ولا يقصد به هلاك الاشياء
المعتاد في السفر من الشاي والسفر لما يقصد به هلاك الجسد ولا يقصد به هلاك
اعبار حقيقة ويدر الحكم على نفس السفر حتى ان الساعات لو طاف في الطراف
مملكته بقصد سيرة مقدر السفر كانت له الفرض في السفر والافطار في الليلة
الجديدة او مسافر يقصد الصلوة الا اذا طاف في ولايته لا يصير مسافرا وفيها ايضا
اكثر يخرج مع جبينه في طلب العدو ولده جلد ايت يدر كم فاقدم بصلوات
صلوة الاقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكث في ذلك الموضع وما في
الرجوع ان كان مدة السفر يقصد وقت الصلوة والافطار في العتابة وكذا من خرج
لطلب غريم وهو يقصد ان يجد غريمه لا يصير مسافرا اذ ان طاف جميع
الدنيا في الكاف ثم المقيم لا يصير مسافرا بلانية وان طاف جميع الدنيا في الكاف
لا يصير مقيما بلانية وان وجد منه حقيقة الاقامة في العجوة ان قصد المقيم
بصحة بنية وابتدأ ذلك العصر اقل من ثلثة ايام فانه لا يكون مسافرا فان بلغ منه
ثم فصل مصر اخر وولد ايضا اقل من ثلثة ايام فانه لا يكون مسافرا وان
البلد وحل هذا الطريق وفيها ايضا المسافر اذا اسرع في السير ان سار سيرة
ثلثة ايام في ليتيت او اقل قصر صلوة في الخلاصة او جعل اذا قصد بلدة والم
مقتضا طواف احدى هاتين ثلثة ايام وليا لها والاخره ونها نسلت الطريق الا
بعده كان مسافرا عند ثلثة ايام الكافي ولا يقيم حتى يدخل مصر فانه يخرج واعت لم يبق

الشفقة

في المصنفات في التقييد لا يسافر
على سيرة وان طاف كل الدنيا

الاقامة

الاقامة ثلثة ايام عليه السلام كان يخرج مسافرا الى الغزوات ثم يعود الى المدينة
لا يجهل مدينة الاقامة او ينوي اقامة نصف شهر ببلدة او قرية ويقصد ان تنوي
اقل منه والتقيد بالبلدة والقرية يوجب بان لا يصير نية الاقامة في الحاضرة قالوا
هذا اذا كان ثلثة ايام في الاقامة في غير موضعها لا يصير فان لم يبق ثلثة ايام
اوله ينوي في بيت اى دخل بلدة او بقي سبعت فيه على غير ما كان يخرج غذا
او بعدة ولم ينو في الاقامة قصر فقه انا انى رخصت في شهره ببلدة او بقرية
وسعد ابن الرب وفاض انا شهره ببلدة او كان يقصد الصلوة وعلمه بتقريب
اذا كان من ثلثة ايام في غير موضعها لا يصير مقيما وان مكث في مكانه الا ان كان
مقصودا بعد ان لا يحصل باقل من خمسة عشر يوما يصير مقيما وان لم ينو
الاقامة كالحاج دخل مكة وثلثة ايام في الاقامة اعتبر بعضهم الفسقات وبعضهم قال
الواقي في السجدة اذا خرج مسافرا ثم اراد الرجوع الى اهله فان ثبتت
سعة اقل من ثلثة ايام انما الصلوة في العتابة كوفت من كل جهة سائر رحلة
نحو شتاء وعزم ان يرجع الى الكوفة فلما عزم يتم صلوة لاكت سفر لم يستحضر
فانتفى بالرجوع ولو سار سيرة سفر ثم عزم الرجوع بقصر الى ان يدخل
الكوفة في السجدة لو خرج مسافرا من بلدة وجاوز العتابة وصل ظهر اربعين
ثم نزل السفر لم يعد ماقبل اذ دخل المسافر بلدة فيها اهله صار مقيما في
الاقامة او لا في العتابة وكانت له اهل ببلدة بيت فاما دخل فيه صار مقيما في القبة
شهر مسافرا دخل مصر فقف وجا يكون مقيما بنسب الزوج فصار مقيما
لده بشعره من ولغو له من زوج في بلدة فهو منها مسافر وان تعين مقيما
بنسب الزوج عند هم في الخلاصة اذا كان له اهل ببلدة وهو بالغ فليس
بموجب له وان حكمه عن ابوية في الكاف الوقت الاصل بجعل ببلدة وبيت
السفر والحق الاقامة ببلدة والسفر والاصل قالوا الاطراف ثلثة ايام وان اصل وهو

به من بلاد لا يقع فيها إقامة من غير كراهة الحجاج مع حرج القافل صاحب
 الجيوش فان قيل صاحب القافلة او صاحب الجيش او السيد عبادة بيته وبنيهم يفتي
 فيهم في رسالة السفر لا في الدار من حيث حيا التيسار بغير انظار سبب وما
 قولهم في رواية الجدي الذي بيته في الجرح مثله خرج منها وعلى بالعسكر
 والعسكر نزل وامر بصلوات ركعتين فعل بصل هو ركعتين او اربع الجواب
 بصل ركعتين فان قيل كيف بصل ركعتين وهو لا يقصد سيرة ثلثة ايا قيل
 ان تتبع الامم بالعسكر وهو سافر ايضا وما قولهم في بنية التي بيته في
 البصرة مثله انك في علم فاقصاع العسكر وهو سافر فذهب الى بيته لئلا
 في اهله فارجع الى العسكر هل بصل في البيت ركعتين او اربع الجواب بصل
 ركعتين فان قيل كيف بصل ركعتين وهو في الوطن الاصل والمسافر
 بغير سبب بدخوله الوطن الاصل بلا شبهة برواية السراجية اذا دخل المسافر بلادا
 له فيها اهله صار فيها نوى الإقامة او اقل دخول بيت في الوطن الاصل
 غيب مغيب لانه يقع الوالي والاعتبار للاصل لا للفتح والمرد من السفر في رواية
 السراجية المسافر المستقل بنسبه بدلالة قوله نوى الإقامة ولا لانه يفتي في
 من اهل النية واهل النية المسافر المستقل بنفسه برواية الكتب على ما اصاب
 في الكافي في كتاب الطهارة الشئ متى ثبت في ضمن الشئ يعطى له حكم النية
 كالوكالة الثانية في ضمن لو من فانها تنجز وان كانت من العقود المجاوزة وكذا
 نية الإقامة من شرطها بوجوب المدونة بغير الجدي متيما بالقبض في بنية
 إقامة الامم في السفر مثله كنيث كنيث نية الشروع قالوا بعباد لا بعبه
 في السفر فان قيل الوالية في النية لا بد بدخوله في وطن الاصل قيل
 النية اقوى من الدخول في الوطن الاصل لانها قولية وهذا فعل القول
 اقوى من الفعل واول قاله بعبه لقول من التابع فالفعل البهر بعب
 الاول في الفتاوى عبد سافر مع المولى فدخل وطن العبد لا يصير

انك في غرضي سبلا
 منها والعسكر

مخبرين

محبت اهل البلد فانه تابع واما المولى فلا تكون له وجوب منه الاقامة ولا دخول
 الوطن الاصل منه ان المنهاج من شرح الشهيد ايضا قال العبد
 الله تعالى اذ دبصر العبد متيما بدخوله الوطن الاصل مع المولى فالتفت
 اليه لا يصير متيما بدخوله الوطن الاصل مع الامم انك في ماله في رسالة
 المدونة وفي رسالة الشيخ الاجل مال ابن صفي البهرادجي من الفتاوى النوا
 ومن الحق العسكر المسافر انك في من ثلثة ايام لا دبصر سافرا بل هو مقبر
 بامر الصلوة ومن الفتاوى النوادر والسيار للكبيل الاصل اذا خرج من سفر
 سوا من احد السفر والبيع لا يخرج جوت بعد سبب استعدادهم وغيب ذلك
 فانهم يصحون اربع ايام لا دبصر وت سافر من خرج من اهل حتى يخرج
 سهرهم في نجاة الغزاة من شرح الطحاوي قصر الصلوة على المسافر عندنا
 واجب وغريمه قال الشيخ من بمر الصلوة في السفر فقد اخرج من سلة
 ابو هيرم وقال ابو حنيفة من ان الصلوة في السفر فقد اساء وما
 السنة ومن صلو المعودي بعضي علم كفته انه هر كه وسفر فمافز
 جها ركعتين اربعين هك وكرد في الهداية ولو بصل اربع ركعتين
 الثانية قدر التشهد اجرة والركعتان فخرج الاخر بان فافدة اعتبارا
 بالخير وبغير سبب التاخير لئلا وان لم يقعد في الثانية قدر جازيت
 لا خلافة لنافذة بها قيل المال ان كانها في الصبرية شكت انه مقبر او
 صل اربع ركعتين في الثانية قدر التشهد في السراجية انك في السفر
 بالعباد بعب الوقت ولا يقع خارج الوقت الا في صلوة لا يتخير بالسفر
 كالخروج والعرب والنوش واقتدار الغير بالسافر بعب مطلقا المسافر اذا
 دخل في صلوة الغرام اربع ركعتين او ثلثة الركعة الاولى لا يفرض ولو افسد
 تلك الصلوة فعليه ركعتان سافر نوى ان يصل الظهر اربع ركعتين سلم
 على راس ركعتين لا شئ عليه في الهداية وان لم تكن في المسافر

بالغير في الوقت انما اراد بها الا انه يغير فمضد الما ربح للشيء كما يغير بغيره الا انما
 لا يقال للغير بالسبب وهو الوقت وان دخل معه في فائقة لا يغير
 بعد الوقت لا ينقص السبب كما لا يغير بنية الا فانه فيكون انما المقتضى
 بالمتغير في حق المتغير فيما اقتضى في الشئ الاول ان اقتضى في الشئ الاول
 وفي حق القراءة وان اقتضى في الشئ الثاني اذا اقتضى في الشئ الثاني فغير
 ويعكس في حق اقتضاء الغير بالسبب في الوقت وبهذا اذا انقضت الفرضان لانه
 لا يكون اقتضاء مستقل بغيره في العدة لانه فان سلك السافر بغير الغير صلوة
 لانه المغير انما هو فاقعة الاسم السافر في الركعتين فغيره في الباقي كالسبون
 حق الوصل في ركعة سجود السجود ثم قبل بغيره في الركعتين لانه
 كالسبون وهو بغيره والا فانه لا يغير لانه لا يغير في اول الصلوة وقد تم
 فرض القراءة في ركعة احبها وهذا لانه لما كانت الركعتان في الركعة كانت
 الاسماء كانت مستقلة بغيره وهذا الوجه وهو غير حقيقه فغيره عليه القراءة فظنوا
 ان الله سجد وسجد القراءة نظرا الى انه سجد واذا فرض في القراءة وصل وياك الشئ
 الاول فان ذلك في ركعة بغيره والندب والاحتياط في الركعتين لان المزمع واجب
 الاستماع والندب واجب الركعتين فلو كانت ركعة واحدة بالفعل ولو كانت ركعة واحدة
 بالشرع بخلاف السجود فانه اذ ركعت ركعة واحدة فكانت ركعة فاما بقية فوجبت
 بغيره الا انما وجبت للاسماء اذ سجدت يقول لهم امواصونكم فانافق سجد
 لا فاعليه ليل الا انه حين صل باهل مكة سافر في حاشية العيون في الحديث
 على ان ابا يوسف جمع هارون الرشيد وصل بالخاصة بركعة بين ثم
 قال اهل مكة امواصونكم فانافق سجد فقال واحد منهم نحن اعداء بهذا
 منك فقال له ابو يوسف لو علمت ما فعلت في الصلوة فقال هارون
 لو كان لي مثل هذا المحبوب لكانت الله الذي اعطانيه الله تعالى فغيره
 الصلوة على الدابة والعجلة وفي الطوبى والوردية

او انما هو الما ربح في الركعة
 او انما هو الما ربح في الركعة

ثم انما هو الما ربح في الركعة
 او انما هو الما ربح في الركعة

سجد
 سجد

في ركعة واحدة

والله

والجرح بين صلواته وتمامه الصلوة عن الوقت وقطعها العذر في شرح
 المنقذ والضرر في تميز على الركاب الالهة والخوف غالب ثم خوف على انواع
 احد ما خوف العدة والناك خوف لاص والثالث خوف السبح والربيع
 خوف المفاخرة الخالية بان ينافي الوصل ان يسيء الثقافة وبقي وجها فاولها
 على نفس وثباته والمناجاة الدابة الجرح لوزن لا يمكنه الركوب الا بمحذات
 والادوية خوف ضعفه بان كان شيخا كبيرا لوزن لا يقدر على ركوبه
 ينفذ ولا يجد من يركبه وعذر المله على منعه من احدى الطرفين والثاني
 الوردية ولا يجد مكانا يابا في هذه المواضع جازية للركوب والركاب العذر في
 الثانية والوردية الالهة اذا قدر بمنزلة المريف في الكافي في باب صلوة
 المريف والوصل من ركاب الخوف عده واسم اوطيت واربع لم يبعد
 اتفاقا في الظهور ولا يان من الاعادة اذا استطاع النزول في ركعة القراءة من
 الكبري رجل كان في موضع طين وردية فان كانت الارض لا تيسر
 ولم تكن طين يغيب رجعت صل هناك لان هذا ليس بمشقة وان كان طين
 وردية يغيب وجهه لا يصل ثم وبعد ذلك ينظر ان كان يجد موضعا
 اخر يذهب اليه ذلك الموضع ويصل وان كان لم يجد بان كان سافرا يصل
 قائما مستقبل القبلة ومن الكبري ايضا فقام بعضهم المطر فيكم المطر ولم
 يستطيعوا ان يزلوا او مواعيل الدواب فان او مواعيل الدواب والله
 يثبت لم يجرهم ان كانوا قد روت على وقف الدواب وان لم يقدروا اجازة
 ذلك فزادوا على النزول ولم يقدروا على الوقوف والسجود او مواعيلها
 وان قدروا على الوقوف والقيام او مواعيل دابة السرجية وان تعذر
 الا بضاف فوجه الى القبلة ان قدر ذلك من سقطة في الظهيرة الى
 الصلوة على العجلة ان كانت طرف العجلة على الدابة وهي تسير ولا تسير
 على صلوة على الدابة يجوز حالة العذر ولا يجوز لها غير حالة العذر

بغيره

وان لم يكن طرف العجلة على الدابة جاز وهو بمنزلة الصلوة على السرب
 وفي الغنيمة والغنيمة هكذا في الغنيمة ويجوز الصلوة على العجلة والوقفة
 الى القبلة في كوع وسجود ولا كالسرب وفي التهذيب واذا صلى على عجلة
 لا يسجد كان خلاف البعير في المصنف في باب الخفيف في القادى القابلة
 ان استغلت بالصلوة بخلاف خرير روح الولد وسقوله وهذا كاجاز الحيات في
 الصلوة حتى لا يضرب الولد لان تخليص النفس ويصليها عن الهلاك بقدر
 على الصلوة المكتوبة وكذلك الصلوة اذا اضاع الامور وقطع الطريق ولا ينقض
 الوقف جاز له تأخير الصلوة لا بعد ذلك ولو صل هذه العادة لا يمان وهو يسر
 جاز وكذلك الشافعي في صلاة الخوف اذا صار كمال الصلوات في اخرها وبيان
 ولو صل بالاجاء راجلا او ركبا يجوز وكذا الفريقت والخريف بالان والمستغنى
 فاجاز ولا علة اول ويؤخر الصلوة وان كان في الصلوة قطع كانه لا يراه
 من الصلوة لان الصلوة تقضى بالملك لا ينجف الدين في الخلاصة في باب
 التيمم واجه وان المباش لا يصل وهو يمشي والساج لا يصل وهو
 يسبح ولا الساجف وهو يضرب بالسيف وان خاف الموت في العتمة
 ومن خاف على شيء من ماله من عدا او سارق جاز له ان يقطع
 اذا كان مقدرا ورهم وان كان اقل من ذلك لا يجوز في الخلاصة في
 المكرهات من الضايق المصل اذا عاده احد ابويه لا يجزى به بالديفرغ
 من الصلوة الا ان يستغنى بثمن ولو جاز في قول فقال اعرض على الاستد
 يقطع وان كان في الصلوة في سفر فالتعباد من الكرمي قال الشافعي
 هذه الجواب في الفرائض اما في النوافل اذا عاده احد ابويه ان عدا
 الصلوة مع ذلك يتأدى لا يسب بان محبة وان لم يعد لا يجيب ولا يجزى
 صلوات في وقت بعد ذلك لا عرفة ومن خلفه وقال الشافعي جميع ايت
 الظهر والعصر وابت المغرب والعشاء بعد الاضطرار والمهر لا يلهى له المله

الصلوة في كوع
 لان كوع من
 على الصلاة
 الرضوخا كالتف

واما الملهوك

ع

جميع وقت الظهر والعصر سفر والشافعي لا يعم من جميع ايت الصلوات
 في وقت فقد انت باين الكلب واما في روى انه جميع بينهما فعلايات
 الظهر الى اخر الوقت وادى العصر في اول وقته
 الجعة الى الهداية لا يعم الجعة الا في مصر جاز او في مصر ولا يجوز في
 القرى والمصر الجاز على موضع له امين وقاض ينفذ الاحكام ويجوز الحد ورواه
 عن الهيا يوسف وعنه انهم اذا اجتمعوا في المهر ساجد ثم لم يعصم في العتمة
 ومن عبد الله احسن ما سمع فيه لو اجتمع اهله في المهر ساجد ثم لم يعصم
 فيه يجوز الجمعة في شرح الوقاية واختار للمصنف هذا القول فقال لا يعم
 ساجد هم اهله ومروا عما اضيق هذا وروى الشافعي في اول ظهور الخوف
 في احكام الشريعة لا سيما اقامة الحد وفي الاحكام في جواهر الفتاوى وهذه الحد ليس
 بجميع هذه الحقيقين والحد الصحيح كل مدينة ينفذ فيها احكاما وبقا فيها
 الحد والمعدل على هذا في الميزان وعن الهيا يوسف في روى وهو على
 موضع يسكن فيه عشرة الاف نفر والى سبيلات النورى المجامعة والناس من بعد
 ذكر الاموال المطلقة كمالا ومروقه وقال بعض مشايخنا ان يكتفى على صانع
 ان يعين بصنعة ولا يحتاج الى التحويل الى صناعة اخرى وفي الهداية
 والحكم غير مفسر على المصل بل يجوز في جميع امنية المصنف الكوفي في
 محمد بن الغفران في الغنيمة وعن الهيا يوسف اذا خرج الاما مع عشرة الي
 سب او ثلثة اسيال للعد ولا يردون سفر فجميع بهم جاز في الخلاصة وفي
 الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له ان يجمع بالناس في الغنيمة
 قال ثمن الائمة الرضى ظاهر المذهب ان المص الجاهل ما فيه جماعات الناس
 واسواق التجارات وسلطات او اقصا فيقر الحد و ينفذ احكاما اي
 بقدر على ذلك ويكون فيه معق ايت لم يكن القاضي او السلطان بنفسه
 مفتيا في التهذيب ولو تعد الاستبالات من الاما فجميع الناس على

والصلوات في كوع
 لان كوع من
 على الصلاة
 الرضوخا كالتف

واما الملهوك

رجل يصل بجماعة الجعة جان ولولم يحضر الخطيب مضى الوقت فقدم
 الشافعي رجلا يصل لهم الجعة جان في العتابة والصحيح ان في زماننا صاحب
 الشرا وهو الذي يسمى شجرة والوال والشافعي لا يقيمون الجعة لانفس
 لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عديم وكثرت مشورهم في الحادية
 من الغرب وصاحب الشرا في باب الجعة بوابه امير المدينة كما سئل عن رجل
 هذا في عديم كانت امور لايت والاشيا كانت ح الى صاحب الشرا فاسم كان
 فلا في الكافي ويجوز الجعة خلف للخطيب الذي لا مشور له من الخليفة اذا
 كانت سيرة في رعيته سيرة الامير يحكم فيما بين رعيته بحد القولية لان
 به اعانت السلطة فيتحقق الشرا في مع ذلك الشرا في باب العبد من سن
 القواعد وادوات في تقليد خليفة شرا في بيت وكو كس الجمل ولايت ركه وال
 تدار ودر ضبط حق الامر ومعدات ابشاث بادشاه في رة وعادل في
 تموت كبر وسلطات كبر وروا في الحانية ولومات الخليفة وله امور ولا
 على الاشياء من امور السانيف كانت لهم قامة الجعة لانهم اقموا الامور
 السانيف فكانوا على حالهم ماله يعزول في نوادر الضاوي واللايت
 جوت سفر اخرت كنهات في وقاضيات معزول كره في خلاف خليفة
 واكر خليفة فوت شدة فاشبات او معزول تارة في الخلافة والغيانية
 ولوان السامصر مفر ثم فخر الناس عنه خوف عدو وما اشبه ذلك
 ثم عادوا اليه فانهم لا يجعون الا اذا من مستانفس الامام كمالا
 ولو فتية الاما الجعة ثم حضر والاب اخر فانه يعنى في صلوة كره في
 امر الاما بان يصل الجماعة للناس ثم حجر عليه وهو في الصلوة
 لا يصل حجر لان شروعه صحيح وان حجر عليه قبل الشروع في الصلوة في
 حجر في العتابة ولو افتتح الامام الجعة ثم فذر والآخر غير له
 على صلوة اجماعا وجازت جمعهم ولو غير له قبل الافتتاح ينفع له

هذا هو الذي يسمى شجرة
 والوال والشافعي لا يقيمون الجعة لانفس

ولا يجوز

ولا يجوز ان يجمع بهم في العتابة وعن مجمع اذا تعد را ذات الاما اجماع
 اجماعهم على رجل يومهم وعن احنيفة والاب يوسف لا يجوز غيرها
 انه يجوز بعد موت الخليفة ولا يهزل اسفل موت من استخلفه الا ان
 يعزله السلطات في الحادية من فتاوى الخليفة قال السيد الاما ابو القاسم
 لو اذنت للوال والشافعي ان يعقد الجعة ويبني المسجد الجامع في قرية
 كبيرة فيعاسون جاز بالاتفاق لان هذه الشافعي رج يصل الجعة بالقرية
 التي فيها رجوعت بها بالغاعاقا فيما كانت هذا فضلا مجتمعا فيه فاذا
 به الحكم وانتقاء صار مجعاعا في الغيانية من الفتاوى ولو وصل الجعة
 في قرية بغير مسجد جامع والقرية كبيرة لها فري وفيها والى هذا كبريات الجعة
 بنو السعد اولد بينوا وان كان بخلاف ذلك لا يجوز وهو قول اب القاسم
 الصغار وهذا اقرب الا فادى الى الصواب في تفسير لمصالح الجامع الذي هو
 شرا لجواز صلوة الجعة في الضمات فتاوى الحجة قال بعض المشايخ وجوب
 الجعة على ثلثة اشياء فرض على البعض واجب على البعض وسنة على البعض
 اما فرض على اهل الامصار واما الواجب فعلى من اوجبه الله تعالى في
 فعل اهل القرى البينة المستجدة للشرا في الكاف ولا يجب على من خارج
 الوجوب في ظاهر المرواية عن احنيفة مع يجب على من يجب شرا جها
 خارج البلاد وعن محمد بن علي بن جهم الا ذات وعن اب يوسف ان كان بينه
 وبين المصنف من خارج يجب وعن محمد بن عاكف ثلثة اميال يجب والافلا
 وهو قول مالك وجه الظاهر ان المخرج من سفر في الوجوب على هذا الوجه
 مخرج في التشديد ولا يجب الجعة على من هو خارج المصنف موضع يام
 القصر ثم اذا خرج بنو السعد فذيل فيه افاويل والاصح ما ذكرنا وتبين
 ايضا ان المخرج من المصنف الجعة بعد التمدد في الظهيرة واذا اراد ان
 يسافر في الجعة لا بأس به اذا خرج عن عمرات المصنف ودخل وقت

وهو الجعة في القصر
 في كل موضع من المرات
 في كل صلاة في كل يوم

في كل موضع من المرات
 في كل صلاة في كل يوم

يظهر وقال ما كنت بك اذ كنت الشمس وقال الشافعي بكه اذ لمع الفجر كونه
 في الحيوة في الخلاصة المحمودة اذ اذ بانها في الجملة لا بانها في الخارج من
 العبر ان قيل خرج وقت الظهور لان الجملة لا بانها في الجملة لا بانها في الخارج من
 من الفناء في الحساسة اذ ان هذا الرجل عند الخطبة انما جالس في مجلسه ومستمع
 او كما قيل لا ليس بملوك ولا حفيظة في الخلاصة ويستحق الرجل ان يستقبل
 الخطيب بجميع هذه اذا كانت الامام فان كانت عن يمينه لا اما او عن يساره فربما
 من الامام يخرج الى الامام يستقبله بالسجدة ويقيم ايما ما يحرم في الصلوة يخرج في
 الخطبة حتى لا ينفى ان ياكل او يشرب والامام في الخطبة ويقيم الكلام سواء كانت
 اياما بالمر وقت الكلام الاخر ولو لم يكن في ان اربعة او خمسة حديث راي سكر
 يصحح الامام في الغيبة اذ اسد على ساجل والامام يخطب رده عليه في
 نفسه ولا يجهز كذا اذا مضى من الله في نفسه لان ران اسلام واجب ويكفها قامة
 هذا الواجب على وجه لا يخلل الاستماع كذا قال ابو يوسف والامام ان لا يجب
 لانه يجهل الانصاف وعليه الفتوى في الخلاصة ثم الله نوسن الامام اولي والتابعه
 حتى لا يسمع مدح الخطبة في الخطبة الصحيح ان الله نوافل في الغيبة اذ احدث
 في مدح الخطبة والامام لهم لا يأس بالكلام والادنى جملته شافعي ان على الفتوى ان
 يستوعب من اولها واخرها لا يخلل الحديث المعروف ح التاقي من الخطيب كان
 بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ الفاتحة بل يركع هو المختار في صلاة المراجعة من
 اختار في الكامل اذ يخطب الخطيب الخطبة الثانية يجوز ان يركع الله او يسجد او
 يصل صاف حتى لا يسمع وذكر الخطبة لانهم يوجهون بخلاف او ما فهم في الشك
 الامام اذ يخطب فاس من رده في الخطبة ان يصل ويصلي بغيره ولو اس هذا
 في سنة قطع على راس الركعتين وهو ان يقرأ في الامم الرضى والقاضي الامام
 الاسجالي وقال القاضي الامام ابو عامر العامري فيهما رعايا في اخر زمان

انما في خطبة الخطيب
 في سنة قطع
 راس

الامام

الامام فبذل العزمين عمر اذ اتم الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا
 عليه وسلموا تسليما قال صاحب اللامع رجل السامع في نفسه ثم قال شمس لامة
 الرضى لا في روضة العلماء اذ اجاز الرجل يوم الجمعة في وقت الاقامة هل يصل
 اربع ركعات التي يصل قبل الخطبة الا قال لا يصل بل يكف ثم يصل مع الامام
 في صلوة وسقط عنه هذه الاربع لما روي عن النبي عليه السلام انه قال اذا خرج
 الامام فلا صلوة الا المكتوبة وفيها ايضا قال مع الحكمة في ان الخطيب يخطب متفلا
 بالسيف فلا سمعت النقيب الحسن الرضائي يقول لكل صلاة فتمت عنقه بالسيف
 يخطب الخطيب على شبر هاتفا باليد بيمين ايها فتمت بالسيف فاذا رجعه
 عن الاسلام فذلك السيف باق في ايدي السليفي فيقتلكم به حتى ترجعوا الى
 الاسلام وكل صلاة اسلم اهلها طوعا ونكاحا بالسيف وسد نذرة رسول الله عليه
 السلام فتمت بالقرآن يخطب الخطيب بالاسيف وتاوت البلاء عشرة في وسكة
 فتمت بالسيف يخطب مع السيف في الخلاصة ويكون ان يخطب متكيا على قوس
 او عصا او مستقبل القبلة ويظهر الى الناس في الكاف لو يخطب فاعدا او محذرا
 جاز لحصول المقصود وهو الوعظ والتذكير وكما الخلاصة السابقة فيل يخطب
 ان لا يجوز بلا طعارة لانها كلفه الصلوة لقول عمر وعائشة رضي الله عنهما
 انما امرت الصلوة كانت الخطبة فلتا ان يناف الشواب كلفه الصلوة حتى لا يشق
 لما استقبل القبلة ولا يقطعها (الكلام) في الكاف وكفت تخيلا في لو اقتص على
 الحمد لله وسبحات الله اوله الا الله جاز في النظم والحمد والثناء والهيل كل
 لئلا يخطب الطويل في الكاف وقال لا يجوز الا اذا كانت كلاما يسمع خطبة عادة
 وقيل اذ قد رقت شهدة وفيه ايضا في الخطبة سد باب البدع قال عليه الصلوة والسلام
 من فقه الرجل طول وقصر الخطبة ولو يخطب صبي ولا ينفور وصل بالناس
 بالغ جاز في مجموعة الروايات من الجمعة ولو يخطب صبي وصل بالغ لا يجوز
 ساء بعد الخطبة في الكاف ولا ينفى ان يصل على الخطيب لان الجملة مع الخطبة

انه لا بأس بالتخلي ماله ياخذ الامام في الخطبة في القمريات من فادى الجمعة
 وسئل بعض المشايخ عن ليلة الجمعة انما فضل ايام الجمعة فقال يوم الجمعة
 افضل لان مع هذه الليلة وفضل الصلوة الجمعة وانها في اليوم وكان اليوم
 افضل في الفتاوى الصوفية من فتاوى المجتهدين ان يشغل المؤمن بعد
 العصر يوم الجمعة الى غروب الشمس بالذكر والتسليم والتطهرات
 لان فائدة روحه الله عندها كانت في تلك الساعة في زيادة الذكر في الطاعة
 وتقول في الساعة التي لم تصادف عبد موسى بال الله شيئا الا اعطاه اياه
 وقال ان قد سمع ربي الخضر عليه السلام فسمعت يقول من قال بعد العصر
 يوم الجمعة يا رحمن يا رحيم يا الله يا ذا الجلال والاعزاز
 وذكر في كتاب الهداية في الاخبار عن محمد بن المنذر قال سمعت جابر بن
 عبد الله يقول عرض هذا الدعاء على رسول الله عليه السلام فقال يروى به
 كل من يقرأه في المغرب في ساعة من يوم الجمعة لا يجيب صاحبها
 الا الله الا ان يأتى يا مناد يا ذا الجلال والاعزاز يا ذا الجلال
 والاكرام فاذا أتت الساعة المرجوة هي اخر ساعة من يوم الجمعة بعد
 صلوة العصر على اكثر الاقوال فينبغي ان يشغل الصلوة الطالب هذه
 الساعة بالدعوات والهجاءات **العيد** وتكبيرات
 الشفعية في المنفق فرض كفاية صلوة العيد وقيل سنة على التوكيد
 وقيل بل واجبة وقيل دارقوت من الصلوات الا ان في الفتاوى العتابية
 انها واجبة وقيل سنة مؤكدة وقال ابن تيمية فرض كفاية في الكافي صلوة
 العيد واجبة عند الجمهور وهكذا روى عن ابن تيمية ودون في
 الجامع الصغير عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فرض
 واراد بها العيد والجمعة الا انه سماها عيد الحديث لكل مؤمن في كل شهر
 اربعة اعياد وخمسة اعياد وعلى التغليب كالعمري والقمي والطيحي

فصل
 في ليلة الجمعة
 من يوم الجمعة

فصل
 في دعوات يوم الجمعة

في الخطبة

في الخطبة اذا اراد الله بغيره جعل ماله في الطيبات اى الاجر والحب
 في العباد والاولى الصلوة وتسمية سنة لوجوبه بالسنة في الخلاصة صلوة العيد
 واجبة في احدى الروايات من المختار ويجب على من يجب عليه الجمعة ويشترط
 لعيد ما يشترط الجمعة من المهر والصلوات والاذن العا والجماعة عند الخطبة
 فان الجمعة بدوت الخطبة لا يجوز صلوة العيد بدونهما جائز وقيل في
 الجمعة وتؤخر في العبد فان قلت مات في العيد جاز ايضا في المرحلية
 تركت الخطبة في العيد من الاطر لا اضاة لا واجبة في التقنية ويصح الفوق
 الخطبة العيد ويصوت لانه من الطبع وان كان لا يركع الا كما كان في خطبة الجمعة
 وفيها ايضا يسمي يوم الفطر للرجل انما عثر شيئا الاعتك والموالك
 وليس احسن ثيابه والتختم والتطيب والتكبير وهو سرحة الابتداء والابتكار
 وهو السارعة الى الصل والافطار بالجو قبل الصلوة ولو لم ياكل قبل
 الصلوة لا يأمروا له بالاكل بعد شرب الماء العذراء بما عاب عليه او بعد
 الفطر وصلوة القعدة في سجد حية والروح الى الصل ما شئت والرجوع
 الى طريق اخر في مجموعة الروايات من الفتاوى الشافعية ومقتضى
 حيث يسمي بمرات اسوار وقت فاضل وجواز اياه وقت افضل
 في حاشية الهداية من الخوازمي في التنبؤ ويستحب ان يخرج في يوم
 العيد من طريقين ويجمع بين طريقين اخرات كانت مكات (تقريبية) يشهد
 لصاحبها وقها قلت في الشهود في الفتاوى الصوفية من حاشية الفتاوى
 وقيل فهل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا زحام الناس وقيل بل كانت
 الطريق الذي كانت يذهب منه اطول وقيل ليدخل المسجد على الرجل
 في الطريقين في الشريعة وبخاصة في اللعب والصلاح والوكف والحي
 فان في الدنيا فسخية في التقنية ويجوز ان يتخذ في صل العيد والجمعة
 والمنازلة هدف الركب في القمريات من فتاوى المجتهدين في الخطبة في الطوع فيها

ذكر احوال العبد في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة

ذكر احوال العبد في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة

كفت ويغلب عليه السلام بمجنون تكبير مياضت وخوشى كما آمد بس حزين
 مياضات مياضت تا در ركعت اول بمج تكبير كفت و در ركعت دوم جهار تكبير
 كفت جوت از منان قانع شد جهار تكبير عليه السلام امد وكفت يا رسول الله
 هذا والله تعالى ترسلنا ميرا ساد وسكو يدا بركت فزاد فواين عال مجنون
 كه كذا روي عطا كرم وسنتكم وادبكم بركت توفى الكافي وينفع يديه في تكبير
 الاستماع والزيادة لا تكبير في الركوع وعن ابن يوسف لا يرفع يديه في
 غير هذا اعتبال تكبير في الركوع في التهذيب وان اورك في الركوع
 بأنت بالتكبيرات قامة في ركعت وان خاف فوت الركوع ان بالتكبيرات
 في الركوع ولم يكبر بعد وعند ابن يوسف اذا ركعت فقامت التكبيرات
 في الثانية ويبنى ان لا يرفع يديه اذا اورك في الركوع لان رفع
 اليدين سنة ووضعا على الركبتين سنة ايضا وانما حمله في الكافي والترمذي
 ليس بشئ وهو تشبيه الناس انفسهم باهل عرفه يوم عرفه وقبل يستحب
 وذلك لانه تشبه باهل الطاعة فيكون لهم ثوابهم وعن ابن عباس رضي الله
 عنهما فعل ذلك يومئذ قلنا هذه عبادة مخصوصة بمكان فلا تصور عبادة في غير ذلك
 من طواف حول مسجد سوى الكعبة تحشى عليه الكفر ولم يثبت عنه عليه السلام
 التعريف بالمدينة ولا يجوز الاختراع في الدين في الشاهات ولو فعلوا ذلك
 تشبهوا بالواقفين لم يعم ان كنفوا وسهم ايضا تشبهوا بالجزائريين وهذا
 لا يقول به احد لانه تشبه بالنصارى فانهم يصوتون في كتابهم ومتمتع
 صلا وقيل انما ارادوا قوله ليس بشئ ففي كونه واجبا وسنة اما في استحبابه
 فلا في الثانية من الضاوى اذ اصيل الاما في العيدين المختار انه لا يجهد
 وكذا في الجمعة وان قال محمد في الاصل لسوء العيدين والجمعة والمكتوبة
 والقطع سواء وانما اختيار هذا للتأنيق الناس في القضية اذ اورك في
 صلاة العيدين بعد ما تشهد الاما قبل ان يسجد او بعده ما يسجد قبل ان يسجد

بفتح الهمزة
 والفتح والواو

والفتح والهمزة
 والفتح والواو

والفتح والهمزة
 والفتح والواو

في الموضع

للمعنى

السوء فدخل معه ثم سلم الاما فانه يقف ويقضي صلاة العيدين بالاجماع
 بخلاف الجمعة عند محمد ويقضي بركتي في نفسه في السراجية في باب الاقتداء
 بمصل العيدين بين الله السيد حتى لا يضر انقطاع الصلوات الا انه لا يجنب كماله
 بحسب المساجد في الثانية ولوصل الناس في الثانية صلاة العيدين جازت جازهم
 وان كانت بين الصلوات قضاء واستماع لان الحياة عند اداء الصلوات لم يحكم السيد
 في الثانية من الضاوى الي الجمعة من السوازل واسم على العيد فقلنا اختلف الشايع
 والصحيح ان الله حكم السيد في يوم العيد الى ان يصل العيد حتى انه لو كان
 الصلوات متصلة جازت صلواتهم ثم اذا وصل العيد خرج عن حكم السيد
 حتى لو دخل الناس في الثانية في المرة الخامسة في الجمعة لا بأس والمرد والاصل
 في الثانية ان يخلل يدا من المنيبة الصلوات العيد فاما غير الجارية فادامت الصلوات
 متصلة جازت صلواتهم وان كانت الى باب المدينة كما عرف في الصلوات المتصلة
 خارج المسجد الجامع يوم الجمعة في المكتوبة الطرية يجوز وان كانت الصلوات
 متفرقة متباعدة خارج جدار الصل لا يجوز صلواتهم وذلك ان الفسخ الاما
 ابو بكر ان يلق يقول كيف يصلوا والصلوات بعيدة من الصل يجوز وقد غلط
 فيه فافهموا وانما هي الظاهر لهذا الكتاب والبيان يوم العيد في حكم السيد
 يجوز صلواتهم وانما يكون الصلوات متصلة والمرد والبيان المربع خارج
 القصة قال رواية فيه فاما غير الجارية فليس بمضبوذ لان الحياة اكثر من اصف
 وقاس فذكرت ذلك قال رضي ورويت شيخ الاسلام يوسف بن اسحاق
 الخطيب يوم العيد يامر الناس الذين جلسوا بعيدا من الصل ان يقولوا
 ولا يصل الى الصل ويقرب ويقول لا يجوز لهم وانما ذلك ان فعل ويدرك
 كمال من الناس الصلوة وهو الصحيح وقدم هذه التماس في باب الجماعة
 في هذه الكتاب **مسألة** في تكبيرات التضرع قبل الجدي التضرع
 في تكبيرات التضرع في التماس في التماس وفيه الاما الى التضرع

جاء في
 نسخة من

والمراد بالجماعة الموحدة
 المربع خارج القصة

في الحجة يخرجون الى الاستسقاء لئلا يملأوا من ماء وروا بهم في كل يوم
 بقدر سوت والصدقة قبل الخروج في الخوازيق يخرج الدواب ويخرجون
 الى الاستسقاء في ثياب خلقت او ضيل من قفصه لئلا يملأوا من ماء
 وروا بهم في الصلاة ولا يخرجوا الى الاستسقاء لئلا يملأوا من ماء
 يخرجون الى الاستسقاء في الكافي وانما يخرجون للاستسقاء ثلثة ايام ولا يخرج
 في جمعة الروايات من التبريد وانما يكون الاستسقاء في موضع كثير لا يكون
 لهم اودية ولا انهار واما يخرجون منها ويسقون بها شيعهم وترروا بهم
 او يكون ولا يلقى لهم ذلك اما اذا كانت لهم اودية واما وانهار فان التبريد
 لا يخرجون الى الاستسقاء لانها انما يكون عند شدة الحرارة والملاحة
باب صلوة المربيع في الهداية واذا خرج المربيع عن القيام
 صل قاعدتين ويصلي لقوله عليه الصلاة والسلام بعد من الطعن صل قاعا فاحسب
 قاعا فان لم تستطع فعل الجنب تولى اياما ولا ان الطاعة بحسب الطائفة في الملاحة
 ولدين يقولون يخرج من القيام الصلاة متعبا لئلا يروى له لو صل قاعا يضاف زيادتها
 او ابطاء البرء في الكافي والحدود قد يكون حقيقيا بحيث لو كان يسقط وقد يكون
 حكما بان يضاف زيادة المرحى ويحد وجهه لذلك فان حقه نوع شقة لا يخرج تريت
 القيام في الخلاصة فالوكان قاعدتين في القيام دون تمامه يومه بان يقول قد رايته
 حتى اذا كانت قاعا على ان يكثر قاعا ولا يقدر على القيام او كانت قاعا على
 القيام لبعضه في الصلاة ومن تمامه يومه بان يكثر قاعا ويقدر قاعا ما يقدر عليه
 قاعا ثم يقدر اذا خرج قال شمس الائمة المملوك في هذا الموضع ولوقت هذا
 خفت ان لا يجوز صلواته ولو كانت قاعدتين على القيام متكليا يصل قاعا متكليا ولا يخرج
 غير ذلك والادوية قد بان ان يقدر على عصا او كانت له خادما لو كان عليه قدر
 على القيام فانه يقوم ويتكلم ويخرج من القعود مستويا وقد روى على الاشياء الى
 هابط او سادة او ان كانت يجبات يصل مستندا او يتكيا ولا يجوز ان يصل

في الصلاة

بخطيبه في ركعة واذا اخرج المربيع عن الاجابة بل سجد على بسطة الصلاة عند اختلاف
 الشايع في هذه المسألة ما ذكره في شمس الائمة المربيع في الصلاة واذا اخرج على
 رجل يومه وليد او اقل فعليه القضاء وانكثت الشرا من ذلك لا يجب استحسانا
 ولو شرب الخمر حتى ذهب عقله اكثر من يومه وليد لا يسقط وشرب الخمر او الدار
 حتى ذهب عقله اكثر من يومه وليد عند من يسقط وعند من لا يسقط لانه
 حصل بفعله هذا اداء الاضياء اكثر من يومه وليد في الهداية والجنون كالانعام
 لئلا يروى ابو سليمان في اختلاف السقم لان استداره ما روى في الهداية في الصلاة انما
 وان زاد على يومه وليد في الخلاصة صل المربيع العتيد لليلة لا يجوز ان لا است
 لا يستطيع ان يتوجه الى القبلة ولا يجدها في الصلاة لانه العتيد ليله ما روى في الهداية
 القبلة فان عند اختلاف من بناء على ان استطاعه بقية الغياب تباينة سنة في
 الزيادة اما اذا كان بها اذ صل قاعا على ما سجدت يوله او سجدت يوله او لا يقدر على القراءة
 ولو صل قاعا لم يفسد شيئا من ذلك فان يصل قاعا يركع ويسجد ولو كان به حال
 لو سجد سجد سجد او سجد يوله في تلك السجدة او فيها مريض يخرج منه شيئا
 فيسجد ان كان به حال لا يسقط شيئا الا ان يسهل من سجدت الا ان يصل على حاله
 وكذا لو لم يسهل الا ان يسهل من سجدت الا ان يسهل من سجدت الا ان يسهل من سجدت
 المربيع في صلاة جاز له ان يستأجر ويؤجر ولا يجهد وين لا يقدر على الوضوء ولا يسهل
 وليس سقط من يومه او يسهل من سجدت الا ان يسهل من سجدت الا ان يسهل من سجدت
 لا يصل كالمسكين اذا لم يجد ماء ولا ينفق في الكافي يجوز ان يقدر على يومه
 لان الصلاة لا يلزمها معصية وعند اب يوسف يصل بالايمان تشعركا ان
 الصوم وان وجد ثوبا يغطي ظاهره يصل بالايمان ويقدر اذا اخرج وعند اب يوسف
 لا يصلي في جمعة الروايات من التبريد وانما يكون الاستسقاء في موضع كثير لا يكون
 شقيقة ولا يمكن ان يسجد صل له ان يؤمر فقال نعم انك انت تضرر بالسجود
 في القاع ثم يرفق يشبه عليه احدا والركعات والحجرات في القاع

قاعا وصار احد الجوزين
 مريض يخرج منه شيئا
 الكافي في الصلاة عند الاختلاف
 في الصلاة عند الاختلاف
 في الصلاة عند الاختلاف

لا يبعد الا اذ ارادوا ان يعاينوا ثقتهم فيها فبقي اذ اجاز به مع بعض اقدار عنده
انسانا فبعضه اذ اسبقوا عن ركوع وسجود سجدة اذ اذ لم يقبله الا بعد اذ قد غدا مريض
لا يمكنه الصلوة الا بالاصوات مثلا و نحوه يجب عليه ان يصل في الصلاة فيها
فصل فقاموا بالثبوت اذ اسات الرجل وعليه صلات فاجازته واوصيات بعلى كفاة صلي
يعلى لكل صلاة نصف صاع من بن والوث نصف صاع ونصف صاع يوم نصف صاع وانما
يعلى من ثلث ماله وان لم يزل مالا مستقرى وشدة نصف صاع ويؤدفع الى
مسكين ويصدق المسكين الى بعض ورنه ثلثه صلات ثم وشتم حتى يتم لكل صلات كما
ذكرنا وقد تفاوه رتبة بالمر لا يجوز وفي الحج يجوز وفي القرى الخاضعة من الواقع
الحسابه اذ اقامت الصلوة فقاموا رتبة بالمر لا يجوز وفي القرى الخاضعة من الواقع
المريض اذ اوصى بصلوة بطعم لكل صلاة نصف صاع من حنطة وكذا الوقت عند
الاحتضار وقبل ان كان معمر لكل يوم نصف صاع والظاهر خلافه وعن عصا
ابن هيربث يوسف حاز له ان يصل عنه في التراب خاضعة من بن يوسف
عن الشيخ الثاقب هل يجب عليه الشدة في الصلوات كما يجب في الصوم قال لا فدية
في الصلوة حالة الحيوة في التعذيب في باب كفاة الامتثال يجب على الشيخ الثاقب
الصداء من صوم كل يوم وكل صلاة نصف صاع من بن او صاعا من شعير اذ ذلك
ذلك فاضلا من حنطة وكسوة **باب** الجنائز في الشريعة ومن
الشدة فراءه من عند المتخوف وحضور الصلاة والصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
المت فانه يستخير الملائكة في السراجة وعلى اخوانه ان يلقوا كلمة الشهادة
والابال له قل لا يضر في الشهادات بان يقولوا كلمة الشهادة عنه ولا يقولوا
قل كذا لا بان في القضية ومن قبل له قل لا اله الا الله فقال لا قول لا لا يضر في
العاقبة ومن اجتنب عاصية لا يضر ومن عصى الله من حفظه في العاقبة
ولا بان يواس الحاضرين والصلوات ومن قبل الموت في الكفاية فان بان شدة
الجوارح عينا لا تضره ولا بان فيه تحسنة اذ يصير مثله لو لم يفعل كذلك

فرض لا يصح
الا لا يصح

عن ثمر ابو صاع

مفتی محمد رفیع

في الحديث قالوا ايها الهاديه ورجلاه على ساجرت به العاده واذ انفتح بطنه جعل على
 بطنه سيف واحد به في العتبه وفيه بضع على بطنه سيف لئلا يتورم
في الفصل في مختار الفتاوى ويجب غسله ويحجب كغايه
 في الكفن هو واجب كذا اذا فاء البعض بدسه عن العفاف في حصول المقصد
 شه في الحديث لا يرايه فثبت بالموت عند البعض والصحيح انه لا يرايه
 بالموت في البيت وكذا قراه القران عندا حتى يغسل في طلق المصودي
 اتفقت كله وقت غسل قبلات الخواتم ودعا عليه ان تكون يداه اكرمه وعادش
 كونه شاذات الهداية ويكنى بكنى العورة ان غلظته وهو الصحيح وفي الكافي
 وفي ظاهره ان يلبس بكنى بكنى العورة ان غلظته ويترك له ثيابه وسفوفه لئلا
 يشق الفصل وفي الساجري في النوار ويوضع على عورته في بيت السر
 الى الركبه وهكذا وكذا في كفايه وهو الصحيح في الشايع وهو الصحيح
 ذكر في الجبال ان سائر العورة واجب على كل حال رجلا العورة بان يغسل
 الموت فلما نزل ما تحت الحرقه هو ما يشق فيكنى بكنى العورة ان غلظته
 في الخايمه وينسئ ولا يغسل بيده والى بايع على يد عرقه وقال ابو جعفر
 لا ينسئ ويوضوء وضوءه الطهور سوى الغرضه ولا يستنشق في الشايع
 والوضوء سنة الا ان اخرج منه الماء بعد ان يغسل فيكون هذا غسلا لا يضره
 ولو لم يكن على وجهه رمايس لم يندش في الخايمه وليس في غسل الميت
 استعمال القطن في الروايات الظاهره وعن ابى يوسف في ان يجعل القطن
 المامح في منبره وفيه ويضمه قالوا في صراح ان يندش ايضا وقال بعضهم يجعل
 في دبره ايضا وهو صحيح في القوارض وبني تارار لا يغسل في البيت ثلثا
 كما في الخايمه ولو كانت الميت متفحمة يحدان سهلكى ص الما عليه
 في السجبه اذا وجد اكثر البسات على واث وجد النصف لانه القية
 وقع وحداراس ادى لا يغسل ولا يجعل عليه في التمهيد ولا يغسل على

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

بعض البهائم حتى يكون أكثر أو أقل من جملة التي ذوات من الإنباح وإذا
غرت في الماء أو أصابه المطر فأتى من الغسل لا يفعل ويجب عليها قاتنه
ولم يجد وقت الغسل لا بد من النية في غسل الميت حتى ان الميت إذا وجد في
الماء لا بد من غسله إلا أن تمطر في الماء نية الغسل وقت الإخراج ذلك السرجية هكذا في
الكاف ولا يغسل زوج زوجته خلافا لما في بعض النسخ من الإنباح بعد وفاته
في العتق الخلاصة لا أفضل إلا ما هو كذا في الولد في الكاف لا يغسل ميت
بالموت وصارت اجنبية وجوب العدة لا تستلزم في المهرات من الإنباح ولا
يغسل الزوج زوجته لأن عتق النكاح من نية لا بد من غسل الميت على أن يتزوج اختها
وإذا عاها ما قبل أن يغسل فيقال عليه السلام كل سب ونسب
ينقطع إلا سب ونسب وقال لعل من أذهان زوجتك في الآخر في المتصل
شرح التلويح في تناوب الشافعي وجاز في غسل زوجته بعد الوفاة وانقطع
وصلته من سبها الجوار وعندنا لا يغسل لحديث رسول الله عليه السلام عن امرأة
توبت رجل فقال قيسم بالعيد ولم يغسل ميتة ان يكون فيهم زوجها
أو لا يكون لأن النكاح بموتها انقطع جميع أحكامه فلا يبقى هذا المسمى والنظر في
لو طلقها قبل الدخول ثم أزاله من غير إرادة لا يغسل زوجها إذا أبيض
قالوا فكانت لها ثم صارت لها بغير خرفة وان لم يكن يتمسك بها خرفة
يلتصق على يده لأنه اجتمع عنها فلا يجوز له مس وجهها أو رجليها ويحرم
مس وجهها من رجليها دون وجهها في الخلاصة الثانية أو كانت له مرة
ثم تمسك باليد أو بالرجل فيخبره ويغسل رجليه من رجليها وكذا الرجل في
امرأة إلا أن يغسل بغيره في باب الجنائز التي ثبت بعد موتها
والأشكال قطع النكاح والخطيب يجوز والأصح أن يجوز في زوج إن برأها
في الضيق كتاب الأشخاص في باب ما يتعلق بالشرية لا بأس بان يرتفع
سبها ليرى وجهه وأما قبل ذلك بعد الدفن في الخلاصة السقط لا تغيب

لا يغسل ميتة

ولا يغسل ميتة

لم يمت أعضاء لا يغسل عليه وكان يغسل من الجنائز ويدفن في خرقته وكذا السقط
الغلام ميت يغسل ميتا يغسل ويكفن ولا يغسل عليه في تسميته كذا في الثانية
ثم الصغير والصغير إذا لم يمت أحد الشهور يغسلها الرجل والنساء لا يغسل
أعضاءها حكم العورة في الثانية لا بد من غسلها العورة حال الحيوة فلا بعد
الموت في الجنائز وميت اب يوسف الرضيعة يغسلها زوجها أو كونه
غيره في الضميمة السقط الذي لم يمت أعضاء لا يغسل عليه بانقطاع الروايات
واختلافها في غسل الجنائز لا يغسل ويدفن في شقفة خرقته وهل يغسل هذا
السقط روي عن أبي حفص الكوفي أنه إذا نزع فيه الروح يغسلها ولا يغسل
بقية من ذهب على ما كان إذا كانت استنابت بعض خلقه فاته يغسل وهو
قول الشيخ وابن سيرين في الكافي في باب الجنائز في العتق قال عليه
السلام ان السقط لم يغسل على باب الجنينة ويقول لا يدخل حق ادخل
في الجنينة في العتق بأن ان يكون الغسل جنبا أوها أيضا لا يعاد
في السرجية من الميت إذا أصاب ثوب الغسل فادهم في علاج الغسل
فإن شئ عليه ما لا بد له منه ولا يمكنه الاحتراز لا يجبه لعقود البلوى
في الكافي في فصل الصلوات على الميت مات كافر يغسله وليه المسلم ويكفنه
ويغفره والأصل فيه لما مات أبو طالب على علي رضي رسول الله عليه السلام
وقال ابن عمر الغسال قد مات فقال عمه ابنه وكفنه ودفنه ولا تغسل ميتا
حق ثانيا في أي لا يغسل عليه وإنما يغسل غسل ثوب الجنين بالبراءة وضوء
وسنة عده ويغسل ثوب بلا طهر مرة واحدة لا يغسله خرقته حقيقته ميت جنين
لمد ولا توسعة كما يكون المسلم ويبقى في الكافي موضع المسلم أهله فان
لا بد له ولا يسلمه وقع إلى أهل دينه وإنما يقوم المسلم يغسل قربة الكاف
إذا الموت ثم في قبره شرب فان كان له قربة شرب فلا يتولى المسلم
يتولى قربة قربة ليصنع به ما يشعور بموتهم في الخلاصة إذا قتل المرتد خيبر

السقط الذي لم يمت
أعضاءه لم يغسل عليه
نار في الروايات وهذا
سقط غير السقط

فمنه يغسل

سواء كان ميتا
أو ميتا أو ميتا

في ستمائة احدتها فاحذر صاحبها ماله وانفقته في التجهيز والتكاليف لا يفتن
استحقاقا **باب** في الصلوة على الميت في الكاف في يومين كما في الاصل
قد ثبت فادناه بعد اربعين حال صفة مودة في صفة من الباقين كالتي في الكاف
وهي اربع تأجيلات بشاء بعد الاولى وصلوة على النبي ثم بعد الثانية ومار بعد
الثالثة وتكلمت بعد الرابعة في الهداية ولا يستغفر للميت ولكن يقول اللهم اجعله
تافها الى اخره في الكاف لا يرفع الا يدعى اذ التكبيرة الاولى الامام والقوم فيدعون
خلال الضاعف في اثنان كثير من امة مشايخ يرفع اليدين عند كل تكبيرة في القفا
احد كثير من مشايخ يرفع اليدين في هذه التكبيرات كما هو مذهب الشافعي
وشافعي الاخذ به في المغرب من فتاوى المجتهد في الجهة من الامم والمفتي
الذين لا يعلون الا صيغة يكبر اربع تكبيرات ويسلم ويحسون صلوة لان الاركان
فيها التكبيرات في الجدي بطلت الصلوة بان تكبيرة من هذه التكبيرات في الكاف
ينظر السبوت يكبر معادى ان سبق تكبيرة او تكبيرتين ينظر حتى يكبر الامام
فيكبر معه فاذا سلم رفع يديه على ان يرفع اليدين وقال ابو يوسف ولا يرفع
مع يديه حين تحضر اعبان المساي صلوات لان كل تكبيرة في صلوة الجنازة في
مناك ركعة حتى قالوا الصلوة في رفع اربع كرايم الظهر ولوتر واحدة من هذه
التكبيرات لا يرفع صلوة كما ينظر من هذه من الظهر فلو لم ينظر تكبيرة الامام
لكان فاضبا ما فات قبل او ما اورك مع الامام وذا منسوخ ولو كان حاضرا فلم
يكبر مع الامام لا ينظر الثانية اتفاقا لانه كالدرك في القبا بجهة من الفتاوى ومن
يأخذ بالمشروعة في قتال التكبيرات الثانية ذكر الحسن في الميرد ان كان
ياست رفع الجنازة ياتي بها وان كان لا يات في ايات بها بل يتابع بين التكبيرات
في التعذيب اذ اجاز وقد كبر الامام ان جاز فتد فالت صلوة وان لم يزد ولو
كان الرجل حاضرا بحيث يمكنه الدخول مع الامام ولم يداخل حتى كبر الامام
ان يعايد ماله يسلم في الكاف دفن ولم يصل عليه من قبل قبره ماله ينفسخ

هذا الصلوة على الميت
منه في الكاف

في

اي دفن بعد الفصل لا عليه السلام من قبل الميتة عن ابي يوسف
وصل عليه السلام في الكاف في يومين كما في الاصل
التي ماتت من يومين والمكان في صلاة وصلاة وحال الميت من اهل القبور
فيها كبر الذي في الشاهات والقبور لان عدم التغير في زمانها كبر
ليروى تحت الارض وفي زيات البر على العكس والمكان الى المكان الرب
والباب في السجدة لودفن الميت قبل الصلوة او قبل الفصل فانه يصل
على قبره الثالثة اياك والصحيح ان هذا الميت يتقدم ان لم يصل عليه
مالم يعلم انه قد تمزق في العنابية وان دفن الميت بعد الفصل ولم يصل عليه
صل على قبره اليه ثلثة اياك او بعدا لانه يتغير ويتغير وان شئت في التمرق
لا يصل عليه في التعذيب وعن محمد بن اذ كان معه ولا يصل عليه الا عشر ايام
في جموعة الوايات من الوقفات الحسية الميت اذا دفن قبل ان يصل
ويصل عليه صل على قبره لانه كان حال لا يقدر على صلاة في العنابية ولو
صل على ميت غرمد انه لم يصل فانه يصل ويعد الصلوة وان دفن في
علا لا يفيض لانه حرام ولا يصل بهوف الفصل بكل حال في معدلت الكاف
من السقية وانك درجاء افتاد وجراد واخراج او متغيرا استعان به في
اذا دفن في الغياض في الجاه وقاتل النفس يصل ويصل عليه عند الجنيحة
ومحمد في كات يرفع الشيخ الامام الاجل شمس الامة الحلو في وقاف
الاصم عندى انه يصل عليه ويقبل فوقه ان تاب في ذلك الوقت وقال
كنت الاسلام على التعذيب انه لا يصل عليه وله اذ في الشيخ الامام الاجل
الاستاذ تلميذ الذين في كثر الصادات من مفاخر السائل ان حتى تفقد يصل
ويصل عليه لانه لما اضطر يصيب نواضا فاهر فصل تابا في معدلت الكثر من
فتاوى المجتهدين كفتة نفس خود ثمار لانه دفن في دفن وغل داود شوق في
سوف يذهب است في جموعة الوايات من جميع الميرت ولا يصل على

هذا الصلوة على الميت
منه في الكاف

بأنه وقاطع طريق ويأبى ويأبى بما قاتل نفسه في الحوارضى ويأبى أبو يوسف
 قاتل النفس بالبطانة في السراجية في كتاب الكرامات في باب القتل من قتل نفسه
 كانت أمه أكثر من أن يقتل غيره في الفيائية من الفتاوى من قتل ظالم
 غل قاتل للسلطة في الأول آدم بطلان ولا يصل عليه تصاروا واستباحوا إلى
 في حقه لظلمه ومن قتل بطلان ما فعل على هذا الظالمون هم البغاة ونطاق الظلم
 والمكابرة والخنافة الذي يقتل الناس خنفاً أو ضيقاً أو قتلوا في الهداية
 ومن قتل في حد ونصاح غل وصل عليه لأنه يأتى نفسه أيضاً هو مستحق
 عليه في العتابة ومن قتل والده لا يصل (إمامة) في الهداية ومن قتل من
 البغاة ونطاق الطريق لم يصل عليه في الحوارضى في جزمه غيرهم وفي الفتاوى
 وهو نظير المصلوب يترك على خشية عقوبة ونحوه في الغنم في السارق
 الذي قاتل بطلان السارق في الصلوة عليه اختلاف الرواية في الشاهات
 السارق المصلوب والخنافة القتل مصلقات بعدم أنها شأركون في حجب
 حرمان الشفاعة والسنة القتل ظالم يصل وهو مصلوب لأن ابن عمر وغيره
 من الصحابة رضي الله عنهم صلوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا
 اجتمعوا في الجاني فصل عليه صلوة واحدة يجوز من الكل فأنشأوا جعلوا
 صغوات شأوا وجعلوها واحدة خاف واحدة لأن الشرط أن يكون الجاني إماماً
 الإمام وقد وجد ذلك كيف وضعوا وفي الفيائية من الفتاوى لو اجتمع الجاني
 من أبي يوسف رضي الله عنه وضعوا واحداً بعد واحد كانت أحسن حكمه لو كان الإمام
 فأنشأوا بالكل الذي ليس ببعض واحد من البعض في قيا الإمام فإذا كان ذلك فعل
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشهدوا أحد في القضية بيت وإذا اجتمع جنازة
 فالأمر بالصلوة ولو من الجميع لأنه مختلف في الفيائية وإن اجتمع موت
 المسلمين وموت الكفار بعض في القلبية وإن استوى ولا بعد لا يصل
 عليهم ويجعل لهم مرة عن حدة والمكان المصروف أكثر يصل عليهم وينوي

الكل إذا أجمعوا في فعله
 في حقه لظلمه ومن قتل بطلان ما فعل على هذا الظالمون هم البغاة ونطاق الظلم
 والمكابرة والخنافة الذي يقتل الناس خنفاً أو ضيقاً أو قتلوا في الهداية
 ومن قتل في حد ونصاح غل وصل عليه لأنه يأتى نفسه أيضاً هو مستحق
 عليه في العتابة ومن قتل والده لا يصل (إمامة) في الهداية ومن قتل من
 البغاة ونطاق الطريق لم يصل عليه في الحوارضى في جزمه غيرهم وفي الفتاوى
 وهو نظير المصلوب يترك على خشية عقوبة ونحوه في الغنم في السارق
 الذي قاتل بطلان السارق في الصلوة عليه اختلاف الرواية في الشاهات
 السارق المصلوب والخنافة القتل مصلقات بعدم أنها شأركون في حجب
 حرمان الشفاعة والسنة القتل ظالم يصل وهو مصلوب لأن ابن عمر وغيره
 من الصحابة رضي الله عنهم صلوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا
 اجتمعوا في الجاني فصل عليه صلوة واحدة يجوز من الكل فأنشأوا جعلوا
 صغوات شأوا وجعلوها واحدة خاف واحدة لأن الشرط أن يكون الجاني إماماً
 الإمام وقد وجد ذلك كيف وضعوا واحداً بعد واحد كانت أحسن حكمه لو كان الإمام
 فأنشأوا بالكل الذي ليس ببعض واحد من البعض في قيا الإمام فإذا كان ذلك فعل
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشهدوا أحد في القضية بيت وإذا اجتمع جنازة
 فالأمر بالصلوة ولو من الجميع لأنه مختلف في الفيائية وإن اجتمع موت
 المسلمين وموت الكفار بعض في القلبية وإن استوى ولا بعد لا يصل
 عليهم ويجعل لهم مرة عن حدة والمكان المصروف أكثر يصل عليهم وينوي

المسلمين

في الحديث ويدفون في حجاب المسلمين في مجموعة الروايات من الفتاوى لا يصل
 على الجاني في السيد الأمن عذر ومن جمع الجهرين بمنعه في سيد وعمل عضو
 وقاب ومن الضمير يب ولا يصل على بعض بدت الميت حق يكون أكثر أو
 إلى أسعد ومنه الشافعي يصل في العتابة ولو وجد بعض لا يصل عليه
 حتى يكون الإمام أو الضمير بعد إلى أس سبط الصدر في العتابة والخنافة
 إن أدخل الميت في السيد مكره بالانفاق ولو وضعت الجنازة على باب المسجد
 والإمام والقوم في السيد اختلاف الشافعي فيه ولو وضعت الجنازة خارج المسجد
 والإمام وبعض القوم معه والشافعي في السيد والصوف تسعة غير مكره في القبر
 يكون صلوة الجنازة في الشارع وأرض الناس في القضية بهما الصلوة في التابوت
 في سفينة السفينة من الميط من أبي يوسف رضي الله عنه قال لا ينبغي أن يصل على ميت
 ميت القبور وإن صلوا اجزأهم في الخلاصة ولو أوصى بأن يصل عليه فلا ت
 ذكر في العيون إن الصلوة بالطله وفي نوادر من رستم أنها جازية ويوس فلا ت
 بأن يصل عليه قال الصدر الشهيد الفتوى على الأول في القضية ولو جهر الميت
 صحت يوم الجمعة كانت أخيراً الصلوة ودفعه يصل عليه الجمع العظم بعد صلوة
 الجمعة ولو خافوا فموت الجمعة بسبب دونه يجوز الدفن في القبر الصغيرة ولو لم
 إلى جيل الناس صلوة الجنازة فمن بات أنه كان محمداً لم تمته إلا إعادة وإن تيت
 القوم كما لو وجد ميت لم يلزمهم (إعادة) ولما تجب إن الجماعة ليست بلازمة لواء
 إصاغة على الجنازة وأذلك المرأة إذا است رجا إجازات الصلوة ولو أجدت الإمام
 في صلوة الجنازة فتد غير جاز وهو الصحيح في القضية امت المرأة في الجنازة لا تعاد
 له يوجد رجل وصل عليها النساء جازت وفي الخلاصة الكفاية الإمام على الجنازة
 والقوم على غير طهارة صحت صلوة الإمام ولا تعاد الصلوة عليه في القبر بلا صلوة
 دليل على أن الجماعة ليست بمنزلة الصلوة الجنازة في العتابة وجوز التعم إذا حضر
 الجنازة ويخشى الفتوى فاما الأول ذكر في الأصل أنه يجوز له التعم والأصح أنه لا يجوز

لا يصل على الميت
 في حقه لظلمه ومن قتل بطلان ما فعل على هذا الظالمون هم البغاة ونطاق الظلم
 والمكابرة والخنافة الذي يقتل الناس خنفاً أو ضيقاً أو قتلوا في الهداية
 ومن قتل في حد ونصاح غل وصل عليه لأنه يأتى نفسه أيضاً هو مستحق
 عليه في العتابة ومن قتل والده لا يصل (إمامة) في الهداية ومن قتل من
 البغاة ونطاق الطريق لم يصل عليه في الحوارضى في جزمه غيرهم وفي الفتاوى
 وهو نظير المصلوب يترك على خشية عقوبة ونحوه في الغنم في السارق
 الذي قاتل بطلان السارق في الصلوة عليه اختلاف الرواية في الشاهات
 السارق المصلوب والخنافة القتل مصلقات بعدم أنها شأركون في حجب
 حرمان الشفاعة والسنة القتل ظالم يصل وهو مصلوب لأن ابن عمر وغيره
 من الصحابة رضي الله عنهم صلوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا
 اجتمعوا في الجاني فصل عليه صلوة واحدة يجوز من الكل فأنشأوا جعلوا
 صغوات شأوا وجعلوها واحدة خاف واحدة لأن الشرط أن يكون الجاني إماماً
 الإمام وقد وجد ذلك كيف وضعوا واحداً بعد واحد كانت أحسن حكمه لو كان الإمام
 فأنشأوا بالكل الذي ليس ببعض واحد من البعض في قيا الإمام فإذا كان ذلك فعل
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشهدوا أحد في القضية بيت وإذا اجتمع جنازة
 فالأمر بالصلوة ولو من الجميع لأنه مختلف في الفيائية وإن اجتمع موت
 المسلمين وموت الكفار بعض في القلبية وإن استوى ولا بعد لا يصل
 عليهم ويجعل لهم مرة عن حدة والمكان المصروف أكثر يصل عليهم وينوي

كانت القوم ينظرونه في القنادي اما القوم اذا انتظروهم بعضهم لا يجوز
 التمس في الغاية في القنادي من اجله ان لا يجوز التمس من ينظر الناس
 فلو لم ينظروا لجره قال بلوا في الصحيح رواية الحسن ويقتضي بعد ذلك الغاية
 وان كانت القوم بسبعة قالوا ثلثة صفوف بقعة واحد وثلاثة بقعة وان شئت بعد هم
 واحد بعد هم الا ان في الحديث من صل عليه ثلثة صفوف غفر له في القنية
 افضل صفوف الرجال في الجنة اخرها وفي غير هذا ولها الظاهر للتواضع ليكون
 شفاعته ادى الى القول في دستور القناعة عن جابر رضي الله عنه اذا مات الرجل من
 اهل الجنة استجى الله تعالى ان يعذب من حمله ومن تبعه ومن صل عليه
 في حمله الجنة والنار من قبل من بلده الى بلد اخر في النار خاضعة
 ويحل الجنة من موافق من مات افضل جميع الخلائق صلى الله عليه وسلم حمله
 جنة سعد بن معاذ رضي الله عنه لما مات حمله الجنة عبادة فيجب على كل احد ان يبادر
 الى العبادة في الكافي في الحديث من حمله جنة اربعين خطوة كثر له اربعين
 كبيرة في العبادات ولا يتم من مرت به الجنة اذ لم يرد ان يشهد ما كانت
 العبادات بتسبب له ان يلهن حيث مات في مقام يومه فان نقل قدر سبل او
 ميلان لا يراى به وقبل ما دوت السفر وقيل لا يكره السفر ايضا وعن عفان رضي الله
 عنهما من قبور كانت عند المسجد ان يحول الى البقيع وقال يوسف بن سعيد كسر
 وقيل لا يراى في مثل هذه الامور ومعبدة مثل ابو نصر عن امرأتين ولها ما
 ودفن هناك والام لا تقبر عنه هل يجوز ان ينشئ وينقل الى بلادها قال
 لا وهل الا ان ان نصير وفيها ايضا افضل الميت من بلاد الى بلاد على وجهين
 اما ان يكون قبل الدفن او بعدا وبعد الدفن على ثلثة اوجه في وجه يجوز
 بالانتقال وفي وجه لا يجوز بالانتقال وفي وجه اختلاف فيه اما الاول اذا دفن
 في ارض موصولة او مع كن موصوب ولا يرضى صاحبه الانتقال من مكانه
 او يرضى ثوبه جاز ان يحول منه بالانتقال واذا نقل جاز لصاحب الارض ان

انما يقبر في كنفه
 ان يحول الى البقيع

شمس

من مخرج واما الذي لا يجوز بالانتقال كما لا اذا ارادت ان تنقل وجهه
 ولها ما ونقله الى مقبر اخرى لا يجوز بالانتقال واما الذي اختلفوا فيه ان
 غلب القبر من بعد دفن بعض المتاع جاز حمله عن ذلك الموضع في الغاية في
 كتاب الدفن ثبت وفيه ثمانية مكان ثم اراد اهله اخرجه عن ذلك المكان في
 في موضع اخر بعد مدة طويلة او قليلة قال الفقهاء ابو جعفر راجح لا يباح (خرج له)
 بعد ما دفن الا بعد الدفن والعدو ان يكون من دفن في ارض موصولة ويحس
 ذلك في الغاية او اخذت بالنفقة ان لا يخرج من العيادة رضي الله عنهم
 دفنوا في ارض لم يرب ولد يجوز لو اهدم العذر في مستقبل الناصر ولا يحل
 ان ينقل القبر ليعمل الى موضع اخر في حاشية السراجية وكثير العباد من الله
 وكان شيخ الاسلام في شرحه ان نقل الميت من بلد الى بلد لغرض ليس بكره
 وفي العيون ذكر مطلقا ان نقل الميت من بلد الى بلد ليس بكره في حاشية
 السراجية في الكبرى وان نقل من بلد الى بلد لا يتم عليه لانه روى (ان)
 يعقوب بن ماس بن عمر في ارض الشام وموسى بن حماد بن يوسف بن مسمع
 بعد ما دفن عليه من ارض الشام الى ارض مصر لكونه مقامة على
 اياه في الثمرات من البنايع ولا يراى نقل الميت من بلد الى بلد قبل الدفن
 واما بعد الدفن فلا في الدفن في الشرع فيقال القبر في
 جوار اهل القبر فان الميت يتاذى بجوار السوء كما يتاذى الى في مجموعة
 ان وثبات من نعم العبادات ولو ادى بان يقرب في مقبرة كذا يقرب فلا في
 ان حمله الى مقبرته ان لم يكن في المقبرة في حمله الى مقبرته في المقبرة
 في كثر العبادات الكبرى ولو ادى بان يقرب في داره فوصية باطلة لا يراى
 في وصية منقعة له ولا احد من المسلمين فان دفن فيها فهو كمنهم
 في حاشية وصية يرفع الى القاضي فان رآه ان يرضى برفعه فعل في السراجية
 الا ان دفن في الدفن في الانتفاذ في ذلك سنة الانبياء وخاصة في فيه الشفيع

انما يقبر في كنفه
 ان يحول الى البقيع

انما يقبر في كنفه
 ان يحول الى البقيع

من فتاوى الحجة باري ان يدفن الميت فيه دار وان كان صغيرا الا ضرورة لان هذه
 سنة الانبياء عليهم السلام فانهم دفنوا حيث ماتوا في القنية باري انما دفنوا في
 السكك والاسواق لان موقع البيت المقام في الثانية والسنة في القبر عند
 الجدار فكانت الارض رطبة فلا بأس بالدفن وحسن الشجر (الاما) ان يدفن في
 الفضل مع انه يجوز انما السابوت في بلادنا في حارة الارض قال ولو انما دفن
 من هذه بلادنا به لكان ينبغي ان يدفن فيه التراب ويطلب الطبقة
 العليا مما يلي البيت ويجعل اللبنة الخفيفة على بيت الميت ويسار فيه قبره
 القبر ويكره الاجرة في اللحد اذا كانت على البيت اما في بلادنا واذ ذلك لا بأس به في
 الكوفة وبغداد والبيت والقبر وكذا الاجرة في حارة القبر في بلادنا والبناء
 والمقبر موضع البلى والفساد حاشية التراب المدال بعلامته في بلادنا بالاجرة
 انما تار فيكون تضاد ولا يكره الاجرة بالنار عند القبر واتباع الحجاز بها
 لان القبر اول منزل من منازل الاخرة بخلاف البيت حيث لا يكون الاجرة
 ولا الفضل بالنار والحدائق الخواص في كنف من العباد اوصوا بان رسول
 ابي يده توفيت من غير دفن ولا لحد وقالوا ليس جيبنا الايسر اول من الامم
 في التراب وكما في سون في التراب وساد بهال عليهم القاب في القبر
 من الحجة اما قد راعى في اعرافه وى الحسن بن زياد من اجنيته في قال
 طرقت القبر على قدر طول الانسان وعرضه على قدر نصف قاسته وقال خلاف
 بن ابيون ينبغي ان يكون عمق القبر الى السنته وعند بعضهم الى الخرف
 حاشية السرجية من فتاوى الحجة وروى في الاخبار اعموا فيوركم والعناية
 مائة اذيت من تعريض السباع ومن النش ووقع لاراحة الاية من ان
 في السرجية في الارض اول ما يدخل المرق في القبر فانه لا يضره وورهم من
 فاهل الصلاح من جيرانها بل دفنات الفانية لان من الاجنبى اياها
 فوق التراب يجوز عند الضرورة في الحياة فلان الموت في الخلافة فانما كانت

كبره الامم بانه عند القبر

ناله

من الحرام من التراب والارض او من جهة الصاعرة مثل ان يجمعوا في
 قبرها فان لم يكن نزل المشايخ فان لم يكن فانما كانت العلة ولا يخرج التراب
 في سفيد المستفيد من مخرج السائل ولا يدخل البناء في الفضة التي في القالبه
 ولا يدخل القبر لكان في التراب وانما كانت في بيت كثر الجواب في الاجابة قال
 ابو سعيد الخدري ايضا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان
 الميت يعرف من يغسله ومن يجمله ومن يدليه في قبره في سفيد المستفيد من
 الحجة واما الجصير المتخذ من المردى فانما في القبر مكره لانه لا يروى في السنة
 في الخلاصة لو كان من رجل من اهل القبر انه نسي ثوبا او درهما يبدى ويضع
 ذلك في القبر به ولو بدى فيه منع لان ذلك لا بأس بالنش في مخرج الشارع
 روى ان مغيرة بن شعبه روى عن سفيان في قبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال في القبر ما يحق رفع البيت واخذ ثيابه وقيل من عبيد روى
 الله صلى الله عليه وسلم ثم يغفر به تلك السرجية في كتاب الكيفية في
 باب التداوى اسرته ماتت وفي بطنها ولد فانه يشق بطنها ويخرج الولد ويكفي
 انه فعل ذلك باذن ابي حنيفة في فاعلى الولد في دستور القضاة في الخرف
 من الملقط وتدل كل على اجنيته في فغرت الله من مواله وقد ماتت امه وهو
 في بطنها في سفيان انه مات في حق بسكن العبي في بطنها ثم دفن
 وافق ابو حنيفة في بشن بطنها واخراج الولد في حاشية الهداية في الفتاوى
 ابن حنيفة اذا ماتت امرأة وجعل رجاها في دفن في بشن بطنها في بشن
 الايسر لما روى ان الله تعالى خلق حواء من الضلع الايسر فاولي يكون
 من جانب الايسر في الثانية حامل ماتت وقد اكل على حلقها تسعة اشهر
 فكانت الولد يخرج في بطنها فدفنت وله يشق بطنها ثم روت في المنا انما
 يقول والدة لا ينبغي القبر في الظاهر اذها ان ولدت كانت الولد ميتا
 في مجموعة الروايات من نفع العبادات ويجوز ان يدفن وجه الميت في القبر

ان الميت يعرف من يغسله
 ومن يجمله ومن يدليه في قبره

ابو سعيد الخدري روى
 في القبر ما يحق رفع البيت

هذا هو القبر الشريف
الذي فيه دفن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
في مكة المكرمة

في الاور وهدى لا بأس بان يذبح في ثلثة اوجسة في شهر واحد
الضرة ويطهر كل ثلثة ايام من التراب هكذا امر رسول الله صلى الله
عليه وسلم في بعض النسخ واذن كثير العباد من صلوة المسجود في جوف مراد وور
ذلك عند هركه مشق ان خالك من كبر ووبرائ خالك حيزي ان قرأت بخواتم
ووراث ان ذبحوا وهم خالك ووراثه ووراثه باشد هذا ليعالي نيك ورويون
ويثبت كودا ومرو ووراثه اسايض يود في المراجعة من سات في السنية
في الجرافة بفعل ويكن ويصل عليه ويرى في البحر لا تفقد وفنه في
العتابية ومن سات في السنية بفعل ويصل عليه ويرى في الماء ومن ثلث البحر
الاستعداد وفنه في الهداية القبر يسم لا يسل على الا يبع لانه عم نفي من تريب
القبور ومن ثلث هذا قبر النبي عم اخبر انه سمع في الخوارزم وقال الشافعي
يسلم لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه
وسلم جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبره سبطا وفي القبر في فتاويه
انه سبطه ثم سمع في مجموعة الروايات من الحديث مسلي من بغداد في الارض
قد روي في اكثر قبلا في سفيد المستفيد من الجامع الصغير ويرى عليه الماء
كيلا ينش بالبحر في حنة المريد بن جوت خالك واستكر في دة باراب از سر
تا يا يمين في ذلك رسول كفت عليه السلام ان اب ربح في ايفت ان عذاب
كوف في المخرج من غرب الخطاب انه عليه السلام نفي عن نفصير القبور
ونكاهلها التفسير والتوضيح والتمثيل بناء الكلمة وهي القباب والصليم
التي على القبر في سفيد المستفيد من الحديث كنه ابو حنيفة رضي البنا على القبر
وان لد بعد علامة قالوا ان بالبناء السفه الذي جعل القبر في دة تاونين
عملا لاجل واما البناء فلا بأس عند البعض ومن الشريعة يكره ان يبنى
عليه مسجد يبنى فيه وان يفرس عليه فطاطا اوقية يقام بها يظل القبر
فان يظل الميت على في نصاب الاحساب او كل نعال ساخت وكور دة بان

قبره الشريف
عليه القبر

بلا سق

وان شاء الله

وكانت من اهل البيت
منه اهل البيت
وطعن الطعن

اليد فلا يجوز لاحد ورثته وحيد انه يعرف على سواء فانه في الحاشية في
كتاب الوقت اذا حضر الرجل القربى في ارض يباح له الحضر في غيب ماله
غيره لا يثبت القبر وان كانت بغير قربة حضر لكونها جماعات الحقيقتين واما
لما كانت قربة العباد من قنوا في الحجة من حضر قربة القربة قبل موته فلا
باسية ويوجز عليه **فصل** في الشهادة في المدرك قوله تعالى
ولا تحبب الدين قنوا في سبيل الله اموال اهل احياء عند ربهم ترجون
عنه وقوله في قنوا في سبيل الله اموال اهل احياء عند ربهم ترجون
وهو نكاحه لكونهم احياء وصف لهم احياء فيهم احياء في النعمان
الله تعالى في حجة بما انتهم الله من فضل وهو المتوفى في الشهادة
وما ساق اليهم من الكرامة والتفصيل على غيرهم من كونهم احياء
مقر بكونهم احياء لهم رضاء الحجة ونعيمها قال النبي صلى الله عليه وسلم لما اصيب
اخوه قنم باحد جعل الله ان واحصم في اجواف طين حفره وورث في
الحجة وما كان من ثمارها وادى الساقاويل معلقة في ظل العرش
في حاشية شرح العقادة الشفيع من تفسير الكبير قوله عليه الصلوة والسلام
لما اصيب اخوه قنم باحد جعل الله ان واحصم في اجواف طين حفره وورث في
فليس ذلك من التنازع في شيء لا من التنازع في شيء لا من التنازع في شيء
في خلق من خلقه وفي تبيينه الفقيه اهل البيت وعن ابن مسعود رضي الله
تعالى عن ابي جابر عند ربه من رافعت قال انوا حصرهم كطير يحفر ترسج
في الجنة حيث شئت ثم رافعا الى قنابل معلقة تحت العرش في الشجرة
في بعض الحدائق ما من احد اهل الجنة يسمون ان يرجع الى الدنيا وله
مشق من اهل الشهادة فانه وادى رجوع الى الدنيا فاشهد لما راي
من الفضل فعل كل صوم انت يفتي الشهادة بان افي الحدائق من سال
الله تعالى الشهادة ويصدق بانها من اهل الشهادة وانت مات على فراشه

الرفق

نسخ
استخرج

نسخ

نسخ
استخرج

الحقول في غير شئ من العتابة وهذا اذا حمل او حث عليه يوم يعلم ثم التكال
فاما اذا امكن القتال ابا يابن هو في المعركة ايا سالكين دفعة لا يجل شهادته
ولو كانت طالب العدة ووقع في ذات عمل ولو مات بخلو باله في الرعية
او يوصي بشئ من امور الدنيا في الغيبة اذا اوصى بالامر والدنيا والاهمال
لا ولا يجل بالاجماع اذا اوصى بالامر والاخر في الجاهلية
ومن اوصى بوجبة مثل قال الفقيه ابو جعفر اخا يجل الشهادة بالوصية
اذا اوصى بالوصية على كتمان والكتمان والكلمة لا تبطل الشهادة في
الكاف او وجد قتل المصلا فيجب فيه القسامة والدية تحت الظلم بسبب
العوضي الا اذا علم انه قتل بحد فاعلم انه قتل فانه لا يجل عندنا وعند
الشافعي يجل في الشافعية لا يلو ليرى فانه معلوم انه يلو ليرى قتل
فانما يجوز ان لا يكون شهداء الكاف او قتل يجل لان التلجب فيه
الدية وقال لا يجل لان فيه انقصاص في الهداية وعند ابي يوسف ومحمد
سالك يجل في الجب في الجب في العتابة والجمعة العتابة الكافي
او كما سلكها الى العدة فاصاب سلبا او طارئا او امة سلبا وانفرت
واية سلبا عن اياهم فماتت جارية او وليا الى سلبا او طارئا او امة فماتت
نفسه عن سلبا او سلبا عليه جارية او وقع في حصر فماتت جارية او وقع في
القتل غير بضات الى العدة ونسب في حاشية الامامية من الغنى عن قتل
نفسه خطا يات ناول رجلا من العدة وفيه فاضطاء واصاب نفسه
ومات فانه يجل ويصل عليه بالخلات ولما تعدم قتل نفسه بحد يجل
يصل عليه بخلاف فيه الشافعي وقد سأل قائل ان يجل في باب يجل
الجب من هذا الكتاب في الكاف في المرفق وان غلبت ثواب الشهداء
كالغريق والمريض واليه والفرج فانهم يجلون وهم شهداء على
سلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفي انت عمر وعليا في حمل الي

نسخ
استخرج

نسخ
استخرج

نسخ
استخرج

السلام عليه في غير ذلك
الابو المصطفى في غير ذلك
العصر من ذلك في غير ذلك

نسخ
استخرج

لا يصل عليه لانه نسي الذنوب لقوله عليه السلام السيف حمار للذنوب
والصلوة عليه شائعة كودع النجس في ذنوبه وقد استغنى عن ذلك كما استغنى
عن غسل ريشه انما الصلوة على الميت لا تظهر كمنه حتى انقضت بها السر
وحرم المناقب والشهيد اول بصد الكرامة والعباد وان ظهر من الذنوب
فلا يستغنى عن الاعذار الا كما انهم صالوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو السابق عليهم ومنزلة عند الله تعالى وقد صرح انه عليه السلام صلى على
شهداء احد في المدايد والظاهر عن الذنوب لا يستغنى عن الاصل كالنبي
والصبي في الكافي فانه قيل الشهيد وصف بانتهى بالفسق والصلوة شرعت
على الميت لا على الحي فلهذا الشهيد في الحكم الاخر كما قال الله تعالى بل
اجسادهم واصلهم واصلهم من ذنوبهم راسه بالحجر وفيهم من قتل وهو قد
امرته والصلوة عليه من احكام الدنيا ومن قتل اهل الحرب والنجس او قطع
الطريق لم يغسل باي شيء فتدبر ان الاصل فيه شهيد او احد ولم يكن كاهن
فغسل بالسيف والصلح فقبض من راسه بالحجر وفيهم من قتل وهو قد
عظم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاس بترك الغسل في الخلاصة
ثم الجلاء فيد اذ صار متوكلا في القتال مع اهل الحرب او قطع الطريق او الخوارج
او اهل البغي والابن نفسه او من ماله او من اهله او من واحد من المسلمين
او من اهل الامة فانه يكون شهيدا ما شئ قتل بعضا او خيرا او مديرا او يوقاة
دولهم وهم ركبوا او سابقوها او قاتلوا او كانوا عليه او قتل بالمهرج
او غير ذلك بالصلح بالصلح او خارج المهرج او من قاتل الكافي او بدلت
بذمه او يقيه لقوله عليه السلام من ملوهم بكمهم ودمهم الا بالصلح من
الكنز والنفوس والعنفوس والنفوس والصلح ويزاوي من الكفن وينقض
ان كان زيادة على سنة الاثنت وفيه ايضا ما شئت الا ان يكون شاهدا
لا على خصمه ولا على من حاله في الوقت في الشهادة وم الشهادة ما دام عليه

تظهر منه

در
وق

الرب
الوقت

نور

نعم ظاهره اذا ادين منه كانت نجاسة العتابة وم الشهيد ما دام عليه
ظاهر حتى يصل عليه فاذا انقضى منه كانت نجاسة لواباب الشوب ووقع
في الماء افضل لان كثر العباد من كثافة النجس في الشهود الذين هم شهداء
في الحقيقة فحرمه على الارض لا ياكل الارض لموهم بل يكون من اجل هيم
كيوم وقوات الكافي ويغسل ويغسل عليه ان قتل جنتا او قاتل افضل فلهذا
صم الله حنظلة من قتل جنتا فغسله الملائكة ولولم يكن واجبا لما غسلا اذ
غسلهم لتعلم بان الله عليه السلام في الشاهدين ان سجد بن معاوية
لما توفي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بارون ويغسل سعدا كسيلا
بارون الملائكة كما بارون يغسل حنظلة فغسل اهل على ان غسل الملائكة
لحفظ اولد بسوق لاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل في الكافي او انما او انما
او صبي او قاتل افضل او قاتل اى صار حنظلة باب الشهادة يقال ذنوب
رثا اى شقيق باث اكل وشرب او اكل او مرض او اواه خيمة او نقل من معرة
لا يقال يغسل من رث الحيوة ثم انظر في الظاهر فان كان في شهادته احد
وشهداه احد ما نقل عطاء الكافي يدار عليهم ولم يشرب بوابل او اكل
او شاربهم فهو ذنوب في الشهادة في الخلاصة والمهرج الذي يحمل من الكافي
او اكل وشرب او باع او اشاع او كبر بطلا طويلا او قاتل من سقاه ذلك
او شرب من مكانة ذلك الى مكان اخر او اكل او شرب من مكانة حيوان كاسلا
وليلة كاسلة في المهرج روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا بقي في مكانه
وقت صلوة كامل وليس هو منى عليه وقد كبر عليه بوجوب تلك
الصلوة بطلت شهادته في المدايد وهذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجدي
وقد ظاهر الولاية شرطا ان يعيش يوما وليلة في الكافي او رث باث اكل وشرب
او اكل او شارب او اكل او شارب وقت صلوة وهو يغسل او نقل من المعركة حيا او
حاشية هذا اذا حمل للشهادة فانه حيا من حله من باث الصلح كيانا

عنه
لحم الشهداء الذين هم
شهداء في الحقيقة فحرمه
على الارض

خارجا عن جعفر ابن ابي طالب وزيد بن جابر وعبد الله بن رواحة جلس
في المسجد والناس ياتون به ويقرؤون له الجوس على باب الدار فان ذلك
من عمل الجاهلية ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك في جمعة
الي وادب من العتابة قال بعض الشاعرة في الحاضر ثلثة ايام وتعزية
الغائب يوم ومن التهمة كانت اباها من المرأة تجلس في بيت الميت ثلثة
ايام ولا يمسها فيك وتكلم معها النساء فقال اني حي وهي تفعل ذلك
لطم كبره وان فعل ذلك من غير طم فلا بأس في القضية والمذكور
في الكتب انهم طموا قال النبي صلى الله عليه وسلم انما حجة ومن هو لها
سببها عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فاما البكاء من غير طم
انصرفت فلا بأس به لا يفتن اباها من المرأة تجلس في بيت الميت ثلثة
ايام فاما جعفر بن محمد بن عوف فان نصيبا من البكاء فقال فانه يفتن من
صوت احمق فاجرت فاما حجة الله يجهلها الله تعالى في قلوب الرماة
العتية هذه مع انفسهم لا يفتن ولا يقول ما يفتن الرب في الغيبة وقال
عليه السلام العز وكات يهي النساء بكنات وعصت فان العبد حديث
والعبد دابة والصبي افضل احراز الاجر الموعود في القضية في كذا
الكلية فكم لا يجوز من الشارب او كذا كذا في البيت فكم لا يجوز
لا يجوز تسويد الشارب في من ل البيت في الشريعة ويحرم ان يمس
طحا اهل البيت قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصيب حمز رضي الله عنه
لا اهل بيته فانه من شغل في البيت نهيت يا رسول الله عن ذلك قال
انما نهيتكم عن الويل او المعصية السنة ان تصدق ولي الميت قبل يفي
الليلة الاولى ما يمسك فان لم يجد شيئا فليصل ركعتين ويقرأ في كل
ركعة بضع اربعة الكتاب واية الكرسي وسورة النكاش عشر مرات فاذا فرغ قال
اللهم صلي على ابي القحافة وانت تعلم ما اردت بها اللهم ابعث ثوابها

نعم
الرب
الوقت

المدايد

الي قبره فلات الميت فان الله تعالى يعطيه ثوابا جزيلا ويورثه وحشة ووجه
وشاعة ويصحب ان تصدق من الميت به الى سبعة ايام في كثر العباد
من الصالح قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ياب على الميت ليلة اشده من
اول ليلة فارحوا موتاكم بشيء من الصدقة ومن كثافة النجس من ان
يت ذلك ومن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تصدق الرجل بنية
الميت اسلم للمجهري على ان يجعل الميت مع سبعين اسما في ابد عاقل
ملك تلحق نور يحملون الى قاتل فيقولون السلام عليك يا ولي الله هذا
هدية فلاتت بن فلات اليك ثلثة ايام واعطاء تعالى اليك مدينة في
الجنة ونعجه العبد هو دوا ليس الف حلة ونفى له الشهادة ومن
النجس لو صلي او صا او اعتق او فعل شيئا القوي لا يصل ثوابه الي
الميت يجوز وصل اليه ويحرم هذا النية وتعل في الايمان في الكافي
لو تصدق من الميت او دعه بعث الله تعالى الي الميت على طبق من نور
في نوادر القنادي ثواب طاعت عبده ونه لا يشهد روايت في المهرج
من سقط المصعب رجل اعتق عبدا عن ابيه الميت قال لا لله ولا لاجي
للاب من غير ان يتقى من اجور الا من كره الصدقات والاعوات لواله
ولجميع المؤمنين والمؤمنات يكون الاجر لواله ولجميع المؤمنين من غير
ان يتقى اجرا في ان رغبة في كتاب في الكافي الفصل السادس عشر
من جامع الجوامع افضل ان تصدق نفلا ان يتوق جميع المؤمنين
والمؤمنات انما يصل اليهم ولا يتقى من اجرا حتى في سلق الاجر وقال
بعض السلف الدعاء في الاموات بمنزلة الدعاء بالاحياء فيدخل الملك على
الميت معه طبق من نور فيقول هذا عذبة لك من عند ربك فان بين
عنه قلوب في ثلاث قال فيفرح بذلك المنيح من اهل الجنة في جمعة الرماة
من الخلاصة ويقرأ الصلوة في يوم للميت في انما طمها الفقير كان

نعم
الرب
الوقت

في عبده ولا في غيره صدقة وله حد بث جابر عن النبي عليه السلام ان من كان
 فريسي سايك وبنا وعشرة وراهم وحمل مرو بجمع على فريسي الغار في يدين ثابت
 بجمع من العباد رضى الله عنهم في جمعة الروايات من الذخيرة ولا شيء في
 سواهم اهل السنة لا يرون فيه الا في **باب اداء الزكاة** وسقطها
 وصار فيها الكثرة فشرط ادائها ثمانية بقا على الاداء او الهل ساوجب او تصدق
 بكل في الخلاصة اذا اراد الرجل اداء الزكاة فالأفضل هو الاظهار وفي التلخيص
 الاختلاف في التاخرية في فواتها من كانت محلة عن رجل قال ما تصدق
 الي اخر السنة فذمت من الزكاة وفي وقت الصدقة لم تحضر النية قال
 ارجوات بجزية في الذخيرة اذا نوى ان يودي الزكاة ففعل تصدق الي اخر السنة
 وله تحضر النية لتحضر فوات او فضا لان كونه تصدق قال ارجوات بجزية قال سألت
 محمد بن عيسى قال ما تصدق به الي اخر السنة فذمت من الزكاة وفي
 وقت الصدقة لم تحضر النية قال ارجوات بجزية في الجملة من النية وهب
 لكتبت ورها وصما هبة ونوا من ثلثه اجزاء ثلث العاقبة للنية فلا يغني
 ببقاء الهبة في الكاف وقيل علم من يادها ما يادها شرط في النية عب
 وقع الي اخر السنة بكونه قال ونعت اليك فمنا نوى الزكاة بجزية لان
 العادة فيه القبول دون السات يحل ما تصدق به ونوى اداء الزكاة عن
 ما يقع عنها قال تاج الدين اخو المصنف لا يفتقر الى نية عند الفرض
 فلو كانت النية بقاء بالمال يذمة الزكاة لان الكل واجب التصدق فلا يفتقر
 الى نية عند الصدقة بعبث في العاقبة واذا هلك النصاب بعد الجول سقط عنه
 الزكاة وان فواتها استهلكه من الزكاة في فواته واستهلك قبل الجول
 لا يوجب شيئا واستهلك اخراجه النصاب عن سلكه في الظهيرة ولو مات
 من عليه الزكاة سقطت الزكاة ولا يصير ذمها من اخلاف التلخيص لان
 لو اوصى باداء الزكاة يجب تنفيذ وصيته من ثلث ماله في الثانية بغير

والحد في ذمته
 قدره في الجول

صحيح

عبد

ابن فتيحة تحت مسمى جاز في الجارية من الماري وسئل عبد الكريم عن موقع
 ذمته ماله اليه قال ان كان له ما يعقل الاخذ بجوز ولا لا لا يفتقر الى النية
 وقال ابو بكر الاسكاف وهو في موقع الى اخذ الذي عاله جاز ومن الضاوي عن
 الي القاسم في دفع الزكاة الى اخذ قال ان كان له ما يعقل الزكاة على زوجها
 ولم يقع عن الاداء اطلب فانه لا يجوز ان لا يعطى وكان الزوج حرا جاز وصو
 اعظم الاجرة في العرا بجهت رجل على فتيحة ما يادهم جعلت له الزكاة ولو
 كانت له كتب يحتاج للتعليم والذماسة لا يجوز ان تصدق في حاشيتهم من جامع
 الضاوي قال ابو القاسم اذا احتاج الى حفظها او راسها او اياها كانت او فحقها
 او صدقها جاز اداء الزكاة اليه وان كان ساوي ماله اليه واداه الفقيه
 يقول ان القام في العاقبة ولو كانت له دار يستعجلها وان كانت عظمى
 كثيرة القيمة ويكنه بعضها وكذا ان له كتب العدة وهو محتاج الى كل ما للتعليم
 او للتعليم البعض جاز في الزكاة في بعضها وكذا العدة الواحدة ولو كانت له ما
 وكتب يكتفي بعضها بقيمة ما يحتاج اليه ما من ورهم لا يجل وهو نظير شياب
 الفاضل عن حاجته في المقتطع الناصري عنده صحف يادى الف ورهم لا يجل
 الزكاة له في العاقبة بغير التملك شرط في الزكاة حتى يفي سجد او يكتفي ببيت
 او فتيحة وبنا او لياح طعاما لا يجوز في الجيدة والميلة ان اراد كعت بيت او
 فضا وبنا او اصاب عبد يجل الزكاة ان تصدق بقدار زكاة على فتيحة
 جاز بعد ذلك بالضرر اليه هذا العيو فيكون للناصب ثواب الصدقة في
 السراجة لا يجوز صرف الزكاة اليه الا في الذمة ولا في اهل الكتاب والطبوك
 الي بن العدي وبشره بالانجيل ولا يجوز التغطية والتعيق ولو دفع الزكاة الي
 من يعوله به لا يجوز في الذخيرة اذا كانت الرجل يعول صبا فيعمل يسكنه ويظهر
 ويحبب بما ياكل عنده ويكسوه من زكاة ماله لا يملك السق يجوز بغير
 القيمة لان ما هو يركن الزكاة وهو ان يملك يتحقق ذمها وما لا يلزم

الزكاة في ذمته
 كسبها في ذمته
 كسبها في ذمته

والحد في ذمته
 مست او فتيحة
 او اوصى كان الزكاة

بما

من ذلك وما عداها بالجملة والمركبة فذلك على قولها ومنها بها
باب العاشرة في الكافي هو من نصيب الامام على الطريق لياخذ الصدقة
 ويمنها الخيرية من الاموال في السراجية مسلمة على ما علم من حال قدره في انصاب
 ووجد بشرا في وجوب النكاح فانه يأخذ منه ربع العشر وكانت ذلك زكاة تؤمر
 ذلك على ما علم فانه يأخذ منه نصف العشر ولو سهره بياخذ منه عشر كما لا
 يعرف ذلك يعرف الخراج في الكافي لان المأخوذ من المسلم زكاة فيكون ربع
 العشر ولا زكاة على الذي كان الساطن لما هي ماله استوجب الكفاية في ماله
 فوجب تنصيف ما سئل المسلم كفي تغلب النصارى ليعملوا في زكاة ولا حاجة
 الذي الى الحماية اكثر من دفع الاموال في اموالهم ولما وجب اخذها من الحرب
 بهذه العلة وجب ان يعطى عليه ما يؤخذ من الذي لا في الحرب من الذي
 من المسلمين فيما لهم وعليهم بالحد في وجوب ان يؤخذ منهم ربع العشر كما بين
 قلت المأخوذ من زكاة حقيقة والمأخوذ منهم كالحرب في حق يعرف الى مصادف
 الجزية وليس بركوة حقيقة النصارى وهم يوجبون اعلاها وكما ذكر في حقهم
 فالحق بالحد في اعتبار الجول وكما ان انصاب في مجموعة الى ويات من
 الحجة ويؤخذ من الحرب في كل خراجة وكما خرجت وان خرج في سنة عشر
 رات **باب** العشر والى كان في السيف في الكافي اسم لمل وفسد
 بنو آدم والى عدت اسم لما خلق الله يوقل في الاثني والى كان اسم لم يفسد
 في المدة قال عدت ذهب او فضة او رصاص او حديد او صخر ووجد في
 ارض خارج او في شرف ففدية الحنن وان وجد كان ان اكثر من ثوب الخس عند
 في الكافي ولا يخفى في خروج الانبياء في بعض الاحيان يكون في ارض من
 بعض واحدا لهم الهم عليها قال عليه السلام لا خسر في الحرام وكذا
 لا خسر في اليقوت والزهر ولا خسر في التولق والضمير في التولق

كالنجم

فانما هو الذي
 في الكافي
 في الكافي
 في الكافي

اسم لمل

اصلة من الماله عند بعضهم فان ظهر الربيع يقع في الصدق فيصير لؤلؤ
 ولا خسر في الماله والصدق في حياض كالسحت والعنبر من زبد البحر فصاد
 حكمة حكم الماله في التنازل خاتمة لا خسر في الذهب والفضة في خراج من
 العشر وكذا في جميع ما يخرج من التاجر والعنبر والتولق في العنبرية ويصرف
 من الصدق ما هو مصرف من الغنمة وعن محمد بن ابي بصير قال في حجة التاجر
 ورواه المرفعي في كتابه الامراء ورواه محمد بن ابي نصر في كتابه الصدقات
 الامام والمحتاج ان يصرفه الى نفسه والى من شاء من الاولاد المحتاجين
 ولا فرق فيه بين ارض العشر وبين ارض الخراج في مجموعة الى ويات من
 التولق الحية ومن اصاب كان او معدا فاعلى حصة الى المسلمين اجزاء
 وان علم الامام بالمدعى في ماله ولو كان صاحب محتاجا وسعدا في حصة ماله
 ولا يعطيه الى المسلمين وكذا لو اعلى اياه وولاه وهو محتاج في حصة ماله
 العشر والخراج في الغنمية قال الصدوق في كتابه الاموال الذي في شرح الكافي
 في باب العشر الا ان في العشرية ستة اشخاص ارض العرب كلها وحدودها
 عراف والثانية ارض اسلامها طوعا واكرها اذا فتحت عنق وقسمت
 بين الغنائم والثالثة ارض اجدت بماء العشر والثالثة ارض خراجية انقطع
 عنها ما للخراج وصارت تبقى بماء العشر والسابعة ارض جعل المسلمون
 بنو انا فقام بماء العشر والخراجية ايضا ستة ارض في حصة عنق وكن في ارضهم
 ورضت الخراج عليها كان في العنبرية والثانية ارض الكفار فلبوا في الامارات
 فيرض عليهم الخراج من غير فقه في الثالثة ارض اجدت بماء الخراج والثالثة
 ارض عسرية انقطع عنها ما للعشر وصارت تبقى بماء الخراج والسابعة
 ارض عسرية انقطع عنها مسلمة ايضا من الكفار العنابية وارض الخراج
 خراجية في الخلاصة لا تجب العشر فيها كانت من الادوية كالحبوب والصنوبر
 والعشر في العسل اذا كانت في ارض العشر وكذا الحنن اذا سقط على الشوك الا

من ارض كان
 من ارض كان
 من ارض كان
 من ارض كان

من ارض كان
 من ارض كان
 من ارض كان
 من ارض كان

تصريف ارضه وقيل لا تجب فيه العشر وما جمع عن محمد بن ابي جعفر في القبيات
 بنحو كونها شيئا للملك لا تجب فيه العشر في العنابية والخراج نوعان خراج
 مقاسمة وهو ان يسم الامام الخراج بالنصف والنصف لا يجوز ان يذهب على
 النصف بكل حال والخراج المثلث هو ما يقدح على جرب يصح الذراع ور
 وقنين والفتين هو الصاع ويجوز ان ينقص عند قلة الربيع ولا يجوز ان يزداد
 عند زيادة الربيع وما كان مقاسمة موصفا لوقوع الخراج بنفسه الى سبعة
 كالفانق والمقن لا يجوز ان يكون اخذ السلطات الا اذا علم ان لا يأخذ
 منه السلطات فيجوز وقال محمد بن عيسى بن بكير في حال ولو فوض العامل اليه جاز
 بالاجماع وان كانت السلطة لغيره عند ايجبة في كثرية وقيل هذا اذا كان
 من العنبرية فيبقى بالموت الامل رواية ابن المبارك في السراجية من عليه
 الخراج اذا لم يؤخذ من ثمن سنون لا يؤخذ له معنى في ذلك الخبر هكذا في
 السراجية اذا زرع فاسطحة ارضه ساوية لا خسر عليه ولو تمكن من زراعته
 ولم يزرع فخر اجاز في ثمنه ولو منع السلطات عن الذراع لم تجب الخراج
 رجل له ارض فيها كرم فقلعه وزرع فيها الحبوب اولى ارض زعفران
 فانك ان زعفران وزرع فيها الحبوب فعليه خراج الكرم والى عرفت ان
 هذا في يعرف ولا يخفى به حتى لا يطع الظلمة في اموال المسلمين وفي المداينة
 في باب الخراج وان عطلها صاحبها فعليه الخراج لان التملك كان ثابت وهو الذي
 فانه قالوا في انتقال ارض الامير من غير عذر فعليه خراج الا ان لا
 هو الذي وضع الزيادة وهذا يعرف ولا يخفى به كذا في الظلمة على اخذ
 اموال الناس في الذي خسر في كتاب الزكاة الخراج لا يجب في كل سنة الا ربع
 واحدة زرع في ذلك من اربعة او اربا في الغنمية او كانت الارض عسرية
 فاخرت ليعملها في حياض الك الذي يجرى مؤنة فانه جعل اليه او يكون
 المؤنة منه في الغنمية خاتمة من المحيطات السلطات اذا وقع ارض الامارات

من ارض كان
 من ارض كان
 من ارض كان
 من ارض كان

طريق

لها في التي يسمى ارض المملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز في التهرب
 ولوله يعرفه المالك ودفعها الامام الى قوم فالتقوى وفيه ايضا ما لم يحسن
 من خراج ارضه فلا يملك ان يذهب بعضها ارضه ولا يأخذ الخراج من حصة
 الا حقانية ويدفع الفضل اليه ويحاول باعها جازا والى ان صاحب الارض
 ويأخذ قلة الخراج في ثاوي هات من محمد بن عمار الخراج اذا عزل فادعي
 عليه رجل الا اذا عذر من زيادة على عليه في نظر التملك ان زيادة عامة في الناس
 باسم السلطات والعامل في ذلك كانت يخل هذه الزيادة عامة في حياض اصل
 لانها في اصل الكو فها مونة تسليمة لاسر في السلطات ذلك فله في
 بمؤنة عليه كالاصل وان كانت خاصة على هذا فها العنبرية كونه قلما
 قال الصدوق في كتابه الاموال في ارضه من رواية ابن عمار في باب
 الاذن قال صاحب جامع الفتاوى رايته في السيرة في المتق وحاصله هذا
 رايته في ايضا انه ماله جملته ان الزيادة من قبل العامل فلا خسر عليه
 وان ادعى العامل ان هذا الفضل من الزيادة والى من ذلك من المؤنة
 وان كان ذلك عام في عمل هذه القول قول العامل والافاد في عن
 ايجبة من كثر في السيرة في بعد احد وستين بابا ارض خراج بعضها
 اكثر فايد ارض لقرية ان يسو وليس لهم ذلك وتذكر كما كانت لا يتبين
 ولا يذ في عهده الامام ومقط الناصري ومن راي ان الخراج ملكا لسلطان
 يخر في التنازل خاتمة وارض الخراج مملوكة له ولا يملك ارض العشر يجوز
 وايضا فلو يكون من ارض الامارات السراجية رجل شري ارض
 خراجية فيجب فيها فعليه الخراج **باب** بيت المال ومصارفه
 في الحداية من الفتاوى الكافي بيت العنبرية ان بيت المال في السلطات
 فتد كفي في السراجية الخراج يعرف الى عمارة القنابل والى طابات والى
 وسد النجور ورم ما ينشق من الانهار ليعطى الخراج لسلطات لحد في

من ارض كان
 من ارض كان
 من ارض كان
 من ارض كان

على الضم

كاليهود ولا اهل البقعات والنبل والى على الدين والى اهل الحمية والى
الى اشراف القضاء والولاة والى نسبة النجف والى اشراف
المقاتلة وقصد الطريق الى ما بين ذلك مما يرجع الى عمارة الدين وصالح
دار الاسلام والى السنين فان قيل شئ يعرف الي جميع المسلمين العتيق
فيه سواء في العتبات ويجوز صرف الخراج الى نفقة الكعبة وازراف نفقة
والعمال والرسالة والمفتين والمفتين والعتيق والعتيق فيه سواء الى كرك
الافعال العظام ويجوز ان ياتي الذي ياتي اياه من في الحرب ولا في العتيق الى
شئ من امور المسلمين في السرية في باب الجزية يعرف الجزية والخراج واحدا
ولا في اهل الذمة في بيت المال والنفقات في نفقة الا ان الواجب على
الامة والملاة والاسلاط ايجال الحقوق الى اربابها ولا يلزم من هذا الا
يلزم من ذلك ان يعطوا ولا يلزم من ذلك ان يعطوا من المال من غير ان
يوصلوا الى اربابها ويصرفها اليهم ولا يجوز ما كان في نفقة بيت المال
شئ بعد ايجال الحقوق الى اربابها فهو ما بين المسلمين في الهداية ولا
باس برزق القاضي لانه عليه السلام بعث عتاب ابن اسيد الى مكة وفرض
له وبعث عليا رضي الله عنه وفرض له ولا في محسوس في حق المسلمين فيكون
نفقة في المسموعين بيت المال في الكافة في كتاب الكرامة كانت ابو بكر وعمر
ياخذوا كتابا في بيت المال ولا يجوز في حق المسلمين في الحق في بيت
النفقة فمعه اذا كانت بيت المال لا جمع بين فان كانت حراما جمع بين
لم يزل اخذها كانت سبيل الحرام الغصب رده على اهله وليس ذلك حال عليه
المسلمين في السنفات فمضى له اربعين في السنة والافدية بالشدة
اربعين وثمانين في رعايته ولا يجوز كفاية القاضي في بيت المال يجعل
كفاية على ارض بموت من اهله واعوانه من بيت المال ولم ينقل عن ثمة
ان القاضي هل يأكل رزق يوم العطلة يختلف الشافعيون فيه والجمهور

مصلحة
مصلحة
مصلحة

ان القاضي هل يأكل
رزقه يوم العطلة
يختلف الشافعيون
فيه والجمهور

مصلحة

ياخذ في القبرى فاني ياخذ من بيت المال شئ لا يكون عاملا ياخذ من بيت
عاملا لاجل رضاء الله تعالى ويستوفى خلفه من مال الكوفة والقصد للعبادة
والعبادة الذي يعطون القمات لهم ان ياخذوا وحسبهم من بيت المال
في المانية شئ لا ياتي من بيت المال في الاغنية في بيت قبال الا ان
يكون عاملا او قاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب الا في حق من نفسه لغيره
لا في حق من غيره في باب مصادف بيت المال من القضاة الى
الاغنية في بيت المال نصيب هو الخصال ان يكون عاملا في نفسه تعليم
الناس القرائات والنفقة او يكون قاضيا او مفتيا او قد يصح ان يعطوا الله على
نقد اخذ القرائات منده وقدا انما يعرف الكل مصروف من بيت المال الى اجتماعه والوالي
فلو قدر السلطان في شئ مما ذكره من هذا ما صح ان يكون له في بيت المال وقبها
ايضا في كتاب الكوفة في اذ الاستعمل احد من عماله والقاضي رزقه قبل
ايضا من بيت المال ان يعطيه جاز كان افضل ان ياخذ من بيت
الا يرد في بعض المواقف الوجوب ان لا في القضاة في كانت لعمر بن عبد
العزير ان يختلف الى الكتاب فقال يوم ما ليه يا بيت القضاة اذهب الى الكتاب
فان الصبيات يعطون في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
بيت المال في رزقه وكتاب ان رايت ان توجه الي من رزق
الذي يجب راس الشهر مقدار ما ياتي في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
الخارج ان كان في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
لا يعمل لكم في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
النفقة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
وقال يا بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
على جده في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
البيت في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة

ان القاضي هل يأكل
رزقه يوم العطلة
يختلف الشافعيون
فيه والجمهور

الا كانت حقة في بيت المال كل سنة ما بين دينار ودينار ودينار ودينار
انقرات ثمانية ودينار والتم ودينار في سنة الا ان ودينار في سنة الا ان ودينار في سنة
قاي في كل سنة ما بين دينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار
الاخر في السنة ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار
العد المستحق في كل سنة من الدين الخلفي ما بين دينار ودينار ودينار ودينار
والوالي في الدنيا في بيت المال والوالي في بيت المال والوالي في بيت المال
تعاله لعله وحفظ انقرات كانت في بيت المال كل سنة ما بين دينار ودينار
التي ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار
اخذه من الحسنات وان لم تكن له حسنات اخذها او رزقه او يحل عليه في
جامع العلوم من القضاة في بيت المال قوله تعالى انما الصدقات الية يعطى
لمساكين بيت المال بقدره وكفاهم واهلهم وقضاة ودينار ودينار ودينار ودينار
كفتم وهو موعود رات في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال
كانت في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال
كوفت في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال
كانت حقة في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال
انقرات ثمانية ودينار والتم ودينار في سنة الا ان ودينار في سنة الا ان ودينار في سنة
قاي في كل سنة ما بين دينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار
الاخر في السنة ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار
العد المستحق في كل سنة من الدين الخلفي ما بين دينار ودينار ودينار ودينار
والوالي في الدنيا في بيت المال والوالي في بيت المال والوالي في بيت المال
تعاله لعله وحفظ انقرات كانت في بيت المال كل سنة ما بين دينار ودينار
التي ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار ودينار
اخذه من الحسنات وان لم تكن له حسنات اخذها او رزقه او يحل عليه في
جامع العلوم من القضاة في بيت المال قوله تعالى انما الصدقات الية يعطى
لمساكين بيت المال بقدره وكفاهم واهلهم وقضاة ودينار ودينار ودينار ودينار
كفتم وهو موعود رات في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال
كانت في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال
كوفت في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال في بيت المال

ان القاضي هل يأكل
رزقه يوم العطلة
يختلف الشافعيون
فيه والجمهور

ان القاضي هل يأكل
رزقه يوم العطلة
يختلف الشافعيون
فيه والجمهور

مصلحة

في بيت المال كاهل العاشر والامانة والتأديت وبيت القضاة في بيت القضاة
في حال حيوة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
في كتاب الكوفة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
لغيره وكل يقضيه لا يجوز ان يكون في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
من القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
المسلمين في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
يعطى في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
لا في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
فخر الاسلام واذا مات من بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
كاهل الامانة والتأديت وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين والبيت
ابن ابي عوف ويقبضون حق الشرع واخران لاسلام كاجاب ويقبضون
قلا ان بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
واخران لاسلام كاجاب ويقبضون حق الشرع واخران لاسلام كاجاب ويقبضون
امر ابي عوف وكما كان على ما كان لا ينادي بيت القضاة في بيت القضاة
الامة شرعى الا في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
بخارجون واخطوا الامانة قال كان مال الوقف فانه في بيت القضاة في بيت القضاة
في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
السنة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
واجبة وقت وجوب صدقة الفطر وقت طلع الفجر الثاني من يوم الفطر
فالوقت صدقة الفطر ثلثة اشبار قبول الصوم والفلاح والخلاص من سكرة
الموت وعدا بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
يؤخذ صدقة الفطر في الغنائمة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة
يعطى الى بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة في بيت القضاة

ان القاضي هل يأكل
رزقه يوم العطلة
يختلف الشافعيون
فيه والجمهور

ان القاضي هل يأكل
رزقه يوم العطلة
يختلف الشافعيون
فيه والجمهور

ان القاضي هل يأكل
رزقه يوم العطلة
يختلف الشافعيون
فيه والجمهور

من جامع الأصول صدقة الفطر لا تسقط بالتأخير وان طالت المدّة والافتقار
وصحاحه ان الكافي ومع الاثر بعد في الثانية ولا تسقط بالتأخير الا اموال
التي لا تملكها بالذمة وقد وثق المال بخلاف الزكاة في التمسك وقال
الحسن اذا بقي يوم العيد تسقط ولو اقر بعد العيد لا تسقط في الغيبة
وذلك ان لا يكون تعيينها اذا دخل شهر رمضان وهو اختيار الشيخ
الاسماعيلي كما ثبت في النفل وعليه الفتوى في الخلاصة والعصم انه يجوز
للمسكين او لغيره وهو رواية الحسن عن ابي بصير عن ابي بصير عن
وقم اتفاقا بل يجوز مطلقا لادى عن عشرين سنة او اكثر وقال خلف بن
ابوب اذ دخل رمضان يجوز في الهديّة قال قد سألنا عن يوم
الفطر جائز ولا تقبل بين سنة وسنة وهو الصحيح في الغيبة انما يجب على
الغني وهو ما ثبت في كتاب كامل فاقبل من حاجته ومن سكت
واثابته وضادته وما يقبضه له ولغيره اسكوتة بعد التبرأة الى بيته ولو جاز
صدقة الفطر والامتناع في الكافي وشهد بفضل معا عدة ما لا يتحقق بالمال
كالعدوم كالحق في الخلاصة ولا يعتبر فيه وصف الفقر في الوفاة
يجب على حر سائر الغناب الزكاة وان لم يمت في الكافي وقال الشافعي
على من يملك زيادة قوة يومه في الخلاصة ولو كانت له اموال كانت كتبها
والادب والطب والتعريب في كتاب ما كتب الفقيه والفقه والمصنفين
لا يعتبر فيها في الفقه ان كانت له من امواله اموال في كثر
الغنا من بيت الاحكام وان كتب فقه فقيه ككتاب عقوبات ما كان
ان يكتب كتابا في فقهه بل يكتفي بمقتضى ما في درصاحب في الخلاصة ولو
اشترى في وقت سنة بديضا بالظاهر والله بعد تصابيا ولو كانت له دار
لا يسكنها ولو اجرها او لا يجرها يجب قيمتها في الغناء فاذا سكتها فاقبل
عن سكتها شيئا يعتبر قيمة الفاضل في الغناب في الغيبة وعن محمد

ذكر

لو كان له دار يداوى عنها الا في وليس فيه فضل عن سكتها لا يعتبر
ولو باعها واشترى بالالف وان كان له قال لا بأس ببيعها في الغيبة ظم
لحاجتها ولا يملكها الا بالبيع والبيع بغيره فاعلم ان
اذا بلغ تصابيا في الغناب السراجية صدقة الفطر نصف صاع بين
او بين او صاع من ثمر او شعير في حاشية الكثر لمواضع الدين
والصاع ثمانية ارطال كل رطل عشرة دنانير والارطال ستة دنانير
فيكون ذلك كل صاع بحساب الفطر ان يبيع عشرة اوسان واشتري
ونصف كتاب الاسلام منهم صاع ان كثره كانت شش سنين جلاله وجره
شمت ودرهم سكت في غيب الصلوة صاع شمت رطل استوات جوار
من سكت است وبقية كثره سكتا يكون من سكتا ياشد ومن سكتا باحتيا
هفت سنين مينو ويحيى هر سنين احيى هفت سنين ان ايد نقاشي وكذا
وزن كرمه الله وبعث صاع سكت ودرهم سكتا من سكتا عمر رطل او رطل
تباع ووزن درهم رطل سكت الاول سكتا من سكتا وسبعية رطل كرمه الله
يكون سكتا من سكتا ويحيى رطل سكتا من سكتا ودرهم سكتا
في الظهيرة في رطل او رطل الفقيه افضل وقيل عاين المصنف افضل والفتوى
على الاول لانه اوقع الحاجة الفقير في الغيبة ويجوز ان يداوى من سكتا
من الحنطة بالوزن في قول اب يوسف وعند ابي بصير لا يجوز الا كليا
لان قد يشغل الاث يداوى كيلة ووزنه جائز ذكره الهادي في جواز رطل
الحنط وسائر الجواب بطريق القيمة حتى لو ادى من سكتا من سكتا نصف
صاع من الحنطة يجوز في الخلاصة ما لا يجوز في الايمان في القيمة في
المساجية من الظهيرة ودرهم الحنطة الحنطة ووقيت الشعير كالشعير
وفيما عداها يعتد بقيمة من كفاية الشعير اما اذ وقع الحنطة بخلافها
بالشعير فانه ينظر ان كانت الغلبة للشعير فانه يجب عليه صاع وان كانت

وزن الصاع

صاع م

الغلبة الحنطة يجب عليه نصف صاع في السراجية اذا سكتها من سكتا او جرح
سكتا ما جرحهم او يداوى ذلك فاقبل من سكتا واثابته ونيل واحد
على نحو ما يثبت في الزكاة عليه يجب عليه صدقة الفطر لاجل نفسه والله
الصغار انما كانوا اقرب الى الام في الخلاصة وليس على الجدة صدقة اولاد
اولاده وان كانت الاب حيا لثقتان الى ابيات وان كانت ميتة فقلت في ظاهر الرواية
لا ولاية الجدة بنت بواسطة الاب فكانت نافعة بعد وفات الاب عما
حال حيوتها في الغيبة وفي رواية الحسن عن ابي بصير عن ابي بصير عن
في الخلاصة وليس عليه ادا يداوى عن زوجته عنه ولا عن ابويه وان
كانت ميتة ولا عن اولاده الكبار ولا عن اخوته الصغار ولا عن قرابته
وان كانوا في عياله في المداينة ولا يداوى عن زوجته ولا عن اولاده الكبار
وان كانوا في عياله ولا يداوى عنهم او عن زوجته بغيرهم اجزاهم
استحبنا ان يثبت في الاذن عادة في الثانية وعليه الفتوى في الخلاصة
لو كانت الام ميتة رطلين رطلين جاز بغيره ولو ادى رطلين فادعاه
او ادعاه ليقط قال ابو يوسف يجب على كل واحد منهم صدقة كاملة
وقال محمد بن حبيب عليه هامة واحدة وان كانت احدهما موصرا والاخر عسرا
او ميتا فعمل الاخر صدقة ثالثة عندهما في الغيبة من جامع الأصول
الذات بيت الابوين اذا مات احدهما وعسر فصدقة الفطر على الآخر بماله
بالاجماع في تنقيب الصلوة من فتاوى الاوزنية يداوى ويؤخر
وفرز ذلك وتبركات خور صدقة فطر وهو صدقة له واجبت ادا
روايتا كانت هذا البيت باء من كل وجه السراجية ولو وقع صدقة
الفطر الذي لا يجوز ان يفتها في الثانية ويجوز ان يفتها صدقة
الفطر فصدقه اهل الذمة وكذا في المنهجية من الايض فقر السليمين
احب الي وقال ابو يوسف لا يجوز في احد ان يبيت في خور

هذا في غير ما ذكره

الفتاوى

الفتاوى الكثر سمر عدي بنية صدقة فطر يداوى ويبيت يداوى باءه
السراجية يجوز ان يفتها ما يجب عن واحد جماعة من المبائات فان يعطى
ما يجب عن واحد عن جماعة سكتا ولا يجوز الا ببيعة وانما الشرط هو التبرك
ويجوز صدقة الفطر حيث يفتها في بيت الموضع اخر الا ان يداوى
تبرك من ذواتها في الخلاصة ولا يداوى امره فقلت الحنطة لاجل كل واحد
منهم حتى يعطى صدقة الفطر من رطلين دفعه الى الفقير يتنعم به من رطلين
في الغيبة المسافر والمقيم اذا فطر الا ان يفتها ليل عليه هامة صدقة الفطر
لا تسب الوجوب موجود في حقه وهو طوع الخبز يوم السطون
تسبب الصدقة وفيه الجواب بانفسه الشفاعة على رواية
الطال في كثر الغنا من مفسد الاقربى وروى الحديث لا تقبلوا جوار
رغبات فان رغبات اسم من اسماء الله التي قولوا جوار شهر رمضان
في الشاهات المأذون لا تقبلوا جوار رمضان فانه اسم من اسماء الله
تعالى فانه شئ غريب وشهر اسماء الله تعالى اغتنت عن فضل جوار
القول وكيف يقع ذلك فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صام رمضان وسنة بعد الحديث وقال عليه السلام اذا دخل رمضان
فتحت ابواب السماء للكثير وقيل بغيره من ذلك لوقه او انى كان
وهرب من وجهه وحسن الفطر والجمع عظم لها في السراجية اذا كان بالجم
عليه من الجباب او ضايق الله ما كان تقبل على اهلها رطلين شهادته على
رجلا كانت امة او عدا او امة او عدا واثابته ثابا ولا يثبت في الحنطة
الشهادة ولو شهد عدل على شهادة عدل كان لو كانت الشهادة ضافية
مصحبة (كانت الشهادة جارية خارج المهر او مكنت من رطلين شهادة
عدل ايضا وان لم يكن كذلك لا تقبل الا شهادة قور يقع الغناء بغيرهم
قد روي ابو يوسف عن محمد بن رجلا قال قلت لابي بصير عن محمد بن

الفتاوى الكثر

الفتاوى الكثر

الفتاوى الكثر

الفتاوى الكثر

الفتاوى الكثر

في قيل والاولى ان يفوض الى راي القاضي في الكافي ثم قيل في حد
الكبير اصل الجدل وقيل يحتمل رجلا وعن محمد بن يحيى بن ابي
كاسان في تحاشي الفتوى وان لم يكن بالسما على لقبيل الا شهادة
يقع البطلان فيهم وفي رواية اخرى وفي جميع الخبرين والاكثاف بالاشهاد
رواية في الرواية من الاخير قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل
يقول اذا كانت السماء متغيضة انما تقبل شهادة الواحد اذا قسم وقال راي
الحلال خارج البلد في العماء او رايته في البلدة بين جلال السحاب في وقت
يلبس في السحاب ثم يجلي اسبابه في هذا السحاب فلا تقبل كان الشهادة
واما اذا كانت السماء متغيضة لا تقبل شهادة الواحد في ظاهر الرواية خلافا
لما روي الحسن بن احمد بن محمد بن عيسى عن ابي جعفر بل يحتاج الى زيادة العدد واختلاف في مقدار
ذلك وفيها ايضا ثمانية لا تقبل شهادة الواحد على حال رمضان اذا
كانت السماء متغيضة اذا كانت هذه الواحدة في المص فاما اذا جاء من خارج
المصر او جاء من اعلى الاماكن في المص ذكرنا في الجاهل انما تقبل شهادته
هكذا ذكر في كتاب الاستبصار وذكر القادر في انه لا يقبل في ظاهر الرواية
وذكر الكافي انه تقبل في الاضيق مع رواية النجاشي واعتمد عليها فيها
ابن ابي عمير عن الفقيه ابو جعفر انه قال في هلال رمضان في اليوم تقبل
فوك رجل عليل سواء كانت بالسما على اوله كانت وروي الحسن بن
زايد قال يحتاج الى الشهادة رجل عليل في المص والصوم جميعا سواء كان
بالسما على اوله كان في الكافي فان جاء الواحد من خارج المص فظاهر
الرواية ان لا تقبل كان الشهادة وروي النجاشي ان الشهادة مقبولة لان
المطلع يختلف والمناجيع خارج المص اقل وفي الجاهلية من السحاب ان في
الافقية والفتوى جميع قول النجاشي واعتمد عليه في العتبية تقبل
شهادة الواحد اذا كانت على الطواي معناه العدل له بحكم الاماكن

في حال
العدول

انظر

الخلاصة والنجاشي ولم يشترط العدالة في هذه الشهادة من الشايعين قال
اراد به المستور وهكذا ذكر في النوارات شهادة المستور تقبل وبه اخذ
شمس الامعة الجواي وظاهر المذهب ما ذكرنا في العدة الشرط في
العتبية وقوله يثبت بظاهر العدالة ان يكون مستورا للحال وبعض
المستأجرين اخذوا به ورواه مطلقا عن غيرنا ويل وهو اختيار بعض
المستأجرين من مشايخهم فلهذا في الخلاصة الفاسقة اذا اقيم هلال رمضان
وهذا يثبت ان يشهدا عند القاضي لكن يرد القاضي شهادته ولو اظهر قبل
ان يشهدا يجب القضاء في الكفاية اختلقت الشايع في ركنه وشهدا ورد القاضي
شهادته وامر بالانقضاء فظهر لا يجب الكفاية عليه واذا قبل الاماكن
واسم الناس بالصوم فظهر هو واحد من اهل البلدة هل يلزمه
الكتابة قال عامة الشايع يلزمه وقال الفقيه ابو جعفر لا يلزمه وفيه ايضا
الامام اذا راي هلال شوال وحده لا يثبت له ان يخرج وباسم الناس
بالخروج وكذا الموراي هلال رمضان لا يامر الناس بالصوم لكنه
يصوم هو كذا عن محمد بن ابي عمير في الاماكن الجواي قال وفي الفطر ما يوضح
الامام فيه ثلثة اقاويل في قول يفر سر وفي قول يفر جهه وفي
قول يصح ولا يثبت الصوم غايته لا ياكل في التاخرانية من الحج
قال الشافعي ان استيقن بالهلال يخرج ويصل صلوة العيد ويفطر وفي
الاخيرة الشرع وقد ثبت في الخلاصة في شرح النجاشي ومن راي هلال
رمضان وحده صار ومن راي هلال شوال وحده لا يفطر ولو اظهر
فعليه القضاء في الجاهلية من الجاهل في الواحد اذا راي هلال رمضان
وحده هل يلزمه ان يشهدا عند الحاكم الاماكن قال الشيخ الامام الاجل في
الامعة الجواي اذا كانت على اظهر ان يشهدا كانت او بعد احتياط
المخدر وهو من فرض العاين ويجب ان يشهدا في ليلة ذلك اليلا يصح

صاحب

فان تفرقة هلال
رمضان من شهر ربيع
فان كانا في شهر ربيع
فان كانا في شهر ربيع

في حال
العدول

في حال
العدول

الناس يفطرون والجاهلية انما تشهدا بغير اذن وليها في الجاهلية
راي هلال رمضان بر سائر ليس هناك فاض ولا دال ولديات المص
ليشهدا بغير اذن من يوموا يقبل هذا الرجل اذا كانت ثمة وكذا اذا شهد
على ان يعل حال شوال لا يباس يات يفطر وان الخلاصة والجاهلية اذا شهدا
الشقوق على حال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم راي هلال
رمضان قبل صومهم يوم ان كانوا من اهل المص يثبت ان لا تقبل شهادته
لانهم تركوا الحجة وانما جاء من مكان بعيد جازت شهادتهم لا قضاء
الشبهة وفيها ايضا رواة اسوا ثلثين يوما بشهادة واحد ولو راي هلال
شوال لم يفطر واخى فهو موافق عند ابن جعفر والي يوسف وروى
كانوا صاموا بشهادة رجلين انهم اذا صاموا ثلثين يوما في الخبرين
القاضي الامام السعدي انهم لا يفطرون وان صاموا بشهادة رجلين
لكن الاول اصح في العتبية من جراح الاصول اذا صاموا ثلثين يوما بشهادة
واحد ولم يرد هلال شوال لم يفطر واخى فهو موافق اخر عنه ابن جعفر
والي يوسف وروى في الخبرين وقال الجواي هذا الاختلاف فيما اذا
يرد هلال شوال والحاد متغيضة لما اذا كانت متغيضة فانهم يفطرون
بلا خلاف ع اذا صاموا ثلثين يوما بشهادة واحد بجلة ولم يرد هلال
شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوما آخر لان رمضان في حق الفطر
لا يثبت بهذه الشهادة اذا شهدا في الخبرين قال محمد بن عيسى بن
احمد بن محمد بن ابي جعفر في الخبرين اذا صاموا ثلثين يوما ولا فطر وهذا
وذكر في الخبرين ولو صاموا بشهادة شاهدين ولم يرد هلال والحاد متغيضة
انظر واسند كمال العدد لا يثبت اليضاية بنفسها ونهاية التحق احتلالا
بالعدل انصاف القضاء بما هو موجه ثامة فصار كانهم راي هلال رمضان
واصوا ثلثين ولم يرد هلال الفطر والحاد متغيضة وعن القاضي الامام

انما صار
بشهادة

في حال
العدول

في حال
العدول

على السعدي لا يفطرون كانت الا بالاصح وفي جراح الاصول لو شهدا
على رواية الهلال والسما متغيضة وبان المسئلة الجواي فانهم يفطرون بالاتفاق
البدا اشار في تحاشي الفتوى والتقي وهكذا امكن فتوى شيخ الاسلام
الحسن السعدي في العتبية في قوله لا يجزم الدين الثاني شكل شيخ الاسلام
ابو الحسن عن قاضي في رواية هلال رمضان بشهادة شاهدين عند
الاشهاد في مصر على يظهر حكمة في حق مصر اخر فقال لا لا يثبت بها له
خلافا في مصر هذا المص وماله وما يثبت اليه قبل لو شهدا شاهدان عند
قاضي مصر لم يرد هلال ان قاضي كور كذا شهدا عند شاهدان في مصر
فذكر شهادتهما بالرواية هل يجوز لهذا القاضي ان يقضي بهذه الشهادة فقال
نعم وفي الخلاصة هذا ان جواي افتاوى لو شهدا شاهدان عند قاضي
مصر لم يرد هلال على ان قاضي مصر كذا شهدا شاهدان عند قاضي
الهلال وقضى به وسجع شره في قضية الدعوى فان القاضي يقضي بهذا هكذا
ذكر وهذا اذا كانت بين البلدين لا يختلف المطالع بحيث يلزم احد هما حكم الآخر
في الخلاصة ولو صام اهل بلدة ثلثين يوما بالسما واهل بلدة اخرى اربعة
وعشرين يوما بالسما وعليهم قضاء يوم ولا عبرة لاختلاف المطالع فلا يصح
الرواية وعليه الفتوى الفقيه الي اللبث وبكان يثبت شمس ليلة قال
الموراي اهل المغرب هلال رمضان يجب الصوم على اهل المشرق وفي
الخبرين اعتمد اختلاف المطالع في العتبية وعن شمسة الامعة الجواي كذا
من مذهبنا انهم اذا استأنف في بلدة ولم يرد جزم خفاء وفيه ذلك
لما حوت اهل كل بلدة ذكر في الشقوق في الاخير هكذا في الظهيرة اعلم
ان الدعوى حل يشترط القبول هذه الشهادة قالوا لا يشترط في حق لو شهدا
على ذلك من غير دعوى احد سمعت الشهادة وقبلت وهذا قوله ابي
يوسف ومحمد بن اسماعيل قول ابن جعفر في قضية الدعوى ان الدعوى

الخلاصة ولا يشترط الدعوى ونقطة الشهادة في هذه الشهادة وفيها أهل بلدة
أو أهلان رمضان فصاروا خمسة وعشرين يوما فتشهد جماعة في اليوم التاسع
والعشرين أن أهل بلدة كذا أو أهلان رمضان في ليلة كذا أو ليلة كذا أو ليلة كذا
وهذا اليوم يوم الاثنين من رمضان فلهذا هو الهلال في تلك الليلة والجمعة
مغنية لإيجاز النظر خذوا من ذلك التواضع في هذه الليلة لأنه هذا الجاهل
لم يشهدوا بالروية ولا على شهادة غيرهم وإنما جعلوا روية غيرهم في القبا
س صاموا ثمانية وعشرين يوما أو أهلان الشهر ينظر أن أهل الهلال
شعبات وعدل وثلاثين من صاموا رمضان قضا يوم ما لا يخدم يتفق أن رمضان
استغنى بيوم وقد يكون أن ذلك عدل واشعبات من غير روية الهلال فضا
يوجب بالاعتقاد وأعلم غلطوا في السراجية وفي هلال الشهر والأقرب أن
كانت الجماعة لا تقبل الأشهاد رجائين أو رجل وامرأتين يشهدا الحرمية
والعدالة وأن يكونوا من أهل البلد وأن لا يكون في الجماعة علة مشقة
شهادة جمع كثير على ما ذكرنا في الهداية والأقرب أن الشهر في ظاهر الرواية
وهو الأصح خلافا لما روي عن إجماعهم في هلال رمضان في الخلاصة وما
على هلال شوال إن كانت الجماعة لا تقبل الأشهاد رجائين أو رجل وامرأتين
ويشترط الحرمية ويجب أن يشهدوا بقعة الشهادة إما ينبغي أن لا يشهدوا إلا بروية
فإنه الأقرب ولو روي أهل الهلال شواك في اليوم الآخر قبل الزوال أو بعد الإجماع
ذلك هو المختار وهو من الليلة الجاهلية في قول إجماعهم ومحمد بن إسماعيل
إن كانت الجماعة لا تقبل الأشهاد فممنوعة الليلة الماضية وإن كانت خلافاً فممنوعة الجاهلية
وعن الحسن بن زبادة أن غالب قبل لشعنت فممنوعة هذه الليلة وعن أبي يوسف
عليه أن روي قبل الزوال وهو الليلة الماضية وأن روي بعد الزوال فهو الليلة
الجاهلية الماضية إذا روي أهل الهلال نهاراً قبل الزوال أو بعد الإجماع به ولا
يفطر وهي من الليلة المستقبلية وقال أبو يوسف يفسخ إن روي أهل الزوال

نحوه

المواصلة

فذلك

فذلك وإن روي أهل الزوال فهو من الليلة الماضية وعن إجماعهم إن
كانت الجماعة لا تقبل الأشهاد فممنوعة الليلة الماضية وإن كانت خلافاً فممنوعة الجاهلية
وعن الحسن بن زبادة أن غالب قبل لشعنت فممنوعة هذه الليلة وعن أبي يوسف
عليه أن روي قبل الزوال وهو الليلة الماضية وأن روي بعد الزوال فهو الليلة
الجاهلية الماضية إذا روي أهل الهلال نهاراً قبل الزوال أو بعد الإجماع به ولا
يفطر وهي من الليلة المستقبلية وقال أبو يوسف يفسخ إن روي أهل الزوال

نحوه رمضان إذا جازعهم روية
ولهم فيه ما روي في الخبرين

وأيضا لا يصح روي قوله
المختار في الخبرين
كذلك

رمضان لأنه تعينت بتعريف الله تعالى ووقت الليلة بعد غروب الشمس لا بد
ليلة البعد ولو روي قبل الغروب لا يصح ولو أصبح ولم يفرط ولا غلب وهو صحيح
مفهوم وصار مجازاً يشار على ظاهره حاله ولو كانت من غيرا أو سافرا أو متكاثرا
النظر في الجاهلية لا بد من روية في الساعة الماضية أفضل الأوقات أن يتوافر
الأقارب من الغد في التعذيب والإجماع بالأبنية وعند زفرح وهو صحيح
من الشهر الصحيح يرد في الليلة ثم يروي لكل يوم وعند مالك بن يحيى هو
رمضان ليلة واحدة في الماضية والعامة السجدة منه في الغد أو ليلة
الخطا كل يجوز ويكفي فيه الصوم في الهداية السجدة مستحب القول عليه
السلام شهر وأوقات في السجدة روي في الكاف والشهر منه وبالقوله عليه
السلام استحبوا بقايلة الشاهدين في أيام الليل ويأكل السجدة على صيام
الشاهدين ويستحب تأخير في الشاهدين ثم الشاهدين مستحب الشاهدين في الليل قالوا
هو السجدة الآخر والسجدة ما يروي في ذلك الوقت والتسليم كل السجدة
والبركة الخبر الذي يروي في التسليم ذلك لأنه لا يابا بعد ظاهر فيشتغل الب
العبادة ويقتوى على الصوم في الهداية وقت الصوم من حيث طلوع الفجر
الناس إلى غروب الشمس فتدله تعالى كذا وأشر بواحد يبين لكم أن
الأقرب من الخطا الأسود من الفجر في الدار من الفجر يابا أن الخطا
عن الفجر لمن غمر والخطا الشاهدين وسوا الليل وعن علي بن حاتم
قال عدلت إلى عقاب الدنيا أحب وأسود ففعلتها تحت وساد ففكرت إليها
فلم يثبت إلى الأقرب من الأسود فأخبرت النبي عليه السلام فقال ذلك
لهم يثبت الشاهدين على ما سئلوا فقبأ ثم ذلك يبايض النهار وسوا الليل فيه
أيضا كانت الرجل إذا سعى حل له الأكل والشرب والجماع إلى أن يصل العشاء
الإخفاء أو يرفقه فإذا صليها أو رقد ولم يفطرهم عليه الطعام والشرب
والشاهدين القابلية ثم إن عمر بن الخطاب قال بعد صلاة العشاء الأخيرة فلما

مستحب
يروي
في قوله
أفضل الأوقات
التي هي في الليل
صوم الغد

الشيخ
الترمذي
في حديثه

ياض

انظر

أخبرنا أحمد بن يحيى وبلغ نفسه قال النبي عليه السلام فخير ما فطرنا
عليه السلام ما كنت يجد بين ذلك فذلك أحسن لصوم ليلة الصيام الوفرة
التي لكم إلا في العتابة والغير هو المباح الذي معه الحرم فأت
شك في الفجر لم يأكل فأت أكل فقد أساء فأنكأ الكبر له ليلة كان ظلم
يجب القضاء وفي رواية قال الأفضل أن يقضي في الصيفية قال أبو
حنيفة من صام من صوم البكر الأعرش ثم أتى في الأكل والشرب بعد
طلوع الفجر بالقطع الشرب في جوارها الفضاوى قال شيخنا جمال الدين
البن دوي بن الصيام أن يروي للصوم قبل مجي الفجر ثلاث زمان
الصوم من وقت الفجر إلى المغرب ووقت الزوال هو مستحب النهار
وهو من وقت الطلوع إلى وقت المغرب ولو اعتدبنا الليلة قبل الزوال
كانت الذاهب من وقت الصوم أكثر لأنها قد دخلت اليوم من وقت الفجر
إلى طلوع الشمس وذلك سبع الليل فإذا تم إلى اليوم كانت من وقت
الصبح إلى المغرب ثمانية سابع ونصف مال أربعة أساع وذلك بات يضي
من وقت طلوع الشمس ثلثة أساع وبقي إلى وقت المغرب أربعة أساع
وهذا نصف اليوم فينبغي أن يكون الليلة قبل ذلك يكون استأنف أكثر
اليوم وهو وقت الضحوة ووقت الأكل المعتاد وما ذكره من في سائر الكتب
أنه يروي قبل الزوال أو روية هذا لأنه ساق قبل الزوال ليصل الليلة الزوال
وأنما قال يعتدب الليلة قبل الزوال الأجر الله على وقال لأنه وجدته الليلة
في أكثر اليوم وأنما يكون أكثر اليوم إذا كانت كذا أو كانت كذا في الصوم
رمضان والشهر والعقود والنفل ثنية أكثر اليوم وأن أطلق الشية في ذكر
في شهر الله وروى ما بينه وباب الزوال وقت الجماع المعبر قبل نصف
النهار وهو الصحيح لأن الشرط عندنا وجود الليلة في أكثر اليوم فيكون معاً
الكل وأما روية قبل الزوال لم يوجد هذا في ثلاث ساعة إلى أن ينف

منه جازعهم روية
في قوله
أفضل الأوقات
التي هي في الليل
صوم الغد

صوم النطق فضاء خلافا للشافعي رحمه الله في الصلوة ثم انظر الى غير
 عذر في النطق بل يقال من اجتنافه واب يوسف وذكر ابو جابر
 الواري عن احمد بن ابي ابي لهيل والمتاخر من اجتنافه واما في عذر
 فمما روي عن اب يوسف ومحمد بن زكريا عن اب حنيفة رضي الله عنهما
 يكون عذر لقوله عليه السلام اذا دعى احدكم فليجب وان كان مضطرا
 ان كان صائما فليصل الى فليدع لهم والظاهر هو الاول لما روي ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان في ضيقه رجل من الانصار فاشع رجلا
 من الاكل فقال عليه السلام وانما عالت اخوك لتكفيه فافطر وافض يوما
 مكانه ثم شرح الوقاية ويح بعد ضيقه هذا كما يشتمل الضيق والضعف
 في فتاوى الحجة من النوازل يجعل صبح تطوعا فلا يصل على اخ من اخوانه فلو
 من ان يكون ضيقا فافطر ولا انما تليق قلبه ويفطر لما روي في النجاشي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من افطر لحق اخيه يكتب له ثواب صوم الف
 يوم ومضى بوم كان يكتب له ثواب صوم الف يوم قال الحجة ويخبر ان
 يخبر بانه صائم وبالله ان لا يفطر فانه لم يجد ما يؤذي في يفطر واما
 اذا كان صائما عن قضاء رمضان لاجل ان يفطر في القضاء قام بخار
 الا اذا ولا يفطر في ذلك لاجل قلب غيرة فلو ان قضاء وقت الظهور بهكذا
 في حاشية الكثر والصحيح من المذهب انه يفطر ان كان صاحب الدعوة لا يذ
 يترك الا فطر ولا يفطر ولا يفطر اذا كان قبل ليله وبعد الا يفطر الا اذا
 كان عتقه في الواجبات او واجد هاهنا في النجاشي هذا في النطق ايا
 الفرض والواجب لاجل الا فطر في العتابة وفي القضاء وفي الفرض فلو
 لاجل الا فطر في العتابة وفي قضاء صور الفرض لا يفطر وعن محمد بن ابي
 ان يفطر وان كان في صوم القضاء كان له العيد والحب والمرة ان استطاع
 بالصوم الا باذنه المولى والنزوح والمستاجر لانه عسى ان يعجز عن اقامته

ان كان صائما فليصل
 ان كان صائما فليصل
 ان كان صائما فليصل

مستغفر

ثم ان صومه ولا يابس بالسواك وان كان رطبا بالعداوة العتيق لانه من عتيق
 الاسلام قال عليه السلام السواك طهر للضم ورمضان للرحمة وقال الشافعي
 يكون بالعتيق لانه عليه السلام يلبى الصائم عن السواك وروى عنه عمه الله قال ان
 الله تعالى يقول الصوم لي وانا اجزي به ويخلف من الصائم طيب عند الله وعن
 وجع السواك والاشجى وفيه الشريعة كما ان السواك هو هذا انما يكون في
 المعنى ولما خوله مع خضر خلال الصائم السواك ولم يفضل ولا سواك خلا له
 واما في ذلك لانه لا يظفر الفم بحال الصوم بالظفر حتى لا يفسد العباد
 والكاين في اخفاء صيانة لاطاعة عن الدنيا بخلاف دم الشهية لانه انما يظفر ولا
 يابس باذنه قال الله تعالى احبب الله تعالى الجهر بالسوم من القول الا من ظفر
 ولا يبعد الموت ولا في باب الرطب الاخضر والميلول بالماء وعند الرب
 يوسف في الميلول بالماء العتابة ويكره القصد والحاجة اذا خاف الضعف
 في الثانية ولا يابس بالكل للصائم وان وجد طعمه في حاشية ذلك اذا دهر
 شار به ذلك الحاسة لما روي عن النبي عليه السلام ان اجتمع وهو صائم في
 لعتابة ولا يابس بالتبيل والعتابة اذا كان يامن على نفسه او كان شيخا كبيرا
 في الكاف روي ان شارب الماء النبي عليه السلام من القبلة الصائم فيغترس
 شمع فريضة ثم قال عليه السلام الشفيع يملك نفسه في الهداية والمباشرة
 مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد بن ابي بكر المباشرة الفاحشة في الجمل
 عن الشفيع في الجدي وذلك بان يجانثها وما سخره وان يمس ظاهر فوجه
 ظاهر في جهره ويكره الدوام على نفسه ولا يكره اذا امت لانه عليه السلام
 كان يباشر وهو صائم في الكاف وعن احمد بن حنبل في الكاف لانه العتابة والمباشرة
 والصائفة لا يومن الا فطر عنه هاتي العتابة وعنه يكره المباشرة الفاحشة
 بالانقباض وتقبيل الفاحش وهو ان يضع شفتيه

ان كان صائما فليصل
 ان كان صائما فليصل
 ان كان صائما فليصل

صوم عاصم كفاية

صوم عاصم كفاية

الناشر

وكان الصديق
قد اراد ان يشرح
هذا الحديث

ومن سنن الصوفية شد الوصل وصون السنن روى ابو سعيد قلبي عن رسول
الله صلعم واصحابه ثمانية من الدين الى الله قال ان يقولوا اوسا لكم
يا ايها الذين آمنوا فليعلموا اني قد اتيتكم بكتاب من الله تعالى فيه
الحق والهدى ومنه من جعله من حجة ما شيا من الدين الى الله تعالى ومنه من جعله
جواهر الفوائد ان احببت اني في كل سنة من حجة من حجة من حجة
في الخلاصة الخ فافرض على الصوفية ان يوسعوا في الدارين عن
اجتنابهم عن عند حملهم على التواخي والتجمل افضل وفيها ايضا لو كان
جميع البدن الا ان لا يملك الا والمارحله كانت بذلك له غير يعني اياك لا ينبغي
الاستطاعة عندنا ومن الطريق من حجة الاستطاعة في المعاجزة في الفضة
لا يجب ان عندنا ما يوجد والارواح والاحل تطيرت الا باحدة سواء كانت الاحدة
بجسم من لا مثله كالوالات والولود او بجسم من عليه الله كالاجانب في
الضيا من سنن فتاوى التيمري وخوف الطريق لعدو الزاد والرحلة والفتار
ما قاله الفقيه ابو الليث ان الين في الطريق اذا كانت غلبا لاجب والافق
ساقط في الجدي ولو كانت بينه وبين مكة فهو كفوف الطريق في حاشية
الهداية من الذخيرة اذا اراد ان يركب السفينة في البحر الفجر واغبرها فان كانت
بحال لو غرقت السفينة اسكنه وقع الغرور من نفسه بكل سبب يدفع الغرور
بالجل الى الكوب في السفينة وان كانت لا يمكنه دفع الغرور بكل ما يدفع به
الغريق لا يجل الى الكوب لانه في العجدة الثانية يكون سائيا في نفسه في الهلاك
ولم الوجه الاول لا يكون سائيا في نفسه في الهلاك في الثانية ولو اراد ان
يخرج البحر وابوصحوا لانه في ذلك ان كان سائيا في نفسه لا بأس بان
يخرج وان لم يكن سائيا في نفسه لا بأس به الخرج قال عليه السلام
رجل نظر الى الله فظن رحمة الا كما نلت له بما حجة في قوله قبل يا رسول الله
وان نظرت في اليوم ما يدعوه قال وان نظرت في اليوم ما يدعوه في الهداية

انظر

ويعتبر في الحديث ان يكون لها محرم بها اوزوج ولا يجوز لها ان
تغيرها اذا كانت بها وبها سكتة في ثلثة ايام اقول عليه السلام لا تجتنب
اسرة الا ومعها محرم ولا تعادون اليهم بخلاف عليها الفضة في الجدي لا
تجوز على من في الفضة قال ابو القاسم الصغار من لا غل في سيقو الخ
السنة في هذه الزمان وانما الشك في السقوت عن الرجال في العتابة وسد
الحرم سنة اباي من جانب المشركين ومن الجانب الاخر ثمانية سبلا ومن ثلثة
ثمانية عشر ومن الرابع اربعة وعشرون في العوارف باب ادب اهل الحضور
ان باعهم والذخيرة جاور بركة ثلثين سنة وكان لا يغوف في الحرم ويخرج الى الحلال
واقل ذلك في سنن الغزانية ان الحار الاسود لما اخرج عن الجنة ووضع في
الركن الماني فكل موضع يلح ضوء صابرا ما في الشاهات ان الفروض
من افعال ثلثة الاحرام وهو ستر الوقوف بعرفة وهو ركعت الطواف
التي ياتي والواجب منها خمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف بين
ركب الجمار وطواف الصفا والبراق سكتا وادب في الهداية
ويجب ان يقبل قبل الوقوف ويحذر في الدعاء لانه عليه السلام
اجتهد في الدعاء في هذه الوقوف لانه فاستجيب له الف الدمار والظالم
ويضا ايضا ان السج على السلام وقف في هذه المواضع ايامه ودفعة يدعوه
حتى روى في حديث بين علي بن رضى واستجيب له دعاءه لاستحقاق السلام
والطواف الكافي ثم روى النبي عليه السلام في هذه الوقوف فانه دعا لانه
فاستجيب له الدعاء والظاهر ايضا ان السج بان يرفى في الحضور بالاذن
في سبب بانهم حتى يتكلموا خصوصا في الدعاء والظاهر ان السج في الغرة
عن هذا من عليه الدعاء والمطالفة في المطالفة روى ان النبي عليه السلام
استغفر الله لانه غفيرة فادعى الله اليه غفرت فغفرت فغفرت فغفرت
الظاهر ثم ان عليه السلام لما في الجنة لانه دعا فغفرت فغفرت فغفرت

الحج

ويعتبر في الحديث ان يكون لها محرم بها اوزوج ولا يجوز لها ان
تغيرها اذا كانت بها وبها سكتة في ثلثة ايام اقول عليه السلام لا تجتنب
اسرة الا ومعها محرم ولا تعادون اليهم بخلاف عليها الفضة في الجدي لا
تجوز على من في الفضة قال ابو القاسم الصغار من لا غل في سيقو الخ
السنة في هذه الزمان وانما الشك في السقوت عن الرجال في العتابة وسد
الحرم سنة اباي من جانب المشركين ومن الجانب الاخر ثمانية سبلا ومن ثلثة
ثمانية عشر ومن الرابع اربعة وعشرون في العوارف باب ادب اهل الحضور
ان باعهم والذخيرة جاور بركة ثلثين سنة وكان لا يغوف في الحرم ويخرج الى الحلال
واقل ذلك في سنن الغزانية ان الحار الاسود لما اخرج عن الجنة ووضع في
الركن الماني فكل موضع يلح ضوء صابرا ما في الشاهات ان الفروض
من افعال ثلثة الاحرام وهو ستر الوقوف بعرفة وهو ركعت الطواف
التي ياتي والواجب منها خمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف بين
ركب الجمار وطواف الصفا والبراق سكتا وادب في الهداية
ويجب ان يقبل قبل الوقوف ويحذر في الدعاء لانه عليه السلام
اجتهد في الدعاء في هذه الوقوف لانه فاستجيب له الف الدمار والظالم
ويضا ايضا ان السج على السلام وقف في هذه المواضع ايامه ودفعة يدعوه
حتى روى في حديث بين علي بن رضى واستجيب له دعاءه لاستحقاق السلام
والطواف الكافي ثم روى النبي عليه السلام في هذه الوقوف فانه دعا لانه
فاستجيب له الدعاء والظاهر ايضا ان السج بان يرفى في الحضور بالاذن
في سبب بانهم حتى يتكلموا خصوصا في الدعاء والظاهر ان السج في الغرة
عن هذا من عليه الدعاء والمطالفة في المطالفة روى ان النبي عليه السلام
استغفر الله لانه غفيرة فادعى الله اليه غفرت فغفرت فغفرت فغفرت
الظاهر ثم ان عليه السلام لما في الجنة لانه دعا فغفرت فغفرت فغفرت

لشبههم

وقال يارب انك قادر ان تحيى المفلوم من غير ان يبعث الله اليه
من امة فاستجاب الله لهما ثم روى رسول الله صلعم فقال الله بعض اصحابه
تمت في ساعة لم تكن تسم في ساعة فقلت تمت من عند الله ليس انتم
علمت الله تعالى استجاب لاني برزوا في الشورى ويحسبوا انهم على راس
في الحوائج ثم في باب السفر والفتن الذي في حجة الاسلام يقع فيها الله لما
ان سكره صار مستطاعا في غير غرض عليه حتى لو كان في عقد الايام ومن
حج وهو فقيه ثم استغفر لم يوجب عليه حجة اخرى ومن حج ثم اراد ثم سار
عليه حجة الاسلام في اعياد العلوم ويقال من علامه فقول لا يخرجك عما
عليه من العاصي وان يستدل بانقوله البطالين اخرا فاصحابه وعلمى
الادب والغلة فيجاس الا ان في العقلة في الفهرات من الملقاة في الدلمات
لنفة السنين افضل من الاتيات في الحج الطوع ومن الكبرى لو لم يرد
ان حج مرة اخرى فالج افضل ام الصدقة الفاضلة لان منعتا بعد
الي غنى والجل في العار قال ابو بكر الوائلي ان احب قلب مؤمن بغير
احب الناس الف حجة سارورة **باب النكاح** وفيه ابواب
وفصول في شريعة الاسلام في المديث افضل الشفاعة ان يشفع في
نكاح بات ان يتدرك في المديث من شهد سلاك امره مسددا فاصار يوما
في سبيل الله سبحانه وله فاعلموا ومنه من وجب فحققت فحققت
مالك النكاح فان ضاقت ذلك على الله تعالى ولا يخاف العزم والفقرا اذا
من تبتة التفتيح والتحصن ومختار ذات الله الذي فان المرأة الباطل حين
ساع الدنيا في الكفر وهو سنة وعند التوقات واجب وحالة خوف الحور
سارورة وحالة الاعتدال سنة مرغوبة في كثر الفتاوى ان النكاح حالة
الا عند كسر غيرة وحالة التوقات واجب في الكاف وهو فرض على من
اصحاب الطواهر وفرض كفا بعض اصحاب كالجهد والظاهر الا في الوارثة

ان الصدقة

في اليوم

الهرمان

في الحديث

ويعتبر في الحديث ان يكون لها محرم بها اوزوج ولا يجوز لها ان
تغيرها اذا كانت بها وبها سكتة في ثلثة ايام اقول عليه السلام لا تجتنب
اسرة الا ومعها محرم ولا تعادون اليهم بخلاف عليها الفضة في الجدي لا
تجوز على من في الفضة قال ابو القاسم الصغار من لا غل في سيقو الخ
السنة في هذه الزمان وانما الشك في السقوت عن الرجال في العتابة وسد
الحرم سنة اباي من جانب المشركين ومن الجانب الاخر ثمانية سبلا ومن ثلثة
ثمانية عشر ومن الرابع اربعة وعشرون في العوارف باب ادب اهل الحضور
ان باعهم والذخيرة جاور بركة ثلثين سنة وكان لا يغوف في الحرم ويخرج الى الحلال
واقل ذلك في سنن الغزانية ان الحار الاسود لما اخرج عن الجنة ووضع في
الركن الماني فكل موضع يلح ضوء صابرا ما في الشاهات ان الفروض
من افعال ثلثة الاحرام وهو ستر الوقوف بعرفة وهو ركعت الطواف
التي ياتي والواجب منها خمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف بين
ركب الجمار وطواف الصفا والبراق سكتا وادب في الهداية
ويجب ان يقبل قبل الوقوف ويحذر في الدعاء لانه عليه السلام
اجتهد في الدعاء في هذه الوقوف لانه فاستجيب له الف الدمار والظالم
ويضا ايضا ان السج على السلام وقف في هذه المواضع ايامه ودفعة يدعوه
حتى روى في حديث بين علي بن رضى واستجيب له دعاءه لاستحقاق السلام
والطواف الكافي ثم روى النبي عليه السلام في هذه الوقوف فانه دعا لانه
فاستجيب له الدعاء والظاهر ايضا ان السج بان يرفى في الحضور بالاذن
في سبب بانهم حتى يتكلموا خصوصا في الدعاء والظاهر ان السج في الغرة
عن هذا من عليه الدعاء والمطالفة في المطالفة روى ان النبي عليه السلام
استغفر الله لانه غفيرة فادعى الله اليه غفرت فغفرت فغفرت فغفرت
الظاهر ثم ان عليه السلام لما في الجنة لانه دعا فغفرت فغفرت فغفرت

انفاد الكاح على كل حال ولو حق صحة القضاء عند رجوعه الى الصلوات في الدنيا
 بالجملة والاشارة الى احوالهم وموافقتهم هذا المأثور في العادة في الكافي
 في الشهادة وشروط الكاح وقال مالك وليس بشروط وانما الشهادة في الخلاف حتى لو
 لم يمتدحوا في العبادات والى انما يقع لا يمتدح فلا يشترط في الشهادة كسائر
 العقود وانما شرط الاعلان لقوله عليه السلام اعلموا الكاح ولو باللاف وكذا
 قوله عليه السلام لا كاح الا بشهود او يد به نفي الجوان وهو حديث مشهور
 يعم الزيادة على الكتاب في معاداة الكثر من ذلك انما امر احد به بشهادته
 فيست ويحضر ربه وصرفه من معتقده وشوهد فاسق في الصلاة ويجوز به
 البيع وهو الصحيح لوجوده بغير الجوان في المفردات فقلت المارة بعقله انفسى او قال
 ابن ابي عمير بعقله انفسى كذا وقال الرجل لامة اشترى بك هذا فاجاب بنهم
 فزيد اخلاف الشيخ كانت الفقيه ابو القاسم الجاني وح يقول بانعتاده
 واليد اشارت الى كتاب الجند ورواية سمعته يقول عليه وهو الصحيح صورة
 ما ذكر ابن رستم من ان يصفى من ان قال كل شئ يكون في الامة فقلت رقتنا
 في كل كاح وبالعقل فقلت الامة فيكون كاحا في المارة في المارة من
 الكاح يعتقد بكل نطق وضع فقلت المعين اذا ذكر المارة بفعل لية كالباع والمبته
 والصدقات لم يدر المارة بغير الا اذا راوا الكاح حتى تطلب منها انما وافقت
 وبعت نفسى منك وقيل لم يعمد في الغيبة وذلك ينافي الشهود وقيل
 لا يكون كاحا لان هذا تخليص من الزمة بمجاهدة الامة لطلب اية حقيقة ولو قال
 بالآخر ينافي الشهود وبعت ابنه منك وقيل كان كاحا بعد تلك الدلالة
 في الناسى شئ من كل موضع يكون الجاني سمع الشهود من الجاني لا يمتدح فيه
 الى الشبهة وانما حاشية بان كانت الحقيقة معتد بها اذا قال كاح لرجل وبعت
 نفسى منك او ملكك هذا لا يمتدح نفسى منك فقال الجاني فقلت يعتقد
 الكاح بلانية لتعين الجاني وهو الكاح لتعد الحقيقة لان الحسن

بالبيع والبيعة والتبليك لا يملك في العبادات من الفتاوى مثل بيع الدار التي
 عدت قال رجل وبعثت خويشتن لانه يمتدح داوى او يمتدح الكافي
 يذير فتمدح او قال لامة خويشتن يمتدح داوى او يمتدح الكافي فقال هو
 يذير فتمدح هل يعتقد الكاح قال فزيد اخلاف الشيخ عند بعضهم لا يعتقد
 حتى يقول بن ذى ادم وعند بعضهم يكون كاحا بدون ذكر ذلك وهو
 الاصح لان لفظ الاعطاء يمتدح عن التبليك والكاح يمتدح عندنا حين
 في المقدرات من التسمية مثل عن قال لامة خويشتن الشهود وضم خويشتن
 من داوى فقلت داوى هل يعتقد الكاح فقال نعم لان الناس يعارون الشهود
 والتمدح بهذا القطر وان لم يتلفوا بلفظ الكاح لان قوله خويشتن يمتدح داوى
 طلب التبليك فانه طلب الاعطاء والاعطاء هو المارة والكاح يعتقد بلفظ
 المارة عندنا خلافا للفتاوى وفي جواهر الفتاوى هذا المارة خلافا لجموع
 الشواهد من بيع الدار التي الشئ في قوله وضم خويشتن مارة داوى او يمتدح
 يمتدح لانه ان يقول بن ذى ادم ويقول المارة بن ذى ادم فاسمى دون ذلك
 لا يعتقد الكاح وعند بعضهم يعتقد فلا بد من هذه الامة ليعين المسئلة
 شفعا عليها في الذخيرة اذا اعتقد صحة الكاح بلفظ لا يمتدح كونه كاحا ولا
 بهما من به هل يعتقد الكاح اخلاف الشيخ فزيد قال بعضهم لا يعتقد وقال
 بعضهم يعتقد قال واحد من اهل الجبل المارة بن ذى ادم فاسمى دون ذلك
 من جات يتوداوم كونه جات مني فقلت المارة بن ذى ادم فاسمى دون ذلك
 يذير فتمدح هل يعتقد الكاح بنها اذا قالت على وجه الحكاية في لا يعتقد
 الكاح لان على وجه الحكاية لا يكون فاصلا لا يجاب والجواب صحيح اما
 المعنى فليس بجموع لان المقصد في باب الكاح ليس بشروط لان دونك ان
 يكون كاحا المارة والكاح المارة كاح وانما المعنى الصحيح انما اذا قالت
 على وجه الحكاية لا يكون انية لا يجاب بل يكون حاشية لا يجاب الغير وكما

عند بعض المشايخ

الشيخ

اذا تخرج امرأة بالعبادة والزوج والمرأة يجزى من العربية والشهود لا يجزى
 العربية اخلاف الشيخ فزيد والاصح انه يعتقد في الغيبة الاصح انه يعتقد في
 الخلاصة قال في الجبل رثا المارة بن ذى ادم فاسمى دون ذلك
 لم يمتدح ولم يمتدح بان يمتدح في التواريخ عن محمد بن الحسن بن عمار بن
 ما قال اجاز واسماعيل بن احمد من العاقد بن كرام الاخر شرا ولا يمتدح اسما
 الشاهد بن كرام اسما حتى لو حضر اوها امتدح يعتقد الكاح كغيره في الشرا
 حضر الشهود وروى السماع وعامة المشايخ في كرام لا يجزى من السماع وفي الخبر
 لا يمتدح من سماع الشهود كرام العاقد بن كرام حاشية الكثر من الشرا بنهم
 الشاهد بن كرام العاقد بن كرام لان الشهود مطلقا خلافا للاصحاب والسما
 ولهذا يعتقد باليقين والآخرى السماع ولا يعتقد بالاسم هو الاصح خلافا للاصحاب
 والسما من المارة وسماعها كلام العاقد بن كرام لو سماعها في بيت سمع اسمها
 فاعيد العقد فمع الاخرى نكاح العاقد بن كرام يعتقد عند عامة العلماء خلافا
 لا يمتدح وان اعيد في مجلس اخر لا يعتقد بالاجماع ولا يشترط ان يمتدح
 كلام العاقد بن كرام الاصح لان الخلاصة حتى لو عقد بالعربية والشهود
 يجزى من العربية جاز قال بعضهم يشترط ان يمتدح وكذا روى عن محمد بن كرام
 الذخيرة ان هذا القول هو الظاهر في القبيح في ولون رجلا خفي انما يمتدح
 فزيد اخلاف الشيخ الاصح انه يعتقد في السراية الكاح لا يعتقد بشهادة
 والسكران الذي لا يمتدح وشهادة المارة في الغيبة من فتاوى الجاني اذا يمتدح
 في رواية بشهادة الله ورسوله لا يمتدح الكاح كغير الله ورسوله وحكم عن
 القاسم انه قال هذا كغير محقق لانه يعتقد ان النبي عليه السلام لا يمتدح
 الغيب والصحيح ان لا يمتدح لان انبياء عليهم السلام يمتدحون الغيب ويحضر
 عليهم الاشياء فلا يكون كثر في الفصول العبادية لا يعتقد الكاح
 بالتعالي حتى لو قال امرأة لرجل زوجت نفسي منك فذبح الدار واليه

اجاب الغير لا يكون الجاني في العربية قال لامة خويشتن من الرجال يا عمر بن
 فقلت ليك كاح قال القاضي يمتدح في الحديث انما خلاف الظاهر في الجاني من
 الضابط لفت المارة بالعربية من رجت نفسى من فقلت فقلت هذا وقيل كان
 بحضور من الشهود وهي لا يمتدح هذا من رجت نفسى من رجت نفسى من رجت نفسى
 هذا انه هل يعتقد الكاح ام لا قال لان المارة في هذا المارة في الطويل والقصي
 الذي لا يمتدح قال القاضي الامام يمتدح الكاح والمطالقات والعاق وقيل
 الفتوى لان الجدة والحرف في هذا الشك سوا ما يحدوث وهو قوله عليه
 السلام نكحت جدتي بعد وفاء من جدتي في الخلاصة لفت المارة رجت نفسى
 من فقلت بالعربية من رجت نفسى من رجت نفسى من رجت نفسى من رجت نفسى
 الشهود والشهود يمتدحون ولا يمتدحون مع الكاح كالمطالقات وقيل لا يمتدح
 كالباع في السراية كاح المارة والسكران صحيح في جموعة الروايات من الروايات
 المسامية رجل زوج ابنته بغير السكران وهم عرفوا الكاح غير انهم
 لا يذكرون بعد ما سمعوا كاهن من عادة السكران يعتقد لان هذا الكاح
 بغير الشهود ومن الجبل يعتقد بشهادة الاخرى اذا كانا جميعين واذا وقع
 التباينة فلا يشهد لهما الاخير لانه لا يمتدح في الوفاة وشرا سماع
 كل واحد منهما لانه لا يمتدح بغير رجت او حر ورجل سلبت محققين
 سماعين معا فقلت ان يمتدح سماعا في بيت سماعا في بيت في العربية من فتاوى
 فتاوى قال في المتن لو سمع احداهما كلامه ولم يسمع الاخر شرا عاد على الذي
 لم يسمع قال الكاح جاز استماعا اذا كانت المارة واحدة وانما اخلاف الجاني
 لا يجزى قال الحكم ابو الفضل من حكم عن النبي يوسف انه لا يجزى حتى
 يمتدح في الذخيرة انه لا يجزى حتى يمتدح سماعا اذا لا يوجد عند كل واحد من
 الكاح بن الاشهاد واحدا في السراية لو عقد اسم احداهما يمتدح
 دون الاخر شرا عقد ثانية فمع الاخر دون من سمع الاول لم يجز في الخلا

المعقول
 من رجت نفسى من رجت نفسى

اذا تخرج

في المجلس ولم يقل بانه شيئا لا ينعقد النكاح وان كانت بحرفة الشهود بخلاف
 الصحيح فانه ينعقد بهذا المقدار في الحقيقة مع ولو زوجت نفسها ولم يقل
 الزوج شيئا بل دفع المهر اليها في المجلس فقبولته بتمثله في لا ينعقد
 في الجارية من الكبري رجل قال لا بعد وخبره خويش سرادق فقال الارب
 دادم لا ينعقد النكاح بالرجل الخاطب يذير في عرفته بانه هذا البيت ما
 اذ قال دختي خويش سرادق فقال الاخر دادم ينعقد النكاح والفرق ان
 قوله دختي خويش سرادق هذا قول كليل اياه بالتزوج بمقتضى الامر والولادة
 يصح ان يكون وكذا من جانب ووليها من جانب ومن جهة الثابتة ينعقد
 النكاح بقوله دادم وان لم يرد عليه واما قوله دادم لي يا رجل هو
 اختيار فلا يثبت التوكيل بمقتضى مقتضى امرها من هذا اذا لم يرد عليه
 دادم التحقيق اما اذا اراد به التحقيق ووثق اليوم ينعقد النكاح
 ان كانت المجلس للعقد فنعقد وان كانت للوعده فنعقد ومن القاص وقال
 الامامة ادى وبه سواء ينعقد النكاح في الوجهين وان لم يقل الزوج
 يذير في هذه الحيات ان يثبتي الامانة الا ورجعتي واستاذ استاذي
 الامام المرحوم في الطلقة رجل جئت جامعة الى رجل ليخطب وليته
 فقالوا له دختي خويش فلانة بما ادى فقال دادم وقالوا يذير في لا ينعقد
 النكاح لانهم لم يقبلوا الى الخاطب ونظير هذا رجل خطب لابنة
 امرأة فلما اجتمع العقد قال ابو المرأة لا في الزوج دادم ودختي خويش فلانة
 يا باهرا بدم وقال ابو الرجل في بيت مع النكاح الارب وان جرى بينها
 مقتدا من ان النكاح لا يثبت هو المختار هذه في الحقيقة في الاخير قال المصدر
 الشهيرة هو المختار على ان الارب اضاف النكاح الى نفسه في التارخ
 ويجب ان يكون مختارا فيقول لا في في الاخير فلو قال ان المولى قد
 ابني من ابك فقال اب الابن قبلت لا في يجوز ان الزوج

اضاف النكاح الى الابن وقول الزوج خرج حوا يا ينعقد النكاح بالزوج
 نصا كانه قال قبلت لا في في الكثر في سائل في نون من شدي
 فقال دادم لا ينعقد خويش في رات من كوا يندى فقلت كوا يندى
 وقال يذير في ينعقد دختي خويش سرادق واذني فقال دادم
 لا ينعقد في الفرات في نواور الفتاوى رستم هو قال في السجدة منى لك
 يات فيهم بحرفة الشهود فقال الرجل قبلت يكون نكاحا عند اجيب
 في الحقيقة في الفتاوى رجل وامرأة اقرا بالنكاح يذير في الشهود وقال
 بالفارسية سيات وشو لا ينعقد النكاح بينها هو المختار في الحقيقة
 واسر ليس بينها نكاح اتفاقا يقر بالنكاح لم يذير بها قال ان الامر
 اضار عن امر ينعقد ولم ينعقد وكذا في البيت اذا اقر الارب لم يكن
 ضم اخير لم يجر في السوازل لوقال امرأة هذه امر الارب وقالت هذا
 زوجي لا يكون نكاحا في الغاية المختار رجل واسر اقره بالنكاح يذير في
 الشهود يات قال فارسية سيات وشو لا ينعقد النكاح بينها هو المختار
 لان النكاح انبأت وهذا الظاهر وبها عاين ان ولد الوافر الانسان
 كاذب لا يصح مكاله في التارخانية في فتاوى الفقيه ان في خلاف
 الشايخ قال ضم ولو قضى قاضي ببيعة هذا النكاح ينعقد القضاء وبهم النكاح في
 السلة على ان قضاء القاضي في مثل هذا المجهولات صحيح في القضية
 مثل على السخري عن رجل سأل عن امرأة فقال السلام عليك يارو
 فقالت عليك السلام يارو وحيي ومع شهادت فقال لا ينعقد النكاح في
 المختار من السخري مثل عن امرأة ليس بها زوج ومعه في المختار
 فلما اخذ قال في اسر لا ينعقد النكاح عليها العدة قال نعم في المختار
 وبكل لفظ لا ينعقد النكاح ينعقد الشبهة حتى يسقط به الحد ويجب ان
 من الجهم ومن مهر المثل في السراجية اذا قال زوجتي اني منك بكذا

رجل خطب لي ابنة رجل
 فقلت له دختي خويش فلانة
 بما ادى فقال دادم وقالوا
 يذير في لا ينعقد النكاح لانهم
 لم يقبلوا الى الخاطب ونظير هذا
 رجل خطب لابنة امرأة فلما
 اجتمع العقد قال ابو المرأة
 لا في الزوج دادم ودختي
 خويش فلانة يا باهرا بدم
 وقال ابو الرجل في بيت مع
 النكاح الارب وان جرى بينها
 مقتدا من ان النكاح لا يثبت
 هو المختار هذه في الحقيقة
 في الاخير قال المصدر الشهيرة
 هو المختار على ان الارب اضاف
 النكاح الى نفسه في التارخ
 ويجب ان يكون مختارا فيقول
 لا في في الاخير فلو قال ان
 المولى قد ابني من ابك فقال
 اب الابن قبلت لا في يجوز
 ان الزوج

اضاف

فقال قبلت النكاح ولا قبل له فليس يثنى ولو قال قبلت النكاح
 عن المهر وقع النكاح في الطلقة لو قالت له زوجت نفسي منك على
 الف درهم فقال قبلت النكاح ولا قبل له فليس يثنى ولو قال قبلت النكاح
 عن الكبري رجل قال للشهود اشهدوا لي قالوا زوجت هذه المرأة
 التي في هذا البيت وقالت المرأة قبلت نعم الشهود متاهلوا ولم يروا انهم
 فاكنت في البيت وجدها جازا لنكاح لانه لا جهالة ولا كانت معها
 في البيت امرأة اخرى لا يجوز ان الجهالة متمكنة وكذلك لو كانت المرأة
 رجلا ينعقد النكاح كلاهما ولم يروا انهما فهو على ما ذكرنا من
 الوجهين في القضية من وجهي الارب في الشهود وصونها ولم يروا
 شخصها ينعقد النكاح في البيت وحدها ولا فلا ولا التوكيل في العقد
 ولا التوكيل والفتوى يثبت الشهادة وقت العقد دون التوكيل
 والاجازة في الاخير لوقال زوجت ابنتي ولم يرد على هذا ولا ابنة
 واحدة جازا لانه انك تبيع النكاح بدون التسمية في الجواهر لوقال
 زوجت ابنتي من ابك ولا يثبت واحد وقال الاخر قبلت لا في وله
 ابن واحد ينعقد النكاح لا يشبه في الحقيقة ان كانت له ابنة او اكثر لا يجوز
 وان كانت له ابنة واحدة في الغاية اذا سميت المرأة في الفقه باسم
 تزوج بالاعراف حتى لو سميت معروفة بما سميت به في الكبري فزوجت به
 بها في الحقيقة جازا في سميت في صغرها فلما كبرت سميت باسم اخر
 قال لا تزوج باسمها الاخر الا صارت معروفة باسم اخر في الحقيقة امرأة
 لها سمات اسم سميت بذلك الصغر واسم سميت بذلك الكبري قال تزوج باسم
 الذي سميت به في الكبري يعني اذا صارت معروفة بهذا الاسم لان الاسم
 للتعريف والتعريف يحصل بهذا الاسم في الحقيقة امرأة وكلت رجل
 يات يزوجها رجلا فغدا في اسم اسمها لا ينعقد النكاح اذا كانت

غاية ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة ينعقد ويثبت الصحيح والله اعلم ولا
 اجتماع ما يوجب المهر والحرة في ذات واحدة فخرج الحرمة في الجواهر رجل
 قال لاسرته ورجلتي ربي ابي فقلت لا ينعقد النكاح ولو قال ابي فقلت لا
 ان ابي المختار فانه ينعقد في القضية قال زوجت نفسي منك بعدة مضاعفة
 لا ينعقد وكذا لا ينعقد تعليق النكاح بالشر لا يجوز ان يثبت في المستقبل
 وفيها ايضا حتى في شكل زوج من ضئفي شكل اخر بوضاء الولد فلو قال
 اسرة والى وجه رجل قال نكاح عندي جازا لان قوله زوجت نفسي منك
 المختار في جواز النكاح والارب لو ظهر الزوج غلاما والى وجه جارية
 جازا ولا خلاف في الكاف والنكاح النعمة والوقت والمهر وصورة النكاح ان يقول
 لا اشرأخذ في هذه العشرة لا تمنع بك ابنا وقال مالك عاين لا في عباس في
 كان يزوجها ويجعل العدة في حاضنة ولما ان عامة الصحابة في قول المختار
 ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم هم المتعة يوم خيبر فراجع عما كانت
 يعتقد من اباحت وصورة الوقت ان يزوج اسرة بشهادة شاهدين عشرة
 ايام لا ينعقد سعة وان في لفظ النكاح اذا تمتع بملك الوضع في يده فمقدرة
 وقد وجد في العروة للعبان لا الاغاث في الفرات قالوا والفرق
 بينها الاول بانها تمنع لافقة النكاح وسماها نكاحا جازا والى في لفظ النكاح
 والشرع بشرط التوقيت وان في معنى الاجازة في النكاح لا ينعقد بلفظ الاجازة في
 الكبري والى اسرة اذعت عليه افاق وجها ففني بنكاحها ببيتة ولم تكن
 في حجاب الفرائض انية من ادب القاضي الضابط اذ شهد شاهدان
 بالزواج رجل طلق اسرته فلما نفرت القاضي بينها ثم تزوج احد الشاهدين
 بعد انقضاء عدتها بغير النكاح وحل له وطها في السراجية قضاء القاضي
 في العروة والشرع ينفذ ظاهره وبطلان ما ينفذ من حق حتى لو ادعى
 نكاح امرأة فارغة واقام شاهدي زور وقضي القاضي بالنكاح فيها حل

عزير

عزير
 صورة المرأة
 صورة المرأة

الملك بن عبد الله بن جابر

حاضر فی عنبر کمره و شکار کمره
الزفاف و بیرون العبدین

三

و در دفتر انرا طریقه
که از کان نازار السقار
میکشند و معکود انرا شروع
نشد

وكان الوليد

مع
جميع المحرمات الام

استیناکیم

الفاضل لقول
عقدت عهداً
فلم يبار

اذا سئل عن الحماكي
في الدنيا هل هو
والآخر

[illegible]

الأنبياء

اذا كانت الخاتمة

الحمد لله

الان من

فاما اذا شئت من
الحا شئت فـ

وكانت حرة
وكانت حرة
وكانت حرة

أوجدها على

المستترى بـ

ان علوا و عزا اولاده فان سفلوا
الحرم على الواط

عند اصحابنا لا فرق بين رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
ثبت الحرمة من ثلث اشياء لا فرق بين رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
قالوا من ساقط من ذلك ان ثبت في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
في اربعة اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
ولا شك في اربعة اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
انما هو في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
ثلاث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
بين ساقط احسن الاقوال في التخييل ولو نظر الى فرج بنت امرأة بشهوة
وفي بنت ثمان اوسم وهي رطبة خضبة سميت بجامع منها حرمت الاكل
الزوج والكلت غير ذلك لاول عشر من ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
ليست بشهوة من ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
لا يكون وهذا يختلف بعظم الجفنة ويغفرها ما قبل ان تبلغ ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
فالتقوى على انصابت بشهوة في الحامية وتكون في المرة التي تبلغ حد
الشهوة وقال بعضهم اذا بلغت ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
خمس من ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
وان لم تكن فالثلث عشرة وعن اب يوسف ان كانت اربعة اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
ونشئ منها هي مشقة ولا تقوى فيه وادمن اربعة اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
الشيخ ما دون سبع من ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
المرء هو كالباقي في حرمة المصاهرة حتى لو ساء امرأته او امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
حرمة المصاهرة في الحامية في كتاب الكاح في فصل الخطر والباحة والاكوت
الغلام لا يملك له من ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
عشرة وان شئ عشرة في حاشية الفقه في زواج المراهق في رواية عشرة
الي خمسة عشرة وفي رواية ثلث عشرة الي خمسة عشرة وفي حق المراهق

الخط
المشع

نحو

سنت في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
بلوغ الغلام يكون باثني عشرة سنة والجارية ثلث سنين في الفهرات من
الاجنبية يوجب حرمة المصاهرة اذا كانت عن شهوة ولا يشترط ان يشهد بها
بل يكفي اشتداد احداهما اذا كانت الاخرى من الشهوة ولا يشترط بلوغهما
كون المصاهرة من الاثني عشر سنة واشتداد احداهما عند السابعة كانت الاكبر
والاثنى العاشر والموسى في الخلاصة ولو ساء امرأته مع الذرع ان كانت
ضعفاً من وصول الحرمة اليه لا ثبت حرمة المصاهرة وان انتشرت الذرع
كانت رقيقة لا يمنع ثبوت حرمة المصاهرة في جملة الروايات من اللوامع الي
يوسف اذا قبل الرجل ويصحبها ثوب ان كانت بمهنة او النشأ او بين الشف
فصونيقيل ولو شئ من فتاوى اهو يوجب قبل امرأة بشهوة ثبت حرمة
المصاهرة في الخلاصة رجل فصدت ان يصير امرأته الى فرجها وان يجمعها
فوصل الي البت الشهوة فترضاها بصدقه وان انصارت عليه
اسوة ان كانت عن شهوة ولو احتلها القول قول الزوج انه عن غير شهوة
في الحامية او اضافت الشهوة فالقول قول الزوج لانه يملك حرمة في الظاهر
صغيرة فزمت في السار فثبت الي فرجها والداهما باثني عشر سنة
الله ايها وهي بنت ثلث سنين قال الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل بن
اخفى ان تحرم والدتها على ايها امرأة مع ابنة لها شهوة فالتا في فراشه
لذا الرجل يملك امرأته لغيرها الى فرجها ليجعلها واصاب اليه الرجل بنت
المرأة فترضاها بصدقه على انصارتها فان وقعت في البت وهي
تصحبها حرمت عليه امرأته وان كانت بغير انصارتها لوجود الحامية
شهوة في الخلاصة من الفتاوى ولو اخطأ في ذلك قال كان عن غير شهوة
لا يباح دون ثلاث المنقح قال البيهقي في الفتاوى عانقها وتباها قال كان
ذلك من شهوة لا يباح ولو لم يشترط الشهوة لكانت باثني عشر سنة

المراهق

انما هو في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة

الشيخ

الشيخ ويوع الاصل لو قال كانت عن غير شهوة يهدى في مجموع الثواب
لا يباح ولو فيها على الضم قال العصف وبكذلك يفي الشيخ الاستدلال
قال القاضي الامام يهدى في جميع الواضع حتى لا يثبت في البتة اذا اعتدت
ذلك الحامية في الخطوبة فالتا كانت عن غير شهوة انها تصدق في رجل
فعلت بامر امرأته قال جابها ثلث الحرمة ولا يباح في ذلك ولا كانت
انما كانت ولا امرأته لا يثبت ان الاقرار بحرمة المصاهرة في الحامية واذا قبل الرجل
بامرأة ثم تاب يكون محرماً لا يباح له عليه كاح ان يتزوجها في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
وليل على ان الحرمة تثبت بالوطء او بان ثبتت بحرمة المصاهرة في الشر
اسوة او دخل فرج بغير كاح في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
في حاشية الوفاة من الحادى سئل عن امرأة او دخلت ذكر في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
والعقب ليس من اهل الجماع فقال هذه الاكوت الامن الاشارة بعين انصا
تحرماً في حاشية السراجية من الحادى سئل عن امرأة او دخلت ذكر في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة في ثلث اشياء من رجل من امرأته بشهوة او امرأة من رجل بشهوة
شمس اوست سنت ابو عن شهوة قال ابو بكر ع لانه على ابنة فالتا
مشاهدة وان اشبهت هذه الامن لا ينظر الى ذلك ففعلت ان كبرت حق
خبرعت عن حد الشهوة والشرع بها قال نعم لان الفهرات قد دخلت تحت
الحرمة فلا يخرج وان كبرت في ذلك الصغرة فانصابت دخلت بعد الاثني
كيف اختلف الحكم في كشف العورة بينهما كذا هذا في التاثيرانية في فصل
قضاء من خلاصة من خطبة رجل ويلي اخذ امرأته لا تحرم عليه امرأته في
الفتنة من الخطبة قبل الجوع ام اصل تدبشه او السكران بشهوة تثبت
حرمة المصاهرة في جوارها الفتاوى حكم الصدق السعيد في الذين قال
زوج رجل بنته من رجل في ايام القامى الي عاصم العامري ثم جرت
الزوج بعد ذلك الايام فادوات ينفع العقد وكانت مختلف الي القامى
الطلب الجيلة فقال له انك تلب ان تقول لبنتك بغيري والادوات

الخط
المشع

نحو

لا اقول في الفتنة وحرمة المصاهرة لا يمنع النكاح حتى لا يجل لها التزوج
بزوج اخر ابعد المتاركة والوطء فيها لا يكون فان انصرفت العاوبة
في فصل ٣٩ في قوله صاحب الميعة اذا وقعت المرأة بين الزوجين
بسبب المصاهرة فانه لا يمنع النكاح اصل لا يبيح بها بعد الخطبة في فصل
الفساد حتى لا يجل لها ثلث زوج بن زوج اخر وان يفي عليها سكون ولو
وطئ عازراً لا يكون زناً لانه مختلف في ذلك الاخير وذكر المحرم في الاصل
ان النكاح لا يمنع بحرمة المصاهرة والوطء بل يفسد حتى لو وطئ الزوج
قبل التزويج لا يجب عليه هذا اشتبه عليه ولم يشبه في الفصول فصل ٣٩
والمشركة في النكاح الفاسد بعد الدخول لا ينفق بعد ان كان كل واحد منهما
الى صاحبه وانما ينفق بالقول بان يقول تركت شيك خاليت سبيلك
خليت سبيلك كذا في الاخير وفي قوله صاحب الميعة المتاركة في النكاح الفاسد
لا يكون الا بالقول بول كان قبل الدخول او بعد وقال صدر الاسلام
ظاهر بن محمود وكانت القامى في الذين خات يقول انك قبل الدخول
تكون بغير الاثبات وانك بعد الدخول تكون بالقول في الفتنة في
والتاركة لا تكون الا بالقول كانه دخلت اولم كان حق لوزن كاهن
عليها سكون لم يكن لها ثلث زوج باخر وذلك في الدخول وغيره فانما يبيح
الاثبات وهو من كاهن الى ابيود والبعث عقد الا الى ذكر في المسعودي
لا يحرم على ولد الوالي ولا على ابنة ولد الموطوءة ولا امها
الا لبيد والافناء في الوفاة فنفذ نكاح حرمة كاهن ولو لم ينفذ فلو اوب
وله الاخرى صانور ويطلب في الكا في كاهن فظاهر في رواية عن البيهقي
وهو قول اب يوسف ومحمد بن احمد الزوجت نفسها من غير كاهن
يعم وان كان لا يبيح من اعترافه وروي الحسن بن ابي حنيفة في النكاح
لا ينعقد وبها اخذ كثير من شيوخنا قال محمد بن ابي حنيفة في هذا

كثرة المصاهرة
في نكاح الكاهن

سواء في نكاح الكاهن
او في نكاح غيره

١٢١

وَلَكُمْ يَكُونُ مَوْجِبًا

وسمعه

سید محمد

البصير

سفل امرأة
اذا اراد الرجل ان
منه بعد الى بدخ

مكة الميمنية

من المدرسين

خلق

لوگوں

انفرد افردان
قطر الهند كبر

صبر

في الفصول العادية في الفتاوى للفتية الي البتة استأنفت فافتتحت والاداء
 سألته فبعت من زوج البتة بقر الي صهرها فادعها وانفقت اياما ثم فطلب
 الزوج بقية المهر فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 عند ما ولم يملك الفدية الي ان تزوج عليها لانها فافتتحت فادعها فافتتحت
 من غير شرط الفدية فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 اجتمع عند ما ورجع هو بالقية كانت له الرجوع عليها فافتتحت فادعها فافتتحت
 في ذلك القول قول امر البتة كانت حامل اختها فافتتحت فادعها فافتتحت
 تنكر ذلك قال القاضية فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 نذري الا ان لا تستعمل في غير عوض وهو غير فيكون القول قولها
 وقع الي غير ذلك فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 وبقيت كانت القول قول صاحب الدارهم

كأن المرفوع في الهداية لا يجوز كإخراج العبد بالاذن موليها
 وقال مالك يجوز العبد لأنه يملك الطلاق فيكالك الكاح والطلاق عليه
 السلام بما عده زوج بغير ذن ولا دفع عاهر فادعها فافتتحت فادعها
 غلاما يستوي في خواجه رواه ابنه مسبقا مالك الكاح فادعها فافتتحت
 حادق را بقتل برادره وقابى بقول مالك حكر كن فادعها فافتتحت
 السرجية اذا زوج عيلة او استمن غير رضاها فادعها فافتتحت فادعها
 على النكاح من الصبي فتاوى الحجة العلي بن ابي حنيفة لم يرد كإخراج المولى
 بغير رضاها فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 لا ينفذ بل يتوقف على اجازة المولى في عقد الاب والولي الذي كان قبل
 الاجازة ثم اذا الفتاوى في القية بغير سكوت المولى في الكاح فادعها
 زوج امته لا يجب تزويجهما فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 ولا يجب على الزوج نفقتها وسكنها الا باليقين فادعها فافتتحت فادعها

المستقيم

عنه في المرفوع

الي زوجة اشياء منه فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت
 من المهر الذي كان له ذلك اذ بعث اليها من وجه الفدية في الفترات
 من الكاح فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 وقع اليها من الكاح فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت
 قول الزوج وعلى الاب البتة لان الظاهر شاهد في ذلك فادعها فافتتحت
 اذ اجتمع اليه في المال اليها لم يبق للملك فادعها فافتتحت فادعها
 الصحيح ان يشهد عنه التمسك بالبتة انما سلبت هذه الاشياء بغير
 العارية او بغير شئ معلومة وشهد الاب على اقرارها ان جميع ما في هذه
 الشئة ملك والى عارية في يدي سند والتمسك للفقوى انه اذا كانت المهر
 ستم الاب فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 وامكان العرف فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 الامار لاجل الشئ في النكاح للفقوى انه يحكم ان يكون ملكا عارية في
 الفصول وذكر فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 الاب من الاشرف والكرام لا يقبل قوله ان البتة عارية وان كانت من
 لا يجر البتة بمنزلة ذلك قبل قوله في القاضية رجل جهر البتة بما يجر
 منها فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 انه عارية وقال الامام على السعدى في يدي سند في ذلك فادعها فافتتحت
 فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت
 كذا في الناس واشهر فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت
 انما كانت القول قولها في الخلاصة رجل جهر البتة وسلك في الزوج
 فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت
 منها وقال الزوج على ما في القول قول الزوج وعلى الاب البتة فادعها
 انما يشترط في الاب الجهر بالبتة بغيره في النكاح فادعها فافتتحت

في الفصل

منه في المرفوع

المستقيم

في سنه ولا ينفذ سأل في الهداية واذا تزوج العبد باذن موليها فادعها
 وبت في رقبته باع فيه في السقاني ثم اذ ابيع في مهرها ولم يوف الفدية
 لا يبيع فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 اسوة بالمهر في رقبته فلا يرد ومعه ابني ما وار هو الصحيح كذا في الاشراك
 جمع المهر في النكاح فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت
 ان لا يملك المهر على العبد مهر المولى ان يبيعه باذن رضاها وان كانت
 عليها المهر له ان يبيعه باذن رضا المهر وعدها فادعها فافتتحت فادعها
 المديون او ابيع باذن رضاها فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 يبيع البتة اذا اذ كانت عليه المهر ان المهر يوف في التمسك ولو
 زوجها من عبد يجب المهر على العبد ثم يصفق في الحواشي من الفتاوى
 والصحيح ان لا يجب الا فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت
 رجل له مملوك سأل ان يزوج امته او حرة فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت
 في اموره او لا يجب احد في بشرته بعد ذلك فادعها فافتتحت فادعها
 زوجت امته او حرة على ان امنها بدي اطلقا كذا في ابي داود
 قبل العبد كذا في ابي داود فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 من النصاب الفقة في الخلاصة من الفتاوى رجل زوج امته من عبد
 على ان امرها بدي اطلقا كذا في ابي داود فادعها فافتتحت فادعها
 وان يزوج العبد فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت
 في وجهه بعد المهر فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت
 لانه بعد النكاح في الهداية وفي جارية من وجهها فادعها فافتتحت
 ان يزوجها فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها
 سئل عن امته او حرة فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت
 حتى يزوجها فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها فافتتحت فادعها

على المرفوع

في الفصل

فادعها

ذكركم هه باشد بخریدات (ت) و اینجا و غن بیند و شد باید کات شمع
 و باغی و دت کثیره کات سر سبز بیخه زار و دلی می کشد جلوه آنکه ایشان احسان
 باشد است که سول بدله را از ت کشد که کشان کشد و او را بر این کشد
 یکجای صحیح پس کشان کشد و نکاح کشد و دست باشد که بر دوش ب
 بچین و د و بعل خضاف او و دست **نکاح**
 الکافران الکفرین و ج کافر باشد و او بی عده کافر و آبی و بنهم جان
 نم اسما اقل علیه ولو کانت هر سه ذرت بنهما ف الحادیة و اذ انک المرأة
 و زوجها کافر عرض القاضی علیه (الاسلام) ذات اسلام فی امره و انک اب
 ذرت القاضی بنهما و کات ذلک طلاقا عند ابی حنیفة و محمد و ان اسلام الذریع
 و تحت بنویس عرض ذات اسلام فی امره و انک اب ذرت القاضی
 بنهما و کات الفرقه طلاقا اتفاقا قال ابو یوسف و سلف الکیون طلاقا فی
 الوجودیت ذلک السراجیه ذات اب ذرت القاضی بنهما و کات ذلک فتخاف
 ضاعیه انما الصامت الخفی (امر) است و زوجها الذی غالب علیه الامر
 و تعدل الضاع عرض الاسلام علی زوجها الغالب فعاب بعض العلماء
 قال یحیی القاضی الغریب بنهما اذا کات سدا الامر تحقق العجز عن
 العرض و بعضهم قال لا یجوز کسها علی الذایات و قال بعضهم یجوز
 اذ لم یعلم بقوله زوج مکاتبه یظهر العجز و علیه اعتماد و الفتوی بعد شیو
 التجهیز الکافی و است و زوجها هم نفرا بی یوخر الغریب الی (ت)
 یعنی الاسلام کات الضارفة الذی یجاب بدله و غایه یعلمون و اذ عقل
 عرض علی الاسلام ذات اسلام و الا ذرت بنهما و انما یجوز لانه یطلب
 بحقوق العباد و لکات مجتبیای عرض علی جوبه الاسلام ذات اسما
 و اسلاما جدا و الا ذرت بنهما لانه لیس له غایه یعلمون فی المرونة و لو
 استمات امره المعنوی عرض القاضی الاسلام علی اب الصوة انکات له

عليه السلام

مدرسه علمیه و کتبخانه

بضم خ و زاء اسم مصمم الزوج بفتح
الز و ع و عليه السلام في الفتوى

من كان مجتهدا في عرض على الوكيل المقيم

ایمان

إذا كانت له امرأة واحدة فاشتغل عنها بالعبادة والقيام أو ببعض سنة الإسلام فمما حثوا
 في ذلك نفس الغافلين لما يلبس من كل أربع ليالٍ أن الزوج أن يسلط حنفا
 في تلك الليال بات يات في زوج فيك سواها ثم قال والصحيح أن يوم بات يومها
 يفتحه أحبا إلى تنويف فيهما الشاغل ذكر في البوارات الرجل أن
 يبيت عند زوجته وتلك الليال عند إتيانه أو يشتغل بشئ آخر في الليال في الكفا
 وأن رضى إحدى التي وجدت برك فيها فالحاجة حال لما روى أن عليه
 السلام قال لنساء حين استعتت عذرى فالتد لوجه الله أن يرجعها
 وتجعل نوبتها عايشة رختها فيجش مع أزواجه يوم القيمة ولما كانت
 يرجع في ذلك لا نجد وعد فلا يملك في السراجية وله أن يفر بضعف
 ساعة ووت بعض وأولى أن يفرع عيش من تطيب لقلبوه من وأزاده من
 السفر إلى الأخرى أن تطلب من الزوج أن يترك عنده هاشم أو كان
 عند أبي سافر بها أو كانت له امرأة وأراد أن يزوج أخرى وحاشا
 أن لا يجد بل يفتل إليه بعد ذلك وأياك أن يزوج بعد ذلك والاشع أول
 ويوم برك القسم عليها إذا قرعته إحدى أو عدة شهر إلى الثانية أن
 تطالبه أبي يبقو عنده هاشم أو كان يومى بشئ أو في المستقبل بعد بها
 منع في في الولي في حاشية الفتوة اليك صرح في
 الجلع // والنفس والجوع والافخول والآيات والنس والمسن والمباشر وألوا
 والأخفاء والعزبات والوقوع والغنيات كليات في الظهيرة وينبغي الرجل
 إذا زفت إليه امرأة أن لا يفتل لها حتى يبالع من الإسلامات وموصفت
 أو وصف هو فعلت والآيات والبل فيه أن يفتل هو بنفسه ثم يقول
 هل أنت على هذا في الفتوى الصوفية وكثر العباد من فتادوا الشها في
 رجل يزوج امرأة ثم ولي فأولاً فرح في الغنى والثالث في البلى
 سنة أكثر العباد من الجاع الصغير الخائف ذات وطى هامة ثم بعد

الاول وبه اذلة الفقهاء في التنبؤ ان تغير على الاسلام ونفروا من رخصه وبعث
وليد له اهل الشريعة بن وجهه الاول في الجامع الصغير كانت شاذات وابو
نضر الذي يسمي بغيره بانما لبيت الفرائض والصحاح الذي يفيض
عن يحيى بن محمد بن النكاح فغيره لالان النكاح يحصل بالجبر على قضاء النكاح
ولا ضرورة اليه قضاء النكاح مع الردة في الفتنة في المرات ما دامت في دار الاسلام
فانما ليرتفع في ظاهر المرواية وفي النوادر عن ابي حنيفة رضي الله عنه في
حق ولو كانت الزوج عالما تنوفى بعد الردة فيكون في الفرائض عن ابي حنيفة
ثم يشترط بعانت الامانة ويغير هذا اليه اذا كانت مصر فلو اقرت في مصر
اليوم اجنبيا لهذا الامر لا يابس **باب** القمم وفيد مسائل
الويل والغرب واستغفر وغيره في القمم واجب والمنة والكتابة
والسكر والشب والمريضة والصبي سواء كان الفريضة في النكاح والمنة في المنة
يعني عن رضي في الكاف واذا كانت المرأة او المملوك اسلامات حرمان ان
شاد اقام عندهما في احد يوم او ليلة وانما فتنه ايام لان المملوك يوجب التسوية
فاسامة اولا ورفن في اليه وهذه التسوية في البيوت عند ما اقرت في المنة
لا في الجاهة لا تعني على النكاح الا يصدق على المنة وانما في الجاهة وفيه
ايضا وبغيره رضي الله عليه السلام كانت بعدل في القمم في ناله وكانت
يقول الاسم هذا حتى في المنة فلا تأخذ في فيما املت بعين زيادة المنة
بعضه في المنة ولا في فضل الجاهة في ناله بعدة في الكاف لكل جاهة
اذ وكل قد عدهم وفيه ايضا وقال الشافعي ان كانت الجاهة في ملكه فيفضلها
بمع ايل وان كانت ثيابا فثلث ايل ثم التسوية في المنة وفيه وكانت ايل
حر والاشربة ايل يتولى فيها في المأكول والمبوق **باب** في نكاح
المملوكين وعند الامثلة ولو وطئ احد بهما اكثر من اخرى فلا يبرأ
ان بعد الوطئ ان جامع في قعرها في الفتنة رد على الحسن عن اسحق

الولد

افغانستان

اولد شمع خير الالوس

بخارا و کذا بعض مشایخ

ذلك الخبر لما لا تها هو المقصود وهو تارة الهوى والاص حصاد وغير
ذلك يجهل الواحدة وما زاد على ذلك فهو مستحق وبانه لا حكم في الاخر
ان الابلار انما صار خلافا لسلطة الظاهر بين حقه المستحق وحقه الجماع
في الفرج في الشهادت قوله بنسب حقه لا يقال بعد ما وطئها من لا يثبت
المطالبة لها ولو لم يكن يتحقق الظاهر لان مقتضى المطالبة وبانه وان
لربعت قضاء لا يوجب على الرجل مجامعة امه تكملة ارادته في حاشية
الايراد قال عليه السلام كان الله امس شاة ولم يطأها ف اربعين ليلة
فهو عاصي من الله تعالى في شريعة الاسلام ولا يكره على ترك الوطئ
فان البيت اذ لم يخرج ذهب ما وها ووجب ان يقول بعد الوطئ ولا يرد
فيه بقية التي فيكون منه واولاه ويناها بعد الوطئ في شريعة ولو
اراد الحق فليكون فانه انما هو العود والوعب اليها في السرية ليس ان
يطأها من تارة واسته واسته الاخرى واسته الاخرى تراها في الغياثية لسو
كانت جالس في قوم فاحده يد جارية فادخلها بيتا واغلق الباب وعلموا انه
يطأها كبر ذلك فان الله تعالى قال في كتابه في المصلحة ويجوز الوطئ
بغير الفرج كما افقت ثم شرع و قال لا يجزى يطأها من بيت يدي احد
في مجموعة الروايات من الواقعات الحسية لو جامعها هناك فامر اى
مجنون او مجنون او يبغي عليه او يبغي في شريعة الاسلام ولا جامعها
وعندنا صبي او عبيدة في السرية اذ انقطع حيالها الذي يوجب الفرج لذي
لا يجزى وطئها في الكثرة العباد من الكبر على السر في حياها الذي يوجب الفرج لذي
ليس للزوج ان يجمعها الا ان يعلم انه يملكه الا نيات في الحلال من غير
الوقوف في الحرم فانه ان يات وانكسر على فليد عليه ان يات يستحل
الجماع في حالة الحيض كغيره في حالة الاستبراء بعدة وضلال وليس يكفر
في خزانة الفتنة ولو كانت امه يكره الوطئ وطئها كراهة التنزيه لا كراهة التحريم

روايت عن عبد الله بن
والباقين وروايت عن غيره

انما الشريعة

لانه

والامه البتة لانه لا يجزى احد الشرايك وطئها ولا طئها رجل حلالا
او غيرا لانه على الاذن وطئها ولا طئها من غير الوطئ لا يجزى وطئها
وامه لانه لو لم يجزى الوطئ وطئها كثر العباد فضل لشراح في ذلك كثر
القربات من كفاية الشجب والجارية اذ كانت بايت الاذن فانه لا يجزى
لواحد منها ان يطأها وكذلك اذ كانت بايت جماعة لا يجزى لاحد ان يطأها
وكذلك اذ كانت مراهقة فانه ليس للمراهق ولا غيره فحس ان يطأها كذا كانت
اذا اجبر جارية من اناس فانه ليس للجار ولا لغيره ان يطأها فانه
الا جارية فان اجبرها بالنهار وولت الليل جاز للوطئ ان يطأها بالليل ومن
النهار ثم الجارية المشتركة اذ او طئها احدها فانه لا طئها عليه وان يفتن بشره
نصف العقر ولم يمسها الصلوة وكذلك اذ كانت الاذن جارية لا يجزى لغيره ان يطأها
وكذلك اذ كانت الاب لا يجزى الاذن ان يطأها وكذلك لاله ان كانت لاجارية
لا يجزى للزوج ان يطأها في الظهيرة ولو وطئها جارية من امه حل له فيها
حق يملكان ابوه فانه غنيها في الكاف واختلوا في حلقه الميوس سلب
الجماع فقبل تسع سنين والعميم انه لا غنية للسبت وغا العبد للاختلال والقدار
في المهرات من النفقة مثل عن هبة بنت سبع سنين زوجت من
فاستوفت عليها هل لامه ان يطأها في نفسها ويبيعها ان يبيع
مخلو الوطئ ثم يسلها الزوج قال نعم في نفقة العتق جامع امره ان يبيع
العتق جامع مثلها فان لم يبيعه عليه عند ابيته ومجهر وعنه ابي الوطئ
على عاقلة الله في الظهيرة في رجل غلبه في الشهوة له ان يعالج به كره
لنكاح الشهوة في الحميدة في باب الصور وهل ان يفتن وذلك ان
اراد الشهوة لا يجزى لقوله عليه السلام يام اليك ملعون وان اردت نكاح
بما به الشهوة لا يبيح في الغزل والسفالة والغزل في
الامر وقت الا نكاح لا يجزى لانه في الرحم في الظهيرة وعن ابن سعود

صحت من غير الوطئ لا يجزى وطئها
والامه

يوجد سبيل الى استخراج احكام قطع ان با كانت بين الابن و ان حيا
لا يفتن بجوار ان قطع لان هذا قبل ان يفتن بغيره من غير شرايع
في الولد والعقيقة في الشريعة وليت المولود في خرفة
بضاعة وفيه ولا يفتن في خرفة ضراره ويطلع كفا اول كثر في غيا ونحو
ثم يفتن في اذنه اليمن ويغير في اذنه اليسرى ويكفله بالامر في الكثرة العباد
العقيقة اصلها الشعر الذي على راس الصبي حين يولد واسمها الشاة
مجاو في الشريعة ويعود عن المولود يوم السابع من المولادة وفي الحديث
العقيقة من عن الخلق شاة وعن الجارية شاة وقلة عن النبي عليه السلام
عن نفسه بعد ما يفتن شاة يقول من قد من العقيقة اهم هذه العقيقة
ان يفتن في اذنه اليسرى ويغير في اذنه اليمنى ويكفله بالامر في الكثرة العباد
فانه لا يجزى من الشاة ولا يكره لعقيقة عظم ويحل القالب فانه هو يطعم
جدا ولا يكره شاة ويصدق بها وذلك في اليوم السابع او في اربع
عشر او في احد وعشرين ويجوز راس المولود ويصدق بوزنه ووزن قات
بمجموعة الروايات من سلق الجار العقيقة سنة عند الشافعي وهو سنة
نذير منه انه لا عند خلق شعر في اليوم السابع من ولادته ويجزى شاة لان
النبي عليه السلام اعن عن السن والسنين وروي انه عليه السلام اسر بان
يعن عن الفكاك ثا ثا ومن الجارية شاة وهذه كانت واجبة عند بعض
الناس وعندنا هي ليست بواجبة ولا سنة لقوله عليه السلام نكحت الانثى
كل يوم قبلها كثر العباد من الجماع (الصفحة الثانية) من العتق قال لعقيقة
سنة وهو قول الشافعي ونعم من قال سنة عن الفكاك وروى الجارية
ومن يجهل احكام العقيقة ان يسار وكوسيد واذن وخريل والكرار يسر
يكن اختصار كنهه كك بنو دوات واديت ورجل من مفر خاف ورجله وروى
وراحه سائل متفرقة في سطور است وراي الجار اختصار بنو سكر

روايت عن عبد الله بن
والباقين وروايت عن غيره
في الولد والعقيقة في الشريعة
ويكفله بالامر في الكثرة العباد
العقيقة اصلها الشعر الذي على راس
الصبي حين يولد واسمها الشاة
مجاو في الشريعة ويعود عن المولود
يوم السابع من المولادة وفي الحديث
العقيقة من عن الخلق شاة وعن الجارية
شاة وقلة عن النبي عليه السلام
عن نفسه بعد ما يفتن شاة يقول من
قد من العقيقة اهم هذه العقيقة
ان يفتن في اذنه اليسرى ويغير في اذنه
اليمنى ويكفله بالامر في الكثرة العباد
فانه لا يجزى من الشاة ولا يكره لعقيقة
عظم ويحل القالب فانه هو يطعم
جدا ولا يكره شاة ويصدق بها وذلك
في اليوم السابع او في اربع عشر او في
احد وعشرين ويجوز راس المولود
ويصدق بوزنه ووزن قات بمجموعة
الروايات من سلق الجار العقيقة سنة
عند الشافعي وهو سنة نذير منه انه لا
عند خلق شعر في اليوم السابع من
ولادته ويجزى شاة لان النبي عليه
السلام اسر بان يعن عن الفكاك ثا ثا
ومن الجارية شاة وهذه كانت واجبة
عند بعض الناس وعندنا هي ليست
بواجبة ولا سنة لقوله عليه السلام
نكحت الانثى كل يوم قبلها كثر العباد
من الجماع (الصفحة الثانية) من العتق
قال لعقيقة سنة وهو قول الشافعي
ونعم من قال سنة عن الفكاك وروى
الجارية ومن يجهل احكام العقيقة ان
يسار وكوسيد واذن وخريل والكرار يسر
يكن اختصار كنهه كك بنو دوات واديت
وراحه سائل متفرقة في سطور است وراي
الجار اختصار بنو سكر

روايت عن عبد الله بن
والباقين وروايت عن غيره

انما الشريعة

لانه

وعلى اباه وأولاده وعلى اب المصعة وأولاده الأصل أنت أم المصعة وأولادها
 ذريتها أم المصع وأولادها أم المصع ليوافقوا بالرضعة في شحم الوقاية
 وفروعة والمزيجات على ما في الجرح فرع الرضع على الرضعة وروجهما والجرح
 زوج الرضع على الرضعة وروجهما أي المرضي بكناك وتلك الجرح زوجت على
 زوج المصعة وأكناك الزوج أشخ الجرح وروجهما على زوجتها وضابطة في
 عقد البيت القاري من امة جانب شير وحموض شير وانه زواج شير خول
 زوجات وفرق في الشتر زوج مصعة ليوافقوا اب الرضع وابتاع جرحه في
 ارضه وامرهم وانه في الفدية ارضت جبهة ارضه ما يشاء وزوج
 المصعة بنت من زوجة اخرى صارت هن مع عايشة بين اخوات من
 الرضع في الشتر داخل بين رضعي ثمة في ولايت برضعة وللا مصعها
 وللا وللا هات الكا اذ ارضت المرأة مصعها عليه اولادها صارت تحتها ومن
 فاحس انهن اخواته وكل اولادها هات ابان لانه وللا اخواته المادرات
 في قوله تعالى حشرت عليكم امهاتكم ترك الرضاعة من الاثبات فسمى الرضعة
 ابان الرضع والمصعة اخواته لان زوج والمصعة ابوه وابوه جدوا واضع
 حشد وكل وللا لان من الرضعة في الرضع وبعد فم اخواته واضع
 لا يبدوا الرضعة جداته واختهات حشد وكل وللا لان من غير فصوا خواته
 واخواته لانه اصل قوله الجرح من الرضع ما يجرح من الثب في الفرات ي
 ولان الخيل يعلت بالثمر عند اصحاب ومويرة السلة في الجرح واصل جاء
 ولان منه وللا ولها في فارقت صبا فاتت جرح هذا الصبي امرأة فو فعت
 الصرفة فانه ليس في جرح هذه المرأة اختا في وجهها لانه اصل امة من الرضع
 فالارضعت هن ولا هات من ليس ليوافقوا في جرح ذلك فانت ارضت صبا ان
 لهذا الصبي اب بنت وانه بنت هذه الرجل من غي هذه المرأة وليكون هذا
 الابن في عقد الاثبات لان الذي خذ امرأة ولدت بنت زوج وارقت

و حسبہ فی علی ارشدہ
عند اصحابنا لا نحو

كله السرجي
رصاصا في كل اسبب مثل الام
التي تاكلت لم تفتض فمها
على الاصل

و علی باب

في كل من اذ الرغفة كمرأة حسنة
من لعمري وفي تافه لا من اخوات

والله الفخيم
الغني

ابن النوفلي في الثاني فحوت والافصوت الاول وقال محمد بن فرح
 بنيت الرضاع بها ان ثلثة فاذا ولدت ولدا وارضعت صبيا فحوت
 الثاني ويرتفع الحكم من الاول في الخلاصة والوجود والسقوط بحزم لها
 اما الاقرار في الاول والاحليل ففي حزم وكذا الحنفية في ظاهرها وابية
 في المذهب وبنيت الرضاع بالسقوط والوجود ولا يثبت بالانقار
 في الاول والاحليل والحنفية في الدبر والامانة والمباينة وان وصل الى
 اللوامح والبلوت ومن ثم يثبت بالحنفية في التبرؤ والاب النخوة بالشعار
 لا يجرم ويقتل الغالب لو جهاد ودواء ولا يثبت شاة وامرأة اخره فاوليت البكر
 والنية يحرم الاحتقان ولا يثبت الرجل والشاة في الكاف ولو شرب
 صبيك من بعمه لم يعلق به الخمر ولا يان الحرة اذا ما شربت بطريق
 الاكلية والحنفية بان ادمية وبت البهجة وشجة الخمر الحية لا يثبت
 الا دمي والبهجة شرب لبنها وكذا ابن ادميين شرب لبنها وكان محمد بن
 اسمعيل صاحب الحديث يفتي بشيوت الحرة واخرج من بخارا
 بسند الشافعية ان الاخت لا يكون الا بالامانة والبهجة لا يتصور
 ان يكون اما الا دمي ولا اذلة اضحاف الخلاصة والقتيل والكتير في
 الرضاع سواء اما المرأة اذا دخلت حلة قد بها من الصبي كان ترك او خلى
 اللب حلت الصبي ان لا يثبت حرمية الرضاع هذه في الفتاوى وفي
 السراجية لان في المانع شك في المذهب لا تقبل في الرضاع الا نكاح
 رجلين او رجل وامرأة فان اخبرت امرأته واحدة انكثت عدلة وانما
 ان لا يزوجها ولا يخطب على الترتك ولو تزوج امرأة فقالت ابرأه ارضعت
 كما فحو على اربعة او وجدت صدقا فافاده النكاح ولا يهر لها ان
 عدلة خلعا وان كذبها بالنكاح بحالة الكذب كانت عدلة فان كان ان يقع
 وان صدق فعل الرجل ولا يجرأ لانه في النكاح ولا يهر بحالة

...

ارضتكم فوارع اوج

...

المسود و ذكر عن ابي حنيفة في رجل اراد ان يغيب عن امرائه و طلب المرأة
من القاني ان يأخذ منه كتيلا بالنفقة قال لا يأخذ منه كتيلا لم يجب عليه
بعد فلا يأخذ منه كتيلا لم يجب عليه وقال ابو يوسف ان سمى ان اخذ
منه كتيلا بنفقة شهر واحد ان القاني يقضي النفقة عليه شهر فنهزم
انما سمى فان من له النفقة سنة او ابد انما هو ما دام النكاح فيها لا
المراومين ذكره الا بهذه قال القاني ان زوجه يبيد ان يغيب عنه كتيلا
بالنفقة قال ابو حنيفة رضي الله عنهما لا يأخذ منه كتيلا و جوبى وقال ابو يوسف
ياخذ منه كتيلا بنفقة شهر استمرا او عليه الفتوى و من الذخير و الحيط
قال وان كفل لها نفقته على زوجها ابد او ما امان و جاز فان ذلك
جائز و اراد ان لا يأخذ منه كتيلا انما لا يأخذ منه كتيلا انما لا يجب عليه
انما النكاح حتى لو مات احداهما انقطع النكاح بينهما فلا نفقة لها على الكفيل
انما لا نفقة ولو علم انه يملك في السفر اكثر من شهر اخذ الكفيل بالكثر من شهر
عند أبي يوسف في الوقاية و يجب سكنها في بيت ليس فيها احد من اهله
ولو ولد من غيرها لا يبسطها و من غردت دار له غلظت كفاهان انما لا نفقة
من القناوي اسراة بيت ان تسكن مع ارحام الزوج كما هو غيرها انما لا نفقة
الدار يبيت و فرغ بيتها و جعل لبيتها غلظت كما كانت انما لا نفقة بيت
اخر و ان لم يكن في الدار لا بيت واحد لها انما لا نفقة و لو ان تسكن
مع جارية و زوجها قال القاني هذا و ما تقدم سواء كانت البيت و احلها
ذلك و لو كانت في الدار بيتا او اكثر الا ان بيت الخلاه و احد قال القاني
انما ليس لها ذلك انما لا نفقة بالبيت الاخر في اكثر من شئ قال
لا اسكن مع امته و انما لا نفقة على حدة ليس لها ذلك في الرعية اذا ابيت
ان تسكن مع ارحام الزوج او مع غيرها فان فرغ ما بيت من الدار و جعل
لبيتها غلظت علاه لم يكن لها ان يطلب بيت الزوج بيت اخر و ليس لها

النفقة

ان تقول الا ان مع جار بيتك في مجموعة الروايات من سفر ذات الصلابة
الشهيد ان الامه بمنزلة متاع البيت في النفقة و في الجاهل الا صغر اهله
انما لا نفقة لاهله و اراد ان لا يأخذ منه كتيلا انما لا نفقة له
وان شاء فرقت بعد ان لا يجوز عليها قال رضي الله عنه في زوج و جارية
واسكنها في حانة ففرقت من الثلث فانها انما لا نفقة و اراد ان لا نفقة
ولو يكن في داره نفقة فأنفقت لها النفقة لاهله انما لا نفقة له
انما لا نفقة له انما لا نفقة له كونه بانو و رعا له نفقة بخاشم و ابل و ذكره شوقي بن
في المداية و اذا طلق الرجل امرأته فلا نفقة له و الكفيل له نفقة على جارات
او بيات النجاسة و ان طالت العدة بان نفقة الحي كان لها النفقة الى ان تنصر
او سنة و نفقة عدتها اشهر في الخلاصة فانما لا نفقة على جاراتها
بها و بيت الستة سبعة يوم طلقها اذا امنت سنات و لم يزل انقطعت النفقة
في النفقة المدة اذا لم يزل بيت العدة بل يسكن زمانا و يخرج زمانا لا يسكن
النفقة لانها تشر في حافية السرجية من الستة سئل عن مكره في زوجت
بزوج اخر و دخل بها بعد الزوج الثاني ففرقت بها و يجب عليها العدة على
من يجب نفقة قال لا نفقة له الا في الاول و لا في الزوج الثاني بل يجب عليها
من الحالات نكاح زوج الثاني فانه لا نفقة في النكاح الفاسد و لا نفقة
على الزوج الاول لان المهر تشر في النفقة فانما لا نفقة له و لا نفقة له و
عنه و جارات النفقة يجب شيئا و نفقة له و لا نفقة له بعد الموت كما ان كان
احبها على الشرع لا نفقة له الا في الزوج فانما لا نفقة له
في نفقة الوالدات و المولودين و الا في بيت في النجاسة نفقة الاول و الصغار و الا
العصريات على الاب لا نفقة له في ذلك احد و لا يسقط نفقة الاب نفقة الاكابر
الكل و انما لا نفقة له الا في حرة من الكسب انما لا نفقة له و انما لا نفقة له
والا و من يفر على العمل انما لا نفقة له في بيتها العاشر انما لا نفقة له

عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة

بالعمل لا يستاجر الناس قال النجاشي الاسام شمس لا يعلو و لا يعلو و لا يعلو
الصحيح على الكسب العرفه او الكسب من اجل بيوتات فاذا كانت كفالة كانت نفقة
على والدان و ان كانت له قوة العمل قال و هذا قالوا في طلب العدة اذا كانت لا ينفق
الكسب لا ينفق نفقة عن والدان و يكون كالمزني و لا نفقة في الخلاصة
و الشرا و هو العرفي لو كانت الابن الصغير فادار على الكسب لا ينفق عليه
اليد ينفق الاب في كل كسب و نفقة من ذلك عليه قال شمس لا يعلو
في النفقات اذا كانت الرجل من ابيه و الكسب لا يستاجر الناس فهو عاجز
و انه يطلب العدة اذا كان لا ينفق و انما الكسب فهم عاجزون لا ينفق نفقة
عن ابا نفقة قال ح و ريت في موضع هذا اذا كانت بهم رشا و نفقة الاثنا
و اجبة طلقة على الايام مالم ينزحون اذ لم يكن تحت مال و على رواية
للمنفق يجب على الاب و الام انما لا نفقة له الا من الاب من الاثنا على الصغار
يسكن اذا كانت مومنة في النفقة قالوا لا نفقة له العدة اذا كانت لا ينفق على الكسب
لا ينفق نفقة من ابيه من ذلك النفقة و الاثنا في ذلك و جوبى بانفساد
احول الكسب طلبة العدة فانما كانت منهم حسن السيرة مستغلا بالعلوم النافعة
ينبغي الامار الى الاثنا عليهم في التصدي بنفقة الابوين في النفقة من على
الوالدين في النفقة نفقة الابوين و نفقة من هذا و نفقة من هذا و نفقة من هذا
ان نفقة و النفقة نفقة الوالد الصغير و الكسب من و نفقة الامه اذا كان
نفقة في الجارية الابن المومنة يجب على نفقة ابوية العسر و لا يجب على
الاثنا نفقة نفقة الوالد الصغير و الكسب من و نفقة من هذا و نفقة من هذا
كاشف الوالد زمة او لا ينفق و عملا و لا ينفق على الكسب من هذا الباب من يملك ما لا ينفق
على غيره و نفقة من الكسب و المومنة هذه الباب من يملك ما لا ينفق
نفقة على غيره و نفقة من الكسب و المومنة هذه الباب من يملك ما لا ينفق
احد مما ينفق في الغناء و الاخر يملك نفقة كانت النفقة عليها على السوء

عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة

انما كان الرجل ينفق على امرائه

عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة

عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة

عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة
عن ابن عمر عن ابي حنيفة

و ذلك لو كان احد الابوين سلفا و الاخر ذميا كانت النفقة عليها على السوء
في مجموعة الواقعات من الكافي فلو كان الاول ذكورا و انا فاموس بيت
نفقة الابوين على الذكور و الاثنا على السوء في ظاهر الرواية و هو
الصحيح و من الحيط قال رجل مع له ابنت احداهما و سكرت الاخر
منه و الحال كانت النفقة عليها جعل على المومنة من ذلك اكثر مما
يجعل على الاخر هكذا ذكر المصنف في ادب القاني و ذكر في الميسر
بها كما ذكر في الخلاصة و بشرط النصاب و هو المهر المصدق و في
الاجناس قال في نوادر ابي يوسف بشرط نصاب الزكوة و هكذا قال
الصدر في النفقة في الفتاوى الصغرى انما لا نفقة سنة و من لا يجب
قال و به يفتى و في نوادر ابن سبعة انما كانت سنة نفقة شهر و من
فضل عن نفقة و نفقة على الجارية في الفتاوى نفقة ذم
الرجل المومنة لا يجب الا على المومنة و اختلوا في حدة قال ابو يوسف هو
بالنصاب المغي و هو الذي يترب عليه و جوبى الزكوة و انما لا نفقة
لما انما لا نفقة في قول ابو يوسف و في انما لا نفقة في قول
قارب من النصاب لا يجر عليها و انما لا نفقة و يكسب و انما لا نفقة
عليها قال و به يفتى لاجل من له كفارة و فضل عن قوة فلا نفقة عليه
لدى الرجل المومنة من حق يكون له ما يدرع من فساد الاثنا و جوبى على
المومنة و نهاية السبيل احدها في بيت الله و هو المهر المصدق و انما لا نفقة
لا المومنة الاخذة المصدق و هو الصحيح في الخلاصة قال في الحيط فانما لا
الاب و لا عدها كسب يفر من كسب سلفا ما ينفق و يكون
لكن يدع العمل على عدل و نفقة القاني في ذلك بان يسأل من اهل النفقة
فان ظهر القاني ان الامر على ما قاله الابن اجب ان لا نفقة ابيه
واخذ ما نفق في الحيدى انما لا نفقة اذا كانت كسب و الاثنا لا ينفق

عبد الابن على السب والتفقة على الابن في الدنيا وكما يجب على الابن
 المورث نفقة والده التفقة يجب عليه نفقة خادم الابن امرأة كانت الحاد
 او جارية او ذوات الابن تحت احوال من يجزم طاق السرجية ذوات
 القضاة انه يجب على الابن نفقة زوجة ابية المهر بعين واحدة وواحدة
 الثانية والثالثة وذوات اب القاطن انه لا يجب نفقة زوجته كانت
 ينظر ان كانت الاب حاضرة الى من يجزم طاق تفقة الابن على الخادم
 ايجزاد كانت لا يجب على الاب نفقة زوجة الابن في الحادية ابن فقير
 حريف والاب فقير حريف لا يجب الابن على نفقة في العيانية بن اقله
 يحتاج له الاوصاف خارجي وله اب كبر سوسر اجبر على نفقة ابية ولى
 نفقة ابية لان الاب كالميت فقير ولو مات نفقة عليه كذا هذا الاب
 اذا غاب واجتازت امرأة الى النفقة فلها ان تطالب ولد زوجها بها
 ولو انفق اب على ابنته في الكثرة ولقريب كرم فقير عاجز عن السب
 مقدار الارث ان كان قال اب اب ليل يجب النفقة على كل وارث
 كرم ما كان او غير كرم في الهداية والنفقة لكل في كرم اذا كانت صغيرا
 او فقيرا او كانت امرأة بالغة فقيرة او كانت وكفا فقيرا زنا او عصى اخا الصلة
 في القربا بقرينة واجبة ووث البعيدة والفاسل ان يكون ذوات كرم
 وقد قال الانتهال وعلى الوارث مثل ذلك وفي ذرة ابن سعود في
 الوارث ذوات كرم المهر مثل ذلك شتم الابن من الحاجة والصغر والاشو
 والبن ساقه والعبي ابدان الحاجة لتفوق العجز فان القادر على السب غيب
 بخلاف الابن لا ينفقها تعيب السب والوالد ما سورد في القدر رغبها
 فغيب تعقبا مع قدر رغبها على كسب في التعذيب للصغار خلع وابت
 عم فالنفقة على الجدة لانه ذوات كرم والميراث ابنت العم لانه مصبة في
 الخلاصة قال في البيه لانه الجدة ذوات كرم وهو من اهل الميت واجت

الانفاق على ابنته
 امرات الابن نفقة في حال
 طلاقه وادخله في

تم

عليه فان لم ياذن فله ان ينفق على نفسه من مال مولاه في الخلاصة
 والعباد اذا كانت بنت رجلين فطالب احدها فانفق الآخر يغيب اذن التف
 وبغير اذن صاحب وكذا التهنيل والزرع وكذا الودع والمقطا انفق على
 الودع زوجة والمقط وكذا في الدار المتفق او انفق فانفق احداهما
 ستمت اغيبت صاحب وبغير امر القاطن فهو مطوع الودع او ايام الابن
 من غير استطلاع راي القاطن وفي المهر فاقى من وان كانت خيرا وذوات
 النواذر ما اذ لم ياذن فوضع بكلمة استطلاع راي القاطن لا يغيب شيئا
 وكذا في شرايها في حياها كذا في سفر فاقى على احدها فانفق الآخر على
 القوي عليه من مال الغني عليه لا يغيب استطلاع وكذا الوما وجعفر
 صاحب من ماله وكذا العبي المادون في التجارة اذا كانوا في البلاد ذوات ماله
 فانفق في الطريق عن غير من يملك ان يذات واحد من فلا يذات فباع
 ماله في يده وانفق في يده فله ان يذات لم يذات احد فقل ربحه والله
 يعلم لا يذات من الماله ان يذات للمكره ففمن ذوات الكبار نفقوا على اصغار
 ولم يذاتوا في افر وابية نصيبهم وسعهم ذوات ولو خلعوا على ذوات
 قال في الكتاب رخصت ان لا يكون عليهم شيء وان هذا اذا عرف
 الوصي انه يبيع على الميت وقضاء ولم يفرق ذوات ولم يفرق القاطن ولا الورثة
 لا يذات فيما فعل والله اذا كانت الرجل على رجل ودية وعلى الودع مثل
 ذوات الودع والودع يعلم انه مات ولم ينفق ويذات بسم الودع ان
 ينفق ذوات الابن بماله ولم يفرق ذوات اذا كانت على زيد عمر ودين وعلى عمر
 وش ذوات الابن الرجل اخر مات عمر ودين يذات يذات عمر والم ينفق
 مع ذوات يذات يذات عمر ودين يذات يذات عمر ودين يذات يذات عمر ودين يذات
 اذا مات الرجل ولم يذات يذات يذات يذات يذات يذات يذات يذات يذات يذات
 رجل ايسر الودع في الجملة ان يذات يذات يذات يذات يذات يذات يذات يذات يذات

والعبد اذا كان من ماله
 من المهر فانفق الزوج
 اذن القاطن يذات يذات
 وكذا القاطن يذات يذات
 والدار ان يذات يذات

نذرة عليه

تمت

زوج

الزوج ان يذات يذات
 الى سبعة اشهر

البصاق الخائبة الزوج ان منع المرأة من الغزل في الظهيرة وليس المرأة
 ان تعقل شيئا من بيت الزوج بغيا ذلة الا اذهرق الاذن منه ولا
 لا يطوع بالصلة والصوم بغيا ذن الزوج وليس عليها ان تعقل شيئا
 طلق وجهها من الطبخ والخبز وكفى البيت وغير ذلك قضاء في
 الساجدة اذا كانت المرأة من يخدم نفسها عليها الطبخ والطبخ وفيها رجل
 زوج بنه الباطنة الباطنة في ان ينقل بها الى اي بلاد شاع عاله اذا لم
 يسد الزوج العمل في الخلاصة في التوازي والمراة قبل ان تقضى مهرها
 لها ان يخرج في حوايجها ونزولها قرب بغيا ذن الزوج فان اعطاها
 المهر على ما شرط في الزوج ولا تفر المرأة مع عبدا حريبا
 كانت او خلا لا باس بان تافزع زوج بنها ومع ابنها وجهها مع
 تبع اسلولها تافزع ايها الجوسم وكذا مع من كانت من اهل الكفر
 الكبر والاثابة سواء في السفر وما الصغيرة التي لا تشفي فلا باس بان
 تافزع من حرها ولو كانت الغلام الذي لم يتدبر حره لا بأس في السفر الا ان
 يكون سرحا وحلة ثلثة عشر او اشعر والمرأة لا يكون محررا لا بأس في
 السفر في ظاهر المذهب ان الحامية في ماله السفر قال حارون لا باس المرأة
 ان تافزع قوم صالحين بغيا ذن في الخلاصة في فضل الفتات في ارب
 الشاقي الخصا في ثمة المرأة عند الغاني ان الزوج يفر بها وطلب ان
 تسكنه عند قوم صالحين ان عاده في زوج وان لم يعده ان كان جيرا عند
 صالحين المرأة ان يسلم ان اخبرها وكما شئت زجره وان لم يكونا
 صالحين وميلت اليه لم يكن بالمكان عند قوم صالحين في الغيبة في
 سفرات كتاب الاستحسان ونحو المرأة التعبد في بيعها الزوج - ارم -
 ان امرأة انت رسول الله صل الله عليه وسلم وقالت ان لم يعطها وهو
 يعضي فافترق فارها عن رسول الله فقالت افي صنعت اذا لم تعجب اليه فقال

نخراذنه

الحج

فدخل كل منها باقاً ودخلت عليه فقالوا ان العالم على ما ايدتم وتكلموا
 فقال سفيات الثوري فيما يقف على رضى عن كل واحد من الزوجين
 المهر وعن كل واحد منها الهدية فاذا انقضت عدتها دخل بها من زوجها
 وبوجعته رضى كانت تلك باصبعه على طرف المائدة كالنظر باليمنى فقال
 لامرأتى الى جنبه ابصر ما عندك هل شئ اخر فغضب سفيات الثوري
 وقال ما ايلولت عنه بعد قضاء على رضى يعنى في العوى والنشوة فقال
 ابو حنيفة على بالزوجين فايهما قال كل واحد منها هل يعجبك المرأة
 التي دخلت بها قال نعم قال كل واحد منها طوف اسلك تلك الطريق فطافها
 ثم رجع من كل واحد المرأة التي دخل بها وقال فوالى اهلكما على بركة
 الله وبالله العالم فقال سفيات ما الذي صنعت فقال احسن
 الوجه واقر بها الى الالف وابعدها عن العدوة الى ايت لو ضربت كل واحد
 منها حتى تنقضي الهدية او كانت حتى يثقل قلب كل واحد منهما حتى لا يدخل
 اخيه بن وجهه ولكت اسرت كل واحد منها حتى طوف زوجته ولم يكن بين
 ابنت وزوجته ودلها ولا خوة ولا غدة عليها من الطلاق ثم زوجت
 كل واحدة منهما بمهر وطبها ومعه سنة سنة وغداة لا يتبع كاحه فاقام مع
 زوجته وليس في قلب كل واحد منها شئ فتعجبوا من فطنة الحكيم
 خيفة وحسن تأمله **كتاب الطلاق** الطلاق في الكفر هو
 رفع القيد الثابت شرعاً بالكنح في الهدية واوطاق الرجل امرأتى في
 حالة الحيض وقمع الطلاق في الكفر وطلاق الموطنة خاص يدعى في الولا
 ويجب رجعتان الاصح وذا ظهرت طلوع اشارة في البدنية ويستحب
 ان يراجعها بقول النبي عليه السلام المهر رضى من ايتك فادى به مهر في
 طاعتها في حالة الحيض وهذه ايضا الوقع والنفق على ارجعة في الشام
 اكد فيه ان الوقع بالاشارة والارجعة يكون بعد الطلاق والخالفه

فاسئلوه

كل واحد منهما

وذهب الى البروج غنم
وذهب ولا يدرك
ذهب

بسم الله الرحمن الرحيم

دفعہ

حيث قال من ابتلع من هذه الحبوب المداوية ثم استجاب قول بعض
 الشافعي والاعم انما اوجب على المحقق الا ان يدفع العصى بقدر ما يمكن
 من دفعه انما وجب العدة وفعلا لغيره فلو انما في الحديدي قوله العصى اى
 بمعية الايقاع ولا يمكن دفعه فرفع انما وجب الايقاع في الطلاق
 في الموقوفة ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ حر او عبدة ولو سكرت او احرأ
 باسائه المعصومة لا طلاق تام وسيد على زوجة عبدة وطلاق الحر والامة
 نفسة وتنتاح ولو زوجها خلافا في النكاح طلاق العتق طلاق الحي
 في الجارية من الصغرى طلاق العتق غير واقع وهو حق الحكم بمنزلة
 الصبي والعتق غير المجنون فانما في كتاب من المواضع عطف الجنون
 على العتق فالعاقل من يستقيم كلامه واقعالة غالباً وغيره تاور والمجنون
 منكم والعتق من يتخلل كلامه واقعالة فيكون هذا غالباً وذلك غالباً
 كما ساور ومن غصب النوازل ان العتق من كان قليل الفهم مختلط
 الكلام فاسد الشك باية اية لا يوجب ولا يشترط كما فعل الجاني في التعذيب
 وطلاق السكران لثب بذهب عقل حتى لا يعرف الا ارض من السراء ولا العقل
 ولا الرجل من المرأة ولا السوالين الجواب عند اجتنافه وعند هذا
 وهو رواية عن اجتنافه رضى ان يتخلل كلامه حتى صار مختلطاً وكلامه
 اكثر من نسقه والفتوى في المحكمات الا في الطلاق ان سكر كما حده
 ابو حنيفة لا يقع ولا يقع واصحوا انه لو سكر من البيوع لم يملك ان يقع
 طلاقه وعقده في سكره طلاقاً ان يترك وادو وشربا ويات وهو
 واقع في اجماع في المخدرات وطلاق السكران واقع وبه يذهب الذك
 سكر او الشبهة اذا سكر من البيوع ومن الادوية لا يقع بالاجماع
 في الطائفة وان شرب من الاشربة التخلل من الجسود والفعال والعقل
 اذا طلق او اعتق اختار فيه قال الفقيه ابو جعفر العيص انه كما

حكمه بعتوه والمجنون

واقع وانما الطريق في
 ان لا يقع وهو قول الشافعي
 وحده السكران

لا يلزم له لا يشترط في الجارية من الجواهر في طلاق السكران انما اختلقت
 الزوايا وانما الشافعي قال انما بالو نوع سكر الشرب بقدر الوهم وهو
 الاظهر من المذهب وانما كانت الزوايا الاخرى هي الاقرب في الخلاصة ولو
 شرب من الاشربة التي تخذ من الجيوب والعمل فسكر وطلق لا يقع عند ابي
 حنيفة وابو يوسف بخلاف الجاني في السراية طلاق السكران من
 البيرة والنفث واقع ولو سكر من الخمر والبيع وابيت السكره لا وكذا اذا
 شرب دواء وتغير عقله في الجانية ولو زال عقله بالبيع وابيت السكره لا يشترط
 طلاقه وعقده وانما لم يعرف ان ذلك اصابه لا يصدق ولا يقع الطلاق في الذخيرة
 والجانية ولو قال شرب حتى سكرت فلا يذهب عقله ولا يقع الطلاق انما يذهب العقل
 وصدقته المرأة في ذلك ولا يثبت فانما عند شرب حتى يذهب عقله بسبب
 الشرب طلقته امرأته لان السكر من الشرب لا يقع وقوع الطلاق فلا يكون
 سكر الطلاق بخلاف ما اذا قال شرب حتى سكرت لان السكر من الشرب لا يزيل
 العقل ويذهب عليه السرور فيحذف عقله السرور عن استعمال عقله ويجعل غائياً
 عن نفسه كما اخبر الله تعالى عن صواحبات يوسف فلما راينه كبرته واطعن
 اليه رجع وانما فعلت ذلك في حالة غلبة السرور حتى غيب عن انفسه واذا
 لم يذهب عقله بالسكر لم يبرمه على بمنزلة الجنون فيقع الطلاق بخلاف البيوع
 لا يزيل العقل فيبيع كاليهود في الذخيرة اجمعوا على انه لو سكر على الاخر
 باطلا لا يشترط اقراره في الكاف من الشئ اذا قال شرب حتى يذهب عقله
 اذ قال شرب حتى اذ قال شرب حتى يذهب عقله فذهب عقله فذهب عقله
 بذلك وانما ذهب العقل فانما عرف ان ذلك اصابه فالتقول قوله لا يقع
 الطلاق لان حاله حاله الطلاق فيصالحه كذا في قوله لا يقع الطلاق
 بل يقع وانما سكر وان لم يعرف ان ذلك اصابه لا يصدق ويقع الطلاق
 في التعذيب وطلاق المأزق وشارط الحيار واقع انما في الذخيرة طلاق

فيمنعه

الامام والمأزق واقع وكذا الرجل يريه ان يتكلم بكلام فثبت له الطلاق
 فالطلاق واقع وفيها ايضا اذا قال المرأة انت طالق ولا يعرف ان هذا القول
 طلاق طائفة في القضاء ولا ينفذ فيما بينه وبين الله تعالى وكذا العتق وحكي
 عن الثاني انما يجوز له ان يفتي من كمل لفتته ان طلاقه فطلعه
 وهو لا يعرف ذلك قال وقعت هذه المسئلة او وجدنا اوردت اخوان في ذلك
 وانفتحت اراية لا يقع بالو نوع صيانة الامارات الناس عن الايقاع بغير تلبس
 في التنية ستم كتب انت طالق وقالت ان وجها اقره فقره لا يقع بالم يقصد
 خطابها في الخلاصة وحكي عن شمس الاسلام لا وزجده في رجل ذكره سائل
 انت طلاق امرأته لا يطلعت في شرح انما للرجل في الجاهلية ان الله تعالى تجاوز
 لا مني صا حذشت به انفسها لم تكلم به وتعد به الحديث يدل على ان
 الرجل اذا طلق امرأته بقلبه ولم يتكلم بلسانه لا يقع في الظهيرة وجعل كتب
 طلاق امرأته في كتاب او لوح او على حائط او ارض وكانت سبباً ونوقا
 الطلاق يقع وان لم يكن سبباً بان كتب في الهواء والماء لا يقع وان نوى
 كما لو نوى ونوى الطلاق لا يقع ولو قال لكانت كتب طلاق امرأتي كان
 هذا اقرباً الى الطلاق كتب او لم يكتب رجل اكن بالضررب والجنس على ان
 يكتب طلاق امرأته فقلت فلا يثبت طلاق امرأته طلاق لان الكتاب
 انفسه ما العيان باعتبار الحاجة والحاجة عند اكراه في الخلاصة رجل قال
 لا سرفه فويل انما طالق انت قالت تطلق وان لم نقل الخلف بالموقوف الاخر
 على كسراف انما طالق حيث تطلق قال ذلك الرجل ولم يقل رجل قال
 لا خير خبر اذ لم يطل ففانحب طائفة اخبرها ولم يخبرها في الذخيرة
 انما اذا اخبر امرأته بطلاقها في طائف ساعة ما كثر اخبرها
 الطلاق الصريح والكتابة في الوقاية صريحة ما
 استعمال فيه ودون غير مثل ان طالق مطابقة ومختلفة ويقع بها واحدة

انطلاق بين يدي امرأته
 انش طلاق وهو لا يثبت

انطلاق امرأته بقلبه
 سبباً لا يقع

ذلك ولم يبرحها

رجوعه وان نوى خذها لو لم ينفذ في شرح المنع وكل لغة موضع
 الطلاق بين قوم من لا يثبت به الا الطلاق فهو صريح عوبه اقراراً
 في السريرة صريح الطلاق قبل الدخول يكون بغير الدخول يكون
 رجوعاً اذا كانت بلا مال في الفصول العاديه في الفصل ٣٢ قوله رجوعاً
 وانما فارسية قوله خلت بيك الا انما بمنزلة الصريح في استعماله فيها
 بين العوام وفي قوله رهاكم لا يشترط التنية ويقع طلاق بائن في الجواهر
 جعل قال ابن وجيه تراكب طلاق رهاكم ويقع طلاق بائن في التنبس
 لو قال رهاكم ثم صافا الم المرأة فهو صريح موجب الرجوع لا يحتاج الى
 التنية فيه ولو قال لم اتوبه الطلاق لا يصدق في ذلك ولو قال بل كروم
 فليس بصريح لقلة الاستعمال فان نوى به الطلاق يكون بائناً ولا يقع
 شئ في الكتاب لو قال انت طالق ونوى به الطلاق عن وثاق لم يصدق
 نقار ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال انت طالق وتناث
 لم يقع في القضاء شئ لان صريح لا يجزئ لفظه ولو قال انت طالق وقال
 لمرأه عمت الطلاق عن وثاق النكاح فيما بينه وبين الله تعالى كما يقع في
 القضاء السرارية لو قال انت طالق او انفتحت ونوى البيوتنة
 لا يقع ويكون رجوعاً في الوقاية كالتنية بالم موضع له واحتمل وغيره فلا
 بطلت الا بنية او دلالة الحال في المانع ولا دلالة الحال في خطالة الغضب
 وحال سكر الطلاق لا يثبت ما ثبت في المأزق اولاً على الطلاق من التنية
 فان التنية بالنية في المأزق ما عرف ان ذلك لا الحال من الفقه ما في المأزق
 المأزق في التنية في الفصل الخامس في الكايات من شرح الطراوى
 وما يحكمه من لوات الطلاق فهو مثل قوله اذهب وقوب
 ويخبر واستبى والحجج باهات وخيل على غار بك اسبيل عليك
 الا نكاح يخي وينكك امالك لم وما شاكها اذا فوف الطلاق بهذه

في زمانه قال تميم الدبري المديني في الغيبة لوقال هرجه بدست
راست كبري برست هرام فهدا كنوله حلال خدای برست هرام كنوله طلاقا
باين ولا يصح في عدلية الطلاق واره شئ اخر لغلبة العرف في
زمانه وهدست جبال يعرف الى الطلاق الا بالنية والقول فيه قوله علم
العرف في الطلاق لوقال هرجه بدست جبال كبري قال في مجمع التوازل
لا يكون طلاقا وان شئ لوقال هرجه بدست كبري ولم يقل راس او جبال
بمنزلة قوله هرجه بدست راس كبري في الظهير لوقال هرجه بدست راس
كبري فهو عيب في الطلاق وان لم يتوعد به لوقال هرجه بدست جبال
كبري لا يكون طلاقا الا بالنية لا يعرف فيه لوقال هرجه بدست كبري
اختلوا فيه قال بعضهم لا يكون طلاقا الا بالنية وقال بعضهم في العرف
كنوله هرجه بدست راس كبري في القنية انت جبال وقال ما يوجب الطلاق
لا يبعد ولا يوجب العيب ولا الثاني يكمل على ظاهر المذهب ويترك العرف
فمع عت انت هرام وان شئ على حرام يقع الطلاق به وقت النية وهي باينة مست
لا يحتاج الى كماله على في الاخير محفوظا عن اصحابنا في انشوائه قوله انت على
حرام حلال برست هرام هرجه حلال مست كبري ان يعرف الى الطلاق
من غير نية بغير العرف وكذا اذا قال حلال الله على حرام او قال حلال ايزد
برست هرام انت فعلة كذا او قال حلال الله على حرام طلاق باينة بالانكشاف
بعد ذلك ان كانت له امرأة وقت الحلف طلاقا واحدة باينة وان لم يكن له امرأة
وقت الحلف كانت بمنزلة تعد رصده الى المرأة فتجعل بينا كبري حلال بين
حرف ان شئ قال افيق هرام است بان شئ كفت كانت بينا حتى لو كانت نية
منزلة الكفاءة قلنا ههنا لا يكون بينا منزلة الكفاءة او ان كانت ههنا اذ كان الصداق
الشحيح في انقضاءه وبه كانت يفتي القاضي الامام شمس الاسلام الا وزجها
في الغيبة لوقال ذلك الفارسية وليست له امرأة في الحال فهو يمين

منه ولا يوجب
حرام طلاقا
مست كبري

صلاي الدبري

لا يصح

لا يغير رصده الى ما هو المتعارف ونحوه الحلال يمين فالواحد لوقال
بالفارسية حرام است بان شئ كفت كنوله حلال الله على حرام كنوله
ما في السجل بها طلاقا واحدة مست كبري وان شئ ان تطلق
واحدة وبت فبما يمين وبت الله تعالى في القضاء وانما انما شئ على ان
ان تطلق احدها بالبيان الى الزوج ولو كانت كبري ان تقع كواحدة تطبيقا
في الاخير وفي شئ ائمة بخلافين قال حلال الله على حرام له امرأة
قال جبري الفضل ع ان لم يكن له نية طلاق وان شئ ان تطلق احدها
فبما يمين وبت الله تعالى فلا بد من نية القضاء وحل شئ القاضي الامام
شمس الاسلام الا وزجها في النسخ المطلب معود من الحسن الكاشي رح
اليمين الطلاق على واحدة منها والبيان الى الزوج وهو الاصل والاشبه
في الغيبة في الفتاوى شراة قال ابو القاسم ع يقع شئ وان شئ
اولي في الفارسية انما وهذا لا يتغير بان شئ قال الصداق وشهد رح
الحرام عندى الله يقع وعليه الفتوى لا يغير بين الامان بل باليمين بالنية
لان اسم النسخ يقع على الطلقات وغيره فاذا تزوجها فتنه عينا بالنية
الجواهر لوقال مست او ادان شئ الطلاق يقع في الحلال في الفتاوى رجل
قال لامرأة شئ بل او تره او قال نيك شئ قال ابو القاسم المفسر
لا يقع شئ وقال الصداق وشهد يقع اذا شئ به نية في القاضي ع يمين
ان يكون الجواب على التفصيل انك ان كنت في حالة سدا كذا الطلاق او حاله
الغضب يقع الطلاق وان لم يكن لا يقع الا بالنية كما لوقال بالعربية انت واحدة
وقت الحلية ههنا في الاخير اذا قال في حالة الغضب اكر نوزعت في طلاق
لا يقع شئ لانه حرام في الياء فليكن ضميا اليها وجوبا على هذا فصل تعليل
اذا قال هر ذلك له بينا كبري طلاقا في زوج امرأة لا يقع الطلاق حرام
في الحلية من الفتاوى رجل قال لامرأة اكر نوزعت في طلاق مست

فلا يكون من
زوج او امرأته كبري
طلاقا في تمام امرأته
لا يقع الطلاق

حذف الياء لا يقع اذا قال لم انا الطلاق لانه حذف الياء فلو كانت ضيفا
الاخير وقت وفاء اصل سمر فهدا اذا قال لم انا طلاق يقع عليها تطبيقا لان
سماه في طلاق في الوقاية وان طلاق ههنا يشبه بالاصح يقع بعده وبعث
المنشور في لوقال شئ يظهره في الاخير لوقال انت طلاقا
واشار بالاصح واحدة في انشوائه وان اشار بالثقل فنقلت في الحلية قال
لو وجب الطلاق في انما البصائر اصح بي بدرك ثلث تطبيقات لا يقع
سالم بقل بلسنة في الاخير لا تقع بالضمير والطلاق لا يقع في الحلية من
المرأة نية والحلية رجل قال بين فلان طلاقا ولم يسم باسمها قال لم اعين
امرأة وانما اسم ابها طلاقا ونحو ذلك ظاهر انما كماله قال في طلاق
وله امرأة اسمان بنو وقال ما عيت زينا كبري اسراة وكذا لو لم يسمها الى
ابها ونسبها الى اسمها الى ولدها ولم يسم باسمها طلاقا في الغيبة
ههنا في الغيبة لوقال عمر طلاق وامرأة عمر وقال لم اعين بد اسراة لوقال
قضاء وكذا لوقال بنت فلان طلاقا وكذا اسم اب ولم يسم المرأة اسراة
بنت فلان وقال لم اعين اسراة لا يصدق قضاء وطلاق اسراة كما لو ذكر اسم
اسراة لوقال عمر طلاق واسراة عمر طلاقا اسراة ولا يصدق قضاء في ههنا
الطلاق عت وكذا لو لم يسمها الى ابها وانما بنو الى ابها والولد ههنا طلاق
اسراة وكذا لوقال اخذت امرأة وامرأة وقلت لا وعلقت في اب السفر حتى طلاق
بنتي وقال جبري بنو طلاقا وقال لم اعين ابها طلاقا اسراة في الحلية من
الغيبه ان زوج واحدة بنت بنته قال لا يجهت وخبر طلاقا وادوم يقع بالانسية
واضافة بنت السفر الى رجل له بنت ذات ارج قال زوج واحدة لا يجهت وخبر
نرا طلاقا وادوم يقع على اسراة وان لم يسم فلانة في زوجي لانه لا يجهت الا
اسراة فافترى البصائر الاخير واذا قال بنت اسراة طلاقا وله اسراة او ثلاث
كل فتوى شئ الا ائمة الا وزجها في الغيبة على كواحدة تطبيقا لان زنت الفار

اسراة كبري
اصح واحدة

لوقع

اسم جبري وغيره من الشائع قالو تطلق واحدة مسته والزوج بخار الغيبة
وهو الصحيح والواحد في الشئ في الحلية والغيبه من الاختلاف الصغير
رجل قال لامرأة شئ فقلت واحدة الفاء طلاقا وتلاع وطلاك وتلايت عن
الشئ الاحكام الجبري محمد بن الفضل ع يقع وان تبار وقد ان لا يقع ولا يصدق
قضاء ويصدق رواية الا اذا شهد قبل ان يتنقذه ويقول انت امرأة في طلبتي
الطلاق ولا يمين في ان الطلاق لا ينفذ بهما فعلا فتنه في وقتها وادراك
عند الحكم لا يجهت بالطلاق بينهما وكذا في الاشارة جبري بنت العالم والجاحل
كما هو جواب شمس لانه الجاهل شئ رجوع الى ما قلنا وعليه الفتوى لان العالم
الجهل فاما بين حالة الشاخرة والغيبه والحال كذا في الغيبة نقل عن شيخ
الامام ابو محمد بن الفضل ع انك ان كنت بين بنت العالم والجاحل وقال او كانت
عالم لا يقع وانك بجاهل يقع شئ رجوع وقال تقع الطلاق في هذه المسائل كلها
ولا يجهت بنت العالم والجاحل لان العوا بن عورت الكمل طلاقا يمين وبت
ومن الناس من لا يجهت الكلام وكذا يصدق الطلاق ويجزى على سائر ذلك في
الغيبه والطمينة قبل فانك ان عريا قال وانك غريبا قلنا لان من العرب
من يكر الكاف مكان الف في الوقاية فانك كذا عالم طلاقا وبت لم تطلق اخبر
او تسمم الطلاق رست يقع حالا في النسخ طلاقا اخره في الكاف شئ ان
ما ان زوج يقع الطلاق عليها قبل موته طلاقا وان مات وقم قبل
موته طلاقا تطبيقا لا يقع فيه كلمة الطلاق في النسخ ولو كانا في وقت قصدها
او سكتا او شصه قبل ان ينفذها او شراها وطلعتا يقع في الحلية لو اشترى
سواحدة لم يجهت الطلاق وفيما عت الفتاوى العفرى الطلاق بالعري بالحيوت
البان والبان يجهت بالعري والعري يجهت بالعري والبان لا يجهت البان الا
اذا كانت مملوكة بان قال دخلت الى امرأة بان وبت ونوى الطلاق شئ طلقها
واحدة باينة شئ دخلت الى امرأة بان يجهت بان بان الطلاق

وطلاق مست

يقصر

زوج

هذا ما هو
ما تكتبه

فصل في بيان حكم
الاشارة وغره

بسم الله الرحمن الرحيم

از افاضی بنها قالوا واولا
اظرو که چرا بعد و لایقی

اتباع فقواہ م

ادب

وہاں پہنچنے پر ایذا لیا
موجودہ غبر

اللعن اذا شرط الاجرة في السراجية اذ ان وجب اسوة ونسبة ان يجامعا بطلانها
 على الزوج لا باس ووجوبه على ذلك اذ لم يرض على الوقت ولم يأخذ على
 اجرة الفصل في نكاح امرأته وكذا كتاب الجبل الحيلة للطفة نكاحا
 اذا كانت اب بكمها الحملات يقول زوجت نفسي نكحت على ان اسما يبدى
 وقال الزوج قلت جاز لنكاح وصار اسما يبدى هو قوله الزوج وقال في نكاح
 على ان اسما يبدى نكاحا لنكاح ولا يكون اسما يبدى هو الذي ان الزوج
 حيث قال لها امرأتك لم يكن في نكاحه ولا امرأته انما يقع في الملك او
 مضافا الى سبب الملك وقد انعم الامراء جميعا على بيع وفي الفصل الاول حيث
 قبل الزوج بعمر الامرأته ما كان في نفسه ورضاها وحده وحده اخرى است
 يقول الخليل ان تزوجت فاسمك يبدى فاذا تزوجت جازيها بغيرها
 السراجية في كتاب الجبل اذا ردت ان تزوج رجلا ليعالجها في نكاح ان
 لا يظفها ويعلقها فالحيلة ان يشرى زوجها عبد صغير قادر على الجمل
 في زوجها منه بغيرها ما كانت في فادى بها بهيها والى كذا في كتابها
 ملك تقع الفرة في بيتها ثم يبعث المولى الى بلد فيباع هناك ثم يزوجها
 بعد انقضاء العدة في الخلاصة في شرح الطحاوي مطابقة الثلث لزوجها
 الاول لا يكره ولا يكره بيت حيث تزوج وبآخره يدخل بها الثاني سواء كان
 الزوج الثاني بالغا او غير بالغ محرم او غير محرم اذا كان جامع على ذلك
 فوالله بحسن اسلام الله مشدود بعضه من فاذا انقضى النكاحات وتوارى
 المشقة حلت الاول اذا كانت من زوجها الثاني وانقضت عدها ولو خلا
 او مات منها زوجها الثاني على الاول ولو طهرها الثاني وهي حاضرة ونسا
 او هو صلاحي وهي صالحة فانما على الاول والثاني عاين في فعل الكل
 في شرح الطحاوي ونسبة ايضا لو كانت الزوج خصبه فانما على الاول اذا كانت
 شابة يباع وفي التيمم لو كانت الزوج الثاني محرم بالجماع فانما حلت ولا

مما لا يشرى
 من الامور

من

مما لا يشرى
 من الامور

ومن الكيفية وهو ان يزوجها احد ان زوجها طلقها او مات جاز لها ان
 تزوج وكذا انفس اذ غلبت في نفسها ما دلت ان جازها كتاب الطلاق
 او الموت وغلبت في نفسها ذلك وتبين النكاح في كذا في البيعة اذا شهد اشادت
 ان فلان مات فلان طلق امرأته والنكاح غايب لا يقبل وان شهد امرأته
 حل لها ان تفتد تزوج بزوج اخر وكذا اذا شهد عندها رجل عدل ووقع
 في قلبها الاصادق لان القاضي طاري ولا مانع في الفصول العادية في
 الفصل الخامس في تناوب رتب الدين اذا شهد شاهدات على الطلاق
 وان وجب غايب لا يقبل لعدم الشهادة على نفسه ولو كانت الزوج حاضرة لا يقبل ان
 له يوجد دعوى المرأة بطريق الحبس وهذا في الشهادة عند القاضي اما اذا قالوا
 لامرأة الغائب ان زوجك طلقها واضر ما دلت وادع عدل فاذا انقضت عدها
 حل لها ان تزوج بزوج اخر وذكر في باب الدعوى من تناوب رتب الدين
 الدين وتكون زوج رجل اسوة ففصل جماعة يحضر نكاحه القاضي ان هذه
 المرأة متكوكة ثلاث الغائب لا يقبل هذه الشهادة ولا ثبت الحيلة لعدم ثبوت
 كمال الغائب في الخلاصة والجماعة من مجموع النوارل لو ارادت ان تزوج امرأة
 ففصل عند او عند القاضي شهادت ان لها زوجا فان زوجها مولا يبرف
 بها كالجوارا واذا اخبرها واحد بموته او برتة او بالطلاق فتفتد وتزوج
 بزوج اخر بدون قضاء القاضي ثم بعد السماع بالنكاح حل الحكم ان يعرف
 بينهما فالقالب الحكم ولا في التعريف بينهما بعد سماع في الجلاصة وفي
 النوارل اذا شهد عند المرأة شهادت ان زوجها طلقها فانما نكاح زوجها
 غايب لا يبرف ان وجب ان كانت حاضرة لا يجوز انما اذا جحد الزوج ايجب اليه
 القضاء بالفرقة والفتن بالفرقة لا يجوز الا بغير الزوج في السراجية اسوة
 قالت غطيت زوجي ثلثي ثبنت على ذلك ثم رجعت جاز وطبق الفتوى
 في كذا في ولو اقر الرجل انما اخت من النكاح ولم يبرف على اقران كانت له

من بعض الامور
 في النكاح

من الجواريل
 في النكاح

من

يقول ما اوتيتك ظالمات فعلت شيئا السخيف وعذاف الما في سائل الاول اذا اكره
الرجل على بيع عين فحاش لك يا الله انه وقع في هذه التي فلا تبيع بعينك يا عبد
يبيع عند الكرم انما ياب ما يملك فكم فلا يكرهه ولا يستقبل على نية الحاشي وفي
الفتاوى لو كانت العين بالظالم والعاق وما شاكل ذلك النية نية الحاشي
في الغاشية لا في الجاهل في الشرح الصدورى وقال كل مرة اثنى وجها
فهي طالع ونوى من بلة كذا او من جنب كذا لا يجمع نية في ظاهر الرواية
لما عرفت ان تخصيص العام بالنية لا يجمع وقال في تصانيف يجمع وهذه حيلة في
ظلم الظلمة اذا ارادوا ان يخلصوا على امر ظالمها ويحبوا في كتاب الطلاق في فصل
منهم في الحلال من عن شيخ الاسلام اليك الحسن من له امر مات فطلبت احدا
طلاق اخرى ففاز عليه الامر بغير وج اسرة باسم تلك المرأة ويقول
طلعت امرأتك فلا تملك بعد الجدة لا يبيد المرأة طلاقها لا تطاق التي تريد المرأة
وهذا من التنازع والجليل في هذه وجبة اخرا في كتب اسم تلك المرأة واما
ابوها على كذا فيسرى ويشترى بيلة العفيف اليك المكتوب ويقول طلعت
فلا تملك بعد فلا تملك بعد فيوصم بالفساد ان طالت التي تطلب طلاقها في دفع المصلحة
يملك مثل هذا من التنازع الحسن الما في يدي حيث عذر ان ملك عتق قصه
انما يخلصه ويشترى بيلة العتق انما يخلصه فكتب على كذا فيسرى اسم الملك وقال
عنه الخليف لا اختلف هذه الملك ولا يخرج عليه وكتب في يدي بيلة المكتوب
يسرى في السر جدي في كتاب الجليل ويشترى بيلة العتق اليك الملك المكتوب
على كذا فيسرى وكتب يدي في اسم وهو يقول لا اختلف هذه الملك فلا تملك
في السر ومن طلق على بيلة يبيع انما يخلصه ويكره ولا تملك على كذا فيسرى
وانت خلت بيلها ومن طلق بيلها لم يكره وانما يخلصه كذا فيسرى على كذا فيسرى
الطعام والشراب والفتوى على انما يخلصه اسرة بالنية في الخلاصة في الفتاوى
رجل من رجل فادار رجل ان يقيم فقال الما في كذا فيسرى والله اعلم

فمن

فمن لا يملك شيئا في المراجعة في سفر فاق لا يملك رجل من رجل فادار
يقوم بعت يديه فقال والله اكبر في فانه لا يملك الرجل من رجل فادار
الروايات من الروايات المسماة لانها هذه التي يبيع على كذا فيسرى
باب العتق على الكلام في الكفر لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
لم يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
على الليل خاصة في المراجعة حاشا لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
فيل يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
فمن لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
عليه ان يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
فان في سفر فاق لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
الظهير في قوله لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
حيث لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
ولو قال ان يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
يعني يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
فمن لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
واكتاف قصه اسرا فلا تملك ويروي انما يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
ما يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
هذه المصلحة عند فانه لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
حاشا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
يعني يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
وفي الخلاصة هذا الذي سمعنا من الكفر والكره كذا فيسرى ولا يخلصه ولا يخلصه
نوعت يار مولى فرست اخرا في سفر فاق لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه

فمن لا يملك شيئا في المراجعة في سفر فاق لا يملك رجل من رجل فادار
يقوم بعت يديه فقال والله اكبر في فانه لا يملك الرجل من رجل فادار
الروايات من الروايات المسماة لانها هذه التي يبيع على كذا فيسرى
باب العتق على الكلام في الكفر لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
لم يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
على الليل خاصة في المراجعة حاشا لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
فيل يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
فمن لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
عليه ان يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
فان في سفر فاق لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
الظهير في قوله لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
حيث لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
ولو قال ان يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
يعني يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
فمن لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
واكتاف قصه اسرا فلا تملك ويروي انما يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
ما يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
هذه المصلحة عند فانه لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
حاشا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
يعني يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
وفي الخلاصة هذا الذي سمعنا من الكفر والكره كذا فيسرى ولا يخلصه ولا يخلصه
نوعت يار مولى فرست اخرا في سفر فاق لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه

فمن

فمن لا يملك شيئا في المراجعة في سفر فاق لا يملك رجل من رجل فادار
يقوم بعت يديه فقال والله اكبر في فانه لا يملك الرجل من رجل فادار
الروايات من الروايات المسماة لانها هذه التي يبيع على كذا فيسرى
باب العتق على الكلام في الكفر لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
لم يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
على الليل خاصة في المراجعة حاشا لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
فيل يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
فمن لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
عليه ان يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
فان في سفر فاق لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
الظهير في قوله لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
حيث لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
ولو قال ان يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
يعني يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
فمن لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
واكتاف قصه اسرا فلا تملك ويروي انما يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
ما يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
هذه المصلحة عند فانه لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
حاشا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
يعني يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه
وفي الخلاصة هذا الذي سمعنا من الكفر والكره كذا فيسرى ولا يخلصه ولا يخلصه
نوعت يار مولى فرست اخرا في سفر فاق لا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه ولا يخلصه

خرجت

عن العنبر في المذبح
منه ولا يخالط
احده

لما سبب له ذلك الحال بوجوب دفعه منه على ذلك السبب وبما انفق من
ابو حنيفة رضي الله عنه لم يستعمل احد من اصحابه احد من اصحابه في
اليوم فمضوا به فمضوا به فمضوا به فمضوا به فمضوا به فمضوا به
السيرة فالت طائف من اصحابه الذين انبأوا عن صفته في الظهور في قوله ان
بذلت شهره باسمه فاسم الله الحليم وعجز عن الخروج فخرج حفي ابي حنيفة
لانه يمكن ان يتأخر من يخرج من البلد في الغيبة لو تازعها في الغرض
لوطي فقال انما لم تدخل في الغرض فالت فالت فالت فالت فالت فالت فالت
لم يثبت في الجواهر في التوازل في قوله لا ترك في الله انما اخرج
فقد في مجموعة الروايات في الغرض انما اختلف في هذه الدار وهو ساكنها
فالت فخرج وترك متاعه حث وان شئت عليه نحو بل المتاع فانه بيع المتاع من
غيره ويخرج بنصفه فالت في السراجية في كتاب الجبل اذا حلت لا يكت هذا
الدار وهو ساكنها حث عليه نقل المتاع فانه بيع المتاع من غيره ويخرج
بنصفه واهل فمضوا في المتاع في وقت يبيع عليه الخويل في مجموعة الروايات
في الحديث وكذلك ان يفتي في نقل الامتعة الى مكانة اخرى ولو لم يجر لذلك حاله
بل جعل ينقل بنصفه شيئا فشيئا الى حيث اذ لم يفر لكان العتق هو الاصل
المعاد لا الانتقال على اسرع الوجوه في الكافي وانما في طلب سكن اخر
فترك الامتعة فيها ياما لا يثبت في العتق لانت طلب المنزل من عمل النقل
فصار في طلب المنزل يثبت في كمال العرف في السراجية حلت لا يكت هذا
الدار او اوصى البيت فانتقل منها على هذه الامور فالت في السراجية في
اهل وما عدا عنده اختلف في وعنده الي يوسف رضي الله عنه في قوله قال
ابو الليف يقول الي يوسف ع ماخذ وقال ع ماخذ ما يتوهم به للاخذ
كمن يذبحه شئ لا يذبحه السراجية في قوله هذا اذا كانت الرجل لاخذها وان
كانت في مكان غير اواب كالباب يكت مع ابي حنيفة في ترك لما شاة لم يثبت

فالت

قال الفقيه ابو الليث لو كانت الهبات بالفاضية او اخرج بنصفه بنصفه انما ليعود
لديهم ما كانت وبه اختلفوا في الهبات بالشهادة والامانة والامانة ابي
القاسم رحمه الله **باب الهبات في الاكل والشرب في الغيبة**
في حلت لا ياكل حتى اكل قرضا او ما يسمي كجاجة او جوزجها او ميسرة او ميسرة
قال الفقيه في الغيبة والشرب في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
لا ياكل من طعام فلا حلف وهو يبيع الطعام فاشترى منه وكل حلف لا يعرف به
عنه ولا الهليل عليه ولا الهليل في شئ فلا حلف والمسلح على الحلف في الغيبة
حلت لا ياكل هذا الذي قد اخذ منها خيرا واكل اخاف ان يثبت حلف لا ياكل
هذا الذي قد اكل بعينه كما هو لا يثبت في الغيبة حلف على كل من اكل او شرب
منه لا عينه قال بعضهم يثبت في الاول الحثارة على هذا الحث في الغيبة وفي
هذا الذي حث بنصفه في السراجية حلت لا ياكل لما اكل لم يثبت
لم يثبت في الكافي لانه راقص في معنى الغيبة لان الحكم بنصفه من الامور
لم يثبت من الامور لان الامور لا يثبت في حاشية الكافي والقياس ان
يثبت لان سمي لحث القراءات قال الله في كل ما كلف لم يلزم الاكل والامانة
بالاجماع وهو قول مالك والشافعي في وقت الغيبة في وقت حلت لا ياكل من
جفرا في هذه البقرة في حثها في حثها في حثها في حثها في حثها في حثها في حثها
لا يثبت هذا الذي قد اخذ منها خيرا واكل اخاف ان يثبت حلف لا ياكل هذا الذي
فشر به لم يثبت واكل بان يشر فيه وقيل في غيبة في حثها في حثها في حثها في حثها
عنه لا يثبت حلت لا ياكل من هذه السويوت فشر به لم يثبت في وقت الغيبة
غير الاكل وان اكل ساجدا او ليل في ضغائن المتأخرين من قال هذا في
في العربية انما في الغيبة كالاها واحد ويثبت في السراجية حلت لا ياكل
يع فلا تلعابا فكل من خولف واحد في ايامه وذلك من ايامه لم يثبت
وفيها ايضا حلت لا يثبت مع فلا تلعابا فكل من خولف واحد هذا من ايامه

نوافر مريم م

فالت من انما يثبت في الظهور في حلت لا ياكل طعاما في وقت حلت لا ياكل
من قصعة في الايام من قصعة اخرى لا يثبت في قصعة واحدة ولو
حلت لا يثبت مع فلا تلعابا في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
في الايام في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
في بيت الشرب في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
من البيت والشرب في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
وقد وجد في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
كثير في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
على التي من ماء الغيب اذا صار سكر في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
السراجية في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
لا يثبت الا اذا شرب في الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
فالت في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
بالفاضية من ابي حنيفة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
الحثارة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
فالت في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
طعاما في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
طعاما في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
على الله في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
فالت في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
الاكل والشرب في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
ابو القاسم رحمه الله في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
محدث في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
كما قال في الكتاب في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
سوا كانت سكر او شر او لوط في الاكل في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
حتى لو اكل الجبل لا يثبت **باب الهبات في الاكل والشرب في الغيبة**
حلت لا ياكل في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
لا ياكل في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة
حلت لا ياكل في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة في وقت الغيبة

ولا عليه حث م

فالت

الخد فكانت الزانية بمحض وجهها الحار حتى يموت وان لم يكن مصرا وكان
 من اجله فاجله وانما كان عبد الجاهل حسينا واصفا الرجل ان يكون ضل
 عادلا بالاعمال ما تنوع امره كما هو الحق وما على صفه الاحصاف في السراية
 بعنه شهادته ان زني بطلاة وهي غالبة قبلت وان شهدوا والله انك باسرة
 لايجر فلهما ربيع في التمسك السكيات باقروا بالمرءة لكل الحسنة اذا رجع بعد ما
 افره ان زني بامرأة لا تعرفها ليد الخليفة اذا زني لم يجرد واقرضه الله انك انك
 اذا زني بعد اذ احصاها في الغانية واقرضه الله عن غير الغانية لي بئى والجواب
 لايجد بالمرءة في الشهادة وتلقى بعد في الغانية وان اقرضه الله بالمرءة او بعد
 عليه الشهود وكل العتق في الحظ لا يوجد الاخرى بعد الزنا ولا
 بشئ من الحدود وان اقرضه الله او كابة وضعت له الشهادة في السراية
 اذا زني بمجره لا يجد عند الحنفية ثم في الظلمة في قتال في الحنفية من
 اذا زني بامرأة مستحبة لذلك لم يضره بعد الفجر في الغانية ولو استاجر امرأة
 لوزني بمافى في لا يجد وان استاجرها لغيره من فني بهما بعد في السراية
 اذا زني بمجره لا يجد عند هامة اخذ اباي البتة وليد الفتى قاله حاكم
 الدين في عقد الاي زني باسرة من وجها لايجب الحد في الاذنية
 واذا زني بامرأة مستحبة كما في ظاهر الرواية لا يجد عند هامة جمعا في
 الشاهات في كتاب السرة في فصل قطع اذا زني باسرة ثم تزوجها
 او بجارية ثم انشأت يصحح له يقطع الحد في السراية الذي لا اذا زني
 لا يرجع بل لا يجد الا بعد الاثام لا يجد ما يراه بعد حبيب فيها ايضا
 ضعيف البيهقي اذا زني عليه الملاحات ضرب باعفا فلا يجد اخفا
 على قدر ما يجتهد لما زني ان رجلا ضعيفا زني فامر رسول الله عليه السلام
 بان يؤخذ عموال فيه ما يهمل فمضى به بضرية وفيها ايضا اذا زني بميتة
 او نكح او لم يهمل لم يجد او لم يجزى بالمرءة ولا يجد ولو لم يجزى بالمرءة

کفہ

كتاب الفقه
 في معرفة
 حكمه
 في معرفة
 حكمه
 في معرفة
 حكمه

المكاتب

والتقتل في جمعة المرويات في كتاب الامارات في فصل ابيات في الامام
والولي في عيون السائلين انتهت زوجها بالقبائل فقتلتها
باب حرام فقتل خلا الله ولسته بشهوة تحت والارزاق وقيل بني انا
يجب لان مثل هذه الافعال مع غلامه يبلغ عند مالك رمة فيقتل اليه
مع الشهادة لا يحصل لعن حرام والابيات مفقوت على الامام مطلقا وفيها
ايضا في كتاب البيوع في فصل الاستبراء والولي من توارق الفتاوى
بالبراءت وغلام لم يلبث حرام والله يلو كونه كذا امام مالك واداشت
وسم وعقبة الذي في الحادية من الربعة وشي اوجه الصلوة عن الامام
واحتل ذلك فقال يلزم عند جميع العلماء وفيها ايضا من روى هذا من
مالك فقه الذب في المناجحة من الكافي الصحيح ان اللواط يكون في
الجنه لان الله تعالى استجيب فقال ما سيقم بهامن احدهن العالين
وسماه الضيق لقوله تعالى كانت تعلى الطبايع والجنة من هذه عن النبي
في عريضة اللطائف ورياء ولذا في وغيث وقوله تعالى يطوفون
عليهم والرائع له ذنوب وقوله تعالى غدا لهم كأنهم قولي يتنوب
جعا من فرسود عليه السلام غداث ولذا في كى است وان كوكبا نند
له اهل بهت راجد من كذبة بعض جوف سرور ابل سبل وفيه
سرور ابل لعل اما كذوب ولك وهما كذا اثبات اميد عاشق ابل كرو
كوشوان جوف كوشون ذنوب ووسنوا في شريفات وان الامور
سرور وافر وجمي جوف ذنوب كذا موشان كذا كذا سرور ابل
حاصل كذا وافر وجمي جوف ذنوب ابل جوف اهل بهت غيرة
تلك كذا وافر ماموسات سرور كذا وفي الثالث ومن ولى بهيما
فلا هذا عليه ولا في غير وجه الثالث في كذا كذا وقدر في
هذه الساب (الفاعل يقتل ويذبح بالهبة ونحوه) وقد قال عليه السلام

او مهرب وقت الرحمه فانه
لا يكون اذا اقرم

در سر اصله از نیکو بخت و علم و حکمت

قيد الغنم والمسننة ميرغ غنما

والتفات
والتفات

الكنون جوازهم

تجسس و در بعضی موارد از آن استفاده
را بوجهی که آن قیاس محقق و لا محقق
باشد و در بعضی موارد از آن استفاده
نمایند و در بعضی موارد از آن استفاده

و ان راي الامام في التبريد في زيارته
و ذكره في كتابه و في كتابه و في كتابه
و في كتابه و في كتابه و في كتابه

والله اعلم

وطلب ابن م

وايت لم يسهل الله على بل ستر على الكفر قال ابو حنيفة ومن لا يلبس بخرية
 السنين الماضية والجزية التي هو فيها يفتي هذا السنة وقال صاحبها وطلب
 الجزية من بيت الماضي وجزية السنة التي هو فيها اجابة الشاهد في كتاب
 الزكاة في تغلب قوم من نصارى العرب لهم شوك وقوة عليهم عمر بن
 الخطاب فاجابوا فحكم فيها بندهم كمدوسين واذا في التغلب وقال انهم
 عرب وفيهم حيلة الجاهلية فمما يفتقون من صفات الجزية فان اخذت
 منهم ما اخذت من السنين والاقصوا بهدلت بارض العراق وفيهم شوك
 وانما ساهروا هم انما يحاربهم لم تلتصقهم فمما لهم على ان يملوا الله
 مضاعفة فقال هذه جزية فمما ساهروا في الجاهلية من السنين فقلت
 ارايت اموال اهل السنة من البصر والقمم والابل والهيل والمال
 الصغار يمل عليهم في شئ من ذلك فخرج قلت لا لا لئلا ينجس
 وقد اخذنا منهم الخنثى والاسنان في حق العصة كالامان ولون
 بصير ماله معصوما هذا والمال عليه ما روى عن عمر بن الخطاب
 اخذ الجزية ليكون اموالهم كايولنا وما لهم ان يملوا الله في
 على الجوس في دار شئ ولب الكاف في دار شئ في داره في
 الجاهلية من السنين والجزية التي هو فيها فمما يفتقون من صفات الجزية فان اخذت
 منهم ما اخذت من السنين والاقصوا بهدلت بارض العراق وفيهم شوك
 وانما ساهروا هم انما يحاربهم لم تلتصقهم فمما لهم على ان يملوا الله
 مضاعفة فقال هذه جزية فمما ساهروا في الجاهلية من السنين فقلت
 ارايت اموال اهل السنة من البصر والقمم والابل والهيل والمال
 الصغار يمل عليهم في شئ من ذلك فخرج قلت لا لا لئلا ينجس
 وقد اخذنا منهم الخنثى والاسنان في حق العصة كالامان ولون
 بصير ماله معصوما هذا والمال عليه ما روى عن عمر بن الخطاب
 اخذ الجزية ليكون اموالهم كايولنا وما لهم ان يملوا الله في
 على الجوس في دار شئ ولب الكاف في دار شئ في داره في

الاصناف

الجزية

الجزية

الجزية

بغير امر ملكهم ولا امر اهل ملكته فالملك اهل ملكته على موافقتهم وهو
 الذي يملوا الطوبى فلا يابى بملكهم وانما فانهم واسترقاق
 بمعصية النساء والبنات لانهم لم ينفقوا العدة ولم ينفقوا
 بالبنات فمما اخذوا كمال السنة واذا اخذوا على دار وانما ساهروا ما ففتحت
 للعهد واذا كانا غير موافقين فمما يفتقون من صفات الجزية فان اخذت
 منهم ما اخذت من السنين والاقصوا بهدلت بارض العراق وفيهم شوك
 وانما ساهروا هم انما يحاربهم لم تلتصقهم فمما لهم على ان يملوا الله
 مضاعفة فقال هذه جزية فمما ساهروا في الجاهلية من السنين فقلت
 ارايت اموال اهل السنة من البصر والقمم والابل والهيل والمال
 الصغار يمل عليهم في شئ من ذلك فخرج قلت لا لا لئلا ينجس
 وقد اخذنا منهم الخنثى والاسنان في حق العصة كالامان ولون
 بصير ماله معصوما هذا والمال عليه ما روى عن عمر بن الخطاب
 اخذ الجزية ليكون اموالهم كايولنا وما لهم ان يملوا الله في
 على الجوس في دار شئ ولب الكاف في دار شئ في داره في

الجزية

الجزية

الجزية

الجزية

الجزية

الجزية

الجزية

الجزية

الجزية

الجزية

الجزية

الجزية

الجزية

منه انما هو من كلامه
 من قوله تعالى
 من قوله تعالى

ذلك الموضوع من ايمان المسلمين والاشهاد بالاسلام والبيع
 القديس في السواد والقرى وامان الامصار ذكر محمد في الاجابات انما لا يصدق
 وذكر في باب العشر والخرج تقدم في ايمان المسلمين وفي الجانية وقال شمس
 الامية السرخسي الامم واية الاجابة في حاشية السرخسية من الصغر
 ونقد في القديس وفي هذا في الجانية البيضة القديسة قبل ما كان في بيضة
 في الاسلام في الفصول لعمدة وذكر
 في الاخرية ان تعلم منه الامارات وبيانات خصا بغير مدح اهل السنة
 والجماعة من اهل السنة والسلف وفي ذلك تمايز وتخصيصات يقول
 ما ارب الله تعالى به قبلته وما تعاليف منه انتصت عند فاذ اعتقد ذلك
 بقلبه ويقر به الله كما قال في محضها وكانت موصفا بالكل في المصبرات
 قاله بعض الفقهاء القليلة الذي هو الامارات عند اهل السنة والجماعة
 وصوابه فيكون الناس يفتوا كلمة الشهادة والادوات والجمعيات نفسها
 ويعرفون الله بالثاني والتقليد من حيث الضع والثاني ويعتقدون
 محبة الاسلام ويعتقدون في الاسلام اجابة الامارات وكانت اجابة من وصدقة
 بالثبات فانهم يوافقون وثبت عند اهل السنة والجماعة في الفقه لغير
 وعن الشيخ الجليل اذ ان كلمة الشهادة وهو يعلم انه الاسلام يحكم به
 وان لم يعلم ففقيه هذه الكلمة لانه لا بد ليل الاسلام في التاييد ثم
 لكفار على فرض ثبوت من محمد الباري تعالى كعبه الاوقات ومنهم من
 يقر به ويشترط غيره كالشوية فاذا قال احداهم من هؤلاء اشهد ان
 لا اله الا الله كانت ذلك منهم اسلاما وكذا لو قال اشهد ان محمد رسول الله
 في الخلاصة في كتاب الفاء الاخر وذكر في شرح القادر وعرف اذ قال كافر الذي
 بمحمد الباري وهو من عبدة الاوقات وبعث بغيره بالباري تعالى ونسب
 نبي كلفوا فانهم اذا قالوا لا اله الا الله كانت ذلك منهم اسلاما كذا

نقل

لو قال اشهد ان محمد رسول الله لزم من شيعته من كل واحد من الشهاد
 فاذا شهدوا به واعتقدوا انشادها كما كانوا عليه فيعلم بالاسلام وفي الخبر ما منهم
 من بغير التوحيد ويحده بالرسالة فاذا قال لا اله الا الله الله لم يكن سلا واذا قال
 محمد رسول الله كانت سلا في الفرات الوثق الذي بمحمد بالباري
 تعالى يصير سلا باحد من التوحيد وبقره ناسله وبقره اسلمة والتا
 الحنفية والناهي وفي الاسلام اذ قال دخلت في الاسلام اودعت محمد عليه السلام
 وان سات بغيره فيعمل عليه وان رجع يصير من ان لا وجود اما لانه لا كانت
 على خلافة الوحد الذي بمحمد الرسالة لا يصير سلا بقوله لا اله الا الله ويصير
 سلا بقوله محمد رسول الله او قوله دخلت في الاسلام اودعت محمد وان رجع
 يصير من ان لا لم يتخل عن باطله الا بعد ان خلاصة في جميع النوازل لو
 قال كافر الله واحد يصير سلا وقال الله واحد فيك حق لا يصير سلا وقيل
 يصير سلا الا اذ قال وكان لا يقره في الاسلام خيرة من جميع النوازل وتاويله
 اذ كانت الكفر لا يقر بالوحدانية في الجانية في باب ما يكون اسلاما اذ قال
 الوثق اشهد ان محمد رسول الله يكون سلا لو قال اشهد ان لا اله
 الا الله وكذا لو قال ناسله او قال انا الحنفية او على الاسلام يحكم به اسلاما
 يصلي عليه لان هذه الانظار وليا الاسلام كاهن او بناء احكاما على الظاهر
 ويقال ايضا في الباب المذكور غير اهل الكتاب من الاعراب كعبه الاوقات
 وغيرهم اذ قالوا لا اله الا الله لا يحكم به اسلاما بغيره فلهذا على الاسلام ان
 اقل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله انصاب الفقه وقال مجوسي
 محمد رسول الله ولم يتخل الا اله الا الله قال يصير سلا ايضا لما اقر برسالة
 محمد رسول الله فقد اقر بالله تعالى في التثنية لا يشترط في معرفة النبي عليه
 السلام وحده اسلامه حرفة اسم ابيه وحده بل يكفي في صحة الاسلام
 معرفة حده عليه السلام ان المصبرات قال ابو حنيفة لو قال اشهد

منه

منه انما هو من كلامه
 من قوله تعالى
 من قوله تعالى

انما دخلت في الاسلام لا يصير سلا حتى يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد
 ان محمد رسول الله وينبغي من التثنية ودخلت في الاسلام فان ثبت واحدة
 من هذا لا رجة لا يكون سلا او قضا ايضا ورد عن محمد بن اذ ذكر في كتاب
 البصري اشارة الرجل اذ قال لا اله الا الله ولم يتخل عن الكفر فانه يكون سلا
 لا التثنية عن الكفر بشرط صحة الامارات بدليل قوله تعالى من يظفر بالطاغوت
 ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى في الجانية كافر حتى كافر اخر الاسلام
 لم يثبت سلا وكذا اذا صدقت الفرات وكذا اذا صدقت الفرات في الوحدة لو ان كافر
 ثم اذ الفرات فانه يثبت على مستحبات الفرات فان قال است في صوابه
 قال لم ومن لم يقر به سلا لان الاسلام هو الاعتقاد بان الفرات ولم يقر به
 نقض ذلك فم يقر به سلا ولو قال كافر لا اله الا الله ولم يقر به سلا لم يقر به سلا
 لا في الاسلام هو الامارات بالله تعالى وبرسوله وملكه وكتبه واكثر الكتاب
 يؤمنون بالله تعالى ان لا يؤمنون به بالمرسل والكتب والاسلام هو الامارات
 به الا انشاء كلفه القول تعالى ان رسول الله ما ينزل اليه من ربه من
 ان قوله لا يثبت بغير اشارة من رسله في الشرحية لو قال كافر انما سلا
 سلا وعصم وبه رسالة كافر عليه سلا فيقال محمد رسول الله او قال دخلت
 في الاسلام اوفيت بغيره وليا اسلاما لو قال كافر انما سلا لا يكون
 سلا لو قال مسلم انما سلا فيكون سلا وكذا لو قال سلا في انما سلا
 الا انما سلا في رسله واستنبط من جامع الفتاوى اذ قال كافر انما سلا
 انما سلا في رسله وعصم سلا ودفع الاخر اذ انما سلا في رسله سلا
 بعين سلا وفي التبيين الناصب قال السيد الامام الاجل لو قال كافر انما
 من سلا ثم يثبت انما سلا في الجملة من جميع النوازل مجوسي قال
 صلح لا يصير سلا لانه لم يقر به في التثنية في الجانية من القول من وان
 الكافر اذ اقر بخلافه فثبت حكمه اسلاما لانه لم يثبت له اعتداده

نقل

والحكم في جميع الامور عند الاعتقاد والوقوف على حقيقة اعتداده ومن اقر بها
 بوصاد الله تعالى ويحده بالرسالة محمد رسول الله عليه السلام فاذا اقر سلا
 يحكم به اسلاما لان كذا كانت من حيث انكار رسالته وكذا انما سلا من غير
 من اعتداده استنادا على انه لا يدل اعتداده وشهادة في الاخرية والخطبة والاشهاد
 فيظهر منه الحنفية في التوحيد والافراز والاعمال وليل على الاعتقاد بدليل انه
 لو فعل فعلا او ذكره قول يدل بالاعتقاد في الاسلام فانه يحكم به اسلاما في
 المحيط والاسلام لا يثبت بالبرهان بالادلة في الجملة من الكفر والاسلام
 اذ اقر به يحكم به الاسلام وتبين من حيث انما سلا في جميع
 احكامه انما سلا في كل ما لا ينافي بالبرهان بالادلة في الجملة من الكفر والاسلام
 لوجود واحد الركنين كما كافر اذ اقر على الاسلام فاسلم يحكم به اسلاما لوجود
 احد الركنين مع انه غير راض باجره هذه الكلمة والاعمال راض به في الاوليات
 يحكم به اسلاما في الجانية اسلاما الكفر اسلاما عند انكاح حرمها وان كانت
 ذميا لا يثبت اسلاما في الجانية من الكفر والاعمال والاعمال على الامارات
 فامتن مع ايمانه بناء على وجوده اذ اقر مع قيام السيف على رسله وليا ظاهرا
 على علمه التصديق كما حكمه بقاء الامارات على بقاء التصديق مع فوات الامارات
 اذ اقر به لا كراهة للاسلام وهذه الامارات احكاما انما سلا في الظاهر ولا اقر به
 دليل ظاهر على ما في التبيين والبيان باطن فيمن حكم اسلاما عليه في
 الدنيا ويجعل هو اسلاما فيه وفي اعتبار محمد والاقرار بالاعمال الاسلام وتثنية
 سواد المسلمين وتجعل الكافر على الامارات الحنفية فانه لا مانع من الظاهر
 الكفر بعد الاقرار بغيره في الجانية ذلك على الاجابات بغيره في الا
 خلاص والدليل ان محمد والاقرار بغيره في الجانية في احكام الانبياء ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت يعرف الشافعية بالوعى كما نطق
 به النص والجملة كانت يعاملهم معاملة المسلمين في احكام الدنيا بناء على

ممكن من الله تعالى كقولنا في الثانية من الدنيا...
عن شاهد قال لا أعلم أو غير ذلك...
والأمر في ذلك...
بالساعة...
خو...
تعال...
الذين...
لو...
أين...
ملك...
روى...
مبارك...
ترو...
أقول...
الحرم...
يكفر...
عند...
فقال...
تحيات...
واسن...
بسم...
لأن...
التي...

نوعه

والله اعلم
بما فيه
الكتاب
والسنن

الحمد

بسم الله...
على التبرك...
الثاني...
يحق...
بالك...
بسم...
بالفسق...
الذكر...
عمل...
لأن...
في...
الغالب...
بار...
فيكون...
في...
يكفر...
والجمل...
من...
في...
والنفس...
في...
لأن...
به...
وإذا...

والله اعلم
بما فيه
الكتاب
والسنن

فقد...
وغير...
لا...
بإ...
المر...
النبي...
الظن...
وقال...
لا...
مع...
ذلك...
أما...
لا...
سار...
وغير...
بال...
لا...
بإ...
الظن...
لا...
على...
أولا...
لأن...

والله اعلم
بما فيه
الكتاب
والسنن

الم...
فأت...
ثم...
المر...
لا...
لأن...
ومن...
البل...
لي...
أن...
الس...
فأ...
وروي...
ان...
يوسف...
على...
لأن...
م...
القص...
ما...
أقول...
في...
ع...
فقد...

والله اعلم
بما فيه
الكتاب
والسنن

الحمد

واراد معلوم بانها في الغاية لو قدر الله من القرائن بما سأل وشاء انزل
والله العلي جادا ولا يحل له جدي فنجح فعلهم فكيف لا اذا فعلوا جدي
لما لم يربح النصول قال الشيخ الامام ابو بكر طبرستان ح من خرج الى السدة
فقد كفرا لا في الغاية اذ كانا على وجه قياسي سأل السدة عن الخروج
اليين واليوس والوافقة معهم فيما فعلوه في ذلك اليوم من الميقات
كفرا واكثر ما يفعل ذلك من كان اسلم معهم فيخرج اليهم في ذلك اليوم فيقسم
فيهم كما فرأى اذ بالذ لا يفرح بذلك في وقت واقعة ذلك الجدي الصغير
غفر الله له وعلى هذا المخرج الى اللعب بالذبيحة ويزوالوافقة معهم فيما
يفعلون في الليلة التي يتبع كثرة الصلوات فيها بالحيات الى الجهم والوافقة
معهم فيما يفعلون في تلك الليلة يلزم ان يكون كفرا وكذا المخرج الى
لعبة كثرة الصلوات في اليوم الذي يدعوهم اليه الكفر فيهم بقي والوافقة معهم فيما
يفعلون في ذلك اليوم من غير بيت الميقات ولا فراس والذهاب الى دور
الاشياء يلزم ان يكون كفرا في هذه الاسلاك كما سئل في ورع كافر ان يهاك
ويؤذي وجازت حاضرا سو كرهه فيت سودا يابى تماشا حاضرا شور وور
احضار سدا ثلث وقت ورجعت ورجعت ايضا في كرهه وكذا
النصول قال في الجاهل الاسير رجل اشترى يوم النور ثوبا لم يترك بشره به
قبل ذلك ان اراد به تعظيم النور لما تعظم الشكر كونه كافر وان اراد به الكمال
والشرب والتعظيم لم يتركه قال صاحب الجاهل الاسير اذا اهدى اليه اسير
اخر شيئا لم يرد به تعظيم ذلك اليوم وان جرت على ما عاده يعقون الناس
لا يفرحوا في ذلك ان لا يفعل في ذلك اليوم خاصة ويفعل قبل ان يفرحوا
يكون مشركا به لا العزم وقد قال ع من شرب بعق فهو مشرك وفي
الوافقات حل عن اب حنيفة السري لو ان رجلا عتد الله نعمه فحسب
نعمته جارا للنور في هذه الاسلاك بعض المشركين هذا به يرد به تعظيم ذلك

من خرج الى السدة
فقد كفرا

ان يكون كافر لان طاعة الله
عليه السلام في كل وقت

ان يكون كافر لان طاعة الله
عليه السلام في كل وقت

لهم

اليوم فتكافوا واحدا على واحد اختلاف ما بينه وبين غيره من خلق الله
صالحه ووعا الناس الى ذلك فخرجوا الى السدة وبعوا اليه شيئا
لا يفرحوا في ذلك الا في البيت الوصيت ان يقبل منه في ذلك اليوم عيدهم ولوقيل
لا يعطيهم ولا يسل اليهم شيئا من ذلك تعظيما لهم وقد جاء في الخبر لو ان رجلا
عبد الله فخرجت سنة اهدى ذلك السبعين الشراكت في يوم النور ففقد كثر
واحد عمل ما يفتي سنة وانت امره ان قال عليه السلام ان كل كافر او مشرك
ففيه نور اسلام في حاشية بيتنا الحبيب اذا قال السبعين سبي يا مستدعي يا اسير
تجمل الله من غير حاجه كثر في الظهور في العلانية حتى هذا القابل لنفسه
انواع يتعذر ان يكون خطا وان لا يوجب الكفر في يوم النور لا بالذ ولا باستغفار
ومسما في اختلاف في يومه باستغفار الكمال احتيافا بالنور والذابة ومسا
ما هو كثر في الاوقات وان لا يوجب احدا جميع اعلاه ويلزم اعاده الى ان يرجع
ويكون عليه مع امره ان لا يولد السؤل في هذه الحالة ولقد التزمنا في وان
التي بكلمة الشهادة وهذا ذلك بحكم العادة ولم يرجع عما قاله لا يرفع الكفر وهو
الختار في التاخر خاتمة ثم ما يكون كفره بالاختلاف يوجب احدا العمل به
اعاده الى ان كانت قد رجعت ومن التماسه وليس عليه اعاده الصلوات والركوع والقيام
لان ما فرح صار كانه لم يترك كافر او من التمس قبل له لو تاب يعود حيا في
قال هذه المسئلة تختلف ففقد اليه على واليها ثم احتيافا به لا لا نعوذ
اليه القاسم لا يعيد انما نعوذ في الفرات من الضباب فان اسير يصل اليه
ثوب ما عاذا التي حصلت في السرة في الظهيرة او اذ كانت السيرة وجوه
يوجب التفتيح ووجه واحد يمنع من التفتيح فعلى المفتاح ان يسل اليه
الوجه الذي يمنع من تحسيف اللثة بالوصيت قال النبي صلى الله عليه وسلم
لا تفتك بكلمة خرجت من فم اخيك سوا ان تفتك بها في الخبر لا تفتك
بشيء الا في يوم النور الذي يمنع من التفتيح فهو مسرور وان لم يفتك بشيء

من خرج الى السدة
فقد كفرا

من خرج الى السدة
فقد كفرا

لهم

الذمة في هذه الاوقات فان كانت اليد السحر حاجه فلا يباح بالاسلام عليه لان في
لشوقه الذم والاسلام او كانت حاجه فليس فيه ذم في قولنا الذم وبكلمة الصافية
لات فيه ذم في قولنا الذم في دستور القضاء في باب الشرف فان من ذموا في الشرف
المرور في خطه يود با حراما كما في البيت بذكره ويحرم من حاشية وسلا كاعت
وتواضع في وقت من خطه اعماله او لا يكره ان يفرح في شرفاته في منفرقات ومستور
القضاء من الشايع ولا يباح عبادة اهل الذمة وحبس وجنابهم واكل
طعامهم معهم في المجاورة في ذمة او مع جيران اليهودي وقعه على راسه
وقال في الاوقات في رسول الله فخر اليهودي اليه اليه فقال ابو اخيه
فاجابه وقال اعهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله فقال عليه السلام
الحمد لله الذي استغنى به من النار في التاخر خاتمة من التواضع ويحرم
الاجوسي فان ابن له او قريبي يفتي ان يفتي في الفرات ولا يفرح به
وجوده من حاشية التفتيح في كل من طعن في الفصول ان اجابته
دعوة اهل الذمة مطلقة في الشرع ويجوز ان الحسن بالاصح من التواضع في
سعدت الكفر اجابة دعوة اهل الذمة واست وفتح ايشان يجرى له في
شرعيت وابت في سلق الناصري ولا يباح في ذمة الذم وان لم يكن
جرحا لا سعة في غيرة المستغنى من الوافقات لا يباح بالذهاب اليه
ضياحه اهل الذمة هكذا وكما من كان المذكور في التواضع في هذه الروايات
عن جرح في ذمة الاجابة في السراجة لا يباح بطعام الجوسي في المجاورة في
التاخر خاتمة من التفتيح وسلا في الجوسي في يوم يرويه من لا يطعمه
الساكنين والسادات من كاتبت ويمنعهم معرفة ذهابه في ذمة
من اخذ ذلك على وجه الحافضة لفرحهم فذلك ذم ولا يذم وان اخذ
لا على ذمة الذمة ان لا يباح بالذهاب اليه في ذمة الاسلاك
عبد كافر في ذمة باسم بيت يسي يسكنه طلق ورايت ان حرام است

من خرج الى السدة
فقد كفرا

من خرج الى السدة
فقد كفرا

المتن كلامه على الوجه الذي لا يوجب التفتيح وان كانت ذمة الوجه الذي
يوجب التفتيح لا يفتي في ذمة على وجه الذم لا يوجب في يوم النور
والاستغفار واستغفار الكمال او اضطرر به الى شيء يوجب الكفر في
بعضه هو كاس ذلك الا في بعض الاماكن في ذمة عليه السلام كصبي مشرك
وذلك بعض الاماكن في ذمة السيرة عن اب جعفر الطحاوي انه لا يخرج من ذمة
الاجابات الاجوس وما دخل في ذمة السيد الامام الاجل الاستاذ ناصر الدين
يقول ما شئت ان اذم في ذمة جوارح ما شئت ان اذم في ذمة الثياب
لا يفرح من ان الاسلاك يعلو ولا يعلو في ذمة العالم اذ رفع اليه في هذا الايراد
اكثر من اسلاك مع انه يتفق في ذمة اسلاك الكفر في ذمة لثيوق في
الغاية في ذمة لثيوق الشيع والشيعة بالشيع بعضا من الناس عند قوله
من كان يومين بالله واليوم الاخر في ذمة خطا وليفتي في الظهيرة وعقد
الاله واذا كثر ثرا في ذمة الشهادة في ذمة العادة ولم يرجع عما قاله لا يرفع الكفر
وهو المختار ويتفق السيرة ان يتفق في ذمة الدعاء صابحا ومساء فانه سبب
الحيات من هذه الوطية بعد الذم عليه السلام والدعاء هذا اللهم ان اعوذ
بك من ان اشركت بشيئا وان اعلم به واستغفرك لما اعلمك ان لا تجتمع
في الفتاوى الصوفية من ذم وصول الشريفي في ذمة الشايع في ذمة
افلا ذلك على ما ذهب الله تعالى معار الشريك وكان في ذمة رسول الله
قال يقول كل يوم تفت مرات اللهم ان اعوذ بك من ان اشركت بك
شيئا وان اعلم به واستغفرك لما اعلمه معار الشريك في ذمة يقول
فلا ذم ان كانت ذمة في معالجة السيرة مع اهل الذمة
في الصوفية لا يسل على اهل الذمة بغير حاجه ولو سئل عليه في ذمة
يكره سلق الناصري لا يباح به السلام على اهل الذمة ولا يذم في ذمة
قوله وعليك وان كانت له حاجه فلا يباح بالاسلام عليه وبكلمة الصافية مع ان

من خرج الى السدة
فقد كفرا

لهم

يحل له امراته من غير اصابة
الزوج الثاني لان عنده
الردة لا تعد طلاقا

رسمه اذا حكمه سلامه متبعه للابوس

مكره للمسلم ان يترك الف
في انواعه

علاء الاسلام الكائن في
الهند في كل يوم

علاؤوف

- من بحسب قوم الادوران
 بحر قزاق علی سلطان
 هل لستم وکسر
 اثنی عشر الف و
 ۲۰۵۱۶

وَعَلَىٰ مُحَمَّدٍ أَهْلَ بَيْتِهِ خَيْرُ النَّاسِ وَآخِرُهُمْ

بمقام

الرضا

طالب

تکلیف از خود

والكائنات

منه وافر العبد زاذلان
تلك لعل لعل لعل لعل لعل

داود عليه السلام الذي كسى فقال اوعيت امتك اتع لم يرد لك شيئا
 موته لفرار الجحاد وحسن الظن بالمراسين بعد ذلك على استجابة
 الرسول والتيسر بتوحيات الخاتم بالوات وقال ابو طالب الكي وقد كانت عمر
 يقول لابي موسى انهم يذكروننا فقراء عذرا حقا با وقت الصلوات
 يوسط فيقال يا ابا عبد الوهب الصلوا الصلوا فيقول الخاتم الاول قال
 في الخيمات رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت يقول عابثا في الخيمات
 عليه فقال صاحب قفلة يا رسول الله فرائز رجل ما عرفت احسن صوابا
 منه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اسبح الله به بلا ثم رجع
 فقال هذا سالم سوي بعد هذه المدة الذي جعل في امي شيئا في العوارض
 وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لابي اقرء فقال لابي
 اقرء اذ قال اقرء عليك وعليك انك فقال اجبت ان سمعت من غيري فافزع
 سورة السجدة حتى بلغ الى قوله فقال فيكف ان اجبت اني كلمة فيك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حسبك ان الخلاصة ولو ارادت بقرء
 الفرائز او جعل وخاف ان يدخل عليه الرأيا لا يترك القرءة والصلوة اجل
 هذا وكذا سائر الخرافات في غير العلم وبراءت خاف الرأيا وتوسيعه اصل
 فورد بفضل لسر من الخلاصة سمعت خفا لا فيهم فوضعت القلب
 ويحتمل الصدق ويصرف السمع اليه ويقل الخوف والكل وسين في الشك ويوط
 المراد في غيب العباد وروى الملازمة وعما لا ياربعون قرأته ويصاوت
 بصلوته والصدق افضل في عقد الال من الجانية وقراءة الفرائز جهرا او
 من القرءة والجملة لا بد بحرف الملازمة وكما فيه طرد الشيطان في التيقن في
 بفضل في قراءة الفرائز خارج الصلوة الجهر ثم شنع ايقراء الفرائز جهرا عند
 الشك في ان لا يملك ما يطلب اجب يقرأ الفرائز في البيت واهل بيته
 بالعل بعد وقت فرائز السماع ان افهموا العمل قبل القرءة والافلا وكذا

في معنى العلمين فان العلم
الاول هو العلم بالحق والآخر
العلم بالعلم

الناس اهل الجاهل الى اهل الحضر في الاخرة في قواف من رتبه من حفر
القرات في الصلوة اذ اذ من العز وتبت في الركعة الاول يركع ثم يركع في
الثانية ويقراء فاتحة وشهدت السورة البقرة اذ النبي عليه السلام قال
خير الناس اهل الجاهل المهيمن يعني اهل الحضر واذا ختم القرات فليقل هل اذ اذ
فقد ارى على كذا الدعاء عند ختم القرات في شهر رمضان وعند ختم القرات
بجماعة اذ اذ من ينقل عن النبي عليه السلام ولاعن العباد به وهذا قال
ابو القاسم الصغار لا اذ يقول اهل هذه البلدة انما نحن اهل الدعاء في كل يوم
اذا هذه حتى لا يفتي به لا اذ لا يفتي ان وقال العامة ما يفهمون ان يفتي
العدو ولا يفتي في اقل من ثلثة ايام اذ في الله ينفع الشفعة وكذا ختم رضا
يبتدئ في ليلة الجمعة وجمعة ليلة شهر وهو اذ من يركع ثم يسلم ثم يركع
ثم اياك في كل العباد من قواف الى اذ ثم القواف على ثلثة ايام في القواف
يقرب من السجدة والسر على والسر بجره فافرق في السجدة ويقرب من السجدة
لا يفتي في السجدة والسرمة ولا صلوة في السجدة في الليل يسبح بعد اذ يركع
فيهم وذلك صباح الا اذ في ابان في ختم القرات في ليلة واحدة في
ركعة واحدة والله ان بعض الصالحين من السلف ولا يفتي في القواف في
في السجدة ومن سنة القواف ان يتعاهد القرات كمالها ولا يفتي في
في الحديث ان كل القرات فانه اذا نكح ففقدت هذا والرجال من انهم
من علق فانه اعظم الخوف ان يتعاهد الرجل اية من القرات ثم يسهه
في التوبة يفتي ذلك قال النبي عليه السلام ولا اعز علي اهورا اهي
حق القواف والبيعة خير جها الرجل من المسجد وعرفت على ونوب اهي فلم
الركعة الكسرة اذ اذ سورة اذت الرجل في سب عبادت والنيات ان
لا يفتي القواف من العرف في الاخرة من قواف الى البت الرجل يقول
القرات ويعلن في قواف فيهم انك ان علم لو لفتا الصواب لا يخل

عليه الرحمه

الخيار في الشا... وفي العتابة...
رضي ابو يوسف...
على راس...
فصل...
اجد...
الشاعة...
قبل...
كفر...
الله...
وسلم...
يا...
فصل...
الذي...
الوقت...
العبادة...
لا...
فصل...
السلام...
لما...
ان...
ان...

المجلس

وفي الجاه...
ليبت...
الارض...
الجاس...
لعمري...
لا...
ولا...
حاشا...
سما...
الصلوة...
التمتع...
يقوم...
ينو...
العلم...
فلا...
والسنة...
ير...
هو...
السنة...
ان...
تضع...
في...
على...

المرور...
ب...
حرام...

نحوه

وارتفع...
لا...
في...
رجل...
الله...
الاجار...
فما...
فما...
الذي...
السكر...
بش...
شاي...
وا...
والله...
الكلام...
فان...
يفهم...
عليه...
كلام...
الاخلاق...
انك...
الشج...
لعمري...
انما...

عاشية...
الله...

العالم

العاظم...
العاظم...
تبع...
عليه...
وجبه...
ثلاث...
او...
القرات...
السلام...
بش...
شاي...
وا...
والله...
الكلام...
فان...
يفهم...
عليه...
كلام...
الاخلاق...
انك...
الشج...
لعمري...
انما...

٢٥٠
فقول...
وقد...

السلام ويقول انما انت عبد كل كما ياكل الجسد واجلس كما يجلس الجسد
فمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نادى فضع الطعام على الارض وجني
على ركبته وقال بنى انا عبد اكل ما ياكل الجسد واجلس كما يجلس الجسد
ووضع الطعام على الارض اجاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جلس
السفر وتبع على الارض ولا ياكل على الجلود فاكل الموت وعلى النمل فاكل
الحجم وعلى السفة فاكل العرب في رسالة اسباب الغداء والفقراء من قال في السفر
احمد بن القاسم الدوقاوي روى عن النفاة اكل الطعام على الارض يورث
الفقر يعني يورث طهارته خورث وروى عن ابي عبد الله في العرف ويترد
بعض الابدان قبل الطعام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من
الطعام حتى يفرقوا وانما كانت سوجان في الفقر لان عبد الله صلى الله عليه وسلم
النجمة بالادب وذلك من سكر النجاسة يستوجب النجاسة فقلنا من الابدان
النجاسة سكر النجاسة وقد روى ابن ابي عمير عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال من اجاب عن امره خير من شاة فليست له اذ احضره الله
الله في رسالة اسباب الفقر من صلوة السجدة قال عليه السلام الفوق قبل
الطعام في الفقر وهذا طعام يفي الفقر في الطعام في السنة على الارض
قبل الطعام وبعد الطعام في الارض قبل الطعام في السنة على الارض
ثم بالشيخ وبعد الطعام على العكس ان الشيخ اذا بدأ فاكل الارض
قبل الطعام ثم اجتمعوا الى انشاء النجاسة اذا بدأ فاكل الارض
قبل الطعام ثم اجتمعوا الى انشاء النجاسة اذا بدأ فاكل الارض
الشيخ عن ابي عبد الله في الارض في السنة على الارض
فقبل الطعام لان الله لا ياكل من الارض في السنة على الارض
واذا اكل من الارض لا ياكل من الارض في السنة على الارض
انما الفصل باقيا من اكل في الشريعة ويجوز القول على المائدة فانظر

الحوان

والفكر

في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

عبد الله بن عمر
عن النبي صلى الله عليه وسلم

النبطان

النبطان في عين العبد يحفر البقرة فمن يحضر المائدة ونظر الشيطان
ولكن قصصة الطعام من خبز او خبز وبجمل اكل في اية ان هب
والفضة ويكره في السفر والخماس في السفرات من خبز الخواص
وكل اكل من غير الذهب والفضة فليس بركب ولا لاكل والشراب منه
والانفاق به بوجه من الوجوه على رجل والمرأة كالحديث والخماس والسفر
والخشب وما اشبه ذلك ما يقع الانفاق به في الكافي والابان باستعمال
انية الرصاص والرجاج والبوس والعقيق في العوارف ويحب الاجتماع
على الطعام وهو سنة الصوفية في الربط وغيره ما روى جابر بن عبد
الله عن ربيعة الله صلى الله عليه وسلم انه قال احب الطعام الى الله
عاشرت عليه الابدان وروى انه قيل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
انا ناكل ولا نشبع قال لعلي تفقرت فقلت على طعامكم اجتمعوا واذكروا
اسم الله تعالى باسم ربكم فيه ومن عاده الصوفية اكل على السفر
وهو من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي بن مالان
قال ما اكل رسول الله صلى الله عليه وسلم على خوات ولا في سكر حبة
قيل فعلى ما كانوا ياكلون قالوا على السفر في الصحاح عن عبد الله
بن بشر قال كانت للنبي صلى الله عليه وسلم قصعة يجامعها ربيعة
رجل يقال لها العمار فاما ما اتخذه وسجد في النبي في تلك القصعة
وقد نزل فيها فالتفت عليها فابا كثر وجنى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اعرابي ما هذه الجلسة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ان الله جعلني عبدا لكم وما اكل من طعامي جبار عبيد ان قال كلوا
من جوارحنا ودعوا رءوسنا في البسات والاجتماع على الطعام
افضل من الفراء وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال اجتمعوا على طعام بركت لكم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

كل ان ربي في الرحمة
والفقر في الرحمة
والاكل في الرحمة

انه قال من الناس من اكل وحده وضرب عبدا وشتم ربه ومن
السنة ان لا ياكل الطعام من وسط امره ويضعه بين يديه
ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
قال من اكل البركة وسط الطعام تكلموا من حافته ولا تاكلوا من وسطه
وهو روى الحسن بن علي بن فضال عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تأكلوا
من فوفه فان البركة ينزل من فوفه في يختار في الفواوي وسمن
الطعام التسعة في اوله والحق لله في آخره في كثر العباد في اوج اكل
ان يقول بسم الله الاسماء بسم الله رب الارض والسماء
بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شئ في الارض ولا في السماء ولا
السميع العليم وحكي انه كان لا ياكل من الخراف جارية وكانت
شقيقة السم لموت لانها بغضه كثيرا وكان لا يعمل السم على فلما
طال قالت اني استعيت السم صرط طوبى لك فكيف لا يعمل فيك فقال
لما استقت فقلت انك صرط شيئا كبيرا فاعتقها ثم قال لها اني اقول
عنه اكل بسم الله خيرا الاسماء الى اخره وكذا في اورد الاورد ومن
كفاية الشعبي في عين العلم ويقع بالمع ويختبره ففقه سفره الله
ودفع سبعين داه في العوارف روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال لعلي رضى اعلى الجوارح ماكت بالمع واعلم بالمع فان بالمع شغل
من سبعين داه من الجوارح واليدام والبر من وضع الاخراس في فناء الفراء
يرفع بالمع في السجدة والابها في السراجية بركت السكوت حالة الاكل لانه نبيه
بالجوس في القنية ولا يركب على الطعام ولكن يتكلم بالمحرف وحكايا
الصالحين في الشريعة ولا ياكل على المائدة ولا ياكل من الطعام من
ذكر الموت والمرحى والناد في القنية تحسن لا يجوز وضع القصص على الجوارح
والملحة ويجوز وضع كاهن فيه من على الجوز ووضع المع والناد وضع القول

المائدة

عليه في الشريعة وما غير هاتين المأكولات كالدور والسجود وشيا
يجوز وضعه على الخبز في المحيط ويكره الخبز باقيا ما ياكله فانه يعمل في
لقته ياكلها الانسان لثلاثة وسقوت مما نالها وامم يسكن الذي ياكل
المار من خزانة الرحمة واخرها من الجاني ومن اكل منه ان يلقه الكس من الاشياء
وان قلت في كاهن تعظيما للنعمة الله تعالى وفي الحديث من اكل الحنطة
اس من الحنطة ويكره الخبز باليد والاكس العتيق من الزعفران
ما وجد سكورا ولا يضع القصعة على الخبز في المحيط ويحب ان لا يترك
الاورام اذا حضر الخبز باقيا في الاكل قبل ان يوق الاورام في نصاب الاحتيا
اكرام الخبز قال عليه السلام اكرموا الخبز فانها من بركات السماء والارض
قال العبد الصالح انه هذا في بيته واماني الضيافة ينظر الاذن في سفيد
الستيد في الاخير يكره وضع المائدة على الخبز لانه استحقاق بالخبر ولكن
ينبغي ان يوضع الملح وحده على الخبز هكذا فكر في فتاوى اهل سمرقند
وكانت الفتية ابو اناسم الصغار يقول لا تجد نية الاضباب في الضيافة
سوى ان امر برفع المائدة من الخبز وكذا لك تعليق الخبز بالخوان سكر
كذلك وضع الخبز تحت القصعة سكر وروى ابن كثير في ذلك بخلاف
وسمقند يحفر من كاهن المائدة ولم يسمو من ذلك وكان الشيخ الامام الزاهد
طهير الدين المرغيناني رحمه الله لا يلقى بالكرامة في هذه الفضول وكما شته
جعل المائدة تحت الشام والقصعة تحت الاورام في وضع المائدة على الخبز وفي وضع
الخبز تحت القصعة وفي تعليق الخبز بالخوان وفي الكس وروى ابن كثير في تعليق
بذلك جباري وسمقند يحفر من كاهن المائدة ولم يسمو من ذلك وكانت
الشيخ الامام الزاهد طهير الدين المرغيناني لا يلقى بالكرامة في هذه الفضول
وكانه جعل المائدة تحت الشام والقصعة تحت الاورام في وضع المائدة على الخبز وفي وضع
حكم نفسه بل حكم الشيوخ واعتبر تعليق الخبز على الخوان من عيبا

المرضية

فالحمد

في المدة من المظلم فهو لما حل المصيبة على فضة حتى المظلم على القبة هكذا
سمع من العلماء المقتنين في التواريخ من العباسيين أن أبو يوسف ع
عن الالف في غير العرس قال ألكم ألام لم يمت من اللاب الفاضل فاما المراء
الصبية في يتصافا لالهة في فاعا بين اللب ان ضرب الالف في غير العرس
تختف في ذلك بعضكم بكم وذهب فاطمة الى الجسد في العرس قد قدم وكل
سرور حدث في شهر اعياد والى في اوقات السرور بها جاك فصار في ايام
العيد وفي العرس وفي وقت فلهذا الغائب وقت الواجبة والعقيقة وعنده لاوة
الوالد وعنده صيانة وعنده حفلة القرن في **س** في اللي في الشربة
ان النبي عليه السلام اذا استجد بثا فباصا وعامة لى يوم الجمعة في السراجه
لى الثياب الجلبية ساج اذا لم ينكم وتنفذ ان يكون بعدها كالمصليا
الا فضل ان لى في ثواب سنة اعياد غالة ولا وبانابة في البيت ووي
عن النبي عليه السلام انه ينف عن الشربة في لي اللباس المرتفعة
والخفصة في اعياد قال عليه السلام ما لكم يا ذوي وعار عن ثياب
الربصان وقولكم فلوب الله باب الصواب لى ثياب الملوك واليسو
قلوبكم بالحبوب فله قال ابن سلة **ل** لى عية لى ربي ما يي وما احدث
الناحية في اللى والضرب والركب والجمع قال با ع كل لله واشرب
لله لى لله وكنتى من ذلك دخل بها او راء وعفة فهو مصفة
في الضية وعن الخفي ما كان يخرج من بينه في ثياب حسنة واصحابه كانوا
يقولون نحن نعرف حقيقة امر رجل الله لا يترك البيت في التواريخ من
الذخيرة في جميع النوازل سئل عن الزينة والتجمل في الدنيا قال خرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وعليه رداء وعقبة الف وروسم
ودخل رجل من اصحابه عليه فموا عليه رداء وعقبة فقال عليه السلام
والله اني لا املك على عبد احب الي مني ان انا منته عليه وانى حنة

[illegible]

خط

[illegible]

الذهب والفضة لا يابسان عند الكحل أو اذا خضعتا لينة الرجل ولم يبق فيهما الا
خفاف سقوا بعد ان قد هلهن ذهب او فضة لا يابسان ولا يورقان هذه الاشياء ولو
سنة الرجل قال ابو جعفر فلو كانت ذهبها وفضتها هالكا ما يابسان من شدة
الكحل وينفد هالكا وقال ابو يوسف لا يابسان بانيخه سانس سنة
ولو كانت خيفة لينة سانس في موضعها لو يورقان هذا كفتيت ولا اذا
سقطت في الياس فان خيفة سانس فضة ولو كانت خيفة من ذهب في اليد
لم يجلوس على كرسى الذهب والفضة والرجل والمزني ذلك سواء ولو
في المراء الخيفة من الذهب ولو كانت يلبس بالقلد الخيفة من الذهب والفضة و
من وابت ذلك في ميتة في الذم ولا ياب لا ياب بموت السائل في الذهب
والفضة لا ياب بالمرح والبالا من الذهب والفضة عند خيفة من خلاف لا ياب
يوموت في حاشية السراج من البطون في الشجر ورد الحسن عن
جعفر قال كانت طيرة ابي جعفر في الذهب والفضة كما قيل لا ياب يوسف
واجمعه ان ياتل بخله من فضة وبيلي من ذهب او فضة او كانت
المرضاة قال ابو يوسف لا ياب في الشجرة والخفة بانيخه لا ينفذ والعقيق
سنة والذهب سلطان وتغير في خفة اليد لا يابسان بانيخه عليه
شي من خفة وبغيرها الا اذا كانت يكون حلق الخفة وفضة في فضة فالت
الرجل في اليد السلا كانت يفعل ذلك وكانت عليه السلا يجعل فني الخفة على
كفه وكان الخفة في من شفا في اليد ينفذ بالعقيق فانه يقيم غم
سدا على كفه في اليد ينفذ بالمرزنيق والفرو في اليد ينفذ الذهب حلية
المناريق والفضة حلية السديق والذهب حلية اهل النار ولا يجوز الخفة الا
لذات سلطان في النار خافية وما انخرط في الذهب فانه على الرجل سنة
عامة لا عباد وقال بعض العامة لا يابسان في اليد ينفذ غائب اليد ينفذ
الذهب وقال كاسح سوك الله له على اليد ولم ورد في طلحة في

وكذا المرأة والاشنانة ووقى ال
لاباس كحقة المرأة في العفة

الحكمة

وفاي بعض العلياء
لايس لها حق
الدهن

عبدالله

[illegible]

ادی

اولیٰ اسم

او اسمي من الابهاء فانه يجب اذا دخل الخلد ان يحمل أقصى في كنفه
 واذا اراد ان يستحي يستحب له ان يحمل في يمينه لانه لو استخفي مع ذلك كان
 في يمينه ثلث العظيمة وفي اليات هذه التي القصة قلت والاباس يستعمل في سبطه
 خلقا جاحدا في اشد اوصدا وعظم بكم حاندا لطيفة من صلابه والجارح والار
 الذي يلي الشطار في ابداءهم ويخص في حادثة المنطقه من الفضل والعلم
 ثم في الثمرات لان النبي عليه السلام اشترى غافله وعن سوار بن عاص قطص
 استعمل الناس العاج في غير كثير والعاج عظم النبل فذلك انه لا يهرق القصة
 والاباس السار بتعطين الخمر من شعور من عن صفاء وحاس وشبهه و
 هذه يادوخو عالمه في السوار معالي الساجدة كما ان يلي الذكر فقلنوه
 من الخمر والذهب والفضة الكثر قد رابحة اصابه والاباس بان يلي
 العبي القبول وكذا البالغ ولم الخلد والسوار العبي الناس
 العلم والمسي وعلم الاغصان الكاف والنجوزات يظهر الجبل الخلة الاجنبية
 الى ابداءه وكيفية ما ورع الحسن عن احمية من ادمع الظلال فابها
 بضو هذه وكما الذي ادى عن اب يوسف ادمع النظر في ابعاضها ايضا لانا
 في الظاهر والطير ومن الشيايب ينظر الى ابداء ابعاضها المكنون عن غصوه
 فكانت وعلم ان هذا فذا شئ لم يل النظر الى شئ من ابداءه في عليه السلام
 من فظلال كحمان اسم واجتبه عن غصوه في صيد الانك يوا القمية
 كذا ادمع النظر اذ غفلت الاستعداد وكات الكبر فاداءه عن طاني كاجنية
 في شرح الكافي النظر الى وجه المرأة الاجنبية ليس كما انك لم بغير حاجت
 كذا تباع النظر في شيا عا ولا سلكه اذ لم يكن عن غصوه والجل له ان
 في وجهها وانها وان كان باب الشهوة بخلاف النظر هذه اذ كانت شاذة
 فشي وانك غصوه لا تشق فلا ابسي مصان فجارح وبها في الكافي
 اشد الهمة بطون الشهوة وهو عداوم وقدرع ان اباكم المصديق رغب

الصفحة الخامسة
يكون

10

...

4/8

كما في خلافه يصلح العجايز ولما مضى اجتهادهم بذكر اسمهم بموجز القصة
وكانت غيرة وقيل راسد وكذا كان شيخنا يدين على نفسه وعليها وباس بات
بصالحها وكانت باين عليها حتى عرفت نفسي لم يل من له ان يصلحها لالت
بغيره بهذا الفن والصفحة او كانت لا تنقش باح سها والنظر اليها الا بالبح
الذي حكمه العيون والى النظر والى خوف الفتنة في الفتنة وفي التنقيح
المر في العيون والاشواق والاشبع الذي لا يجمع هذه بمنزلة الجاهل في التناقض
وان يتمرر على اباس العيون وتحت الاعيان وباس بات وان تفصلين
في الباب الا ان يكون ثباتها هدف ما خلفها في الخلاصة وتصل لتفاوت
العبد في سبيله كما لا ينبغي في عقد الال ولا يجوز للملوك ان ينظر الى
سيرة الى ما يجوز الى اجنبي النظر اليه في الدار في سورة النور قوله
وما كنت ايمانهم ومن عاينهم في انما باينت النظر اليها بعد هذا في التانية
والعبدان يداخل في سواد البغيا وانها اجما وقد تجد بين هذه ان في قول
يراج للعبد سبيله وفي سبب الصل هكذا في منب الصلوة اشد كافي
له ملك زب باشد فعل باشد اخفي وراشد كافي ما الله خوي بيانه لا يجمع
وليكن ونظر مثل اجني باشد اما الله لا رخص فيبث له وبه كانت في
بجده فعل باشد اخفي ايت وابت ورفعت است في النظر المارة ثم في
الي عبده الخول والكي ان حصار ادي نجم وكره الحفي لويستاد
في الكافي والصل في النظر الى الاجنبية كالقول في القول عايشة في الحصار
شذ ظاهر ما كان حصار ما قبله وكان الفتنة لا يفتون والفتن قد يجمع وتصل
صوابه انما سمعها لالت الفتنة لا تفتون وكذا الجواب لا يفتون فيفتن فالت
كان محبوبا لا تفتن ما به فقد رخص بعض شيوخنا في حقه الخلط بالاشارة
لوقوع الاحت من الفتنة والاصح ان لا يخل في ذلك في الدار جنة ترك الجواب
الذي جفت ما به مع الفتنة من وقت الكافي والنظر اليه الى الراجل

24

ما شاء الله من دونه

رحلہ رانی م

والخفاف والسام
بقتلان

میت

لأن الشهود لا
يقتضون

عمرام

فانصار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مدرسة للعلماء والطلاب
والله اعلم بالصواب

اسافرنه

فأعزى بالفتك وهو
وأجمل والأخضر
عنه الدود
الجار

وفضله

قبل منه ما يدعي من التوبة لحد...
يكن قتلهم قال محمد بن ابي...
عليه السلام بعد ظهور هذا...
بل فوجد ما حكى عن ابي...
ابو جعفر عن علي بن...
بأنه كنت على الباطل فأت...
الفراسة واخبر اهل الحق...
عليه السلام دعوا الى الحق...
فيقتل الاربعة الضاد وبالله...
الصغار والواجب في مثل...
او لا في نفس المسلمين...
لهم فوبقوا لا عدوا وقال...
ضرب من اهل ارض السنين...
فبطلت اثم بكل بهم ويحل...
والا فليدفع ذلك عن نفسه...
من المسلمين ان جعل اسم...
ولعل ذلك يكون سببا...
بأنه ان جعل اسم اهل...
المسلمين على سكون اقول...
فأت فعل ذلك وجب التوبة...
التوبة وقال صاحب...
الله تعالى ذكره الشيخ...
منه ومع اعتقاد هذا...

فيلين

فيما يدعي من التوبة والرجوع...
نفسه ما يظهر على وجه...
قيل لواء من الدهرية...
عقدا قال عادة البلدة...
لاوع ذلك اليه هذا...
اهل الحرب بهم وهكذا...
واحراف وبارهم لظاهر...
ما يجب من العاطفة...
القصاص اذا قال...
في باب الحكم قوله...
الائمة الاولى لما...
قال له اثنان فقتل...
في ارض الجوارح...
في كتاب الكراهة...
باب المشورة في...
اربعة اشياء في...
بعض الرمي وفي...
معلوم ان جانب واحد...
وان سيقف فلا شيء...
بنتها قلت والشر...
شيا وهذا هو اذا...
الجواز للحل والطيب...
في هذه الاشياء...

في السير

الطريق

في سائر ما ذكرنا من...
لأنه اذا كانت...
وهو جازي بان يقول...
الاشياء الاربعه...
الفرس لا يحتاج...
الحقبة لثبوت...
في فصل او خفف...
عليه السلام وهي...
لا يسبق فقال النبي...
الا وضحة الله...
هو ذات فامر...
قال الله تعالى...
السلامة والنجاة...
لا تعيب وقد قال...
السلامة على...
ومما يفرق بين...
الا فها وقال...
سلب اليدين...
أوب بيت الخلف...
بأنه لم يبق...
بأنه لم يبق...

الاستحسان

والاستحسان والاعب...
الحمد والثناء...
يوسف قال لا بأس...
كتاب الكراهة...
كل الف عشرة...
شراب يضرب...
المات فيما بين...
يوم العيد...
لا يسير ركب...
الموسنين...
والكسوف...
عنه ان رضى...
الله صلى...
اذا كانت...
لا يطعم...
عمر رضى...
بن ماس...
يسير...
فركب...
يخوض...
الشام...
على هذه...
البيت...

والاعب

والاعب

